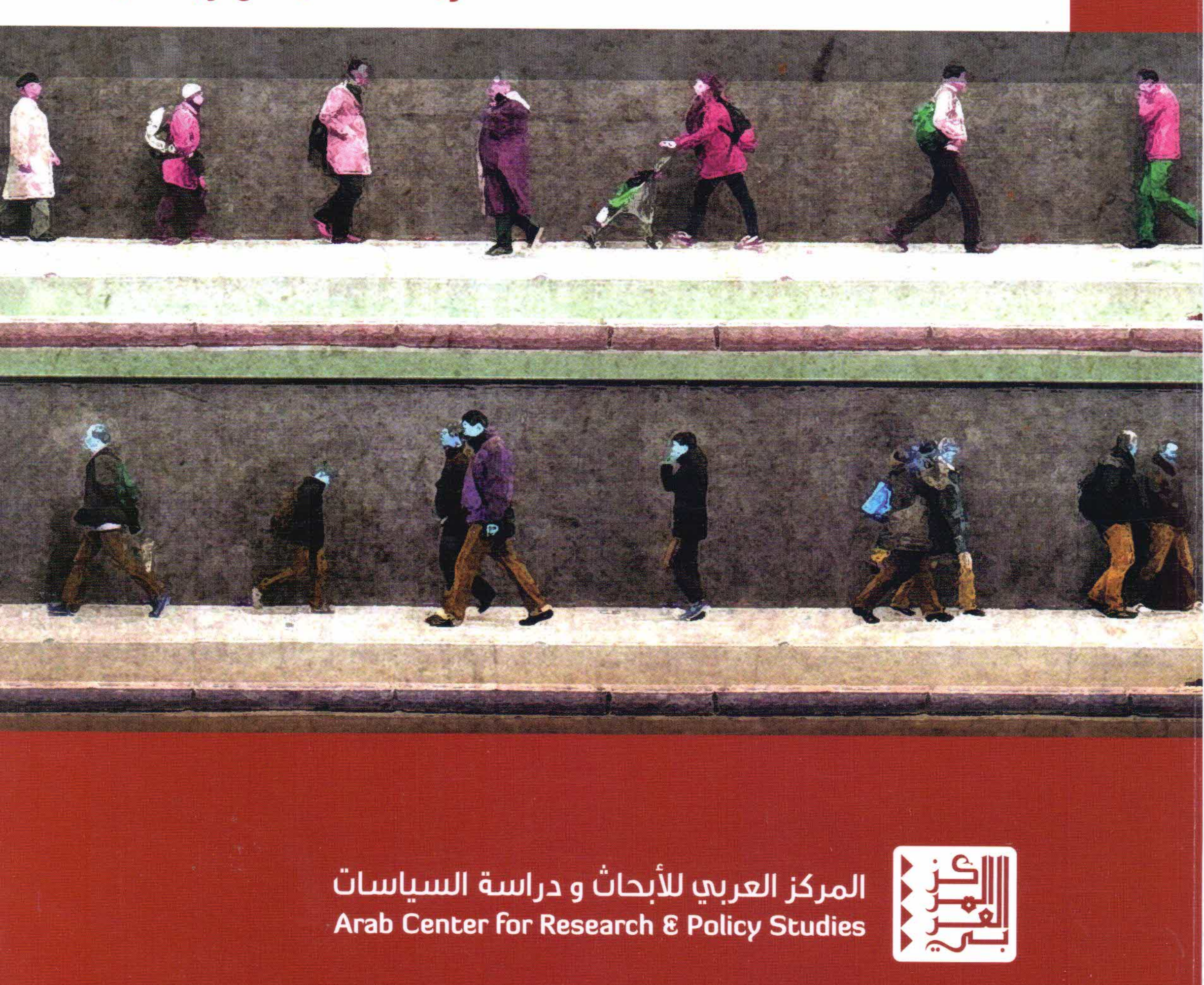
ترجمان

هوغ لاغرانج

نكران الثقافات

ترجمة: سليمان رياشي

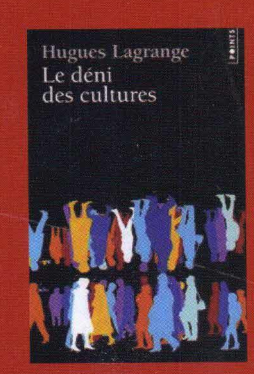


المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

يعالج الكتاب مشكلة إدماج المهاجرين العرب والأفارقة والآسيويين في البلدان الأوروبية، خصوصًا فرنسا. ويتطرق المؤلف إلى الثقافة الأصلية للمهاجرين بوصفها محمولًا بالغ الأهمية في تعاطي هؤلاء مع المجتمعات الجديدة. وهو يعتقد جازمًا بأن نكران هذه الثقافات، كما نكران الثقافات الفرعية المتولّدة من احتكاك ثقافة الأصل مع ثقافة مجتمع الاستقبال، يقعان في أساس تعثّر، وأحيانًا إخفاق، عملية إدماج المهاجرين في مجتمعاتهم الجديدة.

إن محاولات التيّار المركزي فرض الثقافة «الجمهورانية الفرنسانية» على مهاجرين من ثقافات مختلفة، وعدم أخذ ثقافاتهم هذه في الاعتبار، دفعت باتجاه عملية مزدوجة: فمن ناحية شجّعت على تقوقع المجتمع المحلي الفرنسي على نفسه في وضع استعلائي من «الرضى عن الذات»، يمارس الازدواجية عبر إشهار القيم الجمهورية والإصرار على حفظ مسافة بيّنة مع مجتمع الهجرة، ومن ناحية ثانية شجعت على انكفاء المهاجرين نحو ترسيخ الصلة بقيمهم الأصلية وإحيائهم التقاليد البطريركية، فانعكس ذلك على بنية الأسرة، وخصوصًا الإناث فيها، وعلى وضع المرأة بوصفها أمًا وكائنًا منقوص الاستقلالية بعيدًا من سياسة «تمكين» حقيقية تحفظ للمرأة كرامتها واستقلاليتها. لذلك، لا بد من ترك الأحادية والتسليم بأن المجتمع الفرنسي، كغيره من مجتمعات الاستقبال الأخرى، قد أصبح مجتمعًا تعدّديًا، وعليه أن يسلّم بهذه التعددية الثقافية ويحترمها.



المؤلف

هوغ لاغرانج (Huges Lagrange) عالم اجتماع فرنسي وأستاذ باحث في المركز القومي للبحوث العلمية وفي معهد العلوم السياسية بباريس. من مؤلفاته: **المواطنة المدنية تحت الاختبار. الجريمة والشعور بانعدام الأمان** (1995)، **التوترات المدينية والاحتجاجات. خاصية فرنسية** (2005)، **في بلاد الاغتراب. حياة مهاجرين من الساحل إلى المنطقة الباريسية** (2013).

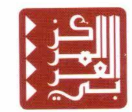
المترجم

سليمان رياشي باحث وصحفي ومترجم لبناني. عمل في العديد من مراكز الأبحاث والدراسات وفي الصحف العربية. من ترجماته: **أوروبا والمتوسط** لبشارة خضر (1993)، **انتصار المواطن** لبيار روزانفالان (2008)، **الشهابية** لمروان حرب (2014)، الجزء الثاني من **الديمقراطية في أميركا** لألكسيس دو توكفيل (2010).

- فلسفة وفكر
- اقتصاد وتنمية
- لسانيات
- آداب وفنون
- تاريخ
- علم اجتماع وأنتروبولوجيا
- أديان ودراسات إسلامية
- علوم سياسية وعلاقات دولية

السعر: 14 دولارًا

ISBN 978-614-445-076-5
9 786144 450765



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

نكران الثقافات

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

نكران الثقافات

هوغ لاغرانج

ترجمة

سليمان رياشي

مراجعة

أحمد مراد وسعود المولى


المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرســة في أثناء النشــر - إعــداد المركــز العربي للأبحاث ودراســة السياســات
لاغرانج، هوغ
نكران الثقافات/ هوغ لاغرانج؛ ترجمة سليمان رياشي؛ مراجعة أحمد مراد وسعود المولى.
399 ص.؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)
يشتمل على بيليوغرافية (ص. 369-381) وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-076-5
1. المهاجرون - فرنسا - أحوال اجتماعية. 2. التفرقة العنصرية - فرنسا. 3. الاجتماع الحضري، علم - فرنسا. 4. التعددية الثقافية - فرنسا. 5. العزل الاجتماعي - فرنسا. 6. الاغتراب السياسي - فرنسا. 7. أطفال المهاجرين - فرنسا. أ. رياشي، سليمان. ب. مراد، أحمد. ج. المولى، سعود. د. العنوان. هـ. السلسلة.
304.844

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

Le déni des cultures

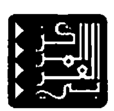
by Huges Lagrange

عن دار النشر

Les Éditions du Seuil.

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشــر



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 - منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية - الدفنة، ص. ب: 10277 - الدوحة - قطر
هاتف: 44199777 - 00974 فاكس: 44831651 - 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب - شارع سليم تقلا - بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 - 11 - رياض الصلح - بيروت 2180 1107 - لبنان
هاتف: 8 - 991837 1 - 00961 فاكس: 1991839 - 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير 2016

المحتويات

مقدمة المترجم

يضع «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» بين أيدي المتخصّصين والباحثين العرب والقرّاء كتاب **نكران الثقافات** للباحث الفرنسي هوغ لاغرانج (Hugues Lagrange). لدى تعريبه عنوان الكتاب تردد المترجم أمام مفردتي «إنكار» و«نكران»، ففضل الثانية لأنها تعبّر بصورة أدق عن الحالة، وأقرب إلى روح النص الفرنسي، ويبقى على القارئ أن يحكم في النهاية أيًّا من المفردتين أقرب إلى الصواب.

يعالج الكتاب مشكلة إدماج المهاجرين العرب والأفارقة والآسيويين في البلدان الأوروبية، خصوصًا فرنسا. فهو يعكف، في مدى مئات الصفحات، على دراسة وتحقيب هذه الهجرات المتتالية في ضوء حاجة الاقتصاد الفرنسي إلى اليد العاملة الأجنبية خلال فترة الازدهار الاقتصادي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. يتبنى الكاتب مصطلح «العقود الثلاثة المجيدة» في فترة الازدهار وكذلك فترات الركود وتفاقم مشكلات البطالة وتبدّل المزاج الرسمي والشعبي تجاه قضية الهجرة والمهاجرين، ويتناول بالتفصيل تطورات السياسات الرسمية وفق تعاقب «اليسار» و«اليمين» على السلطة ونقاط التقاطع والفصل بينهما، مشيرًا إلى حدود التمايز كلما وجد إلى ذلك سبيلًا. كما يناقش بالتفصيل المفاهيم التي حكمت تعاطي السلطات الرسمية الفرنسية وكذلك أجهزة صناعة الرأي تجاه الهجرة، أو في ضوء تطور موجات الهجرة وطبيعتها ودوافعها المباشرة وخلفياتها. وهو إذ يميّز بين هجرة «العقود الثلاثة المجيدة» التي أنعشتها حاجة الصناعة إلى العَمَالة وسعيها إلى استقدام العاملين، والهجرات «غير الشرعية» التي تفاقمت منذ حقبة الثمانينيات تحت ضغط الأزمات

الاقتصادية والمناخية البيئية وتفاوتات الدخل والحروب الأهلية والاضطهادات السياسية أو الطائفية أو العرقية في بلدان المصدر التي تحوّلت إلى بلدان طارِدَة، فإنه يستفيض في أكثر من سياق، في شرح تداعيات هجرات الموجة الثانية في تزامنها مع تداعيات مرحلة كاملة تلت «السنوات المجيدة» في بلدان الاستقبال، وخصوصًا فرنسا. وهذا في ما يتعلق بتوسع البطالة وتفاقم التفاوت الاجتماعي والاستقطاب المتميّز بتكدّس الثروات من ناحية، والإفقار وتراجع «دولة الرعاية» من ناحية ثانية، ومدى تأثير ذلك في نظرة السلطات الرسمية وشبه الرسمية وتعاطيها مع الهجرة، وكذلك المجتمع السياسي ممثّلًا بأحزابه، ومنظمات المجتمع المدني كما تجلّت في الإعلام ومؤسّسات الرأي وبرامج الأحزاب وفي نتائج الانتخابات التشريعية من دورة إلى أخرى وبين عهد وآخر، وصولًا إلى متابعة ردود فعل المهاجرين الصاخبة في الشوارع في محطات عديدة، أو انكفائهم وانطوائهم نتيجة لما جابههم به الواقع المستجد، أكان ذلك في الدولة وإدارتها السياسية والأمنية أم في المجتمع. كل ذلك في ظل تأثير العولمة في طرفَي معادلة الهجرة ومجتمعات الاستقبال، وهي عولمة اقتصادية ليبرالية جديدة شرّعت حرّية انتقال رأس المال والسلع والإعلام وتفنّنت في سدّ المنافذ أمام الانتقال الشرعي للبشر من بلد إلى آخر، وضربت في الصميم دولة الرعاية في بلدان الاستقبال، وزادت من نسبة الإفقار ومن هشاشة الطبقات الوسطى في مجتمعات الاستقبال التي باتت شرائح منها ترى في المهاجرين شرًّا لا يعوّضه نفع، مع ما يرافق ذلك من ازدهار الأحكام المسبقة وأشكال من العنصرية تغتذي من طروحات اليمين السياسي وتغذّيها في الوقت نفسه. وقد رافقت العولمة الاقتصادية هذه عولمة ثقافية، سلّمت شكلًا بتعدّدية الثقافات، لكنها تنتقل إلى الاعتراف الفعلي بخصوصية هذه الثقافات، فيما بقي موضوع الثقافات جزءًا من سياق الهيمنة الكونية.

في سياق نظرته الشاملة والمقارنة لأحوال عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية والعالم الراهن، وتحليله لأحوال مجتمعات الهجرة في بلدان الاستقبال وعلى وجه خاص في فرنسا، يتطرق لاغرانج إلى الثقافة الأصلية للمهاجرين بوصفها محمولًا بالغ الأهمية في تعاطي هؤلاء مع المجتمعات الجديدة. وهو

يعتقد جازمًا بأن نكران هذه الثقافات، كما نكران الثقافات الفرعية المتولّدة عن احتكاك ثقافة الأصل مع ثقافة مجتمع الاستقبال، يقعان في أساس تعثّر، بل إخفاق عملية إدماج المهاجرين في مجتمعاتهم الجديدة. كما يرى أن محاولات التيّار المركزي فرض الثقافة «الجمهورانية الفرنسانية» على مهاجرين من ثقافات مختلفة، وعدم أخذ ثقافاتهم هذه في الاعتبار، دفعت باتجاه عملية مزدوجة: فمن ناحية شجّعت على تقوقع المجتمع المحلي الفرنسي على نفسه في وضع استعلائي من «الرضى عن الذات»، يمارس الازدواجية عبر إشهار القيم الجمهورية والإصرار على حفظ المسافة البيّنة مع مجتمع أو مجتمعات الهجرة، ومن ناحية ثانية شجعت انكفاء المهاجرين نحو ترسيخ الصلة بقيمهم الأصلية وإحيائهم التقاليد البطريركية، فانعكس ذلك على بنية الأسرة، وخصوصًا الإناث فيها، وعلى وضع المرأة بوصفها أمًا وكائنًا منقوص الاستقلالية بعيدًا من سياسة «تمكين» حقيقية تحفظ للمرأة كرامتها واستقلاليتها.

يشرح لاغرانج هذه الفكرة المركزية بصورة واسعة وتفصيلية من خلال تسليطه الضوء على مجتمعات الهجرة الأفريقية، وخصوصًا مجتمعات الساحل الأفريقي، وعلى أنماط عيشها وإنتاجها. وهو في هذا يميّز اقتصاد الغابة ومجتمعها، ويدرس بقدر من التفصيل إثنيات الساحل والفروق بين أنماط عيشها والتشابه والاختلاف في بُناها العائلية، وذلك وفق منهج ثقافي وأنثروبولوجي سياسي مُحكم، مقارنًا بين بنية العائلة الساحلية غير المسلمة وبنية العائلة المسلمة، وشارحًا كيف عزّز الإسلام السلفي الوافد من الشرق العربي، وخصوصًا السلفية الوهابية، البنية البطريركية في مجتمعات الساحل الأفريقي.

وبعد استعراض تحليلي واسع وتفصيلي للبُنى الإثنية، يتناول الكاتب موجات الهجرة الأفريقية بدءًا من ثمانينيات القرن الماضي بظروفها الاقتصادية المستجدّة محليًا وفي مجتمع الاستقبال، مركزًا على الاتساع الهائل للفجوة في الداخل بين البلدان الأفريقية وبلدان أوروبا، ما يشكل دافعًا إضافيًا للهجرة بوجهيها الشرعي وغير الشرعي، والاستقطاب الكبير في الغنى والفقر في مجتمعات الهجرة ومجتمعات الاستقبال. وفي بلد الاستقبال، يتابع الكاتب بصبر لافت سيرورة تشكّل الثقافات الفرعية الناتجة عن الهجرة، وكذلك

صيرورتها، عبر تفحص دقيق للسياسات الرسمية الدولتية والمؤسسات الاجتماعية والتربوية مستعينًا بالإحصاءات المتاحة الغزيرة، وباللوحات التوضيحية، ويتحاور مع المؤسسات ومع السياسات الرسمية ومع أقرانه من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، فيدحض بالوقائع الكثيرة فكرة الدمج الاجتماعي والثقافي، ويؤكد أن لا مناص للتيّار المركزي الفرنسي من التخلّي عن ادعاء الأحادية والتسليم بأن المجتمع الفرنسي، شأنه في ذلك شأن مجتمعات أوروبية عديدة، قد أصبح مجتمعًا تعدّديًّا، وعليه أن يسلّم بهذه التعددية الثقافية ويحترمها. ولذلك يحارب الكاتب من دون هوادة فكرة الإدماج والإصرار عليها، ويدعو إلى ممارسة سياسة تقوم على احترام الثقافات الفرعية المتبلورة على الأرض الفرنسية. وهو إذ يستعيد أفكار كلود ليفي ستروس في كتابَيه **العرق والثقافة والعرق والتاريخ**، فإنه يشير خصوصًا إلى التقرير الذي قدّمه ستروس إلى الأمم المتحدة العام 1964.

يعتمد لاغرانج في رسم الإطار العام لأطروحته عن مركزية المسألة الثقافية في موضوع الإدماج الثقافي والاجتماعي، على منهج مُحكم، ويبدي قدرة على الإمساك بتلابيب الموضوع ويقدم بعض المفيد من كل شيء على طريقة العديد من المثقفين الفرنسيين، والباريسيين منهم على وجه الخصوص. ففي بحثه من الاقتصاد ما يفيد في الإضاءة على موضوع الهجرة بموجاتها ودوافعها المختلفة، وما يفيد عن سيادة الليبرالية الجديدة في اطار العولمة وآثارها في الاستقطاب والتوتّر في مجتمعات الاستقبال، ما ساهم في تحويلها مجتمعات طاردة للهجرة. وفيه أيضًا من المقارنات المفيدة جدًّا بين المهاجرين السود إلى فرنسا ومهاجري الكاريبي إلى الولايات المتحدة، ومقارنات مضيئة في البنى الذهنية ونظام القيم بين مهاجري الساحل والمغرب العربي وتركيا ومهاجري شرق آسيا وخصوصًا المهاجرين الكوريين الذين يميّزهم على صعيد تعلّقهم بقيم العمل، ويربط ذلك بالثقافة التي حملوها معهم، من دون أن يوضح ما إذا كان هؤلاء الكوريون قادمين من المدن أو الأرياف. ولكن في الكتاب ثغرة لم يلجها الكاتب، بل دار حولها بملاحظات من هنا وهناك، ونقصد تجنّب الخوض المنهجي في المرحلة الاستعمارية وتداعياتها الأكيدة على موضوع

الهجرة، والتصوّر الذي اجتهد الكاتب كثيرًا في بلورته لجهة توفير سبل اندماج المهاجرين في مجتمعات الاستقبال. فطالما أن الأمر يتعلق ببلدان حكمتها الإمبراطورية الفرنسية واستغلّت مواردها وجنّدت أبناءها في جيوشها فحاربوا تحت إمرتها حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية في حروبها الاستعمارية، فإن كثيرين من أبناء موجات الهجرة الأولى وما تلاها كانوا يطأون أرض الاستقبال، وهي فرنسية، بشعور الدائن القادم ليستوفي دينه، أو في الأقل ينتظر حضنًا دافئًا أو عرفانًا بالجميل. فظاهرة التجنيد في جيوش الإمبراطورية شملت مئات الآلاف، والمهاجرون يفدون مشبعين بقصص بطولات «محاربيهم القدماء»، أي آبائهم وأجدادهم، الحقيقية أو الوهمية منها.

يصل المهاجر ليسكن في أحد أحياء الهجرة، ويرسل أبناءه إلى مدارس تكرّس أسماء أعلام الثقافة والفنون الفرنسية. وقد لفت نظرنا في الحشد من أسماء الأحياء والمدارس التي يوردها المؤلف، غيابُ اسم الشاعر ورجل الدولة السنغالي ليوبولد سنغور الذي نصّبته فرنسا رئيسًا للفرنكوفونية واعتبرته عَلَمًا من أعلام الشعر الفرنسي، وهذا على سبيل المثال وليس الحصر.

أما عندما يتعلّق الأمر ببلدان المغرب العربي، فإن هذه الثغرة تصبح أشد اتساعًا ومأساوية نتيجة العلاقة الخصوصية التي نشأت بين شعب المتروبول وشعوب المغرب العربي، والمواجهات الدموية التي حصلت بدءًا من العام 1830 في الجزائر وملابسات مرحلة الحماية التي نشأت في المغرب وتونس منذ مطلع القرن العشرين. وعندما يتعلّق الأمر بالجزائر فالمشكلة تزداد تعقيدًا ويصبح غياب طرحها على حقيقتها في صلب المسألة الثقافية، مصدر إرباك وارتباك.

لقد تميّزت الجزائر في الحقبة الاستعمارية بخاصيتين اثنتين: الأولى أنها شهدت استعمارًا استيطانيًّا، حيث لم يكن ذلك الاستيطان إحلاليًّا كما في الحالة الصهيونية وفق الشعار الشهير البائس «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، بل إن الاستعمار الفرنسي سعى إلى مصادرة الأراضي الخصبة في شمال البلاد لصالح المعمِّرين الفرنسيين ممّن سوف يُسمّون بالأرجل السود (Pieds noirs)،

ومارست فرنسا استغلال الفلاحين الجزائريين كيد عاملة في الزراعة وفق ما كان معمولًا به في أكثر من مستعمرة فرنسية أو بريطانية أو سواها. وسوف تكون لهذه الخاصيّة الاستيطانية أبعاد خطيرة العواقب سنأتي على ذكرها في سياق هذه الملاحظات الموجزة. أما الخاصية الثانية التي تتشارك فيها الجزائر مع المغرب وتونس، ولو بدرجة أقل حدّة، فتمثّلت بعمل استئصالي دؤوب للثقافة واللغة العربيتين وخصوصًا في الجزائر، والقيام بمحاولة تفتيت للبُنى التقليدية السياسية والاجتماعية والثقافية ليس لمصلحة مشروع تحديثي على المثال الأوروبي، بل من خلال ممارسة ازدواجية فاقعة في المعايير والقيم وعلى كل صعيد، وخلق الشرخ وتوسيعه بين العرب والأمازيغ على الصُعُد السياسية والاجتماعية والثقافية. ومَن يطالع ويتمعّن في «الظهير البربري» الصادر في العام 1928 في المغرب، يدرك كم أن الشعب المغربي قاوم هذا النهج بشدّة، ورأى فيه نكوصًا واضحًا نحو الأعراف والتقاليد الأمازيغية ومحاولة فصل بين العرب والبربر، وليس خطوة نحو التحديث بمعناه الأوروبي. فالمطلوب هو إحداث الشرخ بين مكوّنات المجتمعات المغاربية والحرص على إدامته وتوسيعه. وهذا ينطبق على سياسة التمييز النسبية، ولكن المنهجية التي مارستها الإدارة الاستعمارية في الجزائر والمغرب العربي عمومًا. وليس المطلوب في سياق هذا العرض التوقف عند مآلات هذه السياسة ومدى نجاحها أو إخفاقها، بل الإشارة إلى أن مفاعيلها كانت سلبية وتعطيليّة في مرحلة الكفاح ضد الاستعمار وفي المرحلة الاستقلالية التي تلتها. والمشكلة أن هذه السياسة ما زالت قائمة، ولا تزال مؤسسات رسمية تتبناها في فرنسا. ليس موضوع الجدال إحياء الثقافة الأمازيغية وتطويرها، فهي ثقافة محترمة ككل الثقافات، بل في السياق والدينامية اللذين جرت وتجري من خلالهما هذه العملية. وهما سياق ودينامية انشقاقيان وتفتيتيان لا يساهمان في شدّ أواصر المجتمعات المغاربية محليًّا ولا وسط الجاليات المغاربية التي تمثّل أكثر من نصف المهاجرين في فرنسا. ثم إن الجالية الجزائرية هي الأكبر بين جاليات المغرب العربي بسبب التاريخ ومخططات الإدارة الاستعمارية التي لم يُكتب لها النجاح كاملة. لذا، ليس نافلًا التساؤل بشأن معنى أن يقيم المهاجرون المغاربيون في مدن الهجرة ويرتاد أبناؤهم مدارس تحمل أسماء أعلام ثقافية فرنسية من دون أن

يكون فيها ذكرٌ لأعلام تاريخهم وثقافتهم، وهم يعتبرون أنفسهم ورثة تاريخ وثقافة. وهؤلاء الأعلام وهذه الثقافة ليست مجهولة من النخب الفرنسية، بل من جمهور عريض أحيانًا. وعلى سبيل المثال وليس الحصر: الأمير عبد القادر الجزائري قاتل المحتلين الفرنسيين بشرف ونبل وعندما هُزم صالحهم بشرف ونبل كذلك، وهو يحتل في الوعي الفرنسي مكانة إيجابية، سواء عندما كان في الجزائر أو عندما أقام في فرنسا أو عندما ارتحل عنها إلى سوريا. أفلم يكن مناسبًا إطلاق اسمه على مدرسة يرتادها كثرة من التلامذة الجزائريين والمغاربيين؟ وإذا كان الأمير عبد القادر شخصية إشكالية لأسباب لا نعرفها، هل إن اسم القديس أغسطينوس، أحد أكبر اللاهوتيين الكاثوليك من مقاطعة نوميديا إبان الإمبراطورية الرومانية، وهو جزائري، يطرح إشكالية؟ أم أن اسمه يصدم المؤسسة الرسمية بعلمانيتها الخاصة؟ هل الملك محمد الخامس رجل الخصام والمصالحة مع فرنسا من أجل استقلال المغرب، شخصية صادمة؟ وهل الحبيب بورقيبة خصم فرنسا إبان الوصاية وصديقها الدائم بعدها، وباني النموذج السياسي والاجتماعي الأقرب إلى مثال الفرنسيين، أنموذج صادم؟ نحن أمام أيقونات وطنية مغاربية وهي رموز محبّبة لجاليات المغرب العربي وجسور عبور آمنة بين العرب والفرنسيين. وإذا كان قد تمّ تغييب أسماء هؤلاء لأنهم ليسوا مثقفين أو رسامين... إلخ، أفلم يكن ابن رشد مكرّمًا ولقرون عدة في أوروبا، بوصفه ناقل الفكر الأرسطي وموفّق بين الفلسفة واللاهوت؟ وابن خلدون أليس شخصية ثقافية قدّرها المثقفون الفرنسيون واعتبره بعضهم مؤسّسًا لعلم الاجتماع؟ إن الرموز الثقافية العربية وسواها تشكل نقاط وصل وليس قطع مع الثقافة الفرنسية، لكن المشكلة تكمن في عدم الاعتراف الفعلي بأن للمهاجرين ثقافة أو ثقافات ليس على فرنسا أن تقبلها كما هي، بل أن تعترف بها في ظل تعدّدية عززتها العولمة، وأن تقتنع النخب الفرنسية المعنية بشؤون الهجرة بأن زمن الانصهار الدمجي قد انقضى لمصلحة مجتمعات تندرج فيها ثقافات متعددة تتبادل الاعتراف والتأثر.

في الذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية، ومن ضمن الشخصيات العالمية التي دعيت للاحتفاء بالمناسبة، حضر الملك المغربي الحسن الثاني، وشارك

الحرس الملكي المغربي بالعرض مرتديًا زيًّا يعود إلى ثمانية قرون خلت، زيّ حراس يوسف بن تاشفين أمير المرابطين! وها نحن من خلال التراث والثقافة أمام دعوة للاعتراف بالنّدية.

ونحن في هذه المقدمة، لا نرغب في إيقاظ شياطين نائمة، بل في درء شر شياطين يقظة تزداد تحفّزًا في ضوء جملة من العوامل المتداخلة في ظل العولمة، وتزرع المصاعب في وجه التفاعل والتقارب بين الثقافات. فاللغة العربية التي طوردت بلا هوادة، لجأت إلى حمى المؤسسات الدينية في بلدان المغرب العربي الثلاثة، كما هو معروف؛ فتحوّلت هذه المؤسسات إلى الحصن الحصين الحاضن للطموحات الوطنية وخصوصًا في الجزائر، وبات الإسلام دينًا وثقافة حاضنين للوطنية، على الأخص في الجزائر، في ظاهرة تحمل أوجه شبه مع الكاثوليكية في بولندا والأرثوذكسية في اليونان. وقد حاولت الإدارة الاستعمارية بدعم واضح من المتروبول، وفي سياق السياسة الازدواجية ذاتها، اختراق هذا الحصن. وليس من قبيل المصادفة أن تشرّع فرنسا أكثر القوانين العلمانية جرأة في تاريخها العام 1905، وتطلق في الوقت نفسه حملة تنصير غير مسبوقة في الجزائر. وعلى الرغم من أن الحملة لم تؤتِ ثمارها، فإنها لاتفقد دلالتها إلى ازدواجية في المعايير ما زالت قائمة في الميدان الثقافي فضلًا عن السياسي.

ثم كيف يتعاطى جزء من الأنتلجنسيا الفرنسية، وبرعاية من المؤسسة الرسمية، مع اللغة العربية في فرنسا؟ يتمّ تعليم اللهجات العربية المحلية: التونسية والمغاربية والجزائرية على سبيل المثال، ويجري تقعيدها كلغات مختلفة، فيصبح الطالب الذي يتفاهم مع أقرانه من المغرب العربي من دون عسر، دارسًا للغة أخرى تحاصره في خصوصيته وتحدّ من قدرته على التفاعل مع فضائه الثقافي الأوسع، المغاربي والعربي. وليس من شأن هذا التشريخ أن يساهم إيجابًا في الاندماج الثقافي المنشود رسميًّا ولا في الاندراج الثقافي المطلوب والمأمول. أليس هذا حيفًا في حق اللغة العربية وفي بلد مثل فرنسا أعطى للعالم نخبة من خيرة المستعربين والمستشرقين؟ وهل الإعلاء من شأن الفرنكوفونية سبيله المس بموقع اللغة العربية ومكانتها؟ لأن النخبة الفرنسية

كانت معنية، تعلم أكثر من غيرها أن محاولات إحلال العامية المحلية مكان اللغة العربية الجامعة في المشرق والمغرب العربيين، لم تفتح أفقًا. فلماذا، إذًا، هذا الرهان الذي ينتمي إلى عصر مضى؟!

ثم إن الثقافة الأمازيغية ثقافة محترمة بالتأكيد، وابتداع أبجدية أمازيغية أمرٌ مطلوب، وقد قصّرت النخب العربية في ذلك. لكن الفرنسيون بادروا إلى خلق أبجدية أمازيغية بحروف لاتينية! أفلم يكن من الأجدى أن تكون هذه الأبجدية بالحرف العربي أسوة بأبجدية اللغة الفارسية أو الأبجدية الباكستانية، ويكون من شأن ذلك التقريب بين الثقافات والشعوب؟!

يتضح اليوم أن المشكلة الرئيسة المرتبطة بالهجرة في فرنسا تتعلق بالمغاربيين، ويكاد أن يكون وجهها الغالب جزائريًّا. وهذا ليس لأن المتورّطَين في جريمة الهجوم على مجلة شارلي إيبدو من أصل جزائري، بل لأن المرحلة الاستعمارية بين الجزائر وفرنسا انتهت من غير أن تنتهي فعلًا، أي من دون أن تُصفّى آثارها وتداعياتها بصورة سليمة في الجانب الفرنسي خصوصًا. وليس من باب التخندق في حصون الذاكرة التذكير بأعداد الجزائريين الذين رحلوا عن بلدهم مع الفرنسيين، بعدما خدموا في الجيش الفرنسي ضد ثورة بلدهم التحرّرية الوطنية. هؤلاء تتراوح الأرقام المتداوَلة بشأنهم بين 125 و175 ألفًا من المجنّدين الذين اعتبرهم الجزائريون «خائنين لوطنهم وشعبهم». لكن كيف جرى التعامل مع هؤلاء في وطنهم الجديد، ليس من حيث منحهم الجنسية، بل من حيث إدراجهم في المجتمع الفرنسي؟ ثمّ مع رحيل الجيش الفرنسي، رحل ما يقرب من 800 ألف مستوطن فرنسي كانوا يعتبرون أنفسهم أسياد الجزائر. وهؤلاء رحلوا قسرًا خلافًا لاتفاقية إيفيان (Evian) الجزائرية - الفرنسية، وفي ظل مسلسل من العنف الإرهابي الدموي الذي نظمته ومارسته «منظمة الجيش السرّي» (OAS) الفرنسية من خلال حملة دموية أدّت إلى رحيل مأساوي ترك جراحًا غائرة، فرنسية - فرنسية وفرنسية - جزائرية، تعرفها النخب الفرنسية السياسية والثقافية جيدًا. ومن بين هؤلاء برزت رموز غذّت التيّارات اليمينية الشوفينية الفرنسية، ولعل عنواناها الأبرز على رأس «الجبهة الوطنية» جان ماري لوبان وابنته ووريثه مارين. إن هذا الكلام ليس استطرادًا نافلًا، بل دعوة

ضرورية لتصفية شجاعة لإرث لم تتم تصفيته بصورة سليمة، وما زال يعتمل داخل المجتمع الفرنسي. لقد قاد فرنسي شجاع هو الجنرال شارل ديغول مرحلة تصفية الاستعمار في الجزائر وأفريقيا، ولكن فرنسا الجمهورية صاحبة الإرث العظيم في إطلاق حقوق الإنسان وترسيخها، لم تحظَ، على ما نرى، بمَن ينكبّ على مرحلة ما بعد الاستعمار فيصفّي آثارها لمصلحة الشعب الفرنسي والشعوب التي عانت من المرحلة الاستعمارية. ونحن إذ نقدم هذه الملاحظات، فإننا نستذكر قولًا لجان بول سارتر في معرض نقده للماركسية، حيث يعتبر أن ماركس لا يهتم بالإنسان إلا عندما يقبض أول أجر، أي العامل الأجير. وهذه العبارة، بصرف النظر عن مدى دقّتها التاريخية وصرامتها العلمية، تبقى شديدة البلاغة والإيحاء، وتقودنا إلى القول بأن المهاجر الجزائري أو المغربي أو السنغالي أو المالي... لم يُولَد يوم وطأت قدماه الأرض الفرنسية. إنه يحمل على منكبيه تاريخه الحقيقي والوهمي، ثقافته وأساطيره المؤسِّسة.

نحن مدينون كثيرًا لهوغ لاغرانج بتعيينه لـ «نكران الثقافات» سببًا جوهريًا لتعثّر عملية إدراج الهجرة في الاجتماع الفرنسي، ولكننا خسرنا عدم تخصيصه حيزًا وازنًا وبارزًا للإشكالات الخاصة بالمغرب العربي، كما خسرنا عدم تعرّضه الوافي للمرحلة الاستعمارية. فهذه المرحلة، كان لها مؤرخوها وسوسيولوجيوها وأنثربولوجيوها الفرنسيون، والكاتب لاغرانج يمتلك الجدارة العلمية والنزاهة اللتين تمكّنانه من غربلة هذا الإرث وفصل قمحه عن زؤانه لمصلحة مجتمع فرنسي تعدّدي ومصالحة حقيقية بينه وبين شعوب المستعمرات السابقة. وهو لو فعل ذلك لكان بالتأكيد أخذ في الاعتبار ما كتبه عبدالله العروي في تاريخ المغرب، وخصوصًا ما كتبه فرانز فانون (Frantz Fanon) بشأن أفريقيا والجزائر في نصوص أربعة: **جلد أسود وأقنعة بيضاء** 1952، **سوسيولوجية ثورة أو العام الخامس من الثورة الجزائرية** 1959، **معذبو الأرض** 1961، و**من أجل الثورة الأفريقية** 1964؛ وقد نشرت الكتب الأربعة في فرنسا وكذلك نُشر كتاب العروي باللغة الفرنسية.

يمكن الاستفاضة في إعطاء الأمثلة والشواهد على هذه القضية التي اعتبرها الباحث هوغ لاغرانج، وعن حق، قضية مركزية. ونحن نعتبر هذه

الفقرات القليلة في مقدمة المترجم، إضافة ضرورية، وليست نقضًا لمضمون الكتاب القيّم وخلاصاته الرئيسة. فالسياق الاستعماري، من وجهة نظرنا سياق لم ينقطع على الصعيد الثقافي، وكان يجب إلقاء الضوء عليه أكثر مما فعله الكاتب في هذه الدراسة الرصينة والنزيهة. وما دمنا في ميدان الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع الثقافيين والسياسيين، فلعلّه كان من المفيد أن يلقي الباحث الضوء على ما فعلته ومهّدت له أنثروبولوجيا وسوسيولوجيا الاستعمار في البلدان التي اعتنت بدراستها، خصوصًا بلدان المغرب العربي وعلى الأخص في الجزائر.

إن جوهر الدراسة يقوم على البحث عن أفضل الوسائل لإدماج المهاجرين في المجتمع الفرنسي، واستطرادًا في المجتمعات الأوروبية وسواها. يُورد الكاتب أكثر من مرّة أن الفارق في الدخل كان من 1 إلى 3 بين سكان المستعمرات العام 1830 وسكان المراكز الاستعمارية. أمّا في العام 1960، وهو عام الاستقلالات المتسارعة، خصوصًا في أفريقيا، فقد بات الفرق من 1 إلى 14! وهذا يشكل إدانة بليغة لتلك المرحلة، ويترك جراحًا وطموحات وأوهامًا حملها المهاجرون معهم، وهو يؤشر في الوقت نفسه إلى صعوبة الفصل بين المراحل، بين مرحلة الاستعمار وما بعده، خصوصًا على الصعيد الثقافي.

لقد حرص المؤلف على ذكر أن كتابه أُنجز قبل تفجر ثورات الربيع العربي وتداعياتها، ونحن نشير إلى هذه الملاحظة لأننا على ثقة بأنه لو انكبّ على دراسة الوضع العربي الراهن لأنتج نصًّا جديدًا جديرًا بالدراسة والتأمل. ثمّ إن موضوع الهجرة واندراجها في المجتمعات الأوروبية يطرح نفسه بحدّة متزايدة اليوم، وهذا عامل يعطي لدراسة هوغ لاغرانج قيمة راهنة مضافة.

سليمان رياشي

مدخل

لقد قلبت العولمة المجتمعات، وهي مصحوبة بتغيرات تقنية واقتصادية كبرى، غالبًا ما تتم مماثلتها ببساطة مع الحداثة. وهي تترجم نفسها على الصعيد العام من خلال تسارع الإنتاج والتبادلات، واختصار المسافات والسيطرة المتنامية للأنظمة الخبيرة (أتمتة، كمبيوتر)، والفصل بين الزمن والمسافة (الهاتف الخلوي والإنترنت يضاعفان التفاعل خارج العلاقة المباشرة وجهًا لوجه). كما أن القواعد غير الشخصية والعدالة الاجتماعية تميلان إلى الحلول بديلًا من الولاءات القديمة والتقليد. وبات المصير الاجتماعي للأفراد أقل ارتباطًا مباشرًا بأصولهم مما كان عليه في الماضي، ولكن وتائر هذه التغيرات تتباين؛ وتخلق في كل مجتمع صدمات قوية تثير بدورها ردات فعل قوية.

يؤكد بعض المراقبين أن هذا التحديث يدرج على طريق وحيدة، وأن المقاومات له تشكل استثناء أو مجرد تأخير (إيمانويل تود (Emmanuel Todd) وفيليب فارغ (Philippe Fargues))، ويعتبر بعضهم الآخر أن التعارض بين الحداثة والتقليد أمر مرفوض ومن طبيعة إثنية متمحورة حول الذات، ويرفض فكرة الحداثة ذاتها (أخيل مبامب (Achille Mbembe)، جان لو أمسيل (Jean-Loup Amselle)، بالنسبة إلى أفريقيا، وبارتا شاترجي (Partha Chatterjee)، وجيلبرتو فيلو (Gilberto Velho)، في البرازيل). ولكن، إذا كانت الحداثة اليابانية تختلف عن تلك الأميركية والأوروبية، فيمكن أن نقبل، على ما أعتقد، بوجود تسارع عام للحداثة مع الاعتراف بتعدد الطرائق والوتائر التي تقود إليها.

تتميز هذه الحداثة التقنية - الاقتصادية، في البلدان الغربية كما في البلدان

الناشئة، بالفصل بين: 1) اندماج الأسواق، 2) التوحيد السياسي والمؤسساتي، 3) تطوّر الركائز القاعدية للمجتمع: العائلة والجماعة والدين. إن مفصلة التحولات التقنية - الاقتصادية والثقافية والسياسية تبقى صعبة على الدوام، وخصوصًا في المرحلة الحالية.

في أوروبا، لم يصاحب هذه الحداثة تأكُّل في بنية الدولة - الأمة، ولا اندماج الأمم في كيان سياسي حقيقي. لقد انبثقت دول جديدة من الاتحاد السوفياتي السابق (بيلاروسيا، مولدافيا، أوكرانيا، جمهوريات البلطيق...). وعلى الرغم من توسع الاتحاد الأوروبي، فإن نزعة التجزؤ تتصاعد بين الدول الأعضاء وفي داخل كل منها. لقد انفصلت جمهوريتا تشيكيا وسلوفاكيا، وانبثقت دول عدة من أنقاض يوغوسلافيا السابقة. وبلجيكا على وشك الانقسام، وتبدو قوية تلك النزعات الساعية إلى الخروج من وحدة الأمة في المملكة المتحدة (اسكتلندا وبلاد الغال)، في إسبانيا (كاتالونيا وبلاد الباسك)، في إيطاليا (البيامون (Piémont))، في النمسا (التيرول وكارنثيا)، وفي رومانيا (الترانسلفانيا). المثل الوحيد المضاد تجسده ألمانيا. ولكن هل توقفت موقتًا ديناميةُ توحيد الأمم التي عرفها القرن التاسع عشر والقرن العشرون، والتي دمجت جماعات مختلفة داخل مجموعات أوسع ومهيكلة سياسيًّا؟ إن حالة الاتحاد الأوروبي الذي يعاني لبناء واقع سياسي، تعطي مؤشرًا لهذا الانزلاق المؤسسي منذ أعوام التسعينيات. فالدول الأعضاء تنفر من التخلي عن صلاحياتها وتبحث عن حماية أفضل لمصالحها المفهومة بمعناها الضيق.

وبموازاة هذا التجزؤ السياسي، نلاحظ صعود اللامساواة في الشمال. في العام 1830 كانت حواضر الإمبراطوريات الاستعمارية شديدة التباين: الطبقات كانت ظاهرة بوضوح، وكان العمال والفلاحون متمايزين ويعارضون البورجوازيين بصورة جذرية. بين العامين 1830 و1960 أصبح قسم متنامٍ من اللامساواة في الموارد في العالم يتأتى من اللامساواة بين البلدان. وشهدنا، في الأقل في البلدان الغنية، تراجعًا في اللامساواة الداخلية. وهكذا، فإن الفرق في الدخل الفردي بين أفريقيا وأوروبا انتقل من 1 إلى 3 في العام 1830، ليصبح

1 إلى 14 في العام 1960. فأوجه عدم المساواة باتت تفصل جوهريًا بين البلدان الغنية والأخرى الفقيرة. ومنذ العام 1960، تميل أوجه عدم المساواة إلى الارتفاع داخل البلدان الغنية، وهي إذا كانت منخفضة في أوروبا القارية، فإنها ملموسة أكثر في العالم الأنكلوسكسوني. وبموازاة ذلك، في البلدان الكبرى الناشئة: البرازيل، الصين، الهند، وروسيا، ازدادت أوجه اللامساواة، ولكن في الوقت نفسه قلّ التباين في الثروة مع البلدان الأكثر تطورًا. واليوم، فإن البلدان الأكثر تطورًا هي الأكثر عدم مساواة، وتتصف خصوصًا بميزة نسبية أقل قياسًا إلى الآخرين، إذا استثنينا أفريقيا. في الشمال تمسّ العولمة، على نحو خاص، مواقع الطبقات الشعبية الوطنية (المحلية)! فهي الأكثر عرضة للتهديد من جراء عملية إعادة التوزيع الهائلة للأدوار على مستوى المعمورة. في البلدان الأوروبية، استفادت هذه الطبقات طويلًا من دول الرعاية الأكثر سخاء. فنظام التأمينات الاجتماعية بعد الحرب العالمية الكبرى، ساهم بتشكل مجتمعات أكثر مساواة، عبر ترسيخ مجموعات يربطها تاريخ مشترك وتتشابه بقوة في ظروف الحياة. وإذا كان الطلب على اليد العاملة الضعيفة الخبرة قد انحسر في منتصف عقد السبعينيات ما أدى إلى توقف الهجرة العاملة، فإن الهجرة المرتبطة بتفاوت الثروة تواصلت في سنوات الثمانينيات والتسعينيات بوتيرة متغيرة وفق البلدان. فالهجرات نحو المدن الأوروبية القارية مصدرها أساسًا المناطق الريفية في أفريقيا وتركيا، بينما مجموعات آسيوية كبيرة تتوجه نحو المملكة المتحدة. واليوم، فإن الطبقات الشعبية المحلية المهددة بالبطالة وبهشاشة أوضاعها وبتدني مداخيلها وحقوقها التقاعدية، تبدي غضبها الذي يستهدف، من ضمن آخرين، مهاجري الجنوب، فيصبح هؤلاء أكباش فداء ويتلقون مباشرة، عبر ردّات الفعل الكارهة للأجانب، الاحتجاجَ السياسي الجمعي. في أوروبا، تجلت صدمة العولمة بصعود السياسات الهويّاتية وإقفال الحدود وتطوير أيديولوجيا أمنية. وفي العقود الأخيرة، كنا شهودًا على ارتفاع حدة الكره للأجانب، وعلى تطور حركات شعبوية تنتمي إلى أقصى اليمين. في الأحياء السكنية نما التمييز مع تزايد الاستقطاب والتمسك بالعادات، وضَعُفَ الاختلاط في الأماكن العامة.

خلال العقود الثلاثة الأخيرة، شهدت معظم المجتمعات الغربية انحسارًا للحريات، مواكِبًا لعملية العلمنة. وتزامن هذا النكوص الأخلاقي في الغرب مع المنعطف المحافظ، والعودة إلى الطابع التقليدي للعادات في البلدان التي تسميها صوفي بسيس[1] (Sophie Bessis) بـ «القوس العربي - الإسلامي»، واستطرادًا في البلدان المصدِّرة للمهاجرين في أفريقيا وآسيا الوسطى. وقد مسّت عودة القسر السياسي والأخلاقي في كثير من بلاد الشرق الأشكال العائلية والعلاقات بين الجنسين واستخدامات الفضاء العام، ومسّت مجمل الدائرة ما قبل السياسية، وفق تفسير حنة أرندت (Hannah Arendt).

في أوروبا، وإضافة إلى انحسار الفضاء العام والتغير في القنوات والمؤسسات التي يفترض بها تنشئة القادمين الجدد، فإن العودة إلى القسر، حفّزت صراعات لها أسباب أخرى حاسمة كذلك. وانتشرت في العديد من أحياء المدن الكبرى حوادث الشغب والانحرافات وحالات الانتحار والفصل بين الجنسين. إن هذه الظواهر التي تمسُّ الشباب على وجه خاص، تمثل، وفق ما أرى، أعراضًا لقضية اجتماعية جديدة لم يُنظر إليها بكل أبعادها. ففي مواجهة انحرافات الشبيبة، غالبًا ما تم الإلحاح في فرنسا - وهذا سليم - على مفاعيل البطالة وتراجع عدد الرجال العاملين في الأحياء «الحساسة». في الواقع، هنا تجتمع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عرفناها في المعازل الحضرية في أميركا الشمالية: انحصار العطالة الضخمة والانتقائية في أرض محددة، وتجلببها بالطابع الإثني مع تراجع معدل النشاط وارتفاع تبعية السكان للتحويلات الاجتماعية. إن هذا الوضع لم يتغير جوهريًا منذ ثلاثين سنة.

من أجل فهم الانحرافات المقيمة في هذه الأحياء، وبما يتجاوز الأخذ في الاعتبار - الأكثر شيوعًا عند اليسار مما عند اليمين - الظروف الاقتصادية والاجتماعية، برز تفسيران في فرنسا. الأول يدّعي أن هذه المناطق قد تكون مسرح تفكك العائلات وتبدل أوجه التضامن التي تتعذر معالجتها من خلال المساعدة الاجتماعية الشديدة السخاء: أزمة في السلطة الأبوية، إفراط في

(1) Sophie Bessis, *L'Occident et les autres*, Série Poche - Essais (Paris: La Découverte, 2003).

التساهل التربوي، نقص الرغبة في الدراسة، بوصفها عوامل شائعة ناجمة عن ذلك التفكك. وبصورة واضحة، بهذا القدر أو ذاك، يُوحى بأن التحويلات الاجتماعية الداعمة للأمهات المعزولات، والمداخيل البديلة للأسر الأكثر احتياجًا، تشجع على فقدان الحافز وعلى فقدان العمل. ويُوحى أيضًا، بل يجري التأكيد أن ذلك يساعد على إنتاج أهل لا يمارسون على الأطفال سلطتهم بوصفهم أهلًا.

أما التفسير الثاني فيشدّد على الانطواء على الذات بين المهاجرين القادمين من أفريقيا وتركيا على نحو خاص. إن هذا التفسير يضع في المقدمة خطر الانحرافات الجماعاتية، فيرى فيها بذور الاحتجاج على القانون العام والقيَم الجمهورية[2]. ووفق هذا الفهم، فإن هذه الأحياء تخضع شيئًا فشيئًا للعادات والتقاليد القادمة من مكان آخر والتي تعتبر غير متلائمة مع المبادئ الأساسية للمجتمعات الغربية. وهذا في نظر السكان الأصليين تعبير عن رفض للاندماج لا يمكن التساهل معه: فالجماعات المهاجرة أو المتولدة عن الهجرة، تكون مذنبة لعدم «سلخها ذاتها» عن ثقافتها الأصلية، وبقائها خاضعة لما يُفترض أنه إيعازات صادرة عن عادات وممارسات مناقضة جذريًا للمعايير الأولية لمجتمع الاستقبال.

وأحيانًا يتجاور هذان التفسيران في خطابات موحدة، على الرغم من تناقضهما على أكثر من وجه: انحلال العادات والسلطة التقليدية من جهة، وعودة إلى التقاليد وبعض أشكال السلطوية البطريركية من جهة أخرى؛ وليس ما يكفي من القيم في الحالة الأولى، وكثير كثير منها (وخصوصًا غير الحميدة...) في الحالة الثانية. أعراض مرضيّة لحداثة ترفض فرض سلطة ذات نسق على الشباب، من ناحية، ورفض قطعي متنامٍ للحداثة من ناحية ثانية. وهذا

(2) هذا ما لم يفعله الأميركيون والإنكليز. في الأقل حتى حوادث الميدلاند عام 2005 التي مثّلت اضطرابًا في السياسات في المملكة المتحدة. انظر: Romain Garbaye, «Crossing Paths? The British and French Experiences with racial and ethnic Diversity Since 9/11,» paper presented at: International Conference on Multiculturalism and its Discontents, CARTSS (University of Colorado, Boulder, 23-25 avril 2007).

في نهاية المطاف ما هو مشترك بين أطروحة الانحدار الأخلاقي وتلك التي تتحدث عن التجذير الأخلاقي؟

بالعودة إلى التفسير الأول، فإن قناعتي تقول إن الانحرافات في أحياء المهاجرين تتجاوز دوافعُها الصعوبات الاقتصادية - الاجتماعية، وتنهل من تجاوز السلطة وكذلك من عجز في استقلالية النساء والمراهقين. إن القضية في هذه الأحياء، ليست في انحلال العلاقة الاجتماعية التي تغذيها ظاهرة «سلخ النسب»، بقدر ما هي «تضخّم نسب» الأفراد إلى علاقات محلية، وأشكال متعددة من السيطرة العائلية. وسواء أردنا ذلك أم لم نرد، فإن هذه الصعوبات على علاقة بالمسائل الثقافية.

هل يعني هذا تبنيًا للتفسير الثاني؟ لا أعتقد ذلك أيضًا. إن نظرية العودة إلى التقليد تبدو فاشلة بدورها، لأنها تميل إلى إسباغ سمة جوهرية على الثقافة الأصلية التي يتم فهمها بوصفها كتلة صوانية من التمثلات والمعتقدات في المنفى. وهي تبدو كذلك مزودة بملامح وتوجهات ثابتة تملي على الأفراد سلوكهم وخياراتهم وتجعلهم منغلقين في منأى من العقد الجمهوري. ولكن إذا كان هناك اليوم مشكلة ثقافية فعلية في أحياء الهجرة، فهي لا تتمثل بثبات ثقافات الأصل، بقدر ما تتمثل في المعايير والقيم المتولدة من الصدام مع مجتمعات الاستقبال. إنها ظروف تجربة الهجرة، وهذا اللقاء المعقد والمؤلم المنسوج غالبًا من الصراعات والحرمان، هو ما يولّد القسم الكبير من المصاعب.

من أجل فهم هذه المنازعة الاجتماعية الجديدة التي لا تمسّ الأحياء الفقيرة والمهاجرة فحسب، بل أقسامًا أخرى من المجتمع أيضًا، يجب الاهتمام عن قُرب بالتيارات المهاجرة وبالثقافات والبنى العائلية. وذلك، على وجه الدقة، في البلدان الأفريقية المفقرة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وهي البلدان التي غذّت الهجرات نحو أوروبا، وخصوصًا فرنسا. لكن التمييز الحضري أدى أيضًا دورًا مهمًا. فتراجع مثال التضامن والقدرة على الدمج وفتح المجال لمرحلة من التوترات انبثقت منهما مشكلة حضرية كان يُعمل على التستر عليها بعناية. وإذا أخذنا على سبيل المثال المعازل في شمال أميركا التي لا تقارن بها

من حيث الحجم ودرجة التمييز، أحياء «المساكن ذات الإيجار المعتدل» (HLM) في فرنسا، نجد أنه جرى طويلًا نكران صفة (المعزل)، وإسباغ الصفة الإثنية التي لا تمس بالتأكيد إلا قسمًا محدودًا من الأحياء في مدننا. إن الاحتفاظ بمسافة مع المهاجرين انعكس سلبًا على مستوى تحصيلهم الدراسي وخلق لديهم شعورًا بمواطنية من الدرجة الثانية. وعبّأت الاضطرابات الحضرية والانحرافات على وجه الخصوص أبناء العائلات الكثيرة العدد والمعزولة بسبب التمييز الحضري. وطاول ذلك المراهقين الذكور الذين لديهم مصاعب دراسية أكثر من الإناث. وتمثل هذه الوقائع تعبيرًا عن الترتيبات العائلية والعلاقات بين الجنسين التي تفترق بصورة جذرية مع تطور العادات في أوروبا من الشمال إلى الجنوب في حقبة ما بعد الحرب.

وبدل أن تتصدى لحل هذه المشاكل، تقدم السلطات العامة أجوبة إجمالية مشوبة بالتوجس في الوقت نفسه. ولأنها مجبرة أن تعطي ردودًا إلى رأي عام قلق، فإنها تتأرجح بين تأكيد عدم اهتمامها، من حيث المبدأ بالمعتقد الديني واللون وثقافة المنشأ، ومن حيث القيام بأعمال مظهرية من أجل طرد «البرابرة الجدد» القادمين من الجنوب. ويتشارك اليمين واليسار بصورة واسعة، بهذا التستر في فرنسا، وذلك ناتج عن عدم رغبة في قراءة الظواهر الاجتماعية بالعودة إلى الأصل الثقافي، بذريعة أن ذلك غير ممكن لأن الإحصاء الرسمي لا يأخذ في الحسبان هذه الدلالة. لكن هذه العقبة بدورها هي نتاج تاريخنا: من دون كثير حذر تم توسيع مبدأ – أن كل ما يتعلق بالخيارات الذاتية لا يمكن أن يظهر في الإحصاءات الرسمية – إلى حدود نتائجه الموضوعية، فلم ننتبه إلى تربية الأطفال تربية طائفية على سبيل المثال. وهكذا تم الانزلاق من احترام المعتقدات الفردية والتفضيلات الخاصة، إلى التعتيم على الوقائع الاجتماعية. ثم إن عناصر حاسمة كاللغة الأم ومكان ولادة الأهل لا وجود لها، أو إنها شُطبت من المعطيات الرسمية[3]. وفي الواقع، فإن الجوانب الموضوعية الجوهرية التي تموضع الفرد

(3) تمَّ تسجيل مكان ولادة الأهل، ثم أُلغي من الإحصاءات، ولا نجد ما هو نظامي منهجي يمكن الوصول إليه على قاعدة جغرافية محدّدة.

في ثقافة، وتصنع تنشئته الاجتماعية وتحدد جزءًا من علاقته بالعالم، تمّ تجاهلها عمدًا. نحن محكومون بالعمل على سوسيولوجيا الأمة كما تريد أن تكون وليس كما هي عليه في الواقع. كما أن مختلف السياسات العامة المعنية بمعالجة قضية الضواحي، تشترك في أنها لا تقول لمَن تتوجه. هناك «العاطلون عن العمل» و«شبان الوضع الصعب»، وكأن ليس لهؤلاء هوية أخرى، في التقارير الرسمية، سوى العجز الذي يميزهم. بالإجمال، إن الحياد المعلن هو أقل مساواة وشمولية وغير قادر على معرفة حاجات هذه العائلات وتلمّس الفروق في ما بينها.

إن التعمية على الفروق ليست حيادية، بل على العكس من ذلك، فهي تقوي العداء وتعزز التمييز. فالطبقات الوسطى المناهضة للعنصرية قولًا، تشجع على الممارسات غير المعلنة في الالتفاف على روح الجمهورية والمتمثلة بمخالفة قانون البطاقة المدرسية برهانًا صارخًا. أما في أوساط الطبقات الشعبية الأصلية، فإن هذه التعمية تغذي كره الأجانب الناتج أصلًا عن المصاعب الاقتصادية؛ ولا تفهم هذه الأوساط «المبالَغة بالاهتمام» بأناس يخادعون أحيانًا، نظام الحماية الاجتماعية، ولديهم عادات ينفر منها كثيرون في الخفاء. بوجه عام، ليس من النزاهة في شيء، وليس ناجعًا في نهاية الأمر، أن نتصرف كما لو كنا جميعًا نحمل القيم نفسها، وكما لو كنا جميعًا نؤمن بالمبادئ نفسها، بينما لدينا أنماط حياة متمايزة ومفاهيم مختلفة عن العلاقات بين الجنسين وبين الأجيال، وأفكار متغيرة عن السلطة والحرية.

إن أسباب رفض الاعتراف بالبُعد الثقافي للقضايا الاجتماعية هي أولًا أيديولوجية وسياسية. والذين يحاولون التصدي لهذا التوافق يُتهمون سريعًا بمراعاة الخطاب العنصري ومخالفة القيم الجمهورية، أو أيضًا بالتساهل النسبوي. وباختصار، إن مَن يتكلم على «الثقافة» أو «الأصول الإثنية» يعرّض نفسه للاتهامات من اليمين كما من اليسار. لذا يتساكن الصمت المشوب بالحرج من الذين لا يجرؤون على تناول هذه المواضيع، مع التبسيطات الصاخبة لكاسري التابوهات المهنية، هؤلاء الذين لا يخشون احتلال الأرض المتروكة من الأولين.

إن «نكران الثقافات» هذا ليس موجودًا على مستوى الآراء الشائعة والنقاش العام فحسب، بل إنه يمس أيضًا البحث الأكاديمي وعالم العارفين. فانحيازات التقليد السوسيولوجي الفرنسي، تدفع، على وجه خاص، إلى تجنب هذه المقولات أو إلى الالتفاف عليها. وهنا أيضًا، بدل الاعتراف بالبُعد الثقافي لرهانات مجتمع ما بعد قومي، غالبًا ما نخدع أنفسنا بشأن طبيعتها وحوافزها والعلاجات التي يمكن أن نقدمها لها.

تبعات هذا الرفض عديدة

1) غالبًا ما نتكلم على الهجرة بصيغة المفرد، بينما هناك خطوط سير وسياقات تاريخية شديدة التنوع. هناك محو للفروق بين الأفراد والعائلات الآتية من المغرب العربي وأفريقيا الساحل وخليج غينيا أو تركيا، مع أنها فروق حاسمة، وبالتالي تنحرف الأجوبة عن الهدف. على سبيل المثال، نبقى في منطق الدعم الموجه للعائلات المفككة المتورطة في تعاطي الكحول والمخدرات. وهذا خلاف ما يحصل في «العالم الرابع» ذي الأصل الأوروبي، حيث معظم العائلات السواحلية أو العائلات التركية لا يعيش هذه المصاعب. وعلى عكس الأفكار المسبقة، فإن هذه الأُسر غالبًا ما تشكل أسرًا متماسكة، من دون أن يعني ذلك عدم وجود نسبة من الانحراف والإخفاق المدرسيين أعلى من المتوسط. وبصورة أعم، بدل أن نميز بين هذه التجارب المختلفة، لا نعود نرى أن الأحياء الحساسة متأثرة اليوم بالإشكاليات الخاصة بالهجرات الحديثة القادمة من أفريقيا جنوب الصحراء، والتي تطرح مشكلات مختلفة عن تلك التي تثيرها العائلات ذات الأصل المغاربي.

2) يُترك العنان سريعًا لأشكال متنوعة من إسباغ السمة الجوهرية على الأصل الثقافي، وهذا ما يشجع الرفض الشعبي. إننا لا نريد الاعتراف بوجود اختلافات معيارية، وأن أفضل جواب عنها ليس النكران. وكمثل مضاد يتم تناول المعازل الأميركية، والتي لا تشبهها المساكن ذات الإيجار المعتدل (HLM) عندنا، إلا في القليل من النقاط المشتركة. وذلك من أجل أن ننكر وجود

عملية إسباغ الصفة الإثنية عندنا، والتي لا تمس بالتأكيد سوى جزء محدود من أحياء مدننا، ولكنها تمس بصورة أوسع بكثير العلاقات الاجتماعية.

3) إننا نغذي أزمة ثقة بين المهاجرين والمؤسسات. وبسبب غياب الثقة في هذه العلاقة، نجدنا منساقين، إلى استخدام لغة خشبية رهيبة والكلام بلغة التورية، في وصف الانحرافات لدى جزء من الشبيبة المتولدة عن الهجرة الأفريقية. إن هذا العجز عن التسمية الواضحة للقضية التي تُطرح، والاعتراف بعاهاتنا، ينقلبان إلى وصمة احتقار.

4) النبذ الذي يشكل هؤلاء المهاجرون ضحيته، هو النتيجة المنطقية لعجزنا عن اتخاذ موقف من العادات التي تتطور في الأحياء. في العقود الأخيرة، أصيب هؤلاء بتقهقر أخلاقي. ولا يتعلق الأمر بقبولنا المعتقدات، بل بإشهارها. ويتمثل أحد المظاهر الجديدة للإسلام في الأحياء بنزع السمة الخاصة للممارسات وعلامات التدين. وعلى وجه خاص في بلد مثل فرنسا، حيث جرى حصر الشأن الديني فعلًا في الدائرة الخاصة وفي أماكن العبادة، فإن ذلك يمثل انقلابًا. ومن أجل عدم زيادة عسر القضية، نمتنع عن مساءلة العادات السائدة في الأحياء: من انتشار عملية فصل الجنسين في المكان العام، وتضييق حيز حريات النساء والبنات، والتخلي العملي عن مثال الاختلاط والمساواة بين الجنسين. وهذه كلها أدلّة على انتشار البطريركية الجديدة ونزعة التدين الضيقة.

إن هذه التوترات بين الأحياء والتيار المركزي في المجتمع الفرنسي، وهذه الازدواجية في العادات، هي مصدر قلق. هل يستدعي الأمر جوابًا سلطويًا يتأسس على التجاهل المتعمّد للهوة الثقافية؟ وفق ما أرى، ليس على العمل العام أن يتخلى عن وضع سياسات الدمج موضع التطبيق. ولكن يجب عليه أن يأخذ في الاعتبار اختلاف الثقافات المتساكنة على أرضنا. وهذه نقطة البداية التي لا يمكن الالتفاف عليها. وليس هدف هذا الكتاب إثارة الجدالات المتهاترة وإثارة الفروق الثقافية، بل إبراز السمة الموضوعية لعدد من الوقائع، وحشد أدوات التحليل، للخروج من أسر الإنكار أو تحويلها أدوات أيديولوجية. في المحصلة يتعلق الأمر بفهم أفضل لما يحصل في مجتمعاتنا

من خلال الاعتراف بأنها تواجه مشكلة ثقافية في الأحياء الحساسة. ولا تُختزل هذه المصاعب بالإكراهات وإغلاق الأبواب التي تتبعها المؤسسات، ولا يمكن ردها أيضًا إلى قضية تبقى مهمة، قضية التمييز ضد الأقليات المرئية: إن جذور هذه الصعوبات تغوص أيضًا في انتظام العمل المجتمعي، والتشكلات العائلية، والتوترات والنزاعات الناجمة عن ديناميات العمل في قلب المجتمع المدني، وخصوصًا بسبب الهجرات الحديثة. ولكن اعتبار الأصل الثقافي ومجرى الهجرات محددات مهمة في الوضع الراهن، من شأنه أن يقلب الرواية المعتادة، السوسيولوجية كما السياسية، لمصاعبنا.

لقد تبنّيتُ، بعد بعض التردد، تعبيرَي الأصل الثقافي أو الإثنوثقافي لأشير إلى الفروق التي تُحيل، وفق التشكلات المتغيرة، إلى منطقة أهل الأشخاص المستجوبين، إلى اللغة المحكية، إلى النماذج العائلية[4]... إن النزاع بشأن «الدلالي السليم» يبلغ ذروته. فكلمة «عرق» مقيتة، باسمها حدثت المحارق. مصيرها الحزين شمل أيضًا كلمات مثل «الإثنية» أو «السمة الإثنية» اللتين لم تتمكنا من التخفّف من رَجْعِهما البيولوجي الذي تحملانه بصورة مخجلة بقدر ما تدّعيان التورية عليه. ولدى مُقتفي الإثنية لم تنجُ الثقافة، وخصوصًا إذا ادعت أنها تشرح وأنها بالتالي تجاور الثقافوية. إن مفهوم الهوية معقد ويحيل في النهاية على مشروع المهاجرين، بالقدر الذي يحيل على المسار المطروق وعلى الاستعدادات التي ورثوها. وبالتالي، فإن هذا البُعد الإرثي- الإرث الذي هو موضوع جرد - يعاد صوغه وتملكه، وهو ما أتمنى، كما نفعل في وسطنا الاجتماعي المهني، الإشارة إلى قوته. وكما يشير إليه بقوة ديديه فاسّان (Didier Fassin)، فإن ارتباكنا الدلالي ليس مدعاة للتصحيح، بل لطرح الإشكالية. يجب أولًا ملاحظة أن الكلمات لم تعد اليوم تحمل المعنى نفسه كما في الأمس[5]. إن استخدام كلمة «عرق» في سياق القرن التاسع عشر كان يحمل، إضافة إلى

(4) وهذا ما يؤكّده كلٌّ من: كلود ليفي ستروس (Claude Lévi-Strauss) وفرانز بواس (Franz Boas) ولوك دو هوش (Luc de Heusch) وآخرون كثيرون.

(5) انظر: Didier Fassin et Éric Fassin, *De la question sociale à la question raciale?* (Paris: La Découverte, 2006).

الغطرسة وإرادة السيطرة، ادعاءات التصنيف العلموي التي لم تكن تقتصر على البنيان العضوي كما تحدده عوامل الوراثة، بل ترى إلى نفسها أنها تفسير علم - طبيعي للنظام الاجتماعي. والفرنسيون الذين عاشوا، منذ الحرب العالمية الثانية حتى السبعينيات في فضاء ثقافي واضح التناغم، ظلوا واقفين من وجهة النظر هذه عند الهدنة الموقعة عام 1958 في منظمة اليونسكو مع نص كلود ليفي ستروس (Claude Lévi-Strauss)، الموسوم بـ **العرق والتاريخ** (*Race et histoire*)، حيث قدم الإثنولوجي الشهير نقضًا لامعًا للأطروحات العنصرية. لكن أولئك الفرنسيين غالبًا ما يجهلون نصًا آخر هو **العرق والثقافة** (*Race et culture*) الذي يشير فيه الكاتب نفسه، إلى مقدار مهم من التمركز الإثني في الثقافات كافة[6]. إن العلاقة الجدلية بين الاثنين هي أساس تكويننا.

في ما يخصني، فأنا أستخدم صفة الثقافي للكلام على الصلات التي يعقدها فردٌ ما، بفعل ولادته وتنشئته الاجتماعية، مع واحدة أو أكثر من الثقافات. إن الثقافة أو النزعة الإثنية تشير على المستوى الشخصي إلى جملة من الاستعدادات والتوجهات الأخلاقية، وإلى مرجعية هوياتية. يذكر تايلر (Tylor) «الميراث الذي يكتسبه كل فرد في سياق حياته»[7]. ومن خلال الكلام على الإرث والاكتساب، يشير إلى أن الفرد لا يتلقى الثقافة سكونيًا، بل هو يتملكها. وسوف أحاول تجنّب استخدام كلمة «إثنية» بوصفها موصوفًا حتى لا أوحي بوجود تجمع بشري حقيقي يتم تحديده بتحدّره المشترك أو بالتفاعلات الفعلية، أو أكثر من ذلك أنه قد يكون هناك ثابت بيولوجي، بينما ليس الموضوع إلا رسم حدود العلاقات الإنسانية.

عندما نحاول أن نميز في السياق الشمال أميركي بين أوجه سلوك السود والبيض، فلسنا بحاجة إلى أن نفترض وجود عرق أسود وعرق أبيض، بل نلاحظ فحسب أن خطًّا فاصلًا كان وسيبقى قويًّا بين هؤلاء الذين كان أجدادهم

---

(6) انظر: Éric Fassin, «Aveugles à la race ou au racisme?,» dans: Ibid.

(7) استشهد به: Luc de Heusch, «L'ethnie: les vicissitudes d'un concept,» *Archives européennes de sociologie* 38, no. 2 (1997): 185-206.

مع بعض الفروق في الدرجة سود البشرة، وأصحاب السحنة البيضاء. هناك واقعة بسيطة ومحيّرة تجبرنا على الاعتراف بها: غياب الزواج المختلط بين هذه الجماعات[8]. إن الحدود التي تفصل الأفرو - أميركيين عن الأورو - أميركيين، قاطعة بالكامل. ولا نستطيع برفضنا التسمية تغيير شيء: فخط اللون (color line) حقيقة[9]. إلى هذا يضاف أن لهؤلاء البيض وهؤلاء السود مرجعيات هوياتية تمنحهم خصوصياتهم: فالبيض هم من أصل أوروبي، والسود هم المتحدرون من العبيد الذين أُسِرت أغلبيتهم الكبرى من مناطق الغابات في غرب أفريقيا. ولتعيين الفروق الإثنوثقافية، أستعير هنا التمييز الذي تلحظه إيرين تيري (Irène Théry) بشأن الجنس، وهو ما يبدو لي حاسمًا: «إن التمييز مذكر/مؤنث هو تمييز ظرفي، معياري وعلائقي، وهو يحدد طريقة التصرف والدور، ولا يمكن أن ينطبق على المذكر والمؤنث جوهريًا. إن ما له نوع هو العلاقات الاجتماعية، وليس الأفراد»[10]. فأوجه السلوك تنتظمها مقاصد تأخذ في الاعتبار المعايير ونُظُمَ الأدوار، ومن ضمنها الأدوار المجنسنة، وهذه نقطة أفترقُ فيها عن البنائية الراديكالية التي - تبعًا لأعمال فريدريك بارث (Fredrik Barth) وبندكت أندرسون (Benedict Anderson) - استوحت جزئيًّا مواقف جان لو أمسيل (Jean-Loup Amselle) وأليكيا مبوكولو (Elikia M'Bokolo)، كما جان بيار كريتيان (Jean-Pierre Chrétien) وآخرين في فرنسا[11]. بالنسبة إلي، إن استخدام مقولات الثقافة

---

(8) عام 2006، مثّل الأزواج المختلطون المشكّلون من بيض وسود (أو العكس) نسبة 0,67 في المئة. ولكن لو أنّ الاقتران بين السود والبيض جرى بالصدفة، لكنا شاهدنا نسبة 11 في المئة من الزواج العابر للسلالة.

(9) هل يجب الكلام على السلالات؟ ليس بالضرورة، ولكن بالتأكيد عن هذا الفصل بين المجموعات الذي يتعلق بالبناء الأميركي للون: هو أسود كل شخص له جدٌّ أسود (من الصعب تحديد عدد الأجيال...) إنّ هذا الاختيار الاعتباطي كما الاختيار الموازي، يجعل من الرئيس الأميركي الحالي أسودَ، من دون تردّد.

(10) انظر: Irène Théry, *La Distinction de sexe: Une nouvelle approche de l'égalité*, Collection Sciences Humaines (Paris: Odile Jacob, 2007), 218.

إنّ هذا الموقف لا يؤدي إلى الاعتراف بأن العلاقة بين الجنس والنوع احتمالية.

(11) انظر نصّ الطبعة الأولى من: Fredrik Barth, *Model of Social Organisation*, Occasional Papers, no. 23 (New York: Royal Anthropological Institute,1966).

ويندرج Jean-Pierre Chrétien ضمن هذه الرؤية؛ وهو يكتب في مجلة *Esprit* في آب/أغسطس =

والنزعة الإثنية لا يمكن أن يحصل من دون اعتبار معطيين أساسيين في الأقل: تاريخ الهجرات وأشكال التمييز المكانية. إن التوترات التي تصبغ العلاقات بين السود والبيض في أميركا الشمالية تقود إلى العبودية وإلى قوانين الفصل العنصري على أرض الولايات المتحدة الأميركية؛ حيث السود فيها مواطنون أصليون، بينما المهاجرون، ووفق توقيتات متغيرة، هم أوروبيون قَدِموا في بداية القرن العشرين، ثم الوافدون من أميركا اللاتينية الإسبانيو اللسان، أي الهسبانيون (Hispaniques). أما عندنا، فإننا عندما نتصدى لفهم توترات أحياء الهجرة، نلجأ إلى مماثلة السود الأوروبيين بالسود الأميركيين، فنغلّب التشابه اللوني الذي يمكن أن يكون خادعًا: فالألوان لم تتكون بالطريقة نفسها على جانبَي المحيط الأطلسي. إننا ننسخ، وأحيانًا بتسرع كما يبدو لي، الإشكاليات الشمال أميركية. فالفائدة الكبرى من مقارنة تواريخ البلدان والسياسات العامة لا تؤدي بالضرورة إلى مطابقة العناصر بندًا بندًا.

تعطي التحليلات التالية الأفضلية للعائلات القادمة من أفريقيا السوداء، وخصوصًا من الساحل. ويبدو لي أولًا، أن تقديم التناقض الأقصى مع المعايير المهيمنة، يساعد على عرض القضايا بصورة أكثر جلاء. من ناحية أخرى، فإن هؤلاء المهاجرين القادمين من الساحل، والمشمولين بتسمية الجنوب صحراويين، وهو توصيف وَسْمي لسود أفريقيا، حظوا في فرنسا باهتمام يقل كثيرًا عن ذلك الذي حظيت به العائلات المغاربية. ثم إن المشكلات المطروحة في الأحياء الموسومة بالحساسة، ليست مشكلات العائلات الأفريقية. إنها قضايا العدالة والإدماج القسري التي تعني العائلات المقيمة داخل هذه الأحياء وخارجها، سواء أكانت أفريقية أم فرنسية الأصل أم قادمة من مناطق أخرى من

= 2005، في تنقيح جدالي لكتاب قديم هو النيغرولوجيا (*Négrologie*)؛ «يجب فك رموز الاجتماعي والسياسي الكامنة في خلفية الانفعالات الهوياتية المدّعاة». انظر: Stephen Smith, *Négrologie: Pourquoi l'Afrique meurt* (Paris: Calmann-Lévy, 2004 [n. pb.]).

أما Jean-Loup Amselle et Elikia M'Bokolo فيطوران مواقف بنّائية جذرية لا أتفق معها. انظر: Jean-Loup Amselle et Elikia M'Bokolo, dirs., *Au coeur de l'ethnie* (Paris: La Découverte, 1999-2005).

وبخصوص نقد أطروحة البنائية الراديكالية، انظر: Thomas Spear, «Neo-traditionalism and the Limits of Invention in British Colonial Africa,» *Journal of African History* 44, (2003).

العالم. فالمصاعب والتوترات تصيب مجمل علاقات المجموعات الاجتماعية في فرنسا، كما تصيب بالتأكيد طريقة اشتغال المؤسسات. وهي لن تحظى بحل من دون إجراءات عامة قوية تسمح لشريحة متزايدة الاتساع من أبناء العائلات المغاربية والعائلات السوداء بالشعور بالانتماء الكامل إلى مجتمعنا.

ومن خلال وضع الوقائع في سياقها السياسي والأخلاقي، أنوي تفحص التشخيصات الكبرى التي تمّ من خلالها التفكر بالتوترات الاجتماعية في نهاية القرن الماضي. إن جدّة الكلام في هذا الشأن تتأتى من مواجهة هذه القراءة بعينة واقعية من الأحياء الحساسة. فمشكلات وتوترات الأحياء الفقيرة كانت، تُفسَّر تباعًا، إذا جاز القول، من خلال روايات عدة، وعلى الأخص قصة الاقتلاع عبر الحَراك الاجتماعي (mobilité) ونزع النَّسَب، كما من خلال قصة انهيار السلطة. إن ما يجمع بين هذه الصياغات هو الالتفاف حول الاختلافات الثقافية. أما أنا فإنني على العكس من ذلك، أُلحّ على أن وعي الاختلافات الثقافية من شأنه أن يدفع إلى الأمام، وخصوصًا عندما يتعلق الأمر بالمسائل التي تتصل بالتنشئة الاجتماعية للجيل الشاب. فبسبب العزلة وغياب الأجوبة السياسية المناسبة، تطورت في الأحياء الفقيرة ردّات أفعال تراوحت بين الاستنكاف السياسي، الحجر على النساء، وممارسة وجوه من العنف. وهذه الظواهر هي أبعد من أن تنفي بعضها، بل إنها تتكامل. وبالتالي، يمكننا أن نفهم أن مفتاح دينامية أخرى، اجتماعية وثقافية، في الأحياء الفقيرة والمهاجرة، لا يكمن في السعي إلى ترميم السلطة، بل في التشجيع القوي على الشعور بالاستقلالية. وفي هذا السياق، فإن ما يجب تشجيعه، من وجهة نظري، هو توسيع نشاط النساء المتحدرات من الهجرة، وتطوير استقلاليتهن القادرة على كبح التسلطية. وهذا إضافة إلى ترميم سلطتهن على أبنائهن. وبعيدًا من الطوباوية، فإن هذا التحول يلوح حتى في أحياء السكن الاجتماعي، والمطلوب أن يتم تشجيعه. وهو يستدعي على وجه خاص، وضع سياسة تمكين للنساء.

في الفصلين الأولين (1 و2) أقترح لوحة استعادية للتطورات الأكثر تأثيرًا خلال العقود الأخيرة (تطور التوترات الحضرية في أوروبا، إغلاق الحدود،

مظاهر رهاب الأجانب، وردّات الأفعال السياسية والأخلاقية المرتبطة بالقلق الذي أحدثه انفتاح العالم الاقتصادي).

أما في الفصول الثلاثة التالية (3 إلى 5)، فإني أقدم وصفًا للسيرورات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى نشوء مدن الضواحي كما نعرفها، ومفاعيل تغيّر الهجرات والتمييز على أوجه سلوك المراهقين. وأردّ مصاعب نجاح الشباب وانحرافاتهم إلى الإرث العائلي والتقاليد التي حملتها الهجرات الحديثة وظروف حياة العائلات في فرنسا.

وألاحظ لاحقًا في الفصول (من 6 إلى 8) أن تدهور الوضع الاجتماعي في الأحياء الأكثر عرضة للتمييز في العقود الأخيرة، تفاعَلَ مع تدهور الأعراف. وأصف التآزر الذي أراه سلبيًّا، على الصعيدين الاجتماعي والأخلاقي، وكذلك الآثار على المستوى المحلي لثقافة الفقر هذه، مشيرًا إلى أن هذه الثقافة الفرعية الخاصة بالعائلات القادمة من أفريقيا السوداء في مدن الضواحي، تختلف بصورة محسوسة عن «ثقافة الفقر» الموصوفة في معازل شمال أميركا.

في الفصول الأخيرة (من 9 إلى 12)، أتناول المسائل المرتبطة بالسياسات العامة التي مورست حتى الآن، أو تلك التي يمكن أو يجب اعتمادها في السنوات المقبلة. إنها أيضًا مناسبة لتفحّص بعض الاستمارات التي عُبثت كي تعطي كشفًا عن انهيارات تلك الأحياء، وخصوصًا من خلال فكرة «نزع النَّسَب». ما هي شروط الإدماج الأكثر نجاحًا للعائلات المهاجرة القادمة من أفريقيا؟ كيف تُسهم بذلك سياسات المدينة؟ أنا أقترح أن علينا التمييز بين الاختلاط الاجتماعي والاختلاط الثقافي. كما أنني أتساءل كيف يمكن تحديد السياسات الدمجية انطلاقًا من فكرة الثقافة الفرعية المختلفة، وضرورة تمكين النساء على وجه الخصوص في مدن الهجرة؟ باختصار، ماذا يمكن أن تكون عليه السياسات المستندة إلى التعددية الثقافية التي باتت ثقافتنا؟

الفصل الأوّل

الصدام وارتداداته في الشمال

كانت المجتمعات الغربية تميل، في الأقل، إلى مواصلة ثورة الأنوار الثانية التي قادت، في نشوة غداة الحرب العالمية الثانية، مسيرة توسيع هامش الحريات في كثير من البلدان، ورفعت في الوقت نفسه مستوى أوجه التضامن الاجتماعي عبر الحد من أوجه اللامساواة. لكن هذا الميل تعرّض لارتكاسة في العقود الثلاثة الأخيرة.

المرحلة الجديدة من العولمة التي مضى على بدئها ثلاثة عقود حتى الآن، أثارت وجوهًا من القلق تغذي، على سبيل التعويض، طلب الأمن وعودة الأحكام المسبقة والخرافات. ومع بداية الألفية الثالثة، أصيب الرجال والنساء بدوار أمام هذا الهامش الهائل من اللامتوقع المتولّد في المجالات كافة بين التوقّعات والواقع، وهو فارق كان يضخمه تشوّش القيم والشعور المتسرّب من التدهور المحتوم للمعمورة.

تراجع الحرية في الغرب

تميزت نهاية القرن التاسع عشر بانتعاش التطلعات الشمولية وتطلّب للحرية. منذ الحرب العالمية الأولى حتى منتصف أعوام السبعينيات، عاشت أوروبا وأميركا الشمالية في مناخ فرويدي على الصعيد الأخلاقي، إذا فهمنا بذلك إطارًا ذهنيًا يترجم «القلق المزمن الناتج عن عملية - التحديث، ورفاهية المجتمعات الغربية وعدم الكفاءة المتنامي للمؤسسات والتعويض الروحي

الديني»[1]. القرن العشرون، في الجوهر، ساهم في قولبة «إنسان سيكولوجي، مثاله الوحيد الاستبطان التجريبي الذي يؤدي إلى السيطرة على الذات»[2]. فالاستبطان القوي للقانون والإحساس بالمحرَّم، أساسيان في تكوين الشخصية، لكنهما كوّنا فردانية متطلِّبة، بقدر ما تعي العالم الذي تعيش فيه، راحت تسائل أساساته[3].

وطوال نصف القرن الثاني الذي أعقب الحرب، وفي وقت تحوّل العالم بسرعة كبيرة تكنولوجيًا - الكهرباء، السيارة، الراديو، السينما... إلخ - انفتحت الحياة الاجتماعية وتحرّرت. فالمرأة تتابع الدخول إلى عالم العمل وتحصل على حق الاقتراع. وتوازت هذه الحركة مع تطور الدراسات الثانوية والعليا التي وضعت، منذ منتصف أعوام السبعينيات، الإناث والذكور على قدم المساواة في التنشئة المدرسية. وشكّل تطوير وسائل منع الحمل والسيطرة على عدد الولادات ووتيرتها، القاعدة لهذا التحرر الذي غطى أميركا وأوروبا شمالًا وجنوبًا. وتوجّه جزء من الشباب نحو الولايات المتحدة معتقدًا أنه يرى فيها، على الرغم من حرب فيتنام، تغيّرًا في أوجه السلوك: وسائل منع الحمل، تجريب المخدرات، وانفصالٌ أكثر إبكارًا عن الأهل يحرّر الجيل الشاب. في برلين الغربية العام 1967، في فرنسا العام 1968، وفي إيطاليا خريف 1969، انطلقت حركات احتجاجية شبابية تحمل رَنّة معادية للسلطة، فتطوّرت ووجدت لها صدى واسعًا خارج الدوائر الطلابية. وتجاوزًا للبلاغة القديمة لمنظمات أقصى اليسار - التي تستعير أحيانًا بطريقة انتقائية أشكالًا كاريكاتورية من ماركسية عالمثالثية استعارتها كذلك لأساليب من السوريالية - تولّد شعور بالتصميم على إزاحة غبار مؤسسات ما قبل الحرب الثانية، ونشدانٌ للحرية وتوقٌ إلى إقامة علاقات أقل تقليدية بين الجنسين تولي الأهمية للصدق والموثوقية، أكثر ممّا للإخلاص. وفي الوقت نفسه ازدادت حدّة الصراعات بين الأجيال. ففي المملكة المتحدة انفصلت الثورتان الثقافية والسياسية عن

---

(1) John Forrester, «Freud, baromètre du XXe siècle,» Esprit, no. 309 (novembre 2004).

(2) المصدر نفسه

(3) المصدر نفسه.

بعضهما وصارت للقطيعة بين الأجيال نكهةٌ ثقافية. وفي الميدلاندز (Midlands) الإنكليزي استحوذ الروكرز (Rockers) بعد المودز (Mods) على منصّات الملاعب، في عملية أزاحةٍ لجيل الآباء. تعدّدت الأشكال ولكن الحركة الإجمالية كانت مرئية بوضوح. وفي الوقت الذي بدأت هجرة القادمين إلى العمل في أوروبا في حقبة العقود الثلاثة المجيدة، كانت المجتمعات الأوروبية أقل تطوّرًا تكنولوجيًّا واندماجًا اقتصاديًّا مما هي عليه اليوم. هذه المجتمعات كانت تعبرُها هبّة من الحرية ويسكنها شعور من الثقة بنفسها. وفي الواقع كان الشعور بعدم الأمان نادرًا.

في المملكة المتحدة وأوروبا القارية (ألمانيا وإيطاليا وفرنسا) انقلبت في العقود التالية للصدمات النفطية، نزعةُ التفاؤل التي أعقبت الحرب، إلى نقيضها. لقد انتشر الحذر من الشبيبة. في فرنسا قاد التناقص في الوظائف الصناعية إلى حركة مزدوجة في ارتفاع البطالة، وانخفض مستوى الاستخدام في طرفَي الهيكل العمري، بينما نجحت ألمانيا أكثر من خلال ترتيبات التكوين وإعادة التأهيل المهني في التخفيف من الظاهرة. ويقدم تطوّر الأجور وفق العمر والجيل بالنسبة إلى الداخلين إلى سوق العمل، مؤشرًا دقيقًا عن التطور العكسي الحاصل: بعد الصدمة النفطية الثانية أدى تراجع الأجور عند بدء الاستخدام والارتفاع السريع للأجور مع العمر، إلى التقليل من قيمة الشبيبة لمصلحة الأكبر سنًّا. وسوف يُترجَم انسداد الأفق أمام الأجيال الشابة بزيادة ملحوظة في حالات انتحار الشباب. وبمواجهة تناقص قدرتهم على تحقيق ذواتهم، تحول عدد من البالغين عشرين عامًا، في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، إلى حوامل نشطة لتشاؤمية جديدة.

مذّاك اتخذ انحسار التوق إلى الحرية منحى متصاعدًا في البلدان الغربية، وغزا أوجه السلوك تقريبًا، بمعزل عن أوجه الوعي. واستقر هذا التقهقر الأخلاقي في المشهد العقلي تدريجيًّا وتعمّق في العقود الأخيرة. لقد حصل هذا الانحسار في سياق مرحلة تاريخية بدأت في البلدان الغربية منذ ثلاثين سنة مع ارتفاع أسعار النفط وتباطؤ النمو وتزايد البطالة وشيخوخة السكان،

وعلى وجه خاص في اليابان وأوروبا. في أقل من نصف قرن تغيرت القيم والأولويات. فانحسار التّوق إلى الحرية والنزعة المحافظة الجديدة، كانا جزئيًّا ثمرة داخلية في المجتمعات الغربية. ولدينا الآن ما يكفي من المسافة لنرى أن معاداة الحداثة خلال السنوات الثلاثين الأخيرة تعبّر عن نفسها في اصطلاحات تعبيرية مختلفة، ولكنها تتلاقى عند نقد أوجه الإفراط في الحرية[4]. وبسبب من تطور الشعور الشخصي بعدم الأمان، وعلى وجه خاص وسط الطبقات الشعبية والمتدنية التعليم، مورست ضغوط قادت إلى مضاعفة إجراءات الرقابة التكنولوجية والانعطاف السلطوي في قانون العقوبات، لم ينجُ منها إلا القليل من البلدان[5].

إن عودة العصا أعلنت عن نفسها بوضوح، عبر الخوف من انحرافات مجتمع «مُبالغٌ في الحرية». إنها عودة تخلط فقدان الثقة بالنفس وتدهور قيم الاستقلالية. إن الأميركيين والأوروبيين المولودين بعد مدة وجيزة من الحرب، هم ربما أكثر مَن عانى من العُسر الكبير أمام التطور الأخلاقي في العقود الأخيرة. وإذا أخذنا في الاعتبار الأعوام من 1975 إلى 2010، لا يمكن إلا أن يتملّكنا شعور باستنفاد التوق إلى الحرية الذي كانت قد صَحِبته دورة من التقدم الاجتماعي في الأعوام 1945-1975، كما صحبه انعطاف سلطوي. سوزان فالودي (Susan Faludi)، وفي كتاب لها حظي بأصداء واسعة ونُشر في الولايات المتحدة في بداية عقد التسعينيات بعنوان (*Backlash*)، تصف بالتفصيل الهجوم المعادي للنسوية وتطور أوجه العنف ضد النساء منذ نهاية السبعينيات. إنها تستبق بزوغ نزعة سوف تتعمّق.

(4) أعتقد إنّ ما ألهم فردانية شباب ما بعد الحرب حتى سنوات السبعينيات من القرن الماضي، ليس النقد للذات الذي تناوله دريدا (Derrida) وفوكو (Foucault)، بل التّوق الذي ترجمه ماركوز (Marcuse) ومدرسة فرانكفورت.

(5) انظر: Christian Baudelot, «Une jeunesse en panne d'avenir,» dans: André Orléan et Philippe Martin, *Vingt-sept questions d'économie contemporaine*, Sous la direction de Daniel Cohen et Philippe Askenazy, Economiques (Paris: Albin Michel, 2008); Louis Chauvel, «L'uniformisation du taux de suicide masculin selon l'âge: effet de génération ou recomposition du cycle de vie,» *Revue française de sociologie* 38, no. 2 (1997).

يحدّ ازدياد المخاطر المترافقة مع العولمة من القدرة على التنبؤ بالمسارات المهنية، ويفرض نمط التنقل من مهنة إلى أخرى. من وجهة النظر النفسية تفرض العولمة طاقة قوية على الاستقلالية، ولكن إذا كانت المخاطر أكبر في أعلى السلّم الاجتماعي، حيث تنطوي على فرص، فهي في أدنى السلّم تمثّل المخاطر غالبًا. فلدى الأكثر فقرًا وافتقارًا إلى التعليم، تطغى احتمالات الخسارة التي تستدعي الترضيات والتعويضات.

يشحذ التطور الديني إرادة الإجابة عن القلق الذي يثيره مطلب الاستقلالية. الكنيسة الإنجيلية في أميركا الجنوبية، تستنسخ تفصيليًّا المقاربة التجارية مع وعود الشفاء والنجاحات الفورية، فتبدو أكثر جاذبية من الكاثوليكية. الحركات العَنْصرية (من مذهب العَنصرة) التي تشجّع في الأوساط الشعبية تسليم الذات إلى صانعي العجائب، تتقدّم في الأحياء المدينية، حيث يتقلص حضور الكنيسة الكاثوليكية. أما نمو الكنائس الإنجيلية في البلدان الأميركية كافة، فيترافق مع تراجع الكنيسة الكاثوليكية[6]. فهذه أقدمت في الواقع على انسحاب دوغمائي، حيث شهدنا عودة المفاهيم المحافظة التي كان قد تمّ التخلي عنها منذ أقل من نصف قرن. إن بابوية يوحنا بولس الثاني وكذلك بندكتوس السادس عشر وضعتا حدًّا لمرحلة التجديد الكنسي (aggiornamento) التي افتتحها يوحنا الثالث والعشرون وتابعها الفاتيكان الثاني. فالكنيسة التي حاولت أن تركب الموجة التحررية في مجرى الأعوام 1950-1960، عادت إلى الانغلاق. وفي روسيا، قامت من بين أنقاض الشيوعية كنيسة أرثوذكسية محافظة جدًّا. على صعيد الممارسات الدينية، وحتى تاريخ حديث، وبمواجهة الفورات الدينية في العالم، مثّلت أوروبا استثناء للقاعدة. فهي شهدت انحسارًا منتظمًا للممارسة الدينية في الديار البروتستانتية كما في الديار الكاثوليكية. وبين عام 1981 وعام 2000، عرفت ممارسة العبادة نهوضًا خفيفًا في الشمال، بينما تعثّرت دينامية العلمنة في الجنوب، هذا إذا صدّقنا الاستقصاءات الأوروبية[7]. ويقول مراقبو الحركة الدينية اليوم إن أوروبا، على الرغم من عدم استطاعتها إقصاء ظاهرة

---

(6) اختلاف كبير مع المعادلة الليبرتارية (التحرّرية) للحداثة التي أشار إليها جاكسون ليرز (Jackson Lears) (1994) لمرحلة 1880-1920 في الولايات المتحدة.

(7) حتى لا نتكلم على أفريقيا التي تقع في دائرة أخرى.

نزع العلمنة، فإنها قاومت هذه الظاهرة أكثر مما فعلت أميركا. يمكن أن نناقش فكرة حقيقة العودة إلى الممارسات الدينية، ولكن البادي للعيان هو انتشار إرادة إسباغ الطابع الأخلاقي على النمط الطهراني والنمط الأصولي الجديدين.

تتبع أوجه الخوف في القارتين مسارات متوازية من دون أن تتخلى عن خصوصيتها. في الولايات المتحدة الأميركية ومن عام 1940 إلى 1950، كانت عيادة الطب النفسي، كما يشرح لاش (Ch. Lash)، تواجه حالات مرضية، تجهلها الفرويدية إلى حد كبير: الحالة الجدّية التي تتميز بتأرجحات عنيفة من تقدير للذات تذهب من الفقدان إلى المغالاة وإلى عدم القدرة على مواصلة الالتزامات. فالأفراد الأميركيون، حتى ولو كانوا أكثر ميلًا من الأفراد الأوروبيين لمواجهة تحديات التأقلم في هذا العالم المفتوح، عبر استدخال معيار الاستقلالية، فإنهم يشكون غالبًا من أعراض مرضية من نمط الخسارة، وعدم الكفاية والعجز عن تلبية مثال الأنا المتطلّبة. إن أعراض النرجسية المتمادية تفترض ضعف القدرة على التسامي، والحاجة إلى استحقاق الاستحسان المتجدّد من أجل إشباع هذه الأنا التي لا تكتفي. وتطور هذه الأعراض، ليس محصلة توجّه جديد في مسار أصحاب العيادات فحسب، بل هو يترجم تغيّر شكل الاضطرابات المرتبطة بمتطلبات المجتمعات المعاصرة.

منذ منتصف القرن العشرين، تبدّلت المراجع التي تهيكل نمو الشخصية. ووفق التشخيص الذي أنجزه دايفد ريسمان (David Riesman)، فإننا لا نحدّد أهداف الحياة من خلال النظر إلى الذات (الاستبطان)، بل عبر البحث في نظرة الآخرين إلينا. وقد انزلقت مصادر التقدير للهوية والذات من المحدِّد الجواني (intro-détermination) إلى المحدد الخارجي (extro-détermination) الأكثر اتساعًا. فالفرد في الثلث الأخير من القرن العشرين يجد في الأحكام الخارجة عنه مصادر تقدير ذاته. وهو وفق دايفد ريسمان، نادرًا ما يمتلك فرصة أن يحمل عن نفسه نظرة استبطانية، فيما هو يستدل إلى نفسه من خلال حكم الآخر. إن أوجه «المونادة»[8] (monades) الفردية التي نصادفها في الفضاء الاجتماعي

(8) انظر: Eric Kaufmann, «A Dying Creed? The demographic Contradictions of liberal Capitalism,» ESRC Research Findings (March 2007); Alain Ehrenberg, *La Fatigue d'être soi: Dépression et société* (Paris: Odile Jacob, 1998); *La Société du malaise* (Paris: Odile Jacob, 2010).

تكاد تتحدد في العمليات الحضورية وجهًا لوجه، من دون أي صياغة شخصية مسبقة. ويبدو أن العلاقات مع الآخر هي التي تشكِّلنا، وهي وحدها محل اعتبار. وبهذا المعنى للانقطاع عن الذات، فإن الفرد المعاصر يختلف في الواقع عن إنسان المجتمعات التقليدية، أقل من الإنسان المعرّف ذاتيًا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فالأخير، ومن موقع الرغبة في أن يقود نفسه بنفسه، كان يستبعد التفاعلات مع الآخر، كي يبني نفسه في علاقة ذاته مع ذاته. إن عصاب الذنب الذي كان يصاحب تعريف الذات ينمحي أمام الشعور النرجسي بالخسارة، والعجز عن تلبية مثال الأنا المتورّمة بهذه المقارنات التي لا تتوقف[9]. وهكذا تغذي أوجه الغلّ والغيرة عدم الاكتفاء. ففي نهاية القرن العشرين، وسواء أسفنا أم اغتبطنا لذلك، فإن وعد المكافآت التفاخرية بات المحرّك المركزي للبشر. أما الذي اختفى فليس الرغبة في بذل الجهد أو التطلّب الشخصيين، بل مغزاهما: لم يعودا يقوّمان إلا بما يسمحان بالتباهي به. وبالتلازم مع ذلك، فإن التطلّب الذي كان يحمله التحليل النفسي يبدو أقل فأقل فاعلية للإجابة عن الأعراض المرضية الإحباطية المرتبطة بالنرجسية والمحدِّد الخارجي. وتحصل استدارة نحو المشايخ الروحيين والعقاقير المحرّكة نفسيًا التي تبعث على الراحة بدرجة أقل خطرًا وتساهم في «جعل القلق الداخلي مسألة خصوصية». هذا ولم يعد هذا القلق النفسي بحاجة إلى أن يعبّر عن نفسه في جلسة علاجية ولا أن يتسامى في أعمال خلاّقة. عند كثيرين يحلّ الخوف، وهو خشية خارجية، محل الاضطراب. وفي هذا المجتمع الحتمي - البراني، فإن اللجوء إلى السلطة التي تجد مصدرها في التقليد والأديان المُمَأسسة أو غير الممأسسة، يستطيع أن يقوم بدور التعزية التي تبدو ضرورية في مرحلة البطالة الكثيفة، أكثر ممّا تقوم به التصحيحات المقترحة من خلال الاستبطان والتحليل.

يجري نقد مبالغات الفردانية، وتحديدًا عندما يكدّ الفرد من أجل تلبية مطلب الاستقلالية. في الواقع، إن إدانة الفردانية القصوى المعاصرة تخفي بالكاد تراجع الذاتية. إن فردانية الإنجاز التي تتطلبها الحياة المعاصرة تتعارض

---

(9) وفق صيغة بيار هنري كاستل (Pierre-Henri Castel).

مع الفردانية المستقلة والاستبطانية المستندة إلى التحديد الذاتي لأهداف الحياة. يتمّ الخلط عمدًا بين تبنّي معيار الجوانية - تحمل المصير السائد عند الأفراد المعاصرين - مع التعريف الداخلي، أي أن يحدّد المرء بنفسه معايير النجاح. إن إرادوية الأفراد المحددين برّانيًّا، توضح أن الفرد المعاصر فاعل، كما أنها لا تستتبع عند الفرد المحدد جوانيًّا أن يستبعد المتطلبات والضغوط المعيارية. فالفردانية المعاصرة هي للأوفر حظًا فردانية منافسة. وبين هؤلاء المولودين بعد نهاية أعوام الستينيات، فإن صعوبات بلوغ موقع مهني، مسَّت سلبًا الحرية وعدم القلق اللذين ميّزا سابقيهم. وبالنسبة إلى الشباب المعاصرين، فإن المعايير الداخلانية قوية، ولكن هوامش العمل والقدرة على الاستقلالية ضعيفة جدًّا وتندرج، شاءوا ذلك أم أبوا، في منطق المنافسة الذي يغرِّبهم. إن هذه الفردانية المحددة برانيًّا، تتميّز بصورة راديكالية من الفردانية المفرطة في جوّانيتها، بكون الأولى تغوص في تفاعلية بينية معممة[10]. فالعودة إلى المعيارية وحضور الآخرين الدائم، لا يستند اليوم لدى أغلبية الغربيين إلى التقليد، بل إلى قوة المعايير المتأتية من تراكم أوجه السلوك. أما وسائل الاتصال الحديثة - التلفون، الإنترنت... إلخ - فليست أقل إكراهًا من الجماعة في الماضي، وهي تُصعِّب إمكان التعبير عن مسافة ذاتية.

منذ عقدين أو ثلاثة، وبينما يستشري النقد ضد الفرضيات الأساسية للتحليل النفسي وضد براهينه التجريبية الضعيفة، نشهد القليل من النقد الذي يمسّ المعتقد الديني. الكل تَشجّع على الغوص في اللاعقلاني الأكثر إطلاقًا، وعلى الاستعانة بمعتقدات هي من حيث التعريف لا يمكن تدبّر تبريراتها. إن العودة إلى التديّن المثقلة بهجمة قوية ضد صرامة العقل، والمعظِّمة بلا تحفُّظ لما كان، والمضفية شرعية على التقاليد الأكثر ظلمًا، هذه العودة تحاط باحترام غريب. صحيح أنه لا يزال صعبًا مصالحة الحرية والعقلانية. فالأمر يتعلق بتوتّر يجب الاعتراف به في نظام القيم، وعندما يتوق الأفراد إلى تماسك أيديولوجي

(١٠) وهو ما يشرح، في الأقل جزئيًا اليوم، هيمنة الصلة البينية لأصحاب المواقف التفاعلية في العلوم الاجتماعية.

قوي، فغالبًا ما يقود ذلك إلى مآسٍ شخصية. ففي إنكلترا «عندما حصلت المواجهة بين العلم واللاهوت في نهاية العصر الفيكتوري، فإن كثيرًا من الفيكتوريين، كما يكتب تشارلز تايلر (Charles Taylor)، وجدوا أنفسهم في وضع التخلي عن إيمانهم لملاقاة تطلعاتهم العميقة»[11]. وفي نهاية القرن العشرين، سوف ينقلب الأمر، لأن العلم خسر من عنجهيته على الرغم من نجاحاته: صدام القيم لم يحصل لأن الحاجة إلى التماسك قد اختفت أو ضعفت في الأقل. والحرية تفتقت إلى تعددية لا مبالية، كانفصام طوعي، يتدبّر أمره جيدًا مع التناقضات. في الولايات المتحدة على سبيل المثال، تتعايش فكرة العالم المخلوق بالهندسة الذكية (intelligent design)، مع عقيدة الخلق والثقة المطلقة بالعلم والتكنولوجيا.

اليوم، ليس من الأمور الجديدة تراجع الحرية الفردية المصاحب لإدراك التهديدات البيئية والاقتصادية بوصفها علامات الغضب الإلهي. ومن دون العودة إلى العام الألْف، أمكننا في الماضي رؤية تعاقب المد والجزر بين الخوف والحرية[12]. وإذا بسَّطنا كثيرًا، فإن الحركة في اتجاه الحرية التي حملتها الثورتان الفرنسية والأميركية، استنفدت في خمسينيات القرن التاسع عشر، في لحظة دخول القوى الأوروبية في المغامرة الاستعمارية الثانية. فالدائرة التي افتُتحت من الرجعية والإمبريالية الفيكتورية انتهت، إذا أردنا أن نؤرخ لاكتمالها في مجابهة العام 1914. وافتُتحت دورة ثانية من الحرية الأخلاقية وتأكيد العالمية (universaliste) من الحرب العالمية الأولى حتى العام 1975. منذ ذلك التاريخ، عشنا طوال عقود ثلاثة ما يمكن أن نسمّيه بالردّة الأخلاقية[13]؛ إذ إن أشكالًا جديدة من الحرية اختلطت مع متطلبات الحماية وإعادة التنظيم

(11) انظر: Charles Taylor, *Les Sources du moi: La formation de l'identité moderne* (Paris: Seuil, 1998), 493.

(12) أثناء الثورة الفرنسية غالبًا ما تشابك النزوع نحو الحرّية مع النزوع نحو العالمية. منذ نصف قرن، غالبًا ما نشاهد المطالبات الهوياتية تصاحب حركة التحرّر.

(13) هل هذا الوضع بصدد الانتهاء، أم أنّه في الأقل، يراوح في مكانه منذ التغيير السياسي في الولايات المتحدة الأميركية؟

المؤسساتي المطبوعين بالخوف. وقد رسمت هذه النزعات المتناقضة قطبين، جعل عملهما المتزامن وضعنا الراهن أقل وضوحًا. في الواقع، وفي البلدان الغربية، يتصاحب الارتداد الملموس جدًّا في بعض النواحي وميادين أخرى بمواصلة الانفتاح الأخلاقي، ولكن بالتأكيد بصورة أكثر فأكثر خفرًا. إن تراجع الحرية لم ينتظم بوصفه فكرة قائدة إلا بكونها «محاكمة للأنوار»، وهي تلك التي ترافقت، وعلى وجه الخصوص في أوروبا، مع الرغبة في إقفال دائرة الأمّة.

ولا يمكننا أن نؤكد جديًّا أن هذا التراجع الأخلاقي وجدَ دعمًا له من خلال العمل القسري للمؤسسات والقانون المدني: فهو يندرج أولًا في أوجه السلوك العادية. واليوم يفصل التفاوت بين القانون والرأي، بين التشريعات التي ما زالت تحمل اندفاع ما بعد الحرب للحرية، وللممارسات المثقلة بروح المحافظة الجديدة الصادرة عن المجتمع المدني. وهكذا، فإن التغييرات التشريعية الحادثة في سنوات ما بعد الحرب بخصوص الطلاق أو الإنجاب، وكذلك المساكنة خارج الزواج من أجل منح المساعدات، ما زالت تشهد على إرادة النأي عن المفهوم التقليدي الذي يرى أن العلاقات المُمَأسسة وحدها تعطي حقوقًا[14]. وفي كل مكان تميل حماية الفرد، مهما كان وضعه، إلى التفوق على حماية الكيانات الجماعية، يمكن القول إن المعيارية المؤسساتية تواصل تراجعها. إن حركة فردنة الحقوق والحفاظ على مسافة مع التقليد العائلي الذي ترافق مع مساواة كبيرة بين الجنسين، انطلقا في بلدان شمال أوروبا. فهي أول مَن اعترف بتعددية أنماط العيش وضرورة فصل منح المساعدات عن النموذج العائلي الواحد لربطها بالشخص الإنساني. لقد انتشرت هذه النزعة بسرعة أقل في الجنوب. فالقانون الإيطالي لم يتحرر إلا مؤخرًا من المعايير الكاثوليكية المصدر (إقرار متأخر لنص يشرِّع الطلاق). على كل حال وبالإجمال، إن التطور التشريعي باتجاه انفتاح أخلاقي وفردنة للحقوق، إنما يستمد قوته من الاندفاع المتولّد من حرية ممارسة الأخلاق بعد

(14) راجع الدراسة الممتازة التي أنجزت بمنظور مقارن في: R. Séchet [et al], «Les familles monoparentales,» Dossiers d'études (CNAF), no. 42 (2003).

الحرب العالمية الثانية. ولنقل على سبيل التشبيه، إن المدّ في لحظة انقلابه يواصل الصعود في مجرى النهر، بينما المياه على الساحل تكون قد بدأت بالانحدار نحو البحر. والقوانين المدنية والمؤسسات الحاضنة لها، بقيت تتطوّر ببطء باتجاه يميل إلى الليبرالية والمساواتية حتى نهاية القرن العشرين في أوروبا. ولكن في موازاة ذلك شهدت القوانين الجزائية دينامية معاكسة: فقد تقولبت مع الانعطاف السلطوي للرأي العام، مترجمة من دون شك، صراعية اجتماعية لا تكشف عن وجهها الحقيقي[15].

أما تحديات العالم المفتوح، فتوجب على المجتمعات كافة أن تستنبط جملة من الإجراءات، وأن تحدّد أولويات ضرورية لإعادة تشكيل التوازنات الاجتماعية ومواجهة انقطاعات التماسك، وخصوصًا في المدن. بعضٌ من هذه المجتمعات تبنّى مباشرة رهانات جديدة، وبعضٌ آخر قام بذلك من موقع ردّة الفعل، محاولًا الحفاظ على العالم الذي يموت، أكثر من التحضير لولادة ذلك الذي يأتي.

المحافظون الأميركيون الجُدد والغيرية الداخلية

في الولايات المتحدة كان المحافظون، ذوي السطوة، قد بدأ صعودهم قبل وصول رونالد ريغان إلى السلطة. وكان من بينهم الأوساط الإنجيلية والكاثوليكية والمورمونية. لقد أطلقوا حملات من أجل استعادة القيم العائلية، وتقوية سلطة الأهل، ومنع الإجهاض، وخاضوا نضالًا محتدمًا ضد التيارات الليبرالية (النسويين والمثليين...) التي تطالب بمساواة أكبر في الحقوق. إنهم هم مَن منع تبنّي التعديل المؤدي إلى المساوة في الحقوق (Equal Rights Amendment)، على الرغم من أنه كان مدرجًا في البرامج السياسية للحزبَين الديمقراطي والجمهوري منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

تتأتى قوة الأفكار المحافظة الجديدة في القرن العشرين من الخلخلة

(15) انظر: Denis Salas, *La Volonté de punir*, Pluriel (Paris: Hachette Littératures, 2005).

والقلق الناجمين عن انفتاح العالم الاقتصادي في السبعينيات والثمانينيات، وانعكاسات ذلك في قلب المجتمعات التي أطلقت هذه العولمة. ولكن ذلك لا يستنفد الشرح؛ ففي مجرى الأعوام من 1970 إلى 1980، عَنَتْ التغيرات الاقتصادية في المجتمعات الغربية إعادة تشكيل قسرية للفاعليات، أكثر مما حصل في العقود التي أعقبت الحرب مباشرة. وبينما انتصرت في أوروبا القارية أوجه منطق الاستبعاد - العطالة وتدنّي الاستخدام، فقد جرى في الولايات المتحدة، وبمواجهة فقدان مواقع العمل وتصحيح عرض العمل، خفض الأجور وصعود كبير في أوجه اللامساواة في المداخيل. هناك، حيث معدّلات الاستخدام مرتفعة - من 70 في المئة إلى 80 في المئة من السكان في عمر العمل - لم يتمكنوا من الصمود إلا من خلال تطوّر هائل للخدمات وتكوين كتلة من العمال الفقراء يعيشون في قلب المدن. ولهذا واجهت الولايات المتحدة في نهاية حركة الحقوق المدنية أزمة تدهور داخلي حاد: معازل السود التي لا مجال لمقارنتها بالحضور الأجنبي. لقد طرحت الانفجارات التي طاولت مدن أميركا الشمالية في الستينيات، مشكلة الفصل السكني والاقتصادي للسود في الوسط الحضري[16].

بلغت نسبة السجناء في الولايات المتحدة مستويات تبعث على الدوار في نهاية القرن العشرين: أكثر من 650 سجينًا لكل مئة ألف شخص من السكان، وكان السجناء بغالبيتهم الساحقة من السود. لم يكن الأمر اعتباطيًّا صرفًا: نسبة جرائم القتل المسجّلة من السود الذين يعيشون في المراكز الحضرية الكبرى، كانت مرتفعة جدًّا. ولاحظ شارل سيلبرمان (Charles Silberman) الذي قارن مدى التورّط في ارتكاب الجرائم بين السود ومجموعات عدة محدّدة بمعايير ثقافية - بورتوريكيين، مكسيكيين أميركيين، شيكانو - في بداية أعوام السبعينيات، فروقًا معتبرة غير مرتبطة بسلّم المداخيل. فالهيسبانيون

(16) لم يكن يُنظر إلى الهجرة الهسبانية (hispanique) بوصفها تهديدًا للنموذج الاجتماعي الأميركي. ولم تكن التوتّرات الحضرية ولا كانت نسب الجريمة المرتفعة المرصودة في المراكز الحضرية تنسب إلى المهاجرين. وبصورة عامة كانت التوتّرات الاجتماعية تلصق بـ (color line) وليس بالتعارض بين المهاجرين والمولودين في البلاد.

كانوا يحصلون على مداخيل أدنى بـ 20 في المئة من مداخيل السود، معدلًا وسطيًا، لكن نسبة الجريمة في أوساط السود كانت أعلى بشكل محسوس. فالأعمال الأكثر حداثة توضح استمرار هذا الفارق في نسبة الجريمة. ألفرد بلومشتاين (Alfred Blumstein) وجو والمان (Joe Wallman)، سجلا فروقًا هائلة بين السود والبيض في ما يتعلق بنسب حوادث القتل بالأسلحة، والتي يرتكبها شبان تتراوح أعمارهم بين 18 و24 سنة[17]. كان معدّل نسبة جرائم القتل بين السود والبيض بين عامَي 1980 و1995 من 7 إلى 1، سواء أخذنا في الاعتبار كون الضحية معروفة من قاتلها أو أخذنا المعدل العام. وإذا كانت معدلات الموقوفين يمكن أن تتأثر بانتقاء قوي جدًّا، فإن احتمال ذلك ضعيف بصورة ملموسة في جرائم القتل التي عالجها القضاء. والفروق التي تتعلق بجريمة خطرة كالقتل، لا يمكن أن تكون نتيجة أوجه الفوضى التي سببتها أزمة الاستخدام والعمل الخاص بالذكور في مجرى أعوام السبعينيات والثمانينيات فحسب: فهي ظهرت في مطلع السبعينيات، قبل أن تكون المفاعيل المدمّرة لانهيار الاستخدام قد أثقلت على تنشئة السود المقيمين في المراكز الحضرية. يشير سيلبرمان إلى أن البيض في الولايات المتحدة اكتشفوا عمق الغضب والحقد اللذين سببتهما ثلاثة قرون ونصف القرن من أشكال الامتهان الذي تعرض له السود الأميركيون، وبأي سرعة كان هذا الغضب ينفجر في مراحل العنف[18]. وبالنسبة إليه، فإن تورّط السود القوي يعكس تراكمًا من الحرمان. وهو يستند إلى فكرة التمييز والاحتقار ليشرح فائض الجُرمية في أوساط السود، ولكن هذا الشرح يبقى شديد العمومية.

في منتصف أعوام الخمسينيات لفت الأنثروبولوجي أوسكار لويس (Oscar Lewis) النظر إلى أهمية الاختلالات العائلية في أُسر حَي سان خوان

---

(17) الجمع بين «البيض والهسبانيين» كان إجباريًا، بسبب من أنّ الهسبانيين كان يتمّ إحصاؤهم على حدة في بعض السنوات، وفي سنوات أخرى مع البيض. انظر: Alfred Blumstein and Joe Wallman, *The Crime Drop in America* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000).

(18) Charles E. Silberman, *Criminal Violence, Criminal Justice* (New York: Vintage Books, 1980), 182.

دو بورتوريكا، في لا إسميرالدا (La Esmeralda). وقدّمت أعماله وصفًا لنزوع الشباب إلى عقد الارتباطات الحرّة التي كانت الشكل الأساس لـ «الزواج»، وتعاقب الرجال على النساء، وتزايد ممارسة العنف على النساء، وواقع أن ما يقارب ثلثهن تعاطَيْن الدعارة في مرحلة ما من أعمارهن. ويبرز لويس أيضًا حالة الخلخلة القوية التي تنتاب العلاقات بين الإناث والذكور البورتوريكيين المقيمين في حي برونكس (Bronx) وفي كوين آيلاند في نيويورك، مع محافظتهم على صلات وثيقة مع بورتوريكو (Porto Rico)، في أعوام الستينيات. وفي السود في كِنت (*Blackways of Kent*) ظهرت دراسة مفصلة حول مجموعة قادمة من منطقة الكاريبي وتعيش في جنوب بيدمانت (Piedmont) في الولايات المتحدة، ويرى لويس أن صلات العائلات السود مع مختلف أنماط الحياة فاقمت في لحظة التفكك، اختلال نظم هذه العائلات.

الأشخاص الذين أُوقفوا أو خضعوا لمحاكمات في الولايات المتحدة

نمط الجريمة	تباين بين نسب السود والهسبانيين الذين أوقفوا (محمولة على عدد السكان) نيويورك (1972-1970)	تباين بين نسب السود والمكسيكيين الأميركيين الموقوفين في سان دييغو (1973-1971)	تباين نسب جرائم القتل المتقاضى فيها بين السود والهسبانيين أو البيض غير الهسبانيين في الولايات المتحدة (1995-1980)
أعمال قتل	2.8 /1	7 /1	7 /1
سرقات مع عنف	4.4 /1	7.8 /1	-

المصدر: Charles E. Silberman, *Criminal Violence, Criminal Justice* (New York: Vintage Books, 1980), 163-165, and Alfred Blumstein and Joe Wallman, *The Crime Drop in America* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000).

ثمة كتاب أصدره السياسي دانيال باتريك موينيهان[19] (Daniel Patrick Moynihan) بالاشتراك مع الجامعي ناثان غلايزر (Nathan Glazer)، نُشر في ذروة

(19) عضو مجلس شيوخ ديمقراطي كان مسموع الكلمة في إدارة كينيدي.

صعود النضال من أجل الحقوق المدنية، وأتى إنذارًا للرأي العام بخصوص تفكك الأسرة السوداء. وهو يشير على وجه خاص إلى أن فقر السود الأميركيين سمة دائمة، وهو ليس مجال معاناة فحسب، بل إنه يستدعي وضع حلول ملائمة، باعتبارها ثقافة تشجّع على تأبيد أوضاع الهشاشة الاقتصادية والعاطفية. في السياق الشمال أميركي، تتحدّد «ثقافة الفقر» بوصفها إطارًا لحياة دائمة. إطار يتميّز بمركزية الأمومة (العائلة تتمحور حول الأم)، وبعدم استقرار الزوجين، وبعجز الذكور. الإطار هذا يخلق القيم والمواقف والعادات التي تنزع إلى حرمان مَن يريد الخروج عليه من الوسائل التي تمكنه من ذلك. هذه الثقافة هي محصلة استدخال الممكنات المرتبطة بالسياق المحلي، وكذلك بالتكيّف وإكراهاته. هذه هي جوهريًّا الحجة التي قدمها عدد من الأكاديميين في الولايات المتحدة، من أجل شرح ديمومة الفشل الاجتماعي، والإخفاق المدرسي، وعدم الاستقرار العائلي وجنوح السود. وهذا التحليل أكثر إقناعًا من تحليل سيلبرمان. فالتشخيص الذي قام به موينيهان يلتقي مع تشخيص لويس، ويزعج أولئك المنتسبين إلى حركة الحقوق المدنية، لكن في العام 1964 لم تكن الصلة قد عقدت بين تمزّق عائلات السود واعتلال عائلات البيض.

لقد تغيّرت الأمور بعد مرور عقدين، ونشر اليمين الأميركي تفسيرًا للوضع الاجتماعي بوصفه محصلة للانهيار الأخلاقي، وليس نتيجة للصعود الدراماتيكي لأوجه اللامساواة. وهو يعتبر أنّ التغير الأخلاقي في العائلات، وخصوصًا عائلات السود، هو سبب الانهيار. هل نستطيع أن نفهم بطريقة أخرى نسب جرائم القتل الأعلى بعشر مرّات في المعازل، وحالات حمل المراهقات الأعلى وتيرة بأربع مرّات، واستهلاك المخدرات المرتفع بصورة تبعث على الدوار؟ اليمين يوحي بأن التغيّرات التي مسّت علاقات الأزواج قلبت رأسًا على عقب، ليس السلطة العائلية فحسب، بل بنية العائلات نفسها.

إبان أعوام الستينيات، لم تنظر الأغلبية العظمى من الأميركيين إلى مجتمعها

بوصفه مجتمع طبقات، بل رأت إليه مجتمعًا منظمًا حول تيّار مركزي، أدى نمو أوجه اللامساواة في داخله إلى فجوة ساهمت في خراب الأخلاق[20]. أما القوة الأيديولوجية التي يرتديها موضوع الانهيار الأخلاقي على الضفة الأخرى للأطلسي، فلا يمكن فهمها في حال تجاهلنا رجع الصدى بين نزع المأسسة عن الزواج في الدوائر الواسعة للطبقات الوسطى في أميركا البيضاء - الذي تطوّر في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين - والتحوّل في التنظيم العائلي الخاص بالسود في المراكز الحضرية. في بداية أعوام الثمانينيات، وصل تمزّق «العائلة السوداء» إلى نسبة مرتفعة جدًّا، وأخذ يقدّم مستقبلًا محتملًا للعائلات البيضاء. وكما يبرهن كليم بروكس[21] (Clem Brooks)، فإن مظاهر القلق السياسي بخصوص انحدار العائلة، حتى ولو كانت المظاهر متأخرة زمنيًّا، مرتبطة مباشرة بدينامية الطلاق في الولايات المتحدة. بين أعوام 1980 و1996، قفزت النسبة المئوية للأميركيين الذين يعتبرون انحدار العائلة القضية الأكثر أهمية التي على الحكومة أن تعالجها، من 2 في المئة إلى 10 في المئة. فالارتجاج الحاصل بسبب التغيّر في العلاقات بين الجنسين وضعف الروابط الزوجية، كانا عاملَي تضخيم لعدم الأمان الذي تشعر به أميركا البيضاء، كما أن الخوف النابع من هذا الارتجاج في بُنى المجتمع الأولية أثار ردة فعل قوية، أخلاقية وسياسية.

إن المحافظين الجدد يظهرون نفورًا حقيقيًّا من فكرة المساواة بين الزوجين. ووفق رؤية إثنومركزية لـ «القانون الطبيعي»، فإنهم يعطون للعائلة النووية التي فرضت نفسها في أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر[22] قيمة خالدة ومقدّسة، ويريدون جعلها حَرَمًا خاصًّا يجب ألا تَلِجَه الحياة العامة وصراعاتها.

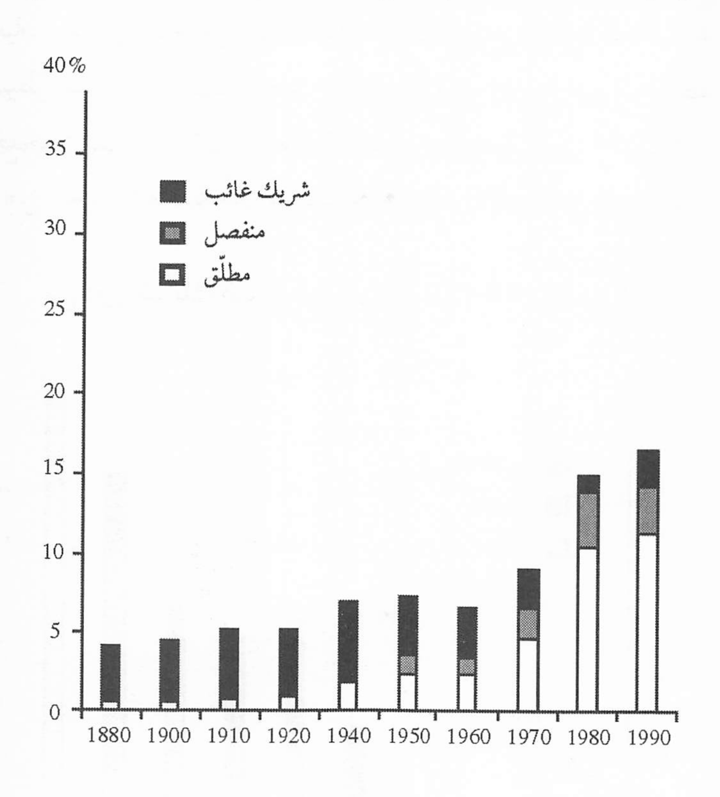
---

(20) انظر: Sheldon Danziger and Peter Gottschalk, *Uneven Tides: Rising Inequality in America* (New York: Russel Sage Foundation, 1993), 27.

(21) Clem Brooks, «Religious Influence and the Politics of Family Decline Concern: Trends, Sources and the US political Behaviour,» *American Sociological Review* 67, no. 2 (April 2002).

(22) بعيدًا من أن يكون شكل العائلة التقليدي في أوروبا، فهذا النموذج لم يكن موجودًا فيها حتى القرن الثامن عشر، وقد فرض نفسه لاحقًا، وهناك مقارنات مع شرق أوروبا في القرن التاسع عشر. انظر: Jack Goody, *La Famille en Europe* (Paris: Seuil, 2001).

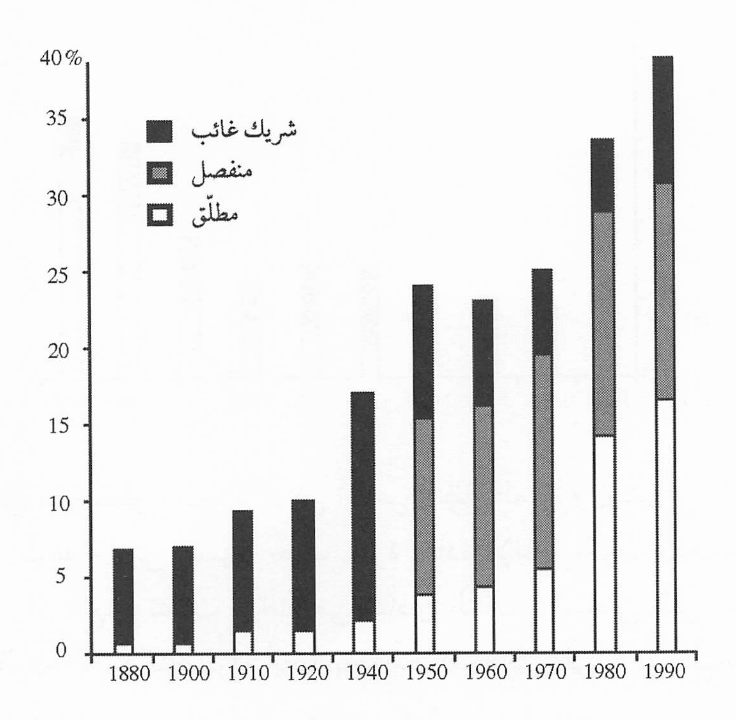
الولايات المتحدة: النسبة المئوية للمطلقين والمنفصلين البيض



يدّعي المحافظون الجدد أن في أساس النظام الميكرو اجتماعي ركام من العائلات المقفلة على نفسها؛ حيث دائرة إعادة الإنتاج تكون منفصلة تمامًا عن دائرة الإنتاج، وتتفلّت بذلك من مبادئ التنافس التبادلي التي تسيرها. والمحافظون الجدد يناضلون أيضًا بحماسة للحفاظ على عدم التماثل بين الجنسين. إيرفنغ كريستول، أحد منظريهم الأكثر شهرة، يلحّ، ليس على السمة غير الشخصية للاحترام الذي يجب على الأبناء تجاه مَن أنجبوهم، بل يتوسّع بهذا المطلب نحو علاقات النساء بأزواجهن. وعدم التماثل بين الزوج والزوجة لا يجد له كريستول تفسيرًا «طبيعيًّا» يجعل من المرأة كائنًا أكثر عرضةً للعطب في جوهرها فحسب، بل إنه يجعل عدم التماثل هذا مسألة مبدئية وشبه دينية. وفي مجتمع يقل فيه تفاوت السن بين الشريكين، في مقابل ارتفاع نسبة نسائه العاملات والمستفيدات من الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، فإن عدم

التماثل في الصلاحيات بين الجنسين لا يمكن أن يجد أساسًا له في تبعية موضوعية. وهذا يستتبع من الآن فصاعدًا أن تصبح الدائرة العائلية عالمًا قائمًا بذاته يسيطر عليه مبدأ خضوع بات خارج الزمن. إن جواب المحافظين الجدد عن الخلخلة التي أحدثتها العولمة تقضي بالفصل بين «البيت» و«العالم»، وتجعل من الخلية العائلية كُلًّا محميًّا من العالم الاقتصادي المعولم[23].

من دون شريك ضمن مَن هم بين 20–39 سنة من السود



هذا الفصل الذي تقيمه تيارات المحافظين الجدد بين المبادئ الموجّهة للدائرة العائلية وتلك التي تحكم العالم المهني، لم يصبح ممكنًا إلا بسبب تحوّل حديث العهد، فظاهرة انغلاق العائلة على الخارج لم تحصل قبل نهاية القرن الثامن عشر في الغرب. وهذا الانغلاق يميّز المجتمعات الحديثة

---

(23) انظر: Rabindranath Tagore, *Home and the World*, Edited by William Radice, Translated by Surendranath Tagore; Introduced by Anita Desai (New York: Penguin Books, 2005).

من المجتمعات التقليدية. وهو يتعارض تمامًا مع الأوضاع القائمة في أفريقيا السوداء بما فيها الوسط الحضري. هناك نجد الخلية العائلية مفتوحة على العالم، وقوية الصلات بفروعها. هذا فيما تقوم المؤسسات الاقتصادية على اللحمة العائلية، فتُتَقاسم نجاحاتُها بالتساوي، فتمتصها غالبًا شهيّة العائلة الممتدة.

في الولايات المتحدة كانت الليبرالية الاقتصادية والتعالي على إجراءات الحماية، مرتبطَين دومًا بأخلاقوية قوية. فالأميركيون أكثر من الأوروبيين القاريين ميلًا إلى الإقبال على الكنائس وإبراز قيمة العائلة والوطن، وهم كذلك أشد منهم معارضة للإجهاض والطلاق المتفاهم عليه بين الزوجين، كما أنهم يفوقونهم معارضة للموت الرحيم. ولدى الطهرانيين مثل بنجامين فرانكلين (Benjamin Franklin) (1706-1790)، تُفهم الحرية بوصفها سلوكًا أخلاقيًا، على ما يكتب روبرت ن. بلّا[24] (Robert N. Bellah): الطهرانيون على الضفة الأخرى من الأطلسي ركّزوا على الإفراط في الحرية وعلى تناقضات «الحرية الطبيعية» وهذه تعني القدرة على أن نفعل ما نشاء: الشرّ كما الخير. والحرية هذه متفلتة من الاتحاد بين الله والإنسان الذي لم يكن ليُسمح له إلا بعمل ما هو «جيد وحق وشريف». باختصار يعتقد الطهرانيون أن الحرية يُساء استخدامها ويُغامر بتدميرها في حال انفصالها عن أي أخلاقية. ومن خلال إقران الحرية بالتطلب الأخلاقي فرضت الفردانية النفعية نفسها في الولايات المتحدة درعًا أيديولوجيًا قويًا. درع عمل بلا كلل طوال عشرات السنين بعد الاستقلال، وكان يجب انتظار منتصف القرن التاسع عشر لنشهد انتهاء الإطار الأخلاقي الذي بناه المؤسسون، ولنشهد القطيعة بين الحرية وذاك الوازع الأخلاقي المرهق.

شكّل انهيار البنية العائلية في المعازل الحضرية علامة لدى المحافظين الجدد. فهم من جهة أطلقوا نقدًا للسياسات العامة المتبعة من خلال شعار «المجتمع العظيم» (Great Society) الذي تبناه الرئيس جونسون (Johnson)،

---

(24) انظر: Robert N. Bellah [et al.], *Habits of the Heart: Individualism and Commitment in American Life* (New York: Harper Collins Publishers, 1988).

معتبرين الفقر بناءً اجتماعيًا تقوّيه إجراءات المساعَدة. ومن ناحية أخرى، استعادوا مبادرة أيديولوجية متكئين على ذريعة داروينية متناقضة جزئيًا: إن تطور الفقراء الأخلاقي الذي توجد نوابضه في ظهرانيهم إلى حدّ بعيد، قد يكون عاملًا تخريبيًا لحيوية المجتمع. فالمحافظون الجدد يرون السبب الأخلاقي لانهيار السود لا يكمن في تبدّل عروض العمل، بل في طريقة تنشئتهم وتربيتهم. كما أن خراب العادات في أوساط الشرائح الفقيرة، والضعف في أيديولوجية الجهد، يترجمان بتخريب الاستقرار العائلي الذي تشهده نسب مرتفعة من العائلات ذات الأب المنفرد أو الأم المنفردة، وكذلك في نسب الطلاق. في البلدان الغنية، يتأقلم الفقراء جيدًا مع حالة التخلّف ومع الإخفاق، وذلك إلى حد أنهم يقبعون فيها وفق ما يرى المحافظون الجدد. شارل موراي (Charles Murray) الذي يتبنى بالكامل فكرة «ثقافة الفقر»، يكتب في أعوام الثمانينيات أن تدهور ظروف الحياة في المراكز الحضرية التي يقطنها ملايين السود، يفسح المجال أمام أنماط من التكيّف لترسيمات سلوك تتخذ شكلًا مَرضيًا يميل إلى إعادة إنتاج نفسه ذاتيًا[25]. الفقراء مُتّهمون بالميوعة والتكلّس في الفقر. ومن ناحية أخرى، فإن المحافظين الجدد يدينون الدولة - الراعية الأميركية بأنها دولة حضانة[26]، تقوم على مساعدة العائلات مع الأطفال، وهي غالبًا عائلات أمّ وحيدة أو أب وحيد. وهم يعتبرون أن العائلات السوداء مسؤولة عن الإخلال بالتنظيم الاجتماعي وعن الفقر نفسه، وأن اليسار الليبرالي شجعها على ذلك.

وعبر تجذير فكرة ثقافة الفقر - كما كان قد وصفها ناتان كلايزر، ودانيال باتريك موينيهان أو أوسكار لويس - فإن صُنّاع فكر المحافظين الجدد في أعوام الثمانينيات أعادوا تقويم هذا التحليل فقلبوا خلاصات صانعيها وعكسوها. فنرى شارل موراي (Charles Murray) ولورانس ميد (Lawrence Mead) ونيوت غينغريتش (Newt Gingrich) وجيمس ك. ويلسون (James Q. Wilson) وآخرين،

---

(25) استشهد به ج. ب. موينيهان وت. سميدنغ (T. Smeeding) ول. راينواتر (L. Rainwater) في: John Brueggemann Moynihan, Timothy M. Smeeding and Lee Rainwater, *The Failure of the Family* (New York: Russel Sage Publication, 2004).

(26) انظر: George M. Fredrickson, *The Comparative Imagination: On the History of Racism, Nationalism, and Social Movements* (Berkeley, CA: University of California Press, 2000).

قد استهدفوا دولة الرعاية فاتهموها بتشجيع الفقراء على اللامبالاة وعلى طريقة عيش تستغل المزايا التي جنتها الطبقات الجديرة. وهم يوحون بأن ذكورية لا مبالية تظهر في الأوساط الشعبية، إلى جانب حرية مفرطة في العادات، وميل إلى السهولة التي تغتذي من السياسات العامة، الأمر الذي يضع العائلات في دائرة الخطر. هذه الترسيمة سوف تهيكل التحالف بين ليبرالية تنافسية على المستوى الاقتصادي، وطهرانية محافظة على المستوى الأخلاقي. وهو تحالف يتشارك في مطلب دولة مُقتِّرة إلى أقصى حد. وهكذا يظهر نقدان في الأفكار والمساجلات السياسية لليمين الأميركي: أحدهما يستهدف الكسل المتأصل لدى السود الفقراء، والآخر ينتقد تراخي العادات الحديثة الذي تشجّعه دولة الرعاية الاجتماعية.

لقد نوقش مفهوم ثقافة الفقر بحدّة على الضفة المقابلة من الأطلسي، وأغلبية المراقبين ترفض المقولات التي تدور حول فكرة العجز المتأصّل من النجاح لدى السود. لكن التفسيرات التي تحرّك الفكرة القائلة بأن التقاليد الخصوصية، مثل عيوب نمط الحياة الخاص بسكان المراكز الحضرية وقلة أهليته للإبداع، وجدت صدى لها تجاوز دوائر المحافظين الجدد. ويبدو أن رقّاص الساعة المتأرجح استقر أخيرًا على خلاصة مفادها أن الإرث التاريخي والسياق الاجتماعي الحديث لهما أهميتهما. فالمؤرخ س. راغلز (S. Ruggles) يعتقد أن الأساس في تزايد حالات الطلاق والانفصال في الولايات المتحدة، والذي لوحظ عشية الحرب العالمية الثانية كما في الستينيات والثمانينيات من القرن العشرين، يجد سببه في التقاطع بين ارتفاع نسبة استخدام النساء وتناقص الفرص المهنية للرجال، السود منهم على وجه خاص (وظائف دائمة وفوق مستوى متوسط الأجر). على كل حال، يعتبر راغلز كما أوبنهايمر[27]، أنّ شروط سوق العمل وخصوصًا نمو انخراط المرأة في العمل والعجز في الاستخدام

---

(27) انظر: Steven Ruggles, «The Rise of Divorce and Separation in the United States, 1880-1990,» *Demography* 34, (November 1997): 455.; Valerie K. Oppenheimer, «Women's rising Unemployment and the future of the Family in industrial Societies,» *Population and Development Review* 20, (1994).

الدائم للرجال، عناصر لا تكفي لتقديم شرح في تطور العلاقات بين الجنسين وحالات الزواج في الستينيات والثمانينيات من القرن العشرين. ويكتب س. راغلز أن فروقًا ثقافية لم تخضع للقياس يُحتمل أن تكون مسؤولة عن جزء من التغيّرات في متانة الرباط الزوجي عند البيض والسود[28]. فالتغيرات التي حصلت في سوق العمل، وخصوصًا في مواقع العمل قليل التخصص، لا يراها المحافظون الجدد، أو هم لا يريدون أن يروها، لإنهم يركّزون حصرًا على البعد الأخلاقي: التبدّل في الخلية العائلية، ودخول للنساء الطوعي الحاشد في سوق العمل، والأمران بالنسبة إليهم غير أخلاقيين. هكذا يؤثِّمُ الارتداد الشمال - الأميركي المحافظ السودَ الأميركيين، وبهذا تعلن الردّة الاجتماعية عن نفسها كورشة لإعادة ترميم الأخلاق. فالموضوع بالنسبة إليهم يتمثّل بفصل المجال المعرَّض للمنافسة الاقتصادية غير المنظمة، عن المجال المنزوي الذي محوره الدائرة العائلية والدين. الصدم وعواقبه يتمثلان، أذًا، بفصل «البيت عن العالم» داخل المجتمع الشمال - الأميركي.

تراجع الأعراف وإغلاق الحدود في أوروبا

إذا كانت تحديات العولمة تتشابه على ضفتَي الأطلسي، فإن التبدل في بنية العائلة يظهر متأخرًا في أوروبا عنه في الولايات المتحدة في نهاية القرن العشرين[29].

في الشمال الغربي من أوروبا تزايد الطلاق كثيرًا في أواسط القرن العشرين. ففي العام 1939 تمّ إحصاء حالة طلاق واحدة مقابل ست وثلاثين عقد زواج. وفي العام 1968 أصبحت النسبة 1 إلى 6. أما في العام 2003 فقاربت النسبة 1 إلى 3. وتشير المعطيات التي وفّرتها الديموغرافيا إلى أنه

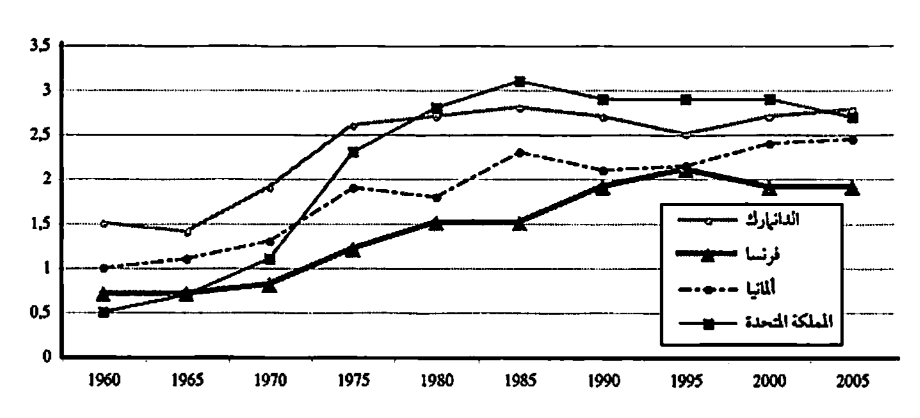
(28) انظر: Ruggles, Ibid., 455.

(29) بين أعوام 1960 و1980، كان ارتفاع معدّلات الأسر ذات المعيل الواحد أقوى في الولايات المتحدة ممّا كان عليه في أوروبا الشمالية نفسها (فقد تجاوز المعدّل 26 في المئة في أميركا عام 1995، بينما كان المعدّل في فرنسا وألمانيا واسكندنافيا أدنى من 15 في المئة، وكانت المملكة المتحدة في موقع وسيط). انظر: Moynihan, Smeeding and Rainwater, *The Failure of the Family*.

بين عامي 1965 و1980 حصلت حالة رفض متنامية للارتباط الزوجي. وبعد هذا التاريخ لم تنقلب الظاهرة، لكنها توقفت. في بلدان شمالي أوروبا (الدانمارك، السويد، المملكة المتحدة) حصلت حالات الطلاق الأكثر اطرادًا بين عامَي 1965 و1975. وحصل تطوّر مشابه بعد ذلك بسنوات في البلدان الأقل شمالية (بلجيكا، هولندا، فرنسا). كانت الظاهرة أكثر بطءًا في ألمانيا والنمسا. وفي شمال أوروبا ووسطها شهدت سنوات أعوام السبعينيات صعودًا سريعًا في نسب الطلاق، ثمّ استقرت النسب أو هبطت (الدانمارك والمملكة المتحدة). في بلدان جنوب أوروبا اتخذ نمو حالات الطلاق إيقاعه الخاص: لم يشهد تسارعًا حادًّا ولا تراجعًا قويًّا في وتيرته. إسبانيا لم تعرف قط الطلاق في ظل حكم فرانكو، كما أن عدد حالات الطلاق بقي ضعيفًا في منتصف أعوام بداية الألفين، على الرغم من خروج البلاد من قبضة الدكتاتورية. كما أن الطلاق يبقى، أقل ارتفاعًا على نحو محسوس في إيطاليا واليونان مما هو عليه في شمالي أوروبا. البرتغال تشكّل استثناء: إبان دكتاتورية سالازار كانت معدّلات الطلاق ضعيفة، لكنها ارتفعت تدريجًا بعد سقوط الدكتاتور، وتقترب المعدلات فيها من المستويات الشمالية في العام 1995 مع عودة كثير من البرتغاليين المستقرين في شمالي أوروبا إلى بلادهم. في بلدان جنوب أوروبا التي لم تعرف انفجار الحرية في أعوام الستينيات، أو عرفتها متأخرة (موفيدا (Movida) في إسبانيا في الثمانينيات)، لم تُسَجَل حتى أواسط سنوات الألفين هجرات إليها من بلدان الجنوب، ولا تعرضت لردات الفعل التي أحدثتها الهجرات في أماكن أخرى، حيث اتخذ التغيّر في المناخ الأخلاقي منحى أكثر تدرجًا. ففي شمال أوروبا عرفت نسبة الطلاق «سنواتها المجيدة» إبان الانتقال بين مرحلة النمو السريع بين عامي 1945 و1975، وكذلك في مرحلة النمو المتباطئ بين عامي 1980 و2010[30].

(30) بالتوازي وفي معظم بلدان أوروبا، نلاحظ أنّ معدّل الأسر ذات المعيل الواحد، من دون الارتباط بالترمّل، ارتفع كثيرًا في المرحلة ما بين (1960 و1985) (المملكة المتحدة، ألمانيا الغربية، فرنسا، السويد، البلاد المنخفضة). في هذه البلدان بدأت الزيادة في نهاية أعوام الستينيات من القرن الماضي، حيث حصل انثناء في عملية النمو بين 1985 و1990، وكان معدّل الأسر ذات المعيل الواحد =

تطور المعدّلات غير الصافية للطلاق (في الألف)
في بعض بلدان شمالي أوروبا



المصدر: المجلس الأوروبي: معدّل الطلاق.

مع ارتفاع معدلات الطلاق، شهدت التطورات العائلية في العديد من بلدان أوروبا صعودًا كبيرًا في نسب العائلات ذات المعيل الواحد، واتخذت الظاهرة شكلًا ومعنى متغيرين[31]. ففي المملكة المتحدة، ارتفعت النسبة المئوية للعائلات ذات المعيل الواحد والتي ترعاها امرأة عازبة[32] من 1 في المئة العام 1971 إلى 9 في المئة العام 1999. يختلف الحال ذلك في الجنوب، حيث الأسرة ذات المعيل الواحد بقيت إلى حدّ كبير مرتبطة بالترمّل. وبدءًا من أعوام السبعينيات في فرنسا وكثير من بلدان أوروبا انخفضت كثيرًا

= ثابتًا تقريبًا منذ عشريتين. وهناك بلدٌ متطوّر يمتلك إحصاءات تفصيلية لم يُعرَف هذه الدينامية، وهو اليابان حيث بقيت المعدّلات منخفضة جدًا – أقل من 7 في المئة. انظر: R. Séchet [et al], «Les familles monoparentales,» Dossiers d'études (CNAF), no. 42 (2003).(دراسة تمّ الاستشهاد بها).

(31) بالتأكيد، لم يكن نمو الأسر ذات المعيل الواحد متّسقًا: فالشمال يتميّز من الوسط ومن جنوب أوروبا (لدينا القليل من المؤشّرات عن بلدان أوروبا الشرقية): متجاوزًا الـ 20 في المئة في المملكة المتحدة وفي الدانمارك، بقي معدّل هذه الأسر ضعيفًا في بلجيكا والبلاد المنخفضة وألمانيا. في فرنسا بقيت المعدّلات ثابتة من عام 1968 إلى عام 1982، ولكنها ازدادت بصورة محسوسة من عام 1982 إلى عام 1999، من 9.8 المئة إلى 16.7 المئة. هذا الوضع هو أقل سريانًا في جنوب أوروبا (بين 5 في المئة و10 في المئة في اليونان، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال عام 1999).

(32) أي امرأة أنجبت من دون زواج رسمي.

نسبة الأسر ذات المعيل الواحد والمرتبطة بالترمل. هذا بينما ارتفعت 47 في المئة في العام 1999 نسبة الأسر التي ترتب وضعها نتيجة الطلاق. أما الأسر ذات المعيل الواحد نتيجة انفصال الأبوين غير المتزوجين، فبلغت 32 في المئة. ومع نهاية القرن العشرين أخذت الأوضاع الأسرية من هذا النوع، تنجم عن صعوبة الحفاظ على الحياة المشتركة أكثر مما عن حوادث الحياة. وعلى الرغم من أن أسباب الانفصال كانت في الأوساط الشعبية تتباين مع أسباب العائلات الميسورة، فإن تطورًا حصل في هذا الاتجاه.

عندما لا تكون العائلة ذات المعيل الواحد ناجمة عن موت الشريك، فإنها تبدو علامة ملموسة لاهتزاز القيم العائلية التقليدية. أما استقرار معدلات الطلاق فيمكن أن يُنظَر إليه بوصفه محطة انعطاف في تطوّر العادات. ذلك أن أعوام السبعينيات رسمت حدًّا في تغيّر تاريخي. فتصدّع الصلة الزوجية لم يحصل بعد تصاعد البطالة، بل في سنوات التشغيل الكامل. وعوامل تباطؤ النمو، وارتفاع البطالة وإضعاف أشكال الحماية الاجتماعية، أدت من دون شك إلى التزام حذر جديد في أوجه السلوك. لكن تغيّر العادات كان قد سبق هذه المصاعب. فمنذ بداية أعوام الثمانينيات توقفت الصلة الزوجية عن مواصلة الضعف وتطوّر افتتان جديد بالعائلة، لكننا شهدنا وفرة من المخاوف الجديدة. وبصورة موازية، فإن جرائم القتل التي انطلقت من مستوى منخفض جدًّا عقب الحرب العالمية الثانية، ازدادت منذ نهاية السبعينيات على الرغم من أنها بقيت أضعف بكثير ممّا كانت عليه في الولايات المتحدة. وقد تمظهرت الحاجة إلى الأمن في أوروبا بطلب عقابي يذهب أبعد مما يقتضيه الجواب عن الانحراف والجرائمية. وظهر هذا الموقف الثأري خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الجديد، بينما كانت النزعة نحو الجريمة تميل نحو الانخفاض. إن هذا المنعطف القمعي، «المطلوب» على نحو ما من جهة الرأي العام، سوف يترجم نفسه بصلب التشريعات وبارتفاع معدلات التوقيف. إن واحدًا من التطورات الأكثر مدعاة للملاحظة، حدث في هولندا، حيث إن معدلات الاعتقال التي كانت أدنى من ثلاثين لكل مئة ألف في بداية الثمانينيات، تجاوزت خطَّ المئة قبل نهاية القرن. وتعمّمت الظاهرة من شمال أوروبا إلى جنوبها باستثناء فنلندا.

إن التغيّرات التي تعتمل في عمق المجتمعات الأوروبية لم تتبلور قط باندفاعة سياسية أخلاقية، إذا استثنينا المملكة المتحدة. جاءت ردة الفعل الاجتماعية على الاهتزازات التي سبّبتها العولمة مستهدفة مهاجري الجنوب والشرق. في المملكة المتحدة، وفي مرحلة من التحوّلات السريعة والتوترات المرتبطة بالهجرة، أدرك العماليون الجدد (حزب العمال) جيدًا ضرورة طمأنة الرأي العام، فراحوا يشدّدون منذ أعوام التسعينيات على مخاطر الانعزال والانطواء الفردانيين. وبالتزامن أبرز كتاب افتتاحيات الصحف خطر انهيار قيم الانضباط مع صعود ظاهرة العائلة ذات المعيل الواحد، معتبرين أن هذا الانهيار قد يكون في أصل الاضطرابات وانحراف شباب أحياء السكن الاجتماعي. ومن خلال دعوتهم إلى إعادة تأسيس المجتمع، فإنهم سعوا إلى معالجة الخلل المتولّد من الأجوبة الليبرالية المتطرّفة بتحدّي العالم المفتوح، مع تجنّب المنعطف السلطوي الذي سلكه المحافظون البريطانيون. إنهم بهذا يحاولون التخفيف من وقع العواقب التي لوحظت في أميركا الشمالية. وهذا من موقع كونهم متنبّهين لانزلاقات التحرير (الاقتصادي) الجامح الذي مورس في أعوام الثمانينيات. كان طوني بلير (Tony Blair) يريد معالجة مزدوجة تتمّثل بالانفتاح الاقتصادي وإعادة الأمان الاجتماعي. ويتضمن تحليله خطوطًا مشتركة مع تحليل المحافظين الجدد على الضفة الأخرى للأطلسي، وخصوصًا بشأن مصادر أزمة المراكز الحضرية، ولكنه يفترق بشأن الأجوبة المطلوبة. ومن أجل شرح أهمية معدلات انحرافات المراهقين، فإن حزب العمال الجديد (New Labour) ركّز على تبعات ازدياد أسر المعيل الواحد وعلى نزع مأسسة الزواج خصوصًا في العائلات الأفريقية الكاريبية. وفي التسعينيات، وبينما كان تدفق المهاجرين من شبه القارة الهندية يخلق توتّرات جديدة، أخذ الحزب يبلور إجابة تستهدف أيضًا عطب العائلات السود. وفي محاضرة ألقاها في جامعة توبنغن[33] (Tübingen) بحضور غرهارد شرودر (Gerhard Schröder)، قدم بلير تفسيره للمجتمع المعاصر: إنه يلحّ على قوة وسرعة التغيّرات التي يجب استقبالها،

(33) أُلقِيَت المحاضرة عام 2000، وهي تستعيد مفاهيم كان قد طوَّرها في برنامج حزب العمَّال الجديد منذ ما يقرب من عشر سنوات.

والتي توجب بالمقابل إعادة تأسيس الصِلات الجماعاتية[34]. وهو يؤكد أنه من خلال تقوية الجماعة الجديدة - التي تشكّل العائلة عمادها المركزي - يمكن مواجهة متطلبات المرونة وتحمّل مخاطر عالم بصدد التحوُّل. وهذا يفترض بالنسبة إلى العائلات حقوقًا (تضامن، تعليم) وواجبات (ضبط الأولاد). طوني بلير يطرح أن المطلوب ليس المزيد من التعليم فحسب، ولكن أيضًا سياسات اجتماعية تواجه قلب الإقصاء ونواته الصلبة. وبعيدًا من أن يقتصر الأمر على الحرمان الموقّت من العمل، فإن الوضع يتّصف بعجز المؤسسة وبموقف يلخصه بكلمة مستعارة من الجدال في شمال أميركا: ثقافة الفقر. «نحن بحاجة إلى المبادرة، ويجب علينا تشجيع المنشأة الصغيرة، والبنى الجديدة [...] من أجل مقاومة ثقافة الفقر، وإدمان المخدرات، ونقصان الطموح، وعدم الاستقرار العائلي»[35]. إنه يواجه السلبية بتعبئة موارد المؤسسة على المستويات كافة. وتتوجّه ضرورة النضال ضد الرخاوة، إلى شرائح المجتمع كافة. النبرة المركزة على إعادة تأسيس الجماعة في المملكة المتحدة لم يتم إدراكها، ولم نحفظ من سجالاتها إلا «جرأة» خطاب سلطوي يصدر عن اليسار، وفكرة نشر السهولة والتخلي عن المسؤولية[36]. في الواقع ينصِّب الحزب العمالي الجديد نفسه محاميًا لترميم سلطة الأبوين التي تتضمن معاقبة أهل الأطفال المنحرفين، وإقامة دورات تدريبية حول كيف يكون المرء أبًا أو أمًّا للعائلات التي تقصّر في واجباتها التربوية.

وبينما يريد المحافظون الجدد على الضفة الأخرى من الأطلسي ترميم

---

(34) «أنا أرى أنّ القيم التقليدية والتغيير ليسوا أعداء بل أصدقاء، لأنّنا في قلب التغيير، نحن بحاجة إلى أن نرسّخ أساسات استقرارنا. وعندما تهبُّ الريح بقوّة نحتاج إلى جذور عميقة». انظر: <http://www.welethos.org/dat-english/00-lecture_1-blair.htm>.

(35) المصدر نفسه.

(36) هذا ما يتكرّر في الحركات البيروتانية كافة. ففي القرن السابع عشر تطوّرت الممارسات الرياضية في الكليات (Collèges)، كذلك أشكال التدريب العسكرية، بهذا القدر أو ذاك، من أجل تجنيب أبناء البورجوازية والأرستقراطية الوقوع في الرخاوة التي تتأتّى من الرفاه وأوجه السهولة. كانت هناك إرادة شرسة لتجنّب أن تنذر بصورة نهاية الرغبة في الجهد، وقد شكّل ذلك السلاح الأيديولوجي للطبقات الحاكمة.

التماسك، عبر الفصل بين ما هو داخلي (العائلة) والمجال الاقتصادي، فإن العماليين الجدد يحاولون إدخال صلة وصل بين العائلة والمجتمع. ففي البلد الذي بدأ بتفكيك الدولة الاجتماعية منذ العام 1979، وازدادت فيه حالات الطلاق المبكر وبلغت النسبة الأعلى في أوروبا، بات على العمالي الجديد أن ينتج ردودًا على ضعف الإدارة العائلية.

في أوروبا القارية، كان النظام العائلي أقل حضورًا من الهجرة في تعيين الصراع وعواقبه. لقد أخفق توسيع الاتحاد في بلورة كيان فوق قومي. ولم تتوقف الدول، تحت ضغط الرأي العام فيها، عن البحث عن صلاحيات تسمح لها بالحصول على مكاسب وطنية، وحتى مناطقية، وحماية أقوى لمصالحها. ثم إن عودة سياسة العصا اتخذت، منذ عقود عدة، شكل انغلاق المجتمعات على نفسها. في كل مكان باتت سياسات الهجرة أكثر تضييقًا وذلك بالتوازي مع صعود قوة أحزاب اليمين المتطرّف. وهذا التشدد يجد جذره جزئيًّا، في التحوّل العميق في المناخ الأخلاقي وفي القلق الشعبي المتنامي. تقريبًا في كل مكان من أوروبا القارية، بدأت الحدود تُغلق منذ بداية الثمانينيات بالتزامن مع صعود المشاعر الشعبوية. وبدت هذه السياسة المشينة على أكثر من وجه، شرًّا لا بدّ منه بالنسبة إلى كثيرين. فهي معنية بتخفيف الاحتقان المحلي الذي يسمّم العلاقات السياسية ويهدّد أحيانًا العقد الديمقراطي، ولكنها يمكن أن تكون في الواقع واحدة من المصادر الرئيسة للتوترات التي يُفترض أن تلجمها. فهي بوصفها ردًّا على العداء الحادّ للأجانب، غيّرت على نحو ملموس وفعلي المشهد السياسي والعلاقات الاجتماعية في قلب الدول كما داخل الاتحاد الأوروبي.

بعد اتفاقات شنغن (Schengen) في العام 1995، انتشرت فكرة أن أوروبا ستشهد حراكًا داخليًّا قويًّا، وبالتالي، فإن التدفق من هذه الجهة أو تلك من الحدود سوف يكون محدودًا جدًّا. في الواقع، وحتى بعد فتح الحدود مع بلدان أوروبا الشرقية السابقة، بقيت الهجرات الداخلية متواضعة. بالتوازي، وعلى الرغم من إقفال الحدود منذ العام 1974، وبسبب الارتفاع الواضح في فارق الثروة بين الشمال والجنوب، اشتد ضغط الهجرة. في الستينيات،

كانت اللامساواة بين الناس على الصعيد العالمي تجد مصدرها الأساس في اللامساواة بين الدول الغربية ودول الجنوب التي استقلت. فبينما كان فارق الدخل للشخص الواحد بين أوروبا وأفريقيا من 3 إلى 1 في العام 1830- وهي الفترة التي بدأت فيها فرنسا استعمار الجزائر - بات الفارق 15 إلى 1 في العام 1960 غداة التخلص من الاستعمار[37]. إن الهوّة المتسعة بين أوروبا وأفريقيا هي التي غذّت أساسًا اندفاع الهجرة نحو أوروبا. لكن هذا الاندفاع حصل في سياق معكوس عما كانت عليه سنوات ما بعد الحرب. ورغبة الإدماج كانت قد خمدت.

انطلاقًا من هذا الواقع، فإن تزايد معدلات السكان الأجانب في أوروبا، ومن دون أن يكون معتبرًا، استمر على الرغم من إقفال أبواب هجرة العمل. ثم إن بلدانًا ثلاثة في جنوب أوروبا، إسبانيا وإيطاليا والبرتغال، والتي كانت الجماعات الأجنبية فيها ضعيفة العدد، عرفت انقلابًا في معدلات الأجانب ابتداء من سنة 2000. وبدءًا من الثمانينيات استخدمت موجات الهجرة أساليب اللجوء وتجميع العائلات والهجرة غير الشرعية. إن شعور أوروبا بأنها تتعرّض لاجتياح من بلدان الجنوب وجد سنده بالقلق أمام عالم مفتوح، وقد انتشر هذا الشعور وأثّر بشدة في الرأي العام كما في المشرِّعين المدفوعين بحرصهم إلى مراعاة قلق المحيط، فأخذوا على عاتقهم العبارة الشهيرة لميشال روكار (Michel Rocard): «لا تستطيع فرنسا أن تستقبل كل بؤس العالم»، متناسين القسم الثاني من العبارة: «... ولكن عليها أن تعرف أن تأخذ حصتها بنزاهة»[38]. هذا على الرغم من أن أوروبا (الاتحاد الأوروبي) في العام 2000، لم تكن تكن تضم أكثر من 19 مليونًا من السكان غير الوطنيين، من بينهم في الواقع 6 ملايين

(37) منذ العام 1960، من دون أن تكون أوجه اللامساواة مع أفريقيا - وهذا ليس صحيحًا بالنسبة إلى آسيا - قد انخفضت، فإن حصّة متنامية من أوجه اللامساواة العامة هذه نتجت عن اللامساواة داخل البلدان الغنية وداخل البلدان الفقيرة كما يشهد على ذلك تطوّر مؤشّر جيني (Gini).

(38) مؤشّر صاغه الإحصائي وعالِم الاجتماع كورَّيدو جيني (Corredo Gini)، ويتعلق بتوزيع الدخل وباللامساواة بين القيم ووتيرة التوزيع. وقد أدخلت أدبيات الأمم المتحدة الاقتصادية هذا المؤشر في صياغة مفهوم «التنمية المستدامة» [المترجم].

قادمون من بلد آخر من داخل الاتحاد. وهذا يعني أن 3 في المئة فقط من المقيمين، قادمون من بلدان خارج الاتحاد الأوروبي.

في مجرى أعوام التسعينيات كانت أوجه الهجرة جميعها مجالًا لإجراءات التضييق: تدقيق متشدّد على الهوية، شروط منح الإقامة والعمل باتت أكثر قسوة، الزائرون الأجانب عرضة لمراقبة دقيقة، توسيع إمكانات احتجاز الأجانب المرشحين للإبعاد، تعميم وجوب التأشيرات[39] للرعايا من خارج الاتحاد الأوروبي، وضع جوازات بيومترية قيد الاستعمال وكذلك «نظام معلومات شنغن»[40].. لقد ساهمت التوترات الدولية بهذه التغيرات. وهكذا فبعد الهجمات الإرهابية في العام 1986، بدأت فرنسا تفرض التأشيرات حتى على الإقامات القصيرة (ثلاثة أشهر)، أي حتى للإقامات السياحية. النضال ضد الإرهاب بدأ في فرنسا بنوع من الحصار «الدوراني». وفي النهاية، هذا الإجراء سوف يلغى بالنسبة إلى رعايا بلدان «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» (OCDE)، ولكنه بقي قيد التطبيق على «بلدان الجنوب». التصلّب في إيطاليا أحدثُ عهدًا، ولكنه ليس أقل مظهرية: فاستقبال الأجنبي غير النظامي فيها يلقى عقوبة قاسية.

وإذا تعلّق الأمر بحق اللجوء، فإن النصوص المقرَّة في لندن في العام 1992، وإجراء دبلن (Dublin) في ما بعد، أدخلا مفهوم الطلب غير المبرر، وقلّصا قائمة البلدان التي تعتبر أنها تعاني مخاطر جدّية تتعلق بالاضطهاد. لقد بات الاستقبال محدودًا: في فرنسا نلاحظ انفصالًا بين طلبات اللجوء ومنحها،

(39) التأشيرة بالنسبة إلى السلطات هي وسيلة الرقابة على الهجرة. لقد حدَّد الاتحاد الأوروبي قائمة من 130 بلدًا يجب على رعاياها الحصول على تأشيرة للمجيء إلى أوروبا؛ وقد أضافت فرنسا إلى القائمة عشرين بلدًا.

(40) إنّ تشريعات وسياسات مختلف الدول الأعضاء شديدة التنوّع - وخصوصًا بشأن مدّة الاعتقال. يحدّد هذا النص بثمانية عشر شهرًا مدّةً قصوى يحتجز فيها الأجانب الذين يمكن أن يُبعدوا. لقد حصل تقدّم بالنسبة إلى بعض البلدان التي لم تكن قد حدَّدت المدّة القصوى للحجز (كان عددها سبعة داخل الاتحاد الأوروبي). ومن أجل محاولة توحيد هذه النصوص وهذه الممارسات صيغت الوثيقة التي كانت موضوع اتفاق - تسوية بين البلدان السبعة والعشرين.

كما لو كان منح اللجوء يستجيب لأهداف سياسية، وعليه أن يتواءم، ليس مع حجم الطلبات، بل مع عتبة «ما يمكن السماح به». في بلدان «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» (OCDE) بين عامَي 2001 و2008، سجّلت طلبات اللجوء هبوطًا بمقدار 50 في المئة، وازداد خلال هذه السنوات معدّل رفض الوضع المتعارف عليه للاجئ، بصورة كبيرة، وانخفضت الحماية التي كانت تقدم لأسباب إنسانية بالنسبة ذاتها[41]. بدت الرغبة في اعتماد أضيق التفسيرات لاتفاق جنيف وكأنها تشمل معظم البلدان الصناعية، وموقف الصدّ هذا الذي تضخّم في ظلّ حكومات اليمين، بات من الآن فصاعدًا متوقعًا من طالبي اللجوء المحتملين[42].

إن التشدد في شروط الدخول يمسّ على وجه خاص الزوجين والدائرة العائلية. لقد تبنّت دول الاتحاد الأوروبي في كوبنهاغن في العام 1993 قرارات تستهدف التشريعات التي تتعلق بلَمّ شمل العائلات، كما يجري الإعلان عن ذلك ببراءة «متناغمة». ومنذ ذلك التاريخ لم يعد لمّ الشمل مسموحًا إلا بشرط أقدمية الإقامة وتوفّر السكن المناسب والموارد[43]. أكثر من ذلك، فإن بعض البلدان بات يطلب من الأجنبي الذي يريد استقدام عائلته أن يكون قد استفاد مسبقًا من تجديد وثائق الإقامة. وفي العام 2008، تُظهر جولة سريعة في أوروبا أن جمع العائلة مقيّد بشكل صارم في معظم البلدان الكبرى باستثناء المملكة المتحدة والدانمارك. أما حالات الزواج المختلط - التي كان ينظر إليها كعلاقة اندماج - فقد دخلت في دائرة الشك[44]. إن القانون المدني النيرلندي (الهولندي) يتيح لمسؤولي الشأن المدني السماح أو الرفض لأي زواج بين هولندي/ة وأجنبي/ة. وفي المملكة المتحدة يلزم القانون، منذ العام

(41) انظر: «2008 Global Trends: Refugees, Asylum-seekers, Returnees, Internally Displaced and Stateless Persons,» UNHCR (16 June 2009), <http://www.unhcr.org/4a375c426.html>.

(42) وهكذا، «شهدت الدانمارك انخفاضًا هائلًا في طلبات اللجوء مع وصول حكومة من اليمين». انظر: *Libération*, 20/7/2007.

(43) غرفة للطفل، بينما غالبًا ما يكون لهذه العائلات أكثر من ثلاثة أطفال.

(44) انظر: Claude-Valentin Marie, *Prévenir L'immigration irrégulière: entre impératifs économiques, risques politiques et droits des personnes* (Paris: Conseil de l'Europe, 2002).

1999، مسؤولي الإدارة المدنية بإشعار وزارة الداخلية بشأن حالات الزواج التي يشكّون في كونها مدبَّرة. أما في فرنسا فيستطيع المحافظ إشعار مدّعي عام الجمهورية عندما يشكّ بصدقية الارتباط، ويلغي مراسيم إقراره. ومنذ العام 2007 وُضع مرسوم يفرض اختبارًا في اللغة الفرنسية قبل عقد القران.

«من أجل الحصول على حماية قانونية، كان يكفي قبل ثلاثين سنة أن يعلن المعني هوية بلده الأصلية، وأن يثبت أنه لم يعد معترفًا به من أي سفارة حتى يعتبر لاجئًا. اليوم ليس المطلوب من المعني فحسب أن يثبت كونه ضحيّة، [...] بل عليه أيضًا أن يصل إلى «الأمكنة» التي يمكن أن يقدّم طلبًا فيها. حتى أعوام السبعينيات، كان هناك تصنيف، يميّز بين لاجئين جيّدين وآخرين سيئين وفق نفورهم من الدكتاتوريات الفاشية أو الحمراء. وقد حلّ محل هذا التصنيف الثنائي السياسي تصنيف ثنائي آخر يتمثّل بطالب اللجوء المزيف/الحقيقي. ثم إن قبول شخص ما بوصفه طالب لجوء يحيل إلى سيادة الدولة في قبول أو رفض هذا اللجوء: ومرجعية القانون الدولي لم تعد تظهر في هذا المسمّى. إن الدول الأوروبية التي كانت قد بلورت في القرن العشرين قانونًا مستقلًا حاميًا للجنسية، وقانونًا عالميًّا يحمي الكرامة الإنسانية، تراجعت عن هذا الأخير. ومن خلال إنشائها فضاءات حدِّية، وفئات من الناس هي أيضًا حدِّية ومتموضعة عند العتبة - لا مستوعبة ولا مستبعدة - حقّقت الدول الحديثة شكلًا من «الاستبعاد - الاحتواء». وهذا ما يمثّله اللجوء اليوم»[45]. ومن ثنائية «راقبْ وعاقبْ» التي كانت تشهد على إرادة احتواء أولئك الذين يخالفون القوانين، تم الانتقال إلى ثنائية «تَحقّقْ من الهوية واستَبعدْ» التي تشهد على إرادة الإبعاد. ومحل الفضاء الكلّي المراقبة، والذي يندرج في منطق السيطرة، حلَّ همُّ الإبعاد بوصفه شغلًا شاغلًا[46]. فالأجانب محتجزون في هذه «الفضاءات الحدِّية» كي يتم قبولهم

(45) انظر: Mathilde Lagrange, «L'asile: accès à la protection dans l'espace et en droit?,» IEP (Lyon II), no. 11 (2007): 8.

(46) يؤكّد، ديديه بيغو (Didier Bigo) أننا في عصر الـ «بانوبتكون» (Banopticon) الذي تشكّل مناطق الانتظار ومراكز الاحتجاز فيه الرموز. استشهد به م. لاغرانج (M. Lagrange). انظر: المصدر نفسه. =

على الأرض الوطنية أو إبعادهم. إن الذين «من دون وثائق»، مستبعَدون من فضاء الدول - الأمم الأوروبية ومحشورون في مناطق، تصفها الرابطة الوطنية لمساعدة الأجانب على الحدود بـ «مناطق الاعتباط والكتمان»، على الحدِّ بين عالمين. إن منطق العزل والاستبعاد الذي يميّز العقود الأخيرة، هو البديل لمنطق السيطرة والقسر. ففي كل بلدان أوروبا تتعمم مراكز الاحتجاز والترحيل. «إيطاليا ومنطقة ميلانو بنتا قفصًا وضعتا فيه الرجال والنساء. (...) والآن، فإن الأقفاص المشابهة توجد في كل إيطاليا، وقفص لامبادوزا (Lampedusa) تحوَّل إلى آلة جهنمية. والمسلسل المركزي للإبعاد الجماعي وضعته إيطاليا بالدسيسة مع الاتحاد الأوروبي»، كما يكتب فابريزيو غاتّي[47] (Fabrizzio Gatti). إن حوادث روزارنو (Rosarno) في كانون الثاني/ يناير العام 2010، وأعمال العنف ضد غجر الشرق (Roms)، تؤكد أن بلدان جنوب أوروبا تورّطت هي أيضًا في السياسات الهويّاتية، من خلال الطرد والقمع بالتناقض مع الحقوق الأكثر أساسية.

لقد تطوّر شيء من جنون الحصار، وأصبحت شنغن شعارًا لأوروبا - القلعة، ووافقت الأحزاب كافة، باستثناء أقصى اليسار والخضر، بهذا القدر أو ذاك، على الإقفال التام للحدود. وبدل أن يدفع الاتحاد الأوروبي باتجاه

= «البانوبتكون» هو بناء اعتقالي تصوَّر فكرته الفيلسوف «النفعي» الأميركي جيريمي بنثام مع شقيقه صامويل بنثام في نهاية القرن الثامن عشر (1870). والفكرة تتعلق ببناء سجن يخضع فيه السجناء للمراقبة أينما وُجدوا ومن دون أن يروا مَن يراقبهم. ثمّ تكون هناك مراقبة على المراقبين من خارج السجن لاتقاء سوء المعاملة. وقد شهدت الفكرة بدايات للتطبيق في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما، وعرفت تطبيقات متعثّرة هنا وهناك لأسباب متعدّدة. ولعل الفكرة كانت وراء سفر ألكسي دو توكفيل إلى الولايات المتحدة في الثلث الأول من القرن التاسع عشر بحجّة دراسة واستيحاء تجربة السجون الأميركية، ثمّ عاد منها بكتاب شهير الديمقراطية في أميركا صدرت ترجمته عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. والكتاب خارج سياق الحجّة المقدَّمة للسفر. وقد جرت لاحقًا محاولات ناجحة بهذا القدر أو ذاك، لتطبيق فكرة بنثام على المصانع والمشافي والمدارس والثكنات... إلخ.

وانتشرت في القرن العشرين فكرة «البانوبتكون» في مجالات متعدّدة من المعرفة وخصوصًا في الفلسفة عبر كتاب ميشال فوكو المراقبة والعقاب عام 1975 أو جيل دولوز في مجتمع المراقبة وسواهما [المترجم].

(47) Fabrizzio Gatti, *Billal sur la route des clandestins* (Paris: Liana Levi, 2007), 334.

السياسات الأكثر تقدّمًا، بات القاسم المشترك الأصغر هو القاعدة لهذه الآلة الضخمة المتعددة الرؤوس. في أيامنا هذه تشكل الأوضاع الفردية، كما في روما القديمة، دوائر من الهشاشة المتنامية: في المركز هناك وطنيو البلاد، ثم الرعايا الأوروبيون، يليهم المقيمون من خارج المجموعة الأوروبية، ثم القادمون من خارج المجموعة وغير المقيمين، ثم طالبو اللجوء... إلخ. وفي نهاية الإطار الخارجي، على الحافة القصوى يقف غير القانونيين (الذين من دون وثائق)[48]. إن ثقل هؤلاء المهاجرين القادمين من الجنوب يتزايد، إنهم أوروبيو الأمر الواقع، يعيشون في حال من الحكم المؤجّل وفي الهوامش.

هل يمكن فهم هذه التطورات في القانون والممارسات من دون إعادة وضعها في سياقها الشامل؟ إن تباطؤ النمو وشيخوخة السكان وتهالك دولة الرعاية قد قَرَضَتْ الأمان وثقة الطبقات الشعبية المحلية التي تبنّت جزءًا من خطاب فرق اليمين القومي[49]. وفي معظم بلدان أوروبا، اتخذت ردة فعل الطبقات الشعبية المستثارة بسبب أعمال العنف التي تبدو بحسبها تعبيرًا عن عنجهية آخر القادمين الذين يجب عليهم أن يبقوا هادئين؛ اتخذت ردّة فعلها شكلًا سلطويًا يدعم سياسات التضييق على حقوق الدخول والترحيل عبر الحدود. وبهذا، تكافلت الطبقات الشعبية مع سياسات الخوف. إن إغلاق الحدود يشكّل امتدادًا لعدم الأمان الاجتماعي الذي تغذيه العولمة وانفتاح الاقتصادات والمنافسة مع البلدان الناشئة، وذلك عبر تعيين فقراء الجنوب بوصفه تهديدًا.

إن التشنج العام ضد الأجانب القادمين من الشاطئ الجنوبي للمتوسط أو من جنوب شرقي آسيا، هو المكمل المنطقي لحركات الانكفاء التي تعمّمت تعبيراتها وتنوعت أيضًا في معظم بلدان أوروبا. وقد تصلّب هذا الموقف مع الإقامة الدائمة لمهاجرين قادمين من أفريقيا وجنوب شرق آسيا، ومن المؤكد

(48) انظر: Catherine Wihtol de Wenden, «La dynamique mondiale des flux migratoires,» *Esprit* (août-septembre 2002).

(49) إنّ حركة فورتوين (Fortuyn) تدمج بين الانفتاح الأخلاقي وكره الأجانب، وهي تمفصل المعاداة للحداثة المشوبة بكره الأجانب مع المحافظة الجديدة على طريقة شارل موراي (Charles Murray).

أن هذا العامل الأخير لا يشكّل الشرط الضروري. إن قوة اليمين المتطرف تظهر بوضوح في شرق ألمانيا - براندبورغ، بوميرانيا - أي المناطق التي يتدنّى كثيرًا فيها مستوى الدخل عن مستواه في غرب ألمانيا، مع أن حضور المهاجرين فيها ليس قويًا. والأمر نفسه ينطبق على الدانمارك التي اشتهرت بالتوترات بين السكان المحليين والمهاجرين الذين يدينون بالإسلام، مع أن عدد الأجانب كان يقلّ عن 3 في المئة بين السكان النشيطين في العام 2000. وفي إيطاليا، حيث كانت نسبة الأجانب في العام 2000 قابلة للتجاهل - رُصِدت نسبة من العمال الأجانب بحجم 0.5 في المئة وسط السكان الإيطاليين النشيطين في العام 1995، و1 في المئة فقط في العام 2000 - تطوّرت عقلية نبذ المواطنين الجنوبيين، فحملت لواءها عصبة الشمال[50]، وشملت عقلية النبذ هذه غجر الشرق والسنغاليين. لكن الأوضاع المعاكسة هي الأعمّ بصورة إجمالية: ففي السويد والمملكة المتحدة وبلجيكا والبلاد المنخفضة وفرنسا، كانت الجاليات الناجمة عن الهجرات من أفريقيا وآسيا مهمة. وفي النمسا، العضو في الاتحاد الأوروبي، تبلغ نسبة الأجانب من السكان النشيطين واحدة من بين الأعلى (10 في المئة في الأعوام ما بين 1995 و2000) وحيث منح اللجوء سخي (50 في المئة عام 2005). أما ظاهرة هايدر (Haider) بوصفها تظاهرة قومية ألبينية (alpin) فقديمة، وتعاقبت على تصدرها قوى متجددة: الأحزاب الإثنوقومية التي حصلت في العام 2008 على أكثر من 29 في المئة من أصوات المقترعين. ونقع على لوحة شبيهة في سويسرا، بلد الهجرة القوية جدًا الذي اشتهر حديثًا بالسجال في شأن منع المآذن. وفي فرنسا ازدادت الهجرة المغاربية كثيرًا في بداية أعوام الستينيات، ومنذ ربع قرن بقيت نسبة الأجانب إلى النشيطين الفرنسيين أعلى من متوسط البلدان الأوروبية الكبيرة. وقد شجّعت المخاوف المنتشرة في صفوف الشرائح الشعبية المواقف المعادية للأجانب، حيث مراكز اليمين المتطرف في المعاقل العمالية في الشمال الفرنسي وفي وادي الرون (Rhône) وفي شرق فرنسا كذلك. لقد بدأ صعود اليمين المتطرف في التصويت الشعبي عام 1983 مع الاختراق الانتخابي الذي أنجزته «الجبهة الوطنية» بعد

(50) بالنسبة إلى رابطة الشمال «أفريقيا تبدأ جنوب روما».

ما يزيد على الربع قرن مع التأرجح إلى أن بدأت قضية كره الأجانب تخسر، مؤقتًا، من سطوتها في الأحياء الأكثر عرضة للتمييز. وكذلك شهدنا في السويد والنرويج وهنغاريا تطوّر تشكيلات إثنوقومية تطالب بإجراءات قاسية ضد الأجانب، مع مطالبتها شبه المفتوحة بطردهم. في أوروبا السبعة والعشرين (عضوًا)، ازداد الشعور بالتهديد المرتبط بوجود المهاجرين مع تزايد حجم السكان من أصول غير أوروبية، وتضخم هذا الشعور بسبب غياب التآلف مع الثقافة الأصلية للمهاجرين وفق ما يقوله سيلك شنايدر[51] (Silke Schneider). هكذا يتأكد الوجه المظلم للديمقراطية، كي نستعيد عنوان كتاب مايكل مان (Michael Mann): إنّ هذه السياسة المتمثلة بحماية التجانس الإثنوثقافي تصاحبت مع انهيار قيم الكرم والسخاء.

ومنذ بداية أعوام الثمانينيات، تلعب بلاغة اليمين المتطرف على وتر تحديد جديد للهوية، وتميّز نفسها تمامًا عن الخطاب المسيحي والأبوي الصادر عن المرحلة الاستعمارية. وهي لم تعد تدّعي تفوقًا ما، ولكنها، وفق العرض الناجح لبيار أندريه تاغييف (Pierre-André Taguieff)، تتخذ موقف التمايز: الحق في أن نعيش في ما بيننا.

هذا ما يمثله بقوة في بلجيكا حزب الفلامس بلوك (Vlaams Blok) الذي أصبح الفلامس بيلانغ (Vlaams Belang): «المصلحة الفلامنكية». واستند صعود قوة هذه الحركة إلى مقولات معادية للأجانب على نحو واضح، وموجّهة خصوصًا ضد المهاجرين من أصل مغاربي. وقد عبّرت هذه الحركة عن إرادة إظهار كونها مختلفة، إلى حد أنّ الدولة البلجيكية الفدرالية الهشّة أصلًا باتت مهدَّدة بالانفجار. لقد سيطر الفرنكوفونيون على بلجيكا من العام 1830 إلى العام 1960. أما الفلامنكيون، عبر حزبهم ذاك، فإنهم لا يريدون السيطرة بدورهم، ولكنهم لا يريدون تحمّل عبء منطقة والونيا (Wallonie)، مهد الصناعة التي باتت متهالكة ومهد الاشتراكية الديمقراطية التي يعتبرونها هَرِمَة وغير

---

(51) انظر: Silke Schneider, «Anti-Immigrant Attitudes in Europe: Outgroup Size and perceived ethnic Threat,» *European Sociological Review* 24, no. 1 (2008).

فاعلة. وهناك رفض قطعي للتعددية الثقافية التي تميز بلجيكا منذ تأسيسها. إن العداء للوالونيين ترافق مع عملية كره الأجانب المعبَّر عنها ضد المغاربة في حوادث عديدة خطرة شهدتها مدينة أنفير (Anvers). وإذ يتحدر مؤيدو الفلامس من مستويات السلّم الاجتماعي كافة، فإنّ الحساسية نفسها تجمعهم تجاه التأثيرات الأجنبية، وعلى الصعيد الأخلاقي يجمعهم قانون إيمان شديد المحافظة مجبول بكاثوليكية الإصلاح المضاد. إن حزب الفلامس بيلانغ، يؤيّد فهمًا تقييديًا للطلاق، ويتحفّظ على توسع عمل النساء، ويعادي زواج المثليين وظواهر المثلية في الحياة العامة[52]. إن هذا الحزب يجمع أفرادًا يشدّهم شعور بالاغتراب تجاه بلدهم ويستثيرهم خطاب سياسي عاجز عن التعبير عن مشاغل «الناس الحقيقيين»[53].

ويطرح إقفال الحدود مشكلة بالنسبة إلى الليبراليين. فمن أجل أن يساندوا هكذا سياسة أو يقبلوا بها، كانوا بحاجة إلى صوغ معنى التهديدات، معنى لا يكتفي بالمحاججة المعتادة المعادية للأجانب. وقد تمّت هذه البلورة في البلاد المنخفضة من خلال حركة «بيم فورتوين» (Pim Fortuyn) التي حاولت أن تدافع، في الوقت نفسه عن إقفال الحدود وعن الدولة الاجتماعية الليبرالية. على الصعيد الأخلاقي، كل شيء يفصل فلامنكيي بلجيكا المحافظين الجدد الحقيقيين عن هذا النيزك الذي يربك التصنيفات في فلاندر (Flandre) الهولندية. من موقع المعاداة للمهاجرين، لا يلجأ خطاب فورتوين إلى الحجج القديمة التي نجدها عند اليمين القومي المتطرف من نمط الفلامس بيلانغ أو حركة

(52) انظر: Michael Mann, *The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005).

النائب أعيان هيرسي علي (Ayaan Hirsi Ali) التي انتقدت بوضوح المظاهر المحافظة والمعادية للنسوية في الإسلام المعاصر، رفضت بقوّة الدعوات للنقاش التي وُجِّهت إليها من جهة الفلامس بلوك.

(53) حزب الفلامس بيلانغ، الذي ينتقد الدولة المسرفة في بروكسل، يمتلك قاعدة شعبية؛ ويتميّز جمهوره الانتخابي أولًا بضعف مستوى تحصيله العلمي، فموظفو الشركات الخاصة المعرَّضة للمنافسة هم الغالبون، بينما، على عكس ذلك، فإنّ الموظفين والمستخدمين لدى المؤسسات الرسمية المحلية أعضاء الجهاز التعليمي والعاملين الاجتماعيين هم قليلو التمثيل جدًا في الحزب. هناك إذًا تحالف بين الشرائح الحديثة و«المعرضة لمتطلبات المنافسة الدولية» والفئات الشعبية القلقة أمام العولمة.

هايدر (Haider) في النمسا. إنه يرفض مجيء المهاجرين من الجنوب، لأن ذلك يهدد القيم النيبرلندية. وحركة بيم فورتيون التي استأنفت نقدًا معاديًا للأجانب مؤسّسًا على الدفاع عن الحريات، هي بالمعنى الحرفي مزدوجة الوظيفة. لكن شعبية الحركة التي تنتقد في الوقت نفسه الهجرة - بلادنا ملأى - والمؤسسة الحاكمة، لم تستطع الاستمرار بُعيد اختفاء زعيمها الموهوب، إلا من خلال تضخيم موضوع كره الأجانب. وذلك على حساب الملامح النازعة نحو الحريات في الأصل. وقد أخذت التوترات المحلية شكلًا جديدًا بعد مقتل تيو فان غوغ على يد إسلامي راديكالي «انتقامًا» من صانع فيلم يركّز على اضطهاد النساء في ظل الشرع الإسلامي. وليس من قبيل الصدفة بالتأكيد - إذا كانت حركة فورتوين في هولندا وفي مدن الروابط التجارية مثل روتردام وأمستردام اللتين أدتا دورًا في المراكز المتقدمة في تحرير العادات والتسامح - أن تلقى هذه الحركة الصدى الأوسع (34 في المئة من الأصوات في الانتخابات البلدية عام 2002 في روتردام). وتكمن خصوصية هذه الحركة في البروز الجلي لنقد الهجرة، بوصفه حاملًا للقيم الرجعية. فهي طالبت بليبرالية أخلاقية وبحق المثليين بأن يعيشوا مثليتهم بصورة حرّة، وبتحرير النساء والمساواة بين الجنسين، ولكنها الحركة هذه تُحرِج الذين يعتقدون أن التوسع في حرية العادات تسير بصورة طبيعية مع استقبال الآخر وفتح الحدود[54]. لكن هذا التركيب الأيديولوجي المتفجّر لم يصمد، فانتصرت نزعات الارتداد العنفي على الرغبة في الحرية. وفي النهاية، أخلت حركة الفورتيون مكانها لحركة يمين متطرف تقليدي (حزب الـ PVV) الذي انضم إلى التحالف الذي حكم البلاد المنخفضة بين عامَي 2010 و2012.

في فرنسا، يعني انعطاف السياسات التي أثارتها العولمة، أولًا رسم خط الفصل بين المقبولين في الدائرة المركزية والآخرين. هذا مع العلم أن مجرد دخول المقبولين يجعلهم بالضرورة، وضمن حدود ما، متفعين بمزايا هذا النادي. بعد العام 1974، أصبحت مراقبة موجات المهاجرين غير الأوروبيين

(54) لقد تمَّ في فرنسا التعتيم على ظاهرة الـ Pim Fortuyn ومغزاها.

الهاجس السياسي لليمين، بما أن شنغن (Schengen) تلزم بالسماح بحرية الحركة للأوروبيين الآخرين الذين لم يتدفقوا إلى فرنسا على كل حال. لقد ارتبط تأريخ الترتيبات التقييدية بقوة بالأوقات التي مارس اليمين فيها السلطة، بالكامل أو جزئيًّا وفق مستلزمات المساكنة[55]. وهكذا، ففي العام 1978، تمّ وضع آلية العودة بالقوة التي كانت تعني إعادة نصف مليون مغاربي إلى بلدانهم الأصلية. وفي بداية العام 1981، جعل قانون بونّيه (Bonnet) الدخول إلى فرنسا أكثر تشدّدًا. وشكلت كل المراحل التي كان فيها اليمين في السلطة، فرص هجوم تستهدف إغلاق الدائرة: قوانين بشأن شروط الدخول في العام 1986، تعاميم تخوّل مدراء النواحي حق ممارسة الإعادة إلى الحدود، طائرات النقل، والتنديد بأوجه استغلال اللجوء. وينغلق هذا القوس في العام 1989[56]، ولكن في العام 1993 ومع إصلاح قانون الجنسية، يعود الجدال إلى الاحتدام. لقد جرى الكلام على معيار جديد، هو إرادة أن يكون المرء فرنسيًّا. وهذا ليس موضوعًا للنقد بحد ذاته، ولكنه يؤدي في هذا السياق دورًا تضييقيًّا صافيًا؛ فهو يضع موضع التساؤل مبدأ الحق المزدوج في الأرض، وبصورة موازية زيدت إلى سنتين مدة الانتظار للحصول على الجنسية بعد الزواج، وفي العام 2010 زيدت إلى أربع سنوات. خلال العقود الأخيرة، ركّز اليمين في فرنسا على ترحيل مَن لا يمتلك وثيقة نظامية. وإذا كانت سياسات الإبعاد هذه لم تُطبق قط، وإذا كانت تسويات الأوضاع قد فرضت نفسها - الذين دخلوا مدعوون لتسوية أوضاعهم - يبقى أن اليمين يجعل من إرادة إقصاء مهاجري الجنوب من النادي الفرنسي، سياسة دائمة. والأرض الوطنية تميل هكذا إلى أن تستعيد المعنى الذي منحته لها الإيتمولوجيا القديمة: إنها الأرض التي يستطيع الحاكم العام أن يمارس فيها حق الإرعاب، ويحث على الهرب من خلال الرعب الذي يثيره.

(55) خلال وجود اليسار في السلطة عام 1981، تمَّ منح تأشيرة الإقامة الوحيدة لمدة عشر سنوات، وهذا ما جعل وضع المهاجرين أقل هشاشة.

(56) على الرغم من أنّ فرنسوا ميتران وجد نفسه مُجبرًا على التلفُّظ بالعبارة المنكودة الحظ «لقد وصلنا إلى منتهى التحمّل...»؛ يجب الإشارة إلى أنّه قبل عودة اليمين إلى السلطة في العام 1991، استؤنف الهجوم، مع التشدُّد في شروط تسليم شهادات الإيواء.

الانفجارات الحضرية

في هذا السياق من الانغلاق الوطني والعداء بين المحليين والمهاجرين، تندرج الانفجارات التي طغت على السطح في أحياء مدن أوروبا الشمالية وتمددت أحيانًا إلى مناطق صناعية طرفية. هذه هي المحصلة لتلك السياسات. في مدن إنكليزية عدة[57]، وقعت في بداية الثمانينيات سلسلة من أعمال الاضطراب، دشّنت بالصدامات بين الشباب ذوي الأصول الكاريبية والشرطة، وتركت ما يقرب من 400 جريح في حيّ بريكستون (Brixton) في جنوب لندن الكبرى. استدعت هذه الحوادث تقريرًا استقصائيًّا أكّد مشاعر الحرمان عند هؤلاء الشباب السود العاثري الحظ عادة في بحثهم عن العمل. وفي بداية أعوام مرحلة تاتشر (Thatcher)، نصح تقرير سكارمان (Scarman) بتمثيل أفضل للأقليات في قوات الشرطة، وبإجراءات لمحاربة أوجه الإجحاف اللاحقة بالسود الباحثين عن عمل. وفي العام نفسه كانت ثلاثون مدينة إنكليزية مسرحًا لانتفاضات صغيرة، وتفجّرت في العام 1985 حوادث مع شبان يتحدرون من الهجرة الآسيوية في توتنهام، وتلتها أخرى في أكسفورد العام 1990. وفي العامين 1991 و1992 حصلت أعمال عنف، ومسّت شبان الأحياء العمالية في عشر مدن من كارديف (Cardiff) إلى نيوكاستل (Newcastle). وعلى عتبة العام 2000 وقعت اضطرابات تواجهت فيها مجموعات شبابية مع البوليس. وذلك في مدن عدة تكثر فيها مصانع النسيج كالميدلاند (Midlands)، وأولدهام، وبورنلي، وبرادفورد، حيث تعيش أقليات مهمة قادمة من شبه القارة الهندية ومن منطقة الكاريبي.

وعاشت المملكة المتحدة مرحلة اضطراب شديد الحدّة في برمنغهام (Birmingham) في العام 2005، حيث وقع صدام كبير بين شبّان من أصول كاريبية وآخرين قادمين من باكستان[58]. لقد حصلت الاضطرابات في مناطق

---

(57) إذا استثنينا مواجهات العام 1958 في مانشستر (Manchester) بين المواطنين المحليين والمهاجرين القادمين من جامايكا.

(58) عقب إشاعة تتعلّق باغتصاب امرأة سوداء.

تتميّز بتصفية الصناعات، حيث يعيش مهاجرون كانوا قد قدموا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. تركزت الاضطرابات حول قضايا السكن أكثر مما حول الاستخدام، كما تركزت على نحو خاص في أحياء السكن الاجتماعي، حيث كان قد نما تنوّع إثني واستبعاد لمهاجري جنوب آسيا من باكستانيين وبنغلاديشيين. وفي الميدلاند كان البروليتاريون البيض أهم المستفيدين من المساكن الجماعية المدعومة. أما في مجرى أعوام التسعينيات، فلم يكن في المملكة المتحدة توسّع عمراني لمصلحة هؤلاء المهاجرين. وعلى الرغم من نموّهم العددي، فهم محشورون في حيّز محدود من مناطق السكن. لقد «تبلقنت» مدن الميدلاند في سياق اقتصاد الخدمات الجديد في العقد الأخير من القرن العشرين. وإذا كان التمييز العنصري لم يزدَدْ بقوة، على ما يشير لودي سيمبسون (Ludi Simpson)، فإن وتيرته المرتفعة أصلًا، إضافة إلى نمو السكان من أصل باكستاني وبنغلاديشي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، غذّتا ردّات فعل نابذة في أوساط السكان، ما لبثت أن ارتفعت بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001[59]. وفي سنوات الألفين تضاعفت التوترات المحلية وسط الطبقات الشعبية من أجل الوصول إلى العمل والموارد.

وعلى غرار المملكة المتحدة، ولكن بعد ذلك بوقت قليل، شهدت بلدان أوروبا الشمالية اضطرابات إثنية عبّرت عن نفسها بمواجهات حضرية. ففي هولندا، انفجرت حوادث واسعة في روتردام في العام 2000. وفي العام 2006 كشفت معركة الانتخابات قوة التوترات بين الشباب ذوي الأصول المهاجرة والسلطات في العديد من المدن الهولندية. وقادت هذه التوترات إلى اضطرابات حصلت في أوترخت في آذار/ مارس، وفي أمستردام في تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2007. وحتى ولو كانت دينامية الاضطرابات في بلجيكا محصورة حتى يومنا هذا، فإن أنفير (Anvers) شهدت اشتباكات بعد

---

(59) ووفق لودي سيمبسون، لم يكن هناك بين عام 1980 و2000 صراع بين البيض (Whicte figlet) ولا تمييز ذاتي؛ والتمييز العنصري الذي كان أكثر ارتفاعًا في الميدلاندز، ممّا هو عليه في الإيل دو فرانس (Ile-de-France)، بقي على ما هو عليه. انظر: «Statistics of racial Segregation: Measures, Evidence and Policy,» *Urban Studies* 41, no. 3 (March 2004).

مقتل شاب مغربي في العام 2002، كما حصلت حوادث في أندرلخت إثر تدخل الشرطة. وفي ألمانيا، حيث تعيش جالية تركية مهمة، بقيت أعمال العنف في المراكز الحضرية نادرة. لكن المدن الألمانية التي لم تعرف حتى سنوات الألفين أحياء كبرى من «المساكن ذات الإيجار المعتدل» (HLM) المخصصة للعائلات المهاجرة، بدأت تشهد تطوّر مناطق منفصلة يعاني الشباب الأتراك فيها من معدلات البطالة المرتفعة. وقد حصلت مواجهات في الدانمارك أيضًا، بينما كانت معدلات البطالة منخفضة منذ العام 1990، وذلك في سياق يتميز بمواجهة أيديولوجية وتنديد بمهاجري الجنوب. وقد مثلت قضية الرسوم الكاريكاتورية المتعلقة بالنبي محمد ذروة التوتر في حينه. في كوبنهاغن، في شباط/ فبراير 2008، انفجرت الاضطرابات في حي شعبي يقطنه كثير من المهاجرين، عندما اصطدم شبان بقوات الشرطة التي أخلتْ بالقوة مسكنًا محتلًا. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2008 وكانون الثاني/ يناير 2009، حصلت في النرويج المزدهرة اشتباكات في شارع كارل جوهان في قلب أوسلو، وكان طرفَيها الشرطةُ والشبان المهاجرون المتحدّرون من أصول فلسطينية.

أما فرنسا فكانت في تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر من العام 2005، مسرحًا لاضطرابات واسعة لامثيل لها، وشارك فيها ضد الشرطة مئات آلاف من الشباب الغاضبين المتحدرين من الهجرات الأفريقية. وقد تلت ذلك حلقة شديدة العنف في خريف العام 2007[60].

وقد عبّأت الاضطرابات الحضرية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، الشبان المتحدرين من الهجرة المغاربية في الدرجة الأولى. فالمناوشات الصاخبة الأولى في العام 1981 دارت في شرق منطقة ليون (Minguettes à

(60) إنّ الحوادث كما أعمال العنف الجماعية التي حصلت في اليونان في خريف العام 2008، وفي فيلنا (لتوانيا) عام 2007، نجمت عن ضياع شبّان الفئات الوسطى أمام مستقبل مسدود. وهي ليست، كما يبدو لي، قابلة للتفسير بالمفردات نفسها التي تناولت أعمال العنف في الضواحي الفرنسية، الإنكليزية، البلجيكية، النيبرلندية أو الاسكندنافية. أمّا في إسبانيا، فإنّ سلسلة الاضطرابات العنصرية التي حصلت حول ألميريا والإيجيدو في الأندلس في شباط/ فبراير عام 2000 ضد العمّال المغاربة، فإنّها تقترب من مشاهد السحل في جنوب الولايات المتحدة أكثر من الاضطرابات في شمالي أوروبا.

Vénissieux, Grappinière à Vaulx-en-Velin, cité Olivier-de-Serres à Villeurbanne)
لكن الاشتباكات الجماعية وإحراق السيارات في سنوات 1994-1998، كانت الأكثر حدّة وتركزت في محيط باريس، ومن جديد في شرق مدينة ليون وفي منطقة تولوز (Toulouse). وقد تأثرت المنطقة المتوسطية بدرجة أقل. أما الغرب - باستثناء تولوز - فلم يشهد تحرّكًا بهذه الأهمية. إن هذه الجغرافيا تتطابق مع فرنسا الصناعية والحضرية بين الأعوام 1930-1960. ففي هذه الجغرافيا، استقر منذ أعوام الثلاثينيات المهاجرون الجزائريون وكبر أبناؤهم هناك، وهذا ما يرسخ في قناعتنا عندما ننظر إلى خارطة الهجرة في فترة ما بين الحربين.

إن أماكن الاضطرابات في العام 2005 تختلف عن الأماكن التي جَيَّشت الشبان المتحدّرين من الهجرة المغاربية في الأعوام 1980-1990. وبينما شهدت أكثر من ثلاثمئة مدينة كبيرة وصغيرة من شمال البلاد حتى جنوبها اضطرابات في الخريف، غابت هذه الاضطرابات عن مرسيليا (Marseille)، وكانت ضعيفة في شرق مدينة ليون التي كانت أوجه العنف الحضري فيها مهمة في الماضي. أما اضطرابات تشرين الثاني/ نوفمبر فكانت أكثر حدة في شمال باريس الشرقي، وفي كومونات وادي السين إيفرو، روان، لوهافر، حيث استقرت العائلات الكبرى القادمة من غرب أفريقيا. إن الاضطرابات الفرنسية تلخص في لحظة هاربة التاريخ الحضري الحديث، وتاريخ موجات الهجرة المتعاقبة القادمة من أفريقيا.

التفجرات الحضرية التي جالت في المدن الأوروبية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، كانت من فعل الشبان القادمين من بلدان الجنوب (أفريقيا، الكاريبي، آسيا الوسطى)، أولئك الذين يعيشون في المدن الكبرى أو في ضواحيها. وقد بيّن دايفد وادينغتون (David Waddington) ومايك كينغ (Mike King) في كتاب حديث أن الاضطرابات التي انفجرت في الأعوام ما بين 1980 و2000 في المملكة المتحدة تغذت من موقف المجابهة المتّخذ من قوات الشرطة. أضف إلى ذلك أن أبناء الهجرات التركية كانوا قليلي التورّط

في ألمانيا، حيث كانت ردود السلطات العامة، على العموم وحتى اليوم، احتوائية، وكذلك في التفاوض على الأجور. وأفعال السلطات العامة هناك كانت تستهدف التهدئة والتسوية[61]، أكثر بكثير ممّا هو الحال في فرنسا أو المملكة المتحدة. يشير ت. لوكاس (T. Lucas) إلى أنه في غضون العام 2000 كانت الثقة بالشرطة لدى الشبان من أصل تركي أعلى مما هي عليه لدى الشبان الذين هم ألمان منذ أجيال عدة[62]. إن هذه الثقة بالشرطة نادرة في فرنسا بين المتحدّرين من المهاجرين الأفارقة. كما أن موقف قوات حفظ النظام، وموقف السكان عمومًا في فرنسا وبريطانيا، يختلفان عما هما عليه قي ألمانيا. وهذا ما كانت له انعكاسات لا يمكن تجاهلها على أشكال الصراعات وحدّتها.

ماذا يريد الشبان الذين يرمون قنابل المولوتوف ويحرقون السيارات وأحيانًا المدارس؟ ما هي دوافعهم؟ يتولّد شعور بأنها انفجارات غضب خالية من المغزى، وليس هناك من تفسير قادر على ترجمتها في اصطلاح معروف. فإذا كانوا في حال إخفاق أو موضوع تمييز، فإن الشبان الآتين مع هجرات الجنوب ليسوا ضحايا. وإذا كانوا واقعين في المصاعب، يبقى أنهم فاعلون وتحمل سلوكاتهم وشططهم السلوكي معنى. فتورطهم في الاضطرابات يتعلق بعمل احتجاجي استثارته التوترات الاجتماعية والثقافية والسياسية. إنها بالتأكيد قليلة التبلور هذه الثورات الجزئية التي يأخذ المؤرخ مغزاها السياسي في الاعتبار؛ ولكن هل كانت أكثر من ذلك؟

إذا نظرنا إلى السوسيوغرافيا الدقيقة للمشاركين في الاضطرابات، يتبيّن من الدراسات أن الذين أُوقفوا في فرنسا، مع أنهم لا يشكّلون عيّنة تمثيلية دقيقة، هم أبناء عائلات كثيرة العدد قادمة من أفريقيا، والمتميزون بمستوى دراسي رديء تزيد نسبتهم على الحدّ في العيّنة المعتمدة. وبصورة عامة، فإن هذه الاضطرابات التي تحشد في الصفوف الأولى شبانًا سودًا ومغاربيين

---

(61) انظر: David Waddington, Fabien Jobard and Mike King, *Riots in UK and France* (Portland: Willan Publishing, 2008).

(62) المصدر نفسه.

وباكستانيين وبنغلاديشيين وسوريناميين من الأحياء الشعبية، تبدو وكأنها تحمل أثر توترات شرق - غرب، المشبعة بالضغينة التي تتغذّى من سريان إعلام كوني مشبع بالانفعال.

الشبان المتحدرون من الهجرات القادمة من الجنوب متورطون أيضًا وكثيرًا في الانحراف العادي الذي يؤشر بدقة إلى الانسدادات وأوجه الحرمان والضغينة في مجتمعاتنا. في هولندا، يتناول تقرير مقدّم إلى وزارة العدل مدى التورّط في الانحراف عند المراهقين المنتمين إلى الأقليات الإثنية: أكثر بمرتين أو ثلاث مرّات من تورط الشبان المتحدرين من أصول نييرلندية، على الرغم من انتماء الفئتين إلى الأوساط الاجتماعية ذاتها. ويزداد التورط عند الشبان ذوي الأصول المغربية عنه لدى الشبان ذوي الأصول التركية. والمراهقون المتحدرون من أصول أنكلوكارايبية مختلطة في المملكة المتحدة، هم في غالبيتهم العظمى ملاحقين قضائيًّا، أكثر من ذوي الأصول الإنكليزية الصافية أو من المراهقين من ذوي الأصل الآسيوي[63]. وفي ألمانيا، حيث لا تعطى بسهولة معلومات بشأن الأصل الإثني، فإن النقاشات العامة الحديثة شدّت الانتباه إلى انحراف الشبان المنتمين إلى مناطق من شرق البلاد. فهانز يورغ ألبرخت (Hans-Jörg Albrecht) يشير في تقرير صادر عن المؤسسة الإصلاحية لمقاطعة باد ورتمبرغ إلى تزايد تورط الإثنيات الجرمانية، والشبان المتحدرين من الأصول التركية في الوقائع الجرمية المسجلة[64]. هذا كما أن انحراف المراهقين المتحدرين عن هجرات أفريقية، مرصود وثقيل الحضور في فرنسا. والفروق في التورط بين المقيمين الأصليين والمقيمين الطارئين، تستحق التأمل ومناقشة مغزاها بطبيعة الحال.

أما التوترات التي تصاحب كثافة مهاجري الجنوب في بعض الأحياء الحضرية، فتعبّر عن نفسها بصورة أقل صخبًا، ولكن ليس بدرجة أقل من

---

(63) وفق تقرير صادر عن (Home Office) بشأن انحراف الفتيان في عام 2006.

(64) انظر: Hans-Jörg Albrecht, «Ethnic Minorities, Crime and criminal Justice in Germany,» *Crime and Justice* 21, (1997): 34.

الدرامية. وإلى جانب انفجارات التمرد والسلوكيات الجانحة، هنالك انفجارات ذاتية تتمظهر بميول انتحارية وباضطرابات نفسية خطرة. ففي البلاد المنخفضة وصل المعدل الأعلى لمحاولات انتحار الشابات من أصول سورينامية إلى 4 في المئة، وإلى 7 في المئة من شابات أصولهن تركية. وهذا مقارنة بالنسبة المرصودة (2 في المئة) من مجمل الشابات المتحدرات من أصول نيرلندية. وإذا كان المهاجرون المغاربة الراشدون، يسجلون معدلات انتحار أدنى من المتحدرين من أصول نيبرلندية، فإن هذه المعدلات تتجاوز تلك المسجلة بين الشباب المحليين. لقد لاحظ المعالجون النفسيون البريطانيون ازديادًا في محاولات الانتحار بين المهاجرين من ذوي الأصول الباكستانية والبنغلاديشية[65]. ومن ناحية أخرى تشير العديد من الحالات إلى الأهمية الخاصة لنسبة حالات الذهان بين المراهقين الذين ينشأون في كنف عائلات من أصول كاريبية، من دون إمكان الربط بين هذه النتائج وتراكم الحوادث الصادمة التي تفسّر حجم الظاهرة. ويمكن أن يُعزى ازدياد وتيرة الانتحار إلى الإفراط في التحديث. واختصارًا، يمكن القول إن الفرد يريد أن يكفَّ عن أن يكون مسيرًا. وهذه الآلية تمسّ نموذجيًّا الشباب المهاجرين القادمين من بلدان شديدة الرقابة الاجتماعية، قبل غوصهم المفاجئ في نمط الحياة الغربية. ويمكن لليأس الانتحاري أن يترجم الإفراط في أوجه الرقابة التي تمارسها العائلة في سياق ارتفاع وتيرة التّوق إلى الحرية والاستقلال الذاتيين. وفي هذه الحال، هو الإفراط في الإكراهات المعيارية وليس غيابها، ما يمكن أن يكون المحدد الرئيس لأشكال العنف ضد الذات. كثير من القصص يدعو إلى التفكير في أن هذه الآلية تؤدي دورًا أكبر لدى الأجيال الناشئة عن الهجرة، والمولودة في أوروبا وتعيش في بيئات قليلة الضغط، بعدما كانت تتربى في كنف ثقافة التبعيّة. ومهما يكن الأمر، هناك ما يحدث التعبير عنه بطريقة اندفاعية أو متفجرة، ويطبع

---

(65) انظر: Faria Khan, «Suicide and Self-Harm in South Asian Migrants,» *Psychiatry* 5, no. 8 (2003).

وأما بالنسبة إلى بلدان الجنوب الأوروبي وخصوصًا فرنسا، فلسنا نملك معطيات عامة بخصوص الأصل الإثني.

حياة شبان متحدرين من الهجرات الأفريقية والآسيوية في أوروبا، وعلى وجه خاص في أوروبا الشمالية. لقد جعلت ثورات المدن من انسداد الأفق مسألةً طارئةً تاريخيًا، وبالتالي عائقًا يمكن التغلب عليه، لكن الإقدام على الانتحار يشير إلى عائق أو انسداد مطلق. لكن لا التمرد ولا الانتحار هما بالضرورة النتائج الآلية لهذه الثورات.

ترسم هذه البانوراما السريعة للتوترات الحضرية في أوروبا جغرافيا على درجة من الدقة وغنية بالدروس، فالاضطرابات الحضرية تقسّم أوروبا بين شمال وجنوب، وتشكّل فرنسا حدودها الجنوبية. وبالإجمال، فإن البلدان التي كانت معنيّة أكثر من غيرها هي التي كان توسّعها الاستعماري في القرن التاسع عشر، الأكبر والأكثر ديمومة. في فرنسا والمملكة المتحدة والبلاد المنخفضة، وفي بلدان أخرى في الشمال، والآن في أوروبا الجنوبية، أعادت موجات الهجرة تحديد المسألة الاجتماعية. في أحياء المهاجرين في أوروبا العقود الأخيرة من القرن العشرين، عبّرت التوترات والإحباطات لدى أجيال المهاجرين اللاحقة عن نفسها بوضوح، بينما بقيت صامتة بحدود كبيرة لدى المهاجرين الأوائل. أما خطوط الانكسار التي تفصل السود عن البيض في الولايات المتحدة،[66] فتمرّ في مجموعات أوروبا الشمالية عبر الأجيال الثانية الناجمة عن الهجرات من أفريقيا وآسيا الوسطى.

في مجرى العقدين الأخرين من القرن العشرين، سعت المقاربات السياسية كافة، إلى إيجاد أجوبة عن هذا الخليط من المصاعب المدرسية، ومن تصاعد الانحرافات السلوكية وأشكال العنف الحضري. فالعائلات ذات المعيل الواحد وثقافة السهولة، وُضعت في المقام الأول في المملكة المتحدة. لكن في فرنسا، لم يكن لخسران التماسك العائلي الصدى الذي له في العالم الأنكلوسكسوني. فهذه كانت ردات الفعل السياسية فيها، أقوى ممّا في بلدان أوروبا القارية الأخرى، ومطبوعة بالخوف، بل بالذعر الأخلاقي من انفتاح المجتمع المهاجر

(66) وبدرجة أقلّ، بين السود والبيض من أصل هسباني (Hispanic). فخط اللون (color line) كان هنا أقل وضوحًا.

على الخارج. ولم تكن الجوانب السياسية في أي مكان من أوروبا على مستوى الرهان. فبعد انهيار جدار برلين لم يعد للغرب قانون إيمان - أو معتقد عام (credo) - يناضل من أجله، وبات يفتقر إلى أيديولوجيا موجّهة، إلا إذا أخذنا في الاعتبار مفهومًا ما للديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ثم إنّ الغربيين تجاهلوا مبادئهم عندما كانت نتائج تطبيقها لا تناسبهم، وخصوصًا منذ العام 2001 وهجمات 11 أيلول/ سبتمبر؛ ولكن طويلًا قبل ذلك ولو على مستوى أقل من التجاهل الغربي. وهنا أفكر بردّة الفعل الفرنسية على انتصار «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» (FIS) في الجزائر، وبعدم تنفيذ كثير من قرارات الأمم المتحدة في الشرق الأدنى. إن هذا النكران للقانون الدولي ولحقوق الإنسان ساهم في إضعاف الدعوات الغربية من أجل نظام ديمقراطي[67].

(67) إنني أفكر بالضغوط الجسدية خلال إجراء التحقيقات والممارسة الظرفية للتعذيب من أجل انتزاع المعلومات.

الفصل الثاني

الارتدادات في الجنوب

التباطؤ المستمر في النمو، واستمرار الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وانهيار النظام الشيوعي، كلها عوامل أسّست طويلًا قبل نهاية القرن العشرين، لمرحلة جديدة من التوترات الأيديولوجية بين الشرق - بالمعنى القديم - والغرب. وهي توترات ليست منقطعة الصلة بتلك التي تعتمل في البلدان الأوروبية، حيث يتركز القلق الشعبي على مفاعيل النمو الآسيوي السريع الذي يضع موضع التساؤل مميزاتنا النسبية. لكن هذا القلق لا يتعلق راهنًا بالفروق بين ثقافتنا وثقافة رعايا البلدان الآسيوية، طالما أنهم ليسوا مسلمين. فالمسرح الأيديولوجي والسياسي يبقى - ولكن إلى متى؟ - مستقطَبًا بمشاعر التهديد المرتبطة بالإسلام. فنحو هذا «التهديد» يستدير «طبيعيًّا» خوف الطبقات الشعبية الذي يثيره جوهريًّا انفتاح العالم وخلخلة المواقع المكتسبة فيه.

ردة الفعل في الشرق

في التمثلات الغربية كان دائمًا وضع الشرقيين - أتراكًا وفرسًا وعربًا - مختلفًا جدًّا عن وضع الشعوب الأفريقية المستعمرة. أولئك لم تتمظهر الهيمنة الغربية في وعيهم بطريقة تمظهرها لدى الأفارقة السود. فالشرقيون يتموضعون في الجانب نفسه مع الغربيين، ولكنّ لديهم ثأر مع التاريخ يريدون استيفاءه. وفي الرد على تأكيد هيمنة الغرب، يظهر غيظ شرقي متواصل منذ نهاية الستينيات، على شكل تشنّجات هوياتية وردّات فعل أصولية.

إن للتنافس شرق - غرب عمقًا تاريخيًا ألفيًّا، ولكنه وجد مُحرِّضًا هائلًا منذ ثلاثين عامًا في تفاقم الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية، وفي التغيّرات التي سبّبها ارتفاع عوائد النفط. فمنذ حربَي 1967 و1973، والقومية العربية العلمانية في حال من الهزيمة. كما أن حرب الخليج، والتدخل في أفغانستان ردًّا على هجمات 11 أيلول/سبتمبر وحرب العراق، قادت كلها إلى تبدل في المشهد. وبذلك، وبعد أربعين عامًا من تصفية الاستعمار، فإن الولايات المتحدة ومعها الغربيون، يُنظَر إليهم من جديد في العالم بوصفهم قوة إمبريالية (في الأقل حتى العام 2008)، فقوّت هذه المرحلة ردّة فعل معادية للغرب في عموم العالم الإسلامي، من المغرب إلى إندونيسيا.

في الشرق وفي أفريقيا يظهر انحسار الاستقلال والحرية أيضًا، في أشكال مختلفة بالتأكيد، ولكن بصورة متوازية. لقد حصل تراجع في أوضاع كثير من البلدان التي كانت - مع تطوّر نضالاتها المعادية للاستعمار- قد حدّثت في الوقت نفسه حياتها المدنية وتوسعت في الحقوق الفردية وفي استقلالية النساء. والعلاقات بين مجتمعات شديدة الاختلاف، تميّزها مرجعية الإسلام، تغيّرت في مصر والأردن وسوريا وتراجعت إلى مستوى أدنى[1]، وانتقلت المراكز التي تقود الصراع ضد الأميركيين وحلفائهم إلى الشرق. تصاحبت هذه التغيّرات في القيادة مع عودة التديّن تحت تأثير الوهابية السعودية وأصوليات العالم التركي - الفارسي الجديدة التي تؤكد التفسير الحربي للإسلام، ومغرقة في المحافظة على الصعيد الأخلاقي. وقد حصلت ثورات أخلاقية مضادة في إيران وأفغانستان وباكستان، وفي عموم دائرة التأثير الإسلامي من إندونيسيا إلى الجزيرة العربية وفي أفريقيا الساحلية ومجمل المحيط المتوسطي، فاشتدت قوة النزعة الهوياتية في كثير من بلدان القوس العربي - الإسلامي. ردّة الفعل الإسلامية التي انتشرت على أنقاض القومية العربية القديمة، لم تكتفِ بترميم المعتقدات الدينية، بل حاولت إقامة «نمط حياة مميَّز»، يتناقض بوجوه عديدة منه مع نزعات المساواة بين الجنسين ويقوّي القيَم البطريركية المتشددة[2].

(1) كُتِبَ هذا النص قبل «الربيع العربي».

(2) حمادي رديسي (Hamadi Redissi)، في مؤلف خصّصه لانتصار الإسلام الوهابي، يكتب =

ويؤكد يوسف كرباج وإيمانويل تود (Emmanuel Todd) على وجود «حركة تلاق قوية على الصعيد الكوني» بين الحضارات، من خلال «ارتفاع معدلات التمدرس (التعليم) بين الرجال والنساء، وانخفاض معدل الخصوبة وتراجع الزواج داخل الجماعة الضيقة»[3]، (الزواج اللحمي أو الزواج الداخلي وهو زواج الأقارب (endogamie)). وكانت الأعوام من 1975 إلى 2005 في العالم العربي كما في العديد من بلدان الجنوب، أعوام «الانتقال الديموغرافي».

هذه العملية تلفت الانتباه. وقد صحِبَها في القرن الجديد انخفاض جديد في الخصوبة، وازدياد في إقبال النساء على التعليم أكثر من إقبال الذكور؛ على ما تلاحظ ذلك تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)[4]، بصورة دائمة، مع أن هذين الانخفاض في الخصوبة والارتفاع في الإقبال على التعليم، عرفا وتائر مختلفة تبعًا للبلدان والمناطق. ولكن في مرحلة اشتداد الحاجة كثيرًا إلى التعليم بسبب الانتشار الواسع لعمليات المعالجة الرمزية للمعلومات، يمكن للفروق بين وتائر التعليم أن تكون حاسمة. هذا مع العلم أن هذا الارتفاع في درجة التعليم لا يُنتج شكلًا من التحديث شبيهًا بذاك الذي تأسس في الغرب بوتائر مختلفة، وأدى إلى التغير التقني وإلى وجوه من تطوّر الفردانية «المفكّرة» (الواعية). كلمة «التحديث» ملتبسة جدًّا. فالحداثة التقنية وانتشار وسائل الاتصال الجديدة اليوم - الهاتف الجوّال والإنترنت - تدعم الحريات العملية، لكنها تحدّ من الفضاء الضروري للتفكير. إن هذه التكنولوجيات تشجع الميول الغريزية للتجمع على طريقة الأسراب، وعلى تشكّل الـ «في ما بينهم»، كما على انتشار جماعات جديدة قابلة للتغيّر. و«إنسان اليوم، تحت تأثير الإلكترونيات والصور والعلاقات الافتراضية التي تنجم عنها، يعود إلى القبيلة، وينغمس في بيئة المعلومات الآنية. وذلك على نحو يُحِلّ معارف الآخر محل المسافة الباردة

= بالتفصيل عن المصادر القديمة داخل التقليد الإسلامي. انظر: Hamadi Redissi, *Le Pacte de Nadjd, ou comment l'islam sectaire est devenu l'islam* (Paris: Seuil, 2007); Abdelwahab Meddeb, *La Maladie de l'islam*, Points essais (Paris: Seuil, 2002).

(3) انظر: Youssef Courbage et Emmanuel Todd, *Le Rendez-vous des civilisations (qui inverse l'idée de Choc des civilisations de Samuel Huntington)* (Paris: La République des Idées; Seuil, 2007).

(4) تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

للمعرفة، كما يُحِلّ الآني محل المتتابع (...)»، على ما كتب داريوش شايغان[5] (Daryush Shayegan). وبدل القدرة على التوحيد الثقافي لمجموعات واسعة، فإن وسائل الإعلام الجماهيري تعمِّم التسطيح والتشابه. وهذا التحديث لا يمتلك السمات ولا النتائج نفسها التي ولدّتها عملية تحديث السلوك والعادات التي انتشرت في أوروبا وأميركا بين القرنين الثامن عشر والعشرين[6]. وكما يشير ريجيس دوبريه (Régis Debray)، فنحن إنما نسكن ثقافة ولغة، وليس شبكة تقنية. وإذا كنا نستخدم الحاسوب نفسه، فهذا لا يلغي الاختلافات الثقافية. في الغرب لم تنفصل علمنة دوائر المجال العام عن مفهوم الحداثة. وفي هذة النقطة تحديدًا تتركز الرهانات بشأن الحريات الفردية في الفضاء العام. أما التحديث التقني - وخصوصًا في البلدان المنتجة للنفط، كما في كثير من بلدان آسيا غير المنتجة له - فهو نوع من الفصل بين فردنة العادات، والعمل على الذات الذي صاحب في الغرب إضفاء النزعة الأخلاقية على الإيمان أثناء حركة الإصلاح. يجب الاعتراف بأن الحداثة ليست واحدة، وأن هناك حداثات، وفي الأقل مسارات ووتائر للتحديث تختلف في ما بينها.

في الشرق، أثارت المرحلة الأخيرة من التحديث التقني - الاقتصادي ردّات فعل حادّة في البلدان التي دخلها التحديث بصورة سطحية. فهو فُرض من فوق كما في إيران، أو جاء حصيلةَ تدفّق رؤوس الأموال النفطية، كما في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وفي البلدان الأكثر كثافة سكانية، أدى التحديث إلى ردّة فعل أخلاقية حادّة، فجاءت عودة العصا عنيفة، ودُشّنت دورة جهادية ضد الغرب الذي بات يقترن بالانحطاط. ردّة الفعل هذه حصلت حيث بدا التحديث أشد تهديدًا، قدر ما كان أكثر اصطناعًا، وأقل داخليّة. لكن في البلدان الناشئة، حيث حصل التحديث التقني الاقتصادي بصورة أكثر عضوية وكانت وتيرة النمو والتغيّر التقني محمومة وأكثر سرعة، لم تُلاحظ ردّة فعل عليه بتلك الحدّة. في الهند لم تكن الأحزاب المنتمية

(5) انظر: Daryush Shayegan, *La Lumière vient de l'Occident*, Monde en cours (Paris: Éditions de L'Aube, 2001), 201.

(6) حالة اليابان أكثر تعقيدًا.

إلى الأصولية الهندوسية (Hindutva) معادية للتحديث واللبرلة اللذين باشرهما حزب المؤتمر. وفي الصين يثير التحديث نضالات تبدو اليوم قوية جدًّا، من أجل الحريات الديمقراطية. هذه الصراعات، مع تجدّد الكونفوشية الصينية، تبدو تأكيدًا لهويات خصوصية، أكثر مما هي شهادة على عداء للحداثة. وعلى خلاف البلدان المنتجة للنفط التي دهمها التحديث من فوق، فإن المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين في الهند خصوصًا، هم من حملوا لواء التغيير من العام 1980 حتى العام 1990. والآن تتعايش أحيانًا العادات التي تعود إلى آلاف السنين مع حداثة تقنية وتجارية، وتتداخل مع عادات جديدة، من دون أن تنجم عن ذلك ردّات فعل أخلاقوية قوية[7].

لم يكن الأمر على هذا النحو في معظم البلاد الإسلامية. وبينما كان الرأي العام الأوروبي يتوجّس من شرع إسلامي لم يتغير منذ لحظة تأسيسه، فإن المتخصصين يلحّون على «غربنة» المجتمعات الإسلامية[8]. إنهم يؤكدون أنّ البلدان الإسلامية جزء من حركة التحديث التي دشّنتها المجتمعات الغربية[9]. وهذا يبدو لي متسرّعًا قليلًا. فالتوترات المرتبطة بالتحديث تتّخذ شكلًا سياسيًّا ضاغطًا في مجتمعات تدّعي السلطات فيها، أو هي ادّعت السيطرة على الروح، كما في إيران وأفغانستان وباكستان والسودان وأثيوبيا والصومال أو في الجزيرة العربية. في هذه البلدان، وفي مجرى أعوام التسعينيات، تنكّبَ الأصوليون مسؤولية اجتماعية محافظة. وإذ لم يحاولوا دومًا تغيير المؤسسات، فإنهم ساهموا بقوة في إعلاء شأن الشريعة في الحياة المدنية[10]. ففي بلدان عديدة، من شمالي نيجيريا إلى وادي سوات في باكستان، أدى التأويل المتشدد للشرع

(7) أي إنّ فعل الخلاص يرتبط أكثر فأكثر بسلوك الفرد، وليس مرسومًا سماويًا غير مهتم بسلوك البشر خلال مرورهم على الأرض.

(8) انظر: Olivier Roy, *L'Islam globalisé*, Points essais (Paris: Seuil, 2005); Patrick Haenni, *L'Islam de marché: L'autre révolution conservatrice*, La République des Idées (Paris: Seuil, 2005).

(9) هل الاحترام الصارم لفصل الجنسين في العلن وتعميم سلوكيات ليست أقل نسكًا في الخفاء يشكّلان شهادة على الحداثة؟ وهذا ليس بالمعنى الذي تمارس فيه الاستقلالية العملية والحرّية الشخصية التي كانت بالنسبة إلى الغربيين النتيجة المنطقية للتحديث التقني.

(10) انظر: Roy, Ibid.

الإسلامي إلى حوادث رجم علني وأشكال عنيفة أخرى[11]. وإذا تجاوزنا هذه الأوضاع المتطرفة، فإننا في مجرى السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة نلاحظ في بلدان التحديث التقني - الاقتصادي الآتي من الأعلى، ردات فعل عنيفة ساطعة الوضوح على مستوى العادات: الفصل بين الجنسين، الحجر على النساء، إضعاف الحقوق الفردية في القانون المدني، وانتشار التفسير الحرفي للمبادئ الدينية. وقد كان لهذه المشاريع السلطوية والأخلاقوية انعكاسات متسلسلة في معظم المناطق ذات التقليد الإسلامي، حتى في تلك البعيدة من المراكز الأكثر محافظة. ولم يشهد الانعطاف الأصولي بدايته في القطاعات الأكثر تخلّفًا من مجتمعات الشرق الأوسط أو آسيا الوسطى. فهو حاضر في المدن وفي أوساط الطبقات المثقفة في تركيا والجزيرة العربية وفي إيران[12]، حيث فهمت شريحة من النخب أن عليها ركوب الموجة الأصولية للإفادة من العولمة[13]. في هذه البلدان تؤدي النخب التي تلقت تعليمها في الغرب دور المثقفين العضويين في التحالف الطبقي المتناقض ظاهريًا بين سكان فقراء وتقليديين وطبقات اجتماعية مستفيدة من العولمة الاقتصادية. هذه النخب التي كانت قد شجعت على تطوّر الحقوق، نراها من الآن فصاعدًا تشجّع العودة إلى الترسيمات الأخلاقية الجائرة.

في البلدان العربية كافة الموسومة بوجود تنظيمات اجتماعية ثابتة ورثتها الدولة، تستند المحافظة الأخلاقية إلى قاعدة قديمة. وعلى الرغم من أن معظم هذه البلدان تنصّ قوانينها على ضرورة موافقة الخطيبة على زواجها، فإن المرأة بحاجة إلى ولي أمر كي تتزوّج، وعادة يكون والدها. ويجب على المرأة «إطاعة زوجها» الذي يتمتع، من خلال الطلاق، بإمكان الانفصال عنها بينما العكس غير ممكن. ومنذ العام 1980 عاد تعدّد الزوجات شرعيًّا في إيران، وكذلك الطلاق،

(11) في نيجيريا وضعت 12 ولاية في الشمال القانون المدني الإسلامي قيد التطبيق.

(12) انظر: Fariba Addelkha, *Être moderne en Iran* (Paris: Karthala, 1995); Nilufer Göle, *Musulmanes et modernes: Voile et civilisation en Turquie* (Paris: La Découverte, 1993).

(13) إن الاختراقات الأصولية الممأسسة ذهبت أحيانًا أبعد من التقاليد. ففي إيران مثلًا تمّ تخفيض السن القانوني للزواج حتى 13 عامًا، بينما كان السن الفعلي للزواج يرتفع منذ 1986.

تحت إشراف القاضي. وفي مصر يعلن الدستور المعدّل في العام 1971، أن الإسلام دينًا للدولة، مستبعدًا الأقباط، ويجعل من الشريعة المصدر الرئيس الذي يلهم القانون المدني. وفي العام 1985، ألغى مرسوم جيهان (Jihane Act) القانون الخاص بالطلاق، وأحل محله ترتيبات تقييدية ستبقى سارية المفعول بشكل دائم(14). إن التراجع ملموس أيضًا في تونس، حيث جرى فرض الاندفاع المساواتي والدنيوي من فوق: كان بورقيبة قد وضع مسافات شاسعة بينه وبين التقليد البطريركي، فمنعَ تعدّد الزوجات والطلاق ورفع السن القانوني لزواج النساء(15). حدث العكس في المغرب حيث كان النضال من أجل الاستقلال نضالًا من أجل الإسلام. وهذا ما أدى في العام 1958 إلى إقرار مدوّنة العائلة التي شكّلت نقيضًا لإرث المدونة المدنية الفرنسية. ومنذ ذلك الوقت تأجل مرّات عديدة تحديث مدوّنة الأحوال الشخصية المغربية. أما مدوّنة العائلة في الجزائر فسجّلت في العام 1984 عودة إلى الوراء تجسّدت بتقديم تنازلات إلى المحافظين الدينيين. وعلى الرغم مما شهدته السنوات التي سبقت الاستقلال من دفع إلى الأمام لتعليم النساء اللواتي كان نصفُ الأطباء وثلث المحامين والقضاة منهن، فإن أغلبيتهن قلن إنهن لم تكن الحرية في اختيار أزواجهن(16). وتزايد اختراق الشريعة للقانون المدني منذ ما يزيد على الثلاثين عامًا في مجمل هذه البلدان.

أمّا في أفريقيا السوداء، فإن لبرلة التبادلات، وسياسات التصحيح الهيكلي التي أملاها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فخلخلت المجتمعات وخصوصًا في غرب أفريقيا، وأثارت فيها وجوهًا من القلق. وفي إيران كما في الجزائر، فإن التحديث الذي يتم تحت الضغط الخارجي، يَسْتَدْخِل، وفق مبدأ

---

(14) حديثًا تمَّ التصويت على قانون أكثر تأييدًا للنساء، مع أنّه في حال تمَّ الطلاق بمبادرة من المرأة، يُعفى الزوج من وجوب دفع إعالة.

(15) انظر: Mark Tessler[et al.], «Tunisian Attitudes toward Women and Child Rearing,» in James Allman, ed., *Women's Attitudes and Fertility in the Muslim World* (New York: Praeger, 1978).

(16) مقابلات أُجريت في نهاية أعوام السبعينيات. انظر: Waltjen Coester and M. Coester, «Formation of Marriage,» in *International Review Encyclopedia of Comparative Law* (Tübingen et Dordrecht: Mohr Siebeck and Martinus Nijhoff, 1997), 22.

التعويض، الحاجةَ إلى الأمان وشعورًا ضد الغرب. وبينما كان العديد من بلدان أفريقيا الساحلية قد حاول في أعوام الستينيات تشجيع سياسة التطور الاقتصادي والتطور الأخلاقي الليبرالي في الوقت نفسه، فإن نهاية أعوام التسعينيات سوف تشهد زوال الوهم بخصوص التنمية، كما ستشهد بروز إرادة لتقييد استقلالية المرأة في ظل اتساع النقد لفردنة الأخلاق.

في غرب أفريقيا وجد الإسلام عدم توازٍ جليّ بين الجنسين عندما اجتاح مجتمعات الساحل بقيادة المرابطين في القرن الحادي عشر. ولكن الإسلام الأسود الصوفي - وهو تحوّل في القرن التاسع عشر مع الإصلاح الإسلامي الذي قام به الحاج عمرو أحمدو بامبا - كان أمْيَل إلى أن يكون تيّارًا سياسيًّا/ دينيًّا مساواتيًّا انتصر داخل مجتمعات شديدة التراتبية. هذا الإسلام الأسود تدوّل مبكرًا جدًّا. وجماعات الطرائق الصوفية الكبرى كالتي أسّسها عثمان دان فوديو (Usman dan Fodio) (القادرية) وأحمدو بامبا (Ahmadou Bamba) (المريدية)، كانت لها دومًا روادف في الجزائر (عين ماضي) وفي المغرب (فاس). كما أقام الموريتاني الشيخ الوهاب إجدود صلات مع التيجانية (Tijanes) في نيجيريا. وبعد الاستقلالات، لم يعد الإسلام الأسود بمنأى عن تطورات الإسلام الشرق الأوسطي وتلقّي تأثيره. إن الزعماء الدينيين الأفارقة الذين حافظوا على سلطتهم وواجهوا القوى الاستعمارية عبر فصلهم القوي للديني عن السياسي، سوف تواجههم قضايا مختلفة بعد إنهاء الاستعمار. في أعوام الستينيات، أصبحت الجمعيات والطرائق الصوفية أطرًا للتأثير السياسي المطلوب، فيقوم الفاعلون السياسيون بحشد مشايخ الطرائق الذين يشرعون في التنافس في ما بينهم لاجتذاب القدر الأكبر من الدعم.

منذ عقدين في الأقل يبدو ابتعاد المسلمين السود عن تقليد الانفتاح الأخلاقي للإسلام الصوفي مرتبطًا بصعود الأصوليات في باقي العالم الإسلامي. في ومعظم البلدان الأفريقية نحن أمام نخب اجتماعية - سياسية درست في الغرب وشكلت حوامل الإسلام الراديكالي، وهي التي بدأت تتسبب بالانشقاقات والتحوّلات داخل الإسلام الأسود. في أعوام الثمانينيات

والتسعينيات، نزع الفصل الواضح بين المجالَين الديني والسياسي في الإسلام الصوفي نحو التشوش[17]. ولا يخلو من المغزى أن طلّابًا لا يتحدّرون من العائلات المرابطية في السنغال، شكلوا حركة راديكالية سمِّيت بـ «حزب الترقية»، ثم «الحركة العالمية من أجل وحدانية الله»[18]. وفي غامبيا (Gambie) أخذ الطلاب الخريجون من جامعة الأزهر في القاهرة، على عاتقهم تنقية الممارسات في الإسلام، كما ازداد تأثير الوهابية. وهناك شبكات سياسية - دينية معادية بعمق للصوفية، تمّ تمويلها في السنغال من ليبيا القذافي والمملكة العربية السعودية تحت راية الوهابية، ومن الأخوان المسلمين في مصر، فراحت تلك الشبكات تناضل بنشاط من أجل فرض الشريعة. وفي العام 2003، صاغت اللجنة الإسلامية من أجل إصلاح المدوّنة العائلية في السنغال، مدوّنة تستوحي الشريعة الإسلامية بصورة واسعة. وفي أفريقيا الشمالية والساحلية أخذت تتراجع في أعوام الثمانينيات والتسعينيات شرعية المنظمات النسوية التي تواجهت مع القوى الدينية في شأن إصلاح قانون الأسرة، وحقّقت بعض التقدم في ذلك.

عند نهاية القرن التاسع عشر، وقبل مرحلة الاستقلالات بكثير، أكّد إصلاحيون مسلمون ضرورة ملاءمة قانون العائلة الإسلامي مع تحديث المجتمعات، لكن الاستقلالات مثّلت العودة الأولى نحو معايير أكثر تشددًا. في بلد مثل مالي، حيث لم يكن سلك رجال الدين قويًّا قط، تبنّت حكومة موديبو كيتا الأولى مدوّنة مدنية. وتحت ضغط الأصوليين الجدد في أماكن أخرى، تحوّلت الجماعات الصوفية حوامل لمشاريع أخلاقية سلطوية ومعادية للنساء. إن تعميم مرجعية الشريعة ووضعها موضع التطبيق يعنيان لأصحاب هذه النظرة «نزعًا للاستعمار» الأخلاقي، أو رغبة في الابتعاد عن المدوّنات والقيم التي كان قد حملها الأوروبيون.

(17) انظر: Roman Loimeier, «Nigeria, the Quest for a viable religious Option,» in William S. Miles, *Political Islam in West Africa: State-Society Relations Transformed* (New Delhi: Viva Books, 2008).

(18) انظر: Leonardo A.Villalon, «Shades of Islamism on a sufi Landscape,» in: Ibid.

هكذا تمّ الاستقرار على نظام مزدوج للقانون المدني في أفريقيا. فالقوانين المتأثرة بالقانون الأوروبي، وخصوصًا بالمدوّنة المدنية النابليونية في البلدان الفرنكوفونية، تتعايش مع قانون تقليدي شديد السمات البطريركية. والقانون هذا يجهل مفهوم الفرد ولا يقيم وزنًا للشخص إلا ضمن كيانات واسعة (العائلة الممتدة) التي تشكّل الموضوع الحقيقي للحقوق. ولكن القانون التقليدي، بدل أن يتقلص نفوذه، كسب المزيد في العقود الأخيرة. ومن المؤكد أن تبني الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان في العام 1981، سمح بالاعتراف بسلسلة من الحقوق الفردية الأساسية، ولكن هذا الميثاق بقي إلى حدٍّ بعيد في عداد الموتى. ففي كثير من البلدان، مرّت ردّة الفعل ضد السلطة الاستعمارية بردّة فعل ضد القوانين الأكثر قربًا من المساواة بين الجنسين، والتي بلورها هذا الميثاق. والعودة نحو التقليد في صيغه الجديدة المحافظة والجامدة، ازدادت قسوة. ومن خلال القيام بأدوار البطولة قي معاداة الاستعمار، المتجلببة غالبًا بالأصولية الوهابية، حظيت النخب الجديدة بالدعم السياسي من لدن الفئات الشعبية. وبذلك نجحت هذه النخب في توجيه الاستياء الناجم عن استقلال لم يجلب تقدمًا، بل تراجعًا اقتصاديًا. ومن خلال إعادة بناء أشكال الرقابة التقليدية في قلب المجتمع المدني، ذهبت الاتجاهات الحديثة في منحى معاكس لتوسيع الاستقلال الفردي المكتسب في أوروبا منذ انقضاء المرحلة الاقطاعية وانطواء عهد الأخلاق القروية وتطوّر المدن، في قوس بلدان التحالف التجاري في شمال أوروبا أولًا، ثم في كل مكان.

الفضاء العام والتدين

انتشر انغلاق الإسلام والعودة الجديدة الى التقليد عبر الهجرات إلى أوروبا، وباتت المدن الأوروبية مسرحًا لمواجهة أخلاقية. فالتغيّرات تمسّ في الواقع مظاهر الحياة الاجتماعية التي يمكن اعتبارها كناية عن بنى تحتية للسياسات. هكذا ساد التوتر في كل مكان: في فرنسا، بلد الهجرة القديم الذي تقوده عقيدة عملت على التعمية على تنوّعه، وفي البلاد المنخفضة صاحبة التقاليد في التسامح، كما في المناطق الأكثر انغلاقًا من أوروبا الوسطى.

وعلى الرغم من قدم عالميتنا، فإنها أخذتنا إلى النقيض. فبدل أن تكون حاملة للحداثة، أدخلت إلى عالمنا شرائح كاملة من التقاليد البعيدة، الريفية غالبًا والخارجة على نطاق العصر. الأجانب الذين يفدون إلينا في السابق كانوا يجتهدون كي يشبهونا، لكنهم يبدون اليوم وكأنهم متمترسون في غيريتهم. ودهشتُنا العظيمة من أن المهاجرين لا ينظرون إلينا بوصفنا طليعة للموضة والأخلاق، نبدو لهم بؤرة غريبة خارجة عن المألوف، مقارنةً بتقاليدهم. فالقادمون من وراء البحار لم يولدوا تحت سمات عالميتنا. وفي الأحياء الفقيرة من مدننا، يتضخم الاندفاع السلطوي بسبب الصلات الوثيقة للمهاجرين مع أجزاء من العالم ما زالت عادات الحرية فيها معطّلة والنساء خاضعات لإكراهات قوية. فالحريات الملموسة التي رافقت ثورة الشباب في الستينيات ترافقت مع تغيّر في موقع المرأة في المجتمع ومع تجربة واسعة من الاختلاط في بناء الهويات الجنسية[19]. في العقود الأخيرة حصل خلاف هذا في أحياء المهاجرين: انطواء أخلاقي، تضييق على حرّية اللباس والسلوك، تراجع في علاقات الاختلاط بين الجنسين في سن المراهقة، وتطلبٌ لفصل النساء في الأماكن العامة. هذا السلوك الذي كان قد اختفى، عاد لينتشر من جديد من مدن أوروبا، حتى بعد أوقات قريبة من اختفائه في كثير من بلدان الجنوب.

لكن على الرغم من ذلك هل ضعف تجانس أنماط الحياة في الأحياء الشعبية الأوروبية؟ لقد بَشّر أنطوني غيدنز (Anthony Giddens) بغروب أهمية المكان في الحداثة[20]، مشيرًا إلى أن مواقع التواصل الإلكترونية الحديثة مثل مايسبيس (MySpace) وسيغوند لايف (Second Life) ويوتيوب (YouTube)، تسهّل فصل المكان عن الزمان، وتسمح للمرء بأن يكون في «الفضاء العلائقي» نفسه، مشاركًا آخرين اللحظة ذاتها، من دون أن يشارك أحدًا المكان ذاته. إن عودة

(19) إنّ النتائج الرئيسة لحوادث 1968، تكمن، من وجهة نظري، في القوانين التي تمّ تشريعها بين العامين 1967 و1975 بشأن موانع الحمل، والإجهاض، والطلاق وسلطة الأهل.

(20) وهو يميّز بينه وبين المكان الفيزيائي حيث يشغل كل شخص بالضرورة قليلًا من المساحة. المكان هو فضاء يتم إشغاله عاطفيًا. انظر: Anthony Giddens, *The Consequences of Modernity* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1991).

أهمية «المكان» صارت واقعة، بمعنى عودة نمط حياة في حضور الآخرين، وعبر تكاثر تكنولوجيات الاتصال من بُعد. فالتكنولوجيات تتيح تشاركًا جزئيًا في الفضاء المكاني، كما لو أن الأصدقاء أو زملاء العمل أو الجيران يلتقون وجهًا لوجه. من زاوية الرؤية هذه، تشهد أنماط الحياة في الأحياء الحساسة تطورًا شبيهًا بذلك الذي نلاحظه في الطبقات الوسطى، ولكن مع فارقَين مهمَّين: أولًا، العلاقات في الأحياء طارئة أكثر مما هي اختيارية (نحن معًا بقوة الأمر الواقع وليس بالاختيار). كما أن هذه الأحياء لا تشكل مجرد نقل لأهمية المقر من أفريقيا أو آسيا إلى البلدان المتطورة، بل إنشاءً فريدًا، هو نسيج وحده (sui generis) لجماعات جديدة تحمل معايير متعارضة مع الحداثة «الكلاسيكية»، خصوصًا الاختلاط واحترام الفروق الفردية. في هذه الأحياء تتجسّد القيم المنصوص عليها في أشكال أليفة تطبع الأدوار التي يتنكّبها الفتيان والفتيات، الرجال والنساء. وعن العزلة والتمييز في أحياء المهاجرين تتولّد ازدواجية الأخلاق في المدن. وبموازاة ذلك، في الأحياء المحاذية لأحياء المهاجرين، تعيد الفئات الشعبية تحديد فرنسيتها أو إنكليزيتها أو إيطاليتها على نحو ضيق. وإذا كان يجب قياس مدى اتساع الظاهرة باتّزان، يبقى في الأقل أنها تخلق جديدًا في مشهد مدن أوروبا الغربية. فهي محسوسة في فرنسا في المنطقة الباريسية وفي الشمال وفي شرق منطقة ليون، ولكن أيضًا في مدن وادي الرون الصغيرة وعلى الكوت دازور. وإذا قيّض لمَن سبق وعرف المدن الأفريقية أن يمرّ في الأحياء الحسّاسة، فسوف يتفاجأ بتضخّم المواقف الأكثر تقليدية. هنا، في الأحياء المكوّنة من مجموعات كبيرة - حيث العائلات المهاجرة كثيرة العدد، وأنماط السلوك والملبس تؤكد نفسها بصورة أشد ظهورًا وتمييزًا ممّا هي عليه في متروبولات الجنوب - يوجد نظام أخلاقي: الفصل بين الجنسين، تقييد حرية النساء التي، على الرغم من أن الحجاب يشكّل شعارًا لها، فإنه يظل الأقل أذى. والظواهر هذه تزايد حضورها عمقًا.

يشهد على هذا، ما يمكن أن نسمّيه أعمال «الثأر» الأخلاقي الخطرة المتعلقة بالشرف أو العَرْض. وهناك أيضًا الضغوط التي تستهدف فرض أخلاقوية جديدة في المدارس وقاعات الرياضة وفي الأماكن العامة. وعكست

الصحافة الأوروبية في السنوات الأخيرة صدى لسلسلة من جرائم الشرف الواقعة، على الخصوص، في أوساط عائلات قادمة من آسيا الوسطى إلى المملكة المتحدة، وعائلات تركية في ألمانيا ومغاربية في فرنسا. إنها ممارسات كانت موجودة وما زلنا نصادفها أحيانًا في حوض البحر المتوسط وفي منطقة البلقان. ووفق تقدير البوليس البريطاني الذي استعرض ألفي جريمة قتل وقعت بين عامي 1996 و2006، فإن 2 في المئة منها تمثّلت بجرائم شرف[21]. وحتى ولو كانت الجرائم هذه استثنائية اليوم، فإنها تعبّر عن ظاهرة ترتبط مباشرة بتزايد الزواج القسري في بلدان أوروبا الشمالية. ففي المملكة المتحدة تلقّى جهاز إداري مختص (Forced Marriage Unit) خمسة آلاف طلب استدعاء في العام 2005 وعالج ثلاثمئة حالة. الرجال الذي كانوا مجبَرين على الزواج مثّلوا 15 في المئة من الحالات المعالجة. حالات الزواج القسري في أوساط القادمين من جنوب شرق آسيا، سندها مدوّنة مسماة العِزّة (شرف العائلة)، وهي تَفرض على الرجال تصرفًا معينًا إذا أرادوا تجنب العار ولوم الجماعة[22].

إنها حالات أكثر ندرة في بلدان أوروبا الجنوبية، ولكن مع الهجرة القادمة من الجنوب والهجرة الأكثر حداثة القادمة من شرق القارة، حصلت أعمال جنائية مرتبطة بصدام التقاليد. وهكذا، ففي إيطاليا برّأت محكمة التمييز أبًا مسلمًا كان قد حجز ابنته وربطها إلى كرسي بسبب من معاشراتها السيئة: «إنّ القضاة الإيطاليين، تصرخ مناضلة نسوية، يطبقون قاعدتين، واحدة للإيطاليين وأخرى للمهاجرين»[23]. وفي فرنسا قَبِل قاضٍ بإلغاء زواج بسبب من غياب العذرية (هذا قبل أن يتم الرجوع عن القرار). وهكذا، حتى في بلد العلمانية المتشددة والمركزية القوية، ليس هناك ما يمنع الازدواجية في التقاليد وفق الأمكنة.

في مدرسة مولرغاتا في أوسلو، ومنذ سنوات عديدة، يتابع الفتيان والفتيات

(21) *Sunday Telegraph*, 17/6/2007.

(22) ورد في: *Manilla Times*, 7/11/2007.

(23) *Libération*, 10/8/2007.

فصول التربية البدنية بصورة منفصلة، ويذهبون إلى المسبح في أوقات مختلفة، وبطبيعة الحال فإن التلميذ والمدرّب من الجنس نفسه[24]. لكن من الصعب قياس وتيرة تكرار حالات كهذه، لأن وزير التربية النرويجي صرّح بأنه لا يعرف مدى اتساع هذه الممارسة في المدارس الإعدادية. وعلى كل حال يبدو قابلًا للتصديق أنها ليست حالات نادرة: ففي أوسلو 38 في المئة من تلامذة المرحلة الابتدائية يتحدّرون مباشرة من أصل أجنبي. وعندما طُرح موضوع الترتيب العملي في الصحافة، فإن سكرتيرة الدولة[25]، وهي عضو في الحزب الاشتراكي (SV)، شرحت أن استخدام أحواض السباحة يشكّل استثناء في قاعدة الاختلاط. ويمكن لنا أن نستفيض بالأمثلة على ضغوط من هذا القبيل.

إن أماكن التوترات المفتوحة في أوروبا الغربية - أعمال شغب، مخالفات، انحراف - هي أماكن يؤكد فيها أعضاء الجيل الثاني إسلامًا طهرانيًا مجرّدًا، يختلف تمامًا عن إسلام جيل الآباء.

نادرًا ما توفرت فرصة لقراءة ناصعة الوضوح حول العودة إلى التديّن خارج الاستقصاء الوطني الذي أجرته في فرنسا العام 2008 «المؤسسة الوطنية للدراسات الديموغرافية» (INED) و«مؤسسة الإحصاء الوطني والدراسات الاقتصادية» (INSEE)، بخصوص مسيرة المهاجرين المتحدرين من المهاجرين[26]. فمنذ نهاية الستينيات تزداد أهمية الدين من جيل إلى آخر بين المهاجرين الذين استقرّوا في المتروبول الفرنسي. أما المجموعات القادمة حديثًا فتعطي للدين أهمية أكبر من تلك التي قدمت بعد العقود الثلاثة المجيدة. وإذا كانت أهمية الدين لا تزداد مع العمر لدى المهاجرين - وهذا شأن مربك للذين يدعمون فكرة تحديث الأخلاق - فأهمية الدين لدى الجيل الثاني تزداد بشكل محسوس

(24) مسؤول المؤسسة برّر قراره بالقول إنّه من دون هذا الإجراء سوف تُحرم الفتيات المسلمات من ممارسة الرياضة البدنية. في كندا يطلقون على ذلك تسمية «الترتيبات الصغيرة».

(25) ليسبت راغتفدت (Lisbet Rugtvedt).

(26) «Trajectoires et Origines» استقصاء وطني تمثيلي (INSEE/INED) جرى في السنوات (2008-2009) مع عيّنة من 21.761 شخصًا من المواطنين المحليين، والمهاجرين والمتحدرين من المهاجرين ومن القادمين من المحافظات الفرنسية ما وراء البحار والمتحدّرين منهم.

لدى الشباب، قياسًا بالأكبر سنًّا (وتتخذ دلالة معكوسة مع العمر). والارتفاع في نسبة التدين المتحصل جوهريًّا من الهجرات المسلمة، يختلط بقراءة أكثر حرفية للإسلام[27]. وهذا ما يشكّل انقلابًا قويًّا للاتجاهات التي كانت قد لوحظت في عقود ما بعد الحرب. وسمو الموقع المُعطى للدين يقرِّب بين جيل المهاجرين والجيل الثاني المولود في فرنسا، لكنه يزيد المسافة بين هؤلاء وأولئك من ناحية، وبين أقسام من السكان الفرنسيين تُواصِلُ تأكيد القيم والمسلكيات الدنيوية[28]، من ناحية أخرى.

لكن على عكس ما حصل في الشرق وفي أفريقيا، فإن الذين شكّلوا رأس الحربة في الردّة الأخلاقية في أوساط المهاجرين في أوروبا ليسوا النخب الاجتماعية، بل الشباب المخفقون دراسيًّا والذين يعيشون في أحياء فقيرة وخاضعة للتمييز.

إن أساليب بناء الأهلية والجدارة في المجتمعات الحديثة، ترسم في الواقع نموذجًا جديدًا للصدامات الاجتماعية. والإخفاق الدراسي المبكّر لدى المراهقين يفاقم انتشار شعور الانتقاص من الذات، وخصوصًا بعد استبطانهم بقوة أيديولوجية الاستحقاق والتنافسية. فالمراهقون المتحدرون من الهجرة، على غرار أترابهم في الشمال أو في الشرق الأقصى، صنعوا قانون إيمانهم العالمي بتكافؤ الفرص. وكما تلاحظ ماري دورو بيلا (Marie Duru-Bellat)، «لقد قُدِّم الإنجاز والتميّز أهدافًا لتنمية الذات [...] الملازمة للمجتمعات الفردانية [...]. إن إرث الأخلاق البروتستانتية الذي يجعل من النجاح وسيلة الخلاص الشخصي ومعيار التميّز، يندرج اليوم في سياق من المنافسة الاقتصادية أقسى فأقسى»[29].

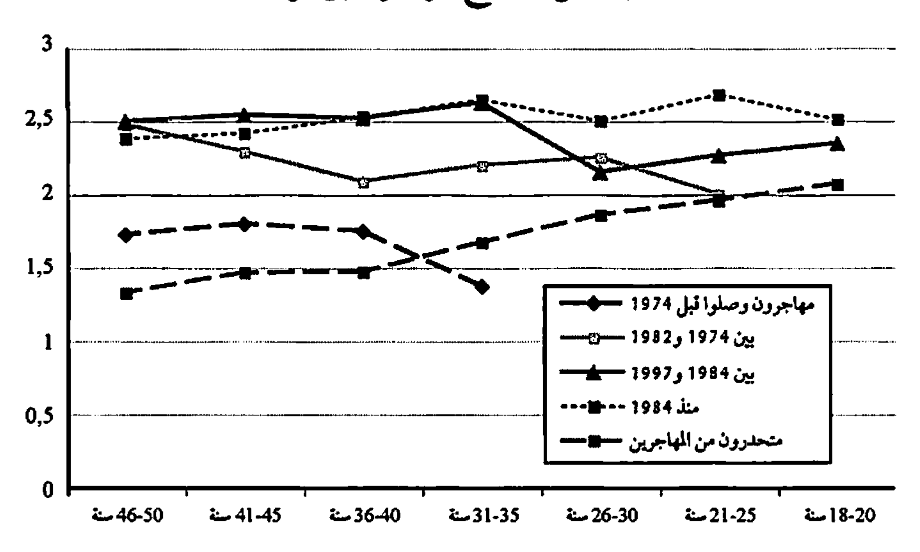
---

(27) وهذا يدعو إلى التفكير باندفاع الحركات العَنْصَرية في أميركا، فهي أيضًا موسومة بنزعة أصولية قوية.

(28) في الشمال كما سبق وقلنا، هناك عودة للتديّن ونزعة ازدياد الممارسة الدينية.

(29) انظر: Marie Duru-Bellat, *Le Mérite contre la justice*, Nouveaux débats (Paris: Presses de Sciences Po., 2009), 124.; François Dubet, *Le Travail des sociétés* (Paris: Seuil, 2009).

مهاجرون ومتحدرون من مهاجرين: الأهمية الممنوحة للدين وفق السن وتاريخ الوصول إلى فرنسا



المصدر: استقصاء بحثي، «Trajectoires et Origines».
قراءة: كلما كان المعدل أعلى، كلما كانت الأهمية الممنوحة للدين أكبر؛ الإحداثية الأفقية معكوسة: الأجيال الشابة تبدو إلى اليمين.

تتطابق أيديولوجية الجدارة التي يعاني منها كل فرد بهذا القدر أو ذاك من الألم، مع متطلبات الحداثة في نهاية القرن العشرين. و«شروط اللعبة» المحددة بالنجاح المدرسي، هي ككل تَمثُّلٍ يستدخله الناس لقيمتهم، وتتجسّد كما لو كانت عالمًا مقبولاً ونمطًا طبيعيًّا لحيازة المواقع وبناء الاعتراف.

برهن ميخائيل يونغ (Michael Young) في أسطورة اجتماعية قديمة أصلًا، على الخطر الذي يتعرّض له مجتمع يجعل الجدارة نموذجًا بدل اتخاذها مجرد أفق ضروري موقت. ولهذا، فإننا لا نقرّر تغييرًا في الأفكار الموجّهة التي تضمر الاشتغالات الاجتماعية، من دون أن تتغير هذه الاشتغالات الاجتماعية نفسها. فطالما أن النمو بأي ثمن سوف يبقى محور التنمية التاريخي، فإن أيديولوجية الجدارة التنافسية ستبقى مهيمنة. إن أبناء الرجال والنساء الذين عبروا البحار وأتوا يشاركوننا إنجازنا المنتج، يجب عليهم، شاؤوا أم أبوا (nolens volens)، تبنّي مفهوم الجدارة التنافسية للمجتمعات التي انخرطت في سباق التحديث،

حتى ولو كان صرير الكوكب يُشعر الجميع بضرورة تغيير النموذج. والنخب التي تكونها الهجرة ترى أن هذه الأيديولوجيا طبيعية جدًا وتتبنّاها، لكن مع احتفاظها بهويتها. أما الأجيال الناشئة عن الهجرات الأفريقية، وخصوصًا الشبان المخفقين دراسيًّا، فإن كرامتهم المهدورة في المدرسة تؤدي بهم إلى الالتزام بإسلام يؤّله الأصوليون. هؤلاء الشبان الذين لم يتابعوا تعليمهم العالي والعاجزين عن تلبية مطلب الجدارة، يجذبهم انتقاد الغرب، ويجدون لاحترام الذات مصدرًا في إشهار إسلامهم[30].

في حال تموضُعِنا في قلب هذه الديناميات السوسيومكانية، سوف نرى كيف تشكّلت هذه المعازل الاجتماعية والأخلاقية، وكيف ساهم انعزال المهاجرين بتأجيج التوترات الاجتماعية وجعل الاندماج أكثر عسرًا.

(30) انظر: Farhad Khosrokhavar, *L'Islam dans les prisons*, Sciences humaines (Paris: Balland, 2003).

الفصل الثالث
فال فوريه في مانت لا جولي
(2005 - 1980)

ترعرع رشيد في غيرفيل (Guerville)، وهي مدينة صغيرة على طرف فيكسين، حيث استقرت عشرون عائلة مغربية تعمل في مصانع رينو. تحاذي المدينة بيوتٌ صغيرة شبيهة بأعشاش القنادس، وتؤوي عائلات من منطقة بروتاين (Bretagne). إنها عائلات كثيرة العدد إلى حدّ أن ثلاثًا منها يمكن أن تشكّل فريق كرة قدم. «القندسيون» يعملون أيضًا لدى رينو. وكانت هناك منافسة بين البروتونيين والمغاربيين المتخالطين معًا سواء في المدارس أو في ساحات اللعب. في المدينة المغربية كان 90 في المئة من الطلاب مقبولين في البكالوريا في سنة حضور رشيد. المراهقون المغاربة هؤلاء الذين درسوا في البداية في المدارس التقنية، ثم عبروا امتحانات «شهادة الكفاءة المهنية» (CAP)، انتقلوا إلى السنة التالية الخاصة. وبعد إقامة طويلة في تلك المدارس التحقوا بالتعليم العام. من «القندسيين» كان حمَلة البكالوريا أقل، لأن أهلهم اعتقدوا أن من الأفضل لأبنائهم الاكتفاء بتعليم مهني. رشيد لا يتوقف عن مديح معلميه في السنوات الأولى: «مديرة المدرسة كانت سيدة مُعتبَرَة: تعزف الهارموني وتنظّم عروضًا للأفلام وتصطحبنا في رحلات مدرسية إلى أورادور سور غلان. فرنسيون ومغربيون، جميعنا كان يمتلك دراجة نارية صغيرة. الثقافة كانت تتمثل بحفل الرقص الشعبي في مكان مفتوح للجميع، وبكرة القدم وبرياضة المشي. الجيل التالي استحق رياضة التزلج، واستطاع ولوج البارات، إذ كانت

لديه موارد مالية أكثر، وهنا ظهر الإخفاق المدرسي الأعلى. كنا اجتماعيين في المدينة المغاربية، كنا نلعب كرة القدم معًا، ولم نكن نقبل الشبان من مانت (Mantes) لأنهم يحدثون الفوضى، وكنا نفضّل اللعب مع البروتونيين. وذات يوم بعد مباراة مغرب/الجزائر، اندلعت معركة بالحجارة مع البروتونيين. فقد صودف أن بين عائلات القندسيين ربّ عائلة جزائري، فانحازوا جميعًا إلى الجزائر. هذا كل شيء. لم نكن نشعر أننا مرفّهون أقل من البروتونيين الصغار، وكنا نتشارك أمورًا جيدة: كرة القدم، استعراضات التشجيع. وشكّلنا فرقة مسرحية، وحضّرنا عربات الزهر في مهرجان نيس (Nice). واليوم، عندما يذهب البروتونيون الصغار إلى منطقة أغادير، نزوّدهم بعناوين المعارف هناك. العمل كان قاسيًا، فعملُ والدي كان يقتضي رفع أكياس الاسمنت إلى الشاحنات، ولكنه لم يكن ليتذمّر. مؤكد أن أهلنا لم يذهبوا إلى المدارس، ولكنهم كانوا يعون المسألة ويرغبون في أن ننجز الدراسات العامة. وكان يمكن للأطفال حينها أن يمضوا ثلاث إلى أربع سنوات في الصفوف التحضيرية، إذا لم يتقنوا القراءة. رشيد الذي درس بجدّية، لديه حنين إلى ذلك الزمن البطولي عندما كان السكان الأصليون والمهاجرون يتوافقون على الاحتفال بالنجاح الدراسي.

في مكان آخر، في الحوض السفلي للسين، كانت الأوضاع أقل إشراقًا.

محمد ب. الذي ينتمي إلى الجيل نفسه وسكن طويلًا في حي فال فوريه، يمثل تجربة مختلفة عن تجربة رشيد، وهي بلا شك أكثر شيوعًا في المدن الكبيرة. وُلد محمد في فرنسا في كانون الأول/ديسمبر 1963، من أبوين جزائريين. وصل أبوه إلى فرنسا في العام 1947 ثم استقدم زوجته وعاشا فيها عشر سنوات ثم عادا إلى الجزائر مع ابنهما البكر. مكثوا في الجزائر سبع سنوات ثم من جديد عادوا إلى فرنسا. وجد الأب عملًا هو سائق نقل في مصنع تخزين، وعملت الأم في المشفى القديم في مانت. كان محمد الفرنسي الوحيد بين إخوانه الذين وُلدوا في الجزائر. حصلت العائلة على شقة من أربع غرف في شارع جان فرنسوا ميليه (Jean-François Millet) في حي الرسامين. وجد محمد المنزل «كبيرًا جدًّا». ذهب إلى مدرسة برنارد باليسي ثم إلى مدرسة بول سيزان.

وتجاور أقرباؤه في برج ميليه (Millet) مع إطفائيين وموظفي شرطة وعمال لدى رينو وبيجو يسكنون في وسط يشغله 1 في المئة من أصحاب المهن. كان عدد العائلات من أصل أفريقي قليلًا، وكانت النظرية حينها تقول بعدم تجاوزهم نسبة الـ 15 في المئة. الحياة اليومية في البرج كانت تجري على أيقاع حركة السيارات التي تنقل العمال الموزَعين على نوبات عمل ثلاث، الواحدة منها من 8 ساعات. «أنا طفل من مانت لا جولي» يقول محمد. تطلّق والداه عندما كان في العاشرة وبقي يسكن في برج ميليه. «لقد بقيت مع والدتي في هذا المنزل الذي سكنته حتى خدمتي العسكرية في العام 1982... جدّتي سكنت الرقم 27 وعمّتي الرقم 20 من شارع إدغار دوغا، وعمّة أخرى في الرقم 40 من الشارع نفسه في الطبقة الحادية عشرة. الكل تجمّع في أبراج «الرسامين» هؤلاء. في المدرسة كنت جيدًا جدًّا في اللغة الفرنسية، ولم أكن سيّئًا في الإنكليزية، أما في الرياضيات، فحين بدأ الكلام بـ x، وy، وz، انتهى أمري. في الصف الرابع كنت مندوب الصف، وفي الثالث كنت مندوب المدرسة». يقول محمد عن نفسه إنه ذو ميل أدبي، ولكنه توجّه إلى المحاسبة، وتسجّل على غير قناعة في المدرسة المهنية حيث رسب. خارج المدرسة كان يدور في الفراغ، وكان يمضي معظم وقته في الحي خارج المنزل.

في عمر المراهقة، نادرًا ما كان ينهض باكرًا، ولكنه أحيانًا كان ينظر إلى الرجال يتّجهون نحو الباصات الذاهبة نحو فلان (Flins) أو بواسّي (Poissy)، ويرى نفسه يحلم ثم يعود إلى النوم. يكون الوقت متأخرًا جدًّا عندما يخرج إلى الشارع ويقطع الموقف شبه الخالي، ثم يسير نحو دال (Dalle)، حيث يفكر في الالتحاق بأصدقائه. شمس حزيران/ يونيو تلسع الساحة المربعة والفسيحة، حيث صالات الشاي تزدحم. في الوسط وتحت الظل الهزيل للأشجار رجال مسنّون يتجاذبون الحديث. محمد يتذكّر ساحة في وهران لأن قدرة المكان على الإيحاء أمر لا يصدّق. المحال التجارية تفيض في الشوارع المفضية إلى الساحة. يصادف محمد أمهات من البلاد وأفريقيات بألبستهن الفضفاضة، ينظر بلا اهتمام إلى تكدّس أواني المائدة الملوّنة وحزمات المفارش والخليط من الأحواض البلاستيكية المتعددة الألوان التي تتجاور مع الأواني المعدنية،

وأكياس من البطاطا وأكوام من الخضار، وأقمشة تتطاير في الهواء. ويتعلق الأمر خصوصًا بربّات العائلات اللواتي يتسوقن. امرأتان تلفتان نظره. واحدة على عينيها نظاراتان بهيكل ذهبي وحول عنقها يتثنى وشاح خفيف. الأخرى امرأة شابة تسير عارية الرأس، خصلاتها الغزيرة تضفي على شعرها كثافة وحجمًا وقوة: غريزته تطفو ولكنه لا يجرؤ على قول شيء. الجنسان لا يلتقيان بسهولة في مدينة الهجرة. غالبًا ما يكون محمد في الخارج مع أصدقائه. عندما كانوا أطفالًا، كثيرًا ما احتلوا شارع القومندان بوشيه للعب كرة القدم بين السيارات. لم يعودوا صغارًا، وها هم يصدأون، ومنذ بعض الوقت بات محمد الناطق باسمهم وقائدهم.

على مسافة 50 كيلومترًا غرب باريس، يقع حوض السين أفال الحضري، وهو يعني منطقة تمتد من فرنوييه (Vernouillet) إلى روسني سور سين (Rosny-sur-Seine). هذا التجمّع من المتحدات بترتيبات متداخلة، يمتلك أيضًا وحدته بوصفه حوضًا للعمل. يتميز تاريخه بتطور صناعة السيارات في مجرى الأعوام الممتدة من الخمسينيات إلى منتصف السبعينيات، وبقدوم العاملين من بلدان المغرب العربي وخصوصًا من المملكة المغربية، ثم من أفريقيا السوداء في السبعينيات. وقد وصل النساء والأطفال في إطار لمّ شمل العائلات في عقدَي الثمانينيات والتسعينيات.

بين فرنوييه وروسني، بُنِيت مجمّعات كبيرة من أجل إسكان عائلات العمال المهاجرين، ولكن أيضًا العائلات الفرنسية التي قدمت بعدد كبير في بداية السبعينيات. تحت ضغط الحاجة إلى صناعة السيارات، توسع البناء في مانت لا جولي، والفال فوريه، تطبيقًا لمرسوم وزاري بتاريخ 10 آب/ أغسطس 1962، بعدما طُلب من المدينة إسكان 500 وافد من شمالي أفريقيا. «الشركة التعاونية ذات المصلحة الجماعية» (SCIC) وهي تابعة لصندوق الودائع، شكّلت مع البلدية «جمعية اقتصادية مختلطة» (SERM) من أجل توفير المساكن في مانت لا جولي وفقًا لصيغة «السكن ذو الإيجار المعتدل» (الاجتماعي) (HLM). فعلت شركة (SCIC) ما كانت قد فعلته في سارسيل (Sarcelles) وغيرها: مساكن

طولية وأبراج. في العام 1971، ومن أصل 8230 منزلًا جرى تخطيطها تمّ إنجاز 5400، منها 5000 من فئة «الإيجار المعتدل» (HLM). وبين عامَي 1974 و1976، سمحت الحكومة، بل شجّعت على لمّ شمل العائلات، مما منح النساء والأطفال فرصة الالتحاق بالأزواج والآباء. كان مطلوبًا توفير مساكن أوسع لهم، «وكان الأمر سهلًا بفعل النزوح الكبير للعديد من سكان فال فوريه الذين اختاروا البناء المستقل على قطع من الأرض توفّرت في مانيانفيل (Magnanville) وبوشليه (Buchelay) أو في (Domaine de La Vallée) في مانت لا فيل»[1]. في كانون الثاني/يناير 1982، أخذت سياسات المدينة طريقها إلى التنفيذ، وتمّ إعلان فال فوريه «جزيرة حسّاسة»، وهكذا بدت تقريبًا منذ تأسيسها: ميدانًا متميّزًا لممارسة السياسات في المدينة. تمَّ التفكير بفك الطوق عن الضاحية - المنطقة الحضرية الطرفية (ZUP)، وتطوير تجهيزات اجتماعية[2]، وتأمين السكان من خلال إيجاد موقع للبوليس في المنطقة. فمدينة الهجرة باتت في قلب اهتمام المجلس المحلي للوقاية من الانحراف منذ أن تأسس في العام 1982. وتمّ تصنيف المدارس والثانويات في فئة «المناطق ذات الأولوية التربوية» (ZEP) في العام 1983. وهكذا شكل حوض السين أفال (Seine-Aval) عنوانًا لأوضاع سوف تتصادم بشأنها سياسة المدينة. وربما بسبب التغيّر المفاجئ للظروف، كان زمن الاختلاط الاجتماعي قصيرًا جدًّا.

مع نهاية أعوام الثمانينيات، في مانت لا جولي، وفي مورو (Mureaux)، وفي شانتلو (Chanteloup)، كما في مدن أخرى من حوض السين، شكّل شبان متحدرون من الهجرة روابط من أجل المطالبة بأماكن لقاء، ووسائل من أجل ممارسة نشاطات ثقافية: موسيقى، رقص، وترفيه. رفضوا الاكتفاء بالبرنامج

---

(1) Aurélien Coudurier, *Mantes-la-Jolie*, Collection mémoire en images (Paris: Alan Sutton, 2010), 225.

(2) في عامَي 1983 و1984، وبينما بدأت عملية إعادة تأهيل بعض الأبنية، تمَّ تأسيس مركز الإعلام والتنشيط البلدي الذي يتضمّن مكتبة وديسكوتيك، ومسرح (Chaplin) الذي يديره أوليفيه هوسنو (Olivier Hussenot) وقد دشّنه وزير الثقافة آنذاك جاك لانغ (Jack Lang)، وهو عمل غريب عن روح التربية الشعبية.

«النافع» للبعثات المحلية التي اقترحت عليهم تدريبات جيدة التصميم بهذا القدر أو ذاك، ولكنها لا تنسجم مع الحاجات الحقيقية لورش العمل، ونادرًا ما تقود إلى إيجاد عمل. أكثر من ذلك، فهم لا يريدون الانغماس فورًا في العمل الشاق، ويرغبون بتخصيص وقت للعيش. «يتعاملون معنا كما لو كنّا مرضى يجب مداواتهم لدى مغادرتهم الطفولة»، كما يقولون. وكلمة «مريض» ذات مغزى: فسياسة العمل في الأحياء كفّت عن تعبئة سكانها واكتفت بتقديم العلاجات. وإذا كان يجب إعادة تأهيل سكان الأحياء، ترميمهم وإصلاحهم، فإن من هم دون الخامسة والعشرين لا يفهمون ذلك.

زاد سياق النمو المتباطئ من التوترات. لقد أُلغيت وظائف في الصناعة الفضائية، وأقفل مركز صباغة الورق وتلوينه أبوابه، ووضعت شركة دنلوبيُّو (Dunlopillo) خطة لإعادة الهيكلة وسرّحت عاملين، وتكاثرت الإفلاسات وارتفعت البطالة. بالتزامن مع ذلك ازدادت الانحرافات في كل مكان، وكذلك ارتفع عدد المخالفات المرتبطة بالمخدرات[3]. اشتدت السياسة الأمنية وتراجعت الوقاية. وبينما كان عليها أن تستدرك الأمر قبل عشر سنوات، فقد بدأت البلديات بخفر، وبتشجيع من «صندوق العمل الاجتماعي» (FAS) بالاهتمام بالدعم المدرسي من أجل التخفيف من وطأة الرسوب في المرحلتين الابتدائية والثانوية. لكن ذلك لم يكن كافيًا، وأخذت ثمار العمل وقتًا طويلًا لتنضج. هذه الإجراءات الأشبه بسد ضعيف جدًا لا يمنع صعود المياه، لم تُعِد الحياة الطبيعية لا إلى المدارس ولا إلى الأحياء. لم تحدث قط لمحات تقدّم. اليسار يقول ويبرهن: «إنها مسؤولية البطالة والنقص في التكوين المهني»، ولكن من دون أن يستخلص حقيقة النتائج على صعيد التكوين المهني، ونوعية البرامج التربوية وتجربة المعلمين. وكانت أجوبته محكومة بمثال المساعدة الشفائية أكثر ممّا بالمساعدة الوقائية. إنها أجوبة تجهل مقدمات الانخراط في وظائف قطاع الأعمال المتواضعة. فالشبان الذين استقطبتهم حلقات التدريب، كانوا يفتقرون لأي زاد مدرسي، وقد «تملصوا» منها جميعًا.

(3) وقد صودر طنّان من الحشيش في بوافل (Bouafle) في أيار/مايو 1993.

فهم لا يريدون وظائف في قطاعات كالبناء أو المطاعم، ويريدون بدرجة أقل أن يكونوا عمال مصانع على غرار آبائهم. وأعمال العنف في المدارس وفي الأحياء الحسّاسة من مدن المهاجرين تطوّرت وفق خطوط انقسام جديدة تصطبغ بمفاعيل خطوط التمييز العرقي والفروق اللغوية والدينية التي تتجاهلها ثقافتنا السياسية. وانغلقت كل مجموعة على قيمها بالطريقة الأكثر محدودية والأكثر دفاعية. وصارت الصعوبات المدرسية تظهر وكأنها إخفاق لكل فرد، وراحت تغذّي الحقد: كلٌّ كان يحاول إعادة بناء احترامه لذاته في وضع غير عادل. فالإهانة التي يعيشها في المدرسة المراهقون الناشئون عن الهجرة، صار لها وقع ثقيل عليهم في سياق تحتل فيه نظرة الآخرين إلى الذات والنفس موقعًا مركزيًّا. ويبدو أن فقدان تقدير الذات والنفس أصبح العذاب الأعظم للشخصية التي يحدّدها الآخرون. فشبان الهجرة في المدن يواجهون - وليس بدرجة أقل من أبناء الطبقات الوسطى - متطلبات بناء نرجسي. وهذا ما لم يكن يفرض نفسه بهذه القوة على المهاجرين السابقين. أضف إلى ذلك أن الأجيال الجديدة من المهاجرين لا تمتلك سوى وسائل ضعيفة ومحدودة لبلوغ متطلبات ذلك البناء النرجسي. لذا يندفعون إلى البحث عن وسائل أخرى لإعلاء شأن الأنا لديهم: إنها المواجهات بين الجماعات أو مع الشرطة التي تشارك فيها. وهي غالبًا مواجات تتّسم بالمسرحة. وصدامات ساحة الـ (Défense) مثال على ذلك. وهكذا يبدو كأنما مجتمع الاستعراض المشهدي مشجعًا على الانحرافات الاستعراضية.

المندوب القديم في ثانوية بول سيزان واحد من هؤلاء الشبان المغاربة الذين حاولت البلدية الجديدة التي يقودها بول بيكار أن تستند إليهم، ولكنها لم تكن تعرف كيف. المحافظ يماطل، وأبناء المهاجرين لديهم متطلبات لم يستطع آباؤهم تلبيتها. ومحمد، ككثيرين من أمثاله، لا يرضى القيام بمهام المنشط بلا مقابل. إنه يحتاج إلى «دعم»، وقد أثار غضبه بطء البلدية ووجلها. «لقد مارست المهن كافة - يقول - وبدأتها بتفريغ الشاحنات...». في وقت لاحق سوف يوزع إعلانات للمخازن الكبرى على علب البريد. هو فعّال في عمله، حتى أنه سريعًا اقترح على المسؤول عن عمله توسيع رقعة نشاطه: «إذا

كان المطلوب توزيع الإعلانات على علب البريد في المنطقة المجاورة، فهذا يتطلب يدًا عاملة». لديه إرث من اللباقة في حي وقد وجد شبانًا في حي فال فوريه، فأتى بشبان منه لتوزيع الإعلانات. وهكذا أصبح سريعًا نوعًا من رئيس فريق يكسب بصورة مقبولة. وعند انفجار حوادث عام 1991 في مانت لا جولي، كان قد ترك السكن في فال فوريه، ويأتي كل يوم من سان سير (Saint-Cyr) لتنظيم العمل. إنه ينشط على مستويين: فهو من ناحية مقاول صغير، وشاب ذو تأثير من ناحية أخرى. وهو إذ يحوز على عمل مشروع يعرف في الوقت نفسه، وبصورة حميمة، أولئك الذين يحوزون على موارد أخرى. حوادث العنف (ثلاثة قتلى) التي حصلت في فال فوريه، ومانت لا جولي، وفي مورو، في حزيران/يونيو 1991، أحدثت انقلابًا في التحالفات وفي موازين القوة. خلال هذه الحوادث انخرط محمد ب. في السياسة، وهو يجسّد جيدًا الجانب الاجتماعي المبادر لدى لشبان المغاربيين المنتفضين. إنه رجل المبادرات التي تنجح، وقد أصبح مفيدًا بقدر ما هو مزعج للممثلين المحليين. وإذ خاب أمله بالفريق البلدي، فإنه سوف ينظم بعد مدة وجيزة انتخابات لمجلس الحي من أجل بناء هيئة بلدية بديلة. التقى بشبان كثيرين معبّئين بنفس نضالي راديكالي بهذا القدر أو ذاك. بينهم ليس بقليل عدد المتحدرين من الهجرة المغاربية الذين يحملون زادًا مدرسيًا، لكنهم يمضون وقتهم بين ممارسة أعمال صغيرة، وأخرى نضالية عنيفة، تشوبها وجوه من القسوة التي لا يُفصح عنها. شبان مدن الهجرة في فال دو سين كانوا كثرًا في مأتم يوسف الذي قتل في حوادث 1991، وظهرت بينهم كوكبة من الفاعلين السياسيين الجدد: «ضبابيون» مثل محمد حسين، وهو صديق ليوسف خييف القتيل. إصلاحيون جذريون، مثل غاسبي. سفاحون قدماء كيزيد خرفي. ثائرون يقظون كالأخضر خرفي شقيق يزيد. ولكن بين أعيان اليسار والقادة المغاربة المتمردون لم تعد «الخلطة» تفيد. إنهم قليلو القابلية للضبط. ولكن الأمور لا تسير بصورة أفضل مع الإصلاحيين الراديكاليين من أمثال محمد ب. أو التائبين من أمثال يزيد. لا أحد يجرؤ على العمل معهم. البلدية وحدها تحاول أن تضع في جيبها القادة الأكثر تأثيرًا، من غير أن تسمح لهم بموقع سياسي أو بفاعلية سياسية. كان يجب الحسم بدمجهم

في فرق العمل البلدي والمخاطرة بإغضاب الناخبين الأشد خوفًا من هذه المسائل، والمخاطرة أيضًا بإدارة المدينة مع «العرب».

تدريجًا ابتعد الزعماء المغاربيون. وغداة حوادث عام 1991 تضخمت أزمة روابط الشبان في مانت: محرومون من أي أفق، عاطلون عن العمل، ثم ضاعفوا حوادث الشغب مستهدفين الهيئات الاجتماعية، وحتى الأشخاص الذين يشكلون صلة الوصل بين مدينة الهجرة والمدينة. في بداية العام 1992، تعرض عدد من أطباء فال فوريه، المقيمين فيها منذ زمن طويل، لاعتداءات من مدمنين يطالبونهم بوصفات لمنتجات مسجلة على لوائح العقاقير الممنوعة. في الحافلات حصلت مواجهات كلامية واعتداءات ضد السائقين. وازدادت التوترات بين التلامذة والمعلمين الذين لم يعودوا يؤمّنون صلة الوصل بين التلامذة المتمردين وعالم الراشدين. رغمًا عنهم كان المعلمون فاعلون في الصفوف المدرسية، فهم غرباء عن الحي الذي غالبًا ما عادوا يسكنونه، ولم يكونوا إلا في ما ندر معنيين بالحياة والروابط المحلية، ويجهلون كل شيء تقريبًا عن الصراعات الاجتماعية في المدينة[4]. وفي هذه اللحظات كان قاطنوا مدينة «الهجرة المحلية»: العائدون(*) والمتجنسون، ما زالوا مسجلين بكثافة على القوائم الانتخابية، ولكن كثيرين من هؤلاء المواطنين المقيمين في مدينة الهجرة ظلوا بعيدين من الحياة العامة. العلامة الأولى لهذا الاستلاب السياسي تمثّلت بالمعدّل المرتفع للممتنعين عن الاقتراع من أولئك الذين يحوزون على المواطنة الفرنسية. وكما في كثير من المدن الأخرى وفي أحياء السكن الاجتماعي الكبرى، عبّر تراجع الالتزام المدني عن نفسه بضعف المشاركة

---

(4) فتحت حوادث 1991 ثُغرة في أوجه دعم المحافظ بول بيكار (Paul Picard). والصعوبة أمام منافسه الديغولي بيار بيديه (Pierre Bédier) تمثّلت بمنع أقصى اليمين من الإفادة من الوضع. والأرض التي خسرها اليسار منذ عام 1998، وبدت كأنّها تفسح مكانًا عريضًا للجبهة الوطنية، استعادها بيديه بدءًا من عام 1993. ففي الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية نجح في خرق خطوط اليسار، ووجد نفسه في الدورة الثانية وجهًا لوجه مع الجبهة الوطنية، وقد تمكّن من الفوز. والمدرّس الاشتراكي القديم الذي انتُخب أوّل مرّة عام 1977 وأُعيد انتخابه عام 1983 وعام 1989، يدرك أنّه لن يُنتخب للمرة الرابعة.

(*) المقصود هنا على الأغلب الفرنسيين العائدين من الجزائر والملقبين بأصحاب الأقدام السود [المترجم].

الانتخابية. ففي العام 1993 أزاح الناخبون مرشحي اليسار من الدورة الأولى ومالوا لتأييد اليمين وأقصى اليمين. في اثنين من «مكاتب الاقتراع» في قلب مدينة الهجرة، أعطت الأقلية المقترعة أصواتها للحزب الذي يدين علنًا العرب والسود. التغيير السياسي كان قد سبقه رحيل الفئات الوسطى والتقنيين من سكان مدينة الهجرة وحي «المساكن ذات الإيجار المعتدل» (HLM). ومَن كانوا يغادرون هذه المدينة في العقد الأخير من القرن العشرين، تمثلوا بالعائلات الشعبية المحلية وبعائلات الأقدام السود، وبالعائلات البرتغالية، وبالمغاربة الذين استطاعوا المحافظة على عمل أو أنهم استفادوا من ترتيبات التحوّل التي أُجريت في صناعة السيارات. وكانت العائلات القادمة من أفريقيا السوداء أكثر عددًا وأشد عزلة أيضًا. أمّا تحالف الطبقات الوسطى، وخصوصًا المتعلمة، والتي مثّلت في فرنسا الداعم التقليدي لليسار مع الفئات العمالية، فقد انهزم. ومع انكسار هذا التحالف، انتهت أيضًا الصلة بين وضع اجتماعي وتوجّه سياسي بنته الحركة الاجتماعية والنقابية غداة الحرب العالمية الثانية. وفي أغلبية مدن هذا القسم من حوض جنوب السين، بدأت بصمت عملية مزدوجة من التمييز الاجتماعي والعرقي.

الفصل الرابع
بطالة انتقائية وتمييز

خلال الثمانينيات والتسعينيات، ارتفع مستوى البطالة في بلدان أوروبا القارية كافة، ما عدا الدانمارك حيث جرى الحفاظ على معدّل النشاط والاستخدام بفضل سياسات مقصودة. في أمكنة أخرى من أوروبا، ووفق أشكال متغيّرة، أقصيت العمالة غير الماهرة (ألمانيا، النمسا، بلدان البنلوكس الثلاثة: بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، اسكندنافيا ما عدا الدانمارك)، أو استبعد الشباب والنساء (فرنسا[1]، إسبانيا، إيطاليا). أما «التصحيحات» التي تُرجمت في العالم الأنكلوسكسوني بتزايد اللامساواة في المداخيل، فمرَّت هنا تقريبًا عبر الفصل بين الوظائف الثابتة وغير الثابتة[2]. وهكذا استطاع سوق العمل الفرنسي امتصاص الصدمات الخارجية. وفي موازاة ذلك تراجعت اللامساواة في المداخيل في فرنسا خلال سنوات التسعينيات، مقابل تبعية كبيرة لمداخيل التحويلات. وكانت الإقصاءات تتركّز خصوصًا على الشبّان المتحدّرين من الهجرة، أولئك الذين تتراكم أمامهم كل المعوّقات.

بين العام 1975 والعام 1999 خسرت إيل دو فرانس (Île-de-France) ما يقارب نصف الوظائف الصناعية: من أصل 1200000 وظيفة كانت لديها في

(1) كَي أكون دقيقًا، إن الإقصاء عن الاستخدام في فرنسا يمزج بين العمر ومستوى الشهادة والأصل الثقافي. التعارض مع ألمانيا نسبي لأن في عام 2006، كان معدّل البطالة بين الذين في سنّ بين 15 و25 سنة الذين من دون شهادة ثانوية بمستوى 45 في المئة، وفقط 12 في المئة بين حاملي شهادات عليا.

(2) انظر: Paolo Barbieri, «Flexible Unemployment and Inequality in Europe,» *European Sociological Review* 25, no. 6 (2009).

العام 1975، تمّ إبطال 650000 وظيفة أو نقلها، مع معدل وسطي لاختفاء سنوي للوظائف يتراوح بين 20000 و25000 ألفًا[3]. أمّا في حوض السين الأدنى، فإن الانكماش الذي بدأ في العام 1973 تسبب بإقفال العديد من المؤسسات. وفي العام 1970 كان مصنع شركة كرايسلر (التي سوف تصبح تالبوت بسا (Talbot-PSA) في بواسي، يستخدم 28000 عامل، فهبط العدد إلى 16000 في العام 1983، ثمَّ إلى 11000 في العام 1986. وكانت التطوّرات مشابهة في مصنع رينو في فلان (Flins): من 25000 في العام 1975 إلى 18000 في العام 1982، هبوطًا إلى 13000 في العام 1986. لقد دشن تقليص عدد العاملين في صناعة السيارات انحدارًا نهائيًا في النشاط الصناعي، ليمسّ كثيرًا وبقوّة المؤسّسات الأقل أهمية: السيلوفان (Cellophane)، التليميكانيك (Télémécanipue)، مصانع الاسمنت. ومصافي السين، دنلوبيُّو (Dunlopillo) وسيلزر (Sulzer) خفّضا طاقمهما في مجرى الثمانينيات من القرن العشرين. وهكذا ارتفع معدل البطالة في كل مكان. على كل حال، وحتى بداية التسعينيات، لجأت المؤسسات الكبيرة إلى فرض التقاعد المبكر. وتبيَّن أنّ التكليف كان صعبًا بقدر ما كان التكوين المهني ضعيفًا. ولكن التسريح من العمل نادرًا ما كان يتم بلا تردّد. فمعدل البطالة لدى الرجال ممّن تجاوزوا الثلاثين من أعمارهم في الأحياء الفقيرة، لم يزدد كثيرًا. وعرف معدّل بطالة الرجال الراشدين - ومن خلالهم نتخيل أرباب عائلات مهاجرة - تفاوتًا وفق إقامتهم في أحياء حسّاسة أو في أحياء أكثر يسرًا. ولكن بين آباء المراهقين الذين تمّت مقابلتهم، كان عمّال صناعات السيارات ما زالوا يشكلون، على عتبة أعوام الثمانينيات، نواة سكان الأحياء الفقيرة في جنوب حوض السين. حتى ذلك التاريخ بقيت البطالة محدودة، ولم يكن مصير المهاجرين المتوسطي العمر بعيدًا جدًّا من المصير العام[4]. أمّا الأجانب الأكثر

---

(3) جزء من مقال ظهر في (*Réalités industrielles*) من سلسلة «حوليات المناجم» (Annales des Mines) شباط/ فبراير 2000، ص 23-28، استشهد به مروان محمد (Marwan Mohammed)، أطروحة العام 2007.

(4) فضلاً عن المعْلَمين التاريخيين، إن توزّع معدّل بطالة الأجانب هو أقوى بكثير في الأحياء الوسطى منه في الأحياء الحسَّاسة. فالأحياء المتوسطة تقبل تنوّعًا ما في أوضاع استخدام الأجانب. ومن دون شك لا يتعلق الأمر بالأجانب أنفسهم، وفي العام 1999 لم يكن هذا حال أحياء السكن الاجتماعي.

شبابًا فكانوا حاضرين بصورة مرتفعة في سجلات العاطلين عن العمل في الأحياء الفقيرة. وبصرف النظر عن أصولهم، وصلت معدلات بطالة الشباب إلى نسب تبعث على الدوار في الأحياء الحسّاسة منذ نهاية أعوام الثمانينيات. وهذا يعني في الواقع أن معظمهم متحدرون من المهاجرين.

بطالة انتقائية واختفاء الناشطين

لقد ألحينا عن حق، على الآثار المأساوية للبطالة، والتي تتمثّل في ما هو أبعد كثيرًا من نقص الموارد. لكن العلاقة بين البطالة والتحدّر الاثني بقيت في نطاق التجاهل إلى حد بعيد. المهاجرون القادمون من شمال أفريقيا - هم اليوم مسنّون ومتقاعدون بغالبيتهم - شغلوا الوظائف الصناعية التقليدية التي اندثرت. ويواجه أبناؤهم سوق عمل أكثر تطلبًا بكثير من حيث التكوين المهني، وأكثر تعقيدًا كذلك. كما أنّ صعوبات إيجاد عمل، خصوصًا بالنسبة إلى الشباب، تعطّل آليات الاندراج المهني، بينما يصل جيل وافر العدد من أبناء المهاجرين إلى سن المراهقة. في بداية عقد التسعينيات كان الباعث على إقصاء الشباب لا يصدر بعدُ عن أشكال التمييز عند التوظيف إلا بصورة معتدلة، فشبان الهجرة يعانون خصوصًا من غياب الشهادات. والذي يبدي سنوات التسعينيات قاتمة، هو التطوّر النسبي لدور الشباب والمهاجرين في نشاط هذه الأحياء. ويكتسب غياب العمل تبعات خطيرة لجهة المداخيل، حتى ولو تمَّ تخفيف حدّة الظاهرة من خلال الأهمية النسبية التي توفّرها وجوه الحماية الاجتماعية. لكن هذه التبعات مأساوية على مستوى الكرامة الشخصية والمثال التربوي، وتتمظهر من خلال تفاقم مشاعر الضغينة. لقد دفعت العائلات المهاجرة الضريبة الأقسى للانكماش. وعلى الرغم من الإنكار إلا في صفوف اليمين المتطرّف، فقد بدأت تُمارس أفضلية التوظيف الوطني بصورة مواربة ولكنها شديدة الوضوح. ففي كل مكان بدأت البطالة تتخذ شكلًا مكانيًا واثنيًا.

تفاوت معدلات البطالة بين المناطق الحضرية الحساسة (ZUS)[5] في

(5) المناطق الحضرية الحسَّاسة، تسمية أُعطيت للأحياء التي كانت موضوع سياسات المدينة.

فال دو سين والأحياء الأخرى، هو حصيلة تفاقم البطالة في المناطق الأكثر هشاشة أصلًا. ومن أجل تقديم قراءة لما تغيّر في سنوات التسعينيات، يمكن تمييز معدّلات بطالة الشباب والأجانب وفق ما إذا كانوا يسكنون في الأحياء الحسّاسة أم خارجها. إنّ انفكاك التشابك هذا بدأ مع نهاية عقد الثمانينيات. في العام 1990، كان معدّل البطالة بين الأجانب في الأحياء المصنفة بأنها حساسة أعلى مرَّة ونصف المرَّة ممّا هو في الأحياء غير المصنّفة حسَّاسة. وفي العام 1999 أصبح المعدّل أعلى بمرّتين. أمّا في ما يخص بطالة الشباب، فقد ارتفع المعدّل كثيرًا في الأحياء المتوسطة بين العام 1990 والـ 1999، بينما تضاعف في الأحياء الحسّاسة[6]. حصل الانفجار وسط الأجيال القاطنة في المناطق الحضرية الحسّاسة (ZUS) والتي يصل أبناؤها إلى سوق العمل محرومين من الشهادات. في هذه المرحلة رسا الانكماش في مناطق الإثنيات الغربية الوافدة: ازدياد انتقائي في بطالة شبان الأحياء الحسّاسة التي تحوّلت أمكنة لكثافة المعوّقات وتراجع العمالة، من دون أن تمتلك أدوات لامتصاص الأزمة.

من العام 1999 إلى العام 2006، بقي المعدّل العام للبطالة في المناطق الحضرية الحسّاسة أعلى بمرّتين عمّا هو في المناطق الأخرى[7]. في هذه المرحلة هبط قليلًا الفرق بين الشبان والراشدين العاطلين عن العمل: (1.5 مقابل 1)، مقارنةً بما كانت عليه الحال في عقد التسعينيات: (2 مقابل 1). وقد شهد وضع الاستخدام تأرجحًا واسعًا: هبوط قوي لمعدّل البطالة من العام 1998 إلى العام 2001، ارتفاع بين العام 2002 والعام 2006، ثم من جديد تحسّن قصير الأمد. وفق استقصاء العمالة الذي أجرته مؤسسة الإحصاء الوطني والدرسات الاقتصادية (INSEE) في العام 2006، فإن فائض البطالة بين المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي، هو تقريبًا ضعف معدّلها بين غير المهاجرين، لكن هذا الفائض تقلّص قليلًا. والفئتان اللتان شهدتا التدهور الأسوأ في وضعهما في عقد التسعينيات، لم تشهدا تدهورًا جديدًا، ولكنهما لم تفيدا من التحسّن في بداية

(6) بينما كان يجب أن ننتظر، انطلاقًا من ارتفاع معدل البطالة في هذه المناطق، مفعول تشبّع وتراجع في التفاضل.

(7) سوف يرتفع أيضًا، مع الأزمة المالية والاقتصادية في أوروبا بين العام 2008 والعام 2010.

العقد الأول من الألفية الثالثة. ففي الفترة الممتدة من العام 1980 حتى العام 2008، سجّلت الإحصاءات الانحدار الأقصى في وضع المهاجرين وأبنائهم في الأعوام من 1990 إلى 1999.

السين أفال: معدل البطالة

نسبة النشيطين والنشيطين العاملين

نسبة النشطين العاملين	معدل النشاطية	بطالة الأجانب	بطالة الذين بين 15-30 سنة		في المئة
49.9	59.8	17.4	22.2	1990	في المناطق الحضرية الحسّاسة
37.6	51.7	29.4	34.6	1999	
-	-	30.1	32.1	2006	
57.7	63.4	12.5	10.9	1990	خارج المناطق الحضرية الحسّاسة
54.2	61.2	17.2	16.3	1999	
-	-	18.4	21.5	2006	

وبما يتعدّى البطالة، فإنّ الانهيار العام في نسبة النشطين وسط سكان الأحياء الفقيرة مبعثُ قلق كبير. فالبطالة تعني أن هناك مَن يبحث عن عمل ولا يجده: لكنه يظل في وضع الساعي إلى العمل. أمّا انحدار النشاطية فيخلخل أنماط أدوار الأفراد وتنشئتهم الاجتماعية. ولكن في مجرى سنوات التسعينيات، وبينما تراجعت نسبة النشطين في هذه الأحياء، فإن معدلات نشاطية النساء ازدادت قليلًا. لكن ما يتراجع هو الصلة بين الرجال الشباب أو الذين في سِن النضج والقدرة على العمل.

هكذا حصلت عمليات فرز سلبية في المجموعات السكانية التي تستقر في هذه الأحياء، ولم تكن عمليات الفرز هذه قائمة بين العام 1982 والعام 1990. ووضع العائلات التي تَفِدُ إلى الأحياء (IRIS) الفقيرة، يعكس المصاعب وتفاقمها في هذه المناطق. في العام 1990، وفي الحوض الاسفل للسين، كانت معدّلات النشاط أضعف أصلًا في الأحياء (IRIS) المصنّفة مناطق حضارية حسّاسة مما في المناطق الأخرى (59.4 في المئة مقابل 63.4 في

المئة). لكن إذا وضعنا جانبًا الأحياء الخمس الأفقر في (IRIS)، فإن وصول عائلات إليها، معيليها ومتصدّريها نشطين بين العامين 1982 و1990، فإن هذا جرى مستقلًا عن غنى هذه الأحياء (IRIS) بالعائلات «النشطة». بكلمات أخرى، إنّ الارتباط بين وصول النشطين ومعدّلات النشطين الموجودين أصلًا شبه معدوم (0.09). بين العامين 1990 و1999، سوف يكون الأمر مختلفًا. فنسبة النشطين ضمن العائلات التي استقرّت في أحياء (IRIS) حوض السين الأسفل، هي الأضعف، خصوصًا وأن النسبة المئوية للنشطين بين سكان هذه الأحياء هي أصلًا ضعيفة. وإذا استثنينا الأحياء (IRIS) الخمسة الأكثر فقرًا، فإن الارتباط بين وصول العائلات غير النشطة ونسبة غير النشيطين الذين يعيشون أصلًا في الحي ترتفع إلى (0.63). وبالإجمال، إذا كانت معدّلات البطالة مهمّة في الأحياء الحسّاسة منذ سنوات الثمانينيات، فيجب انتظار سنوات التسعينيات لملاحظة «دخول» انتقائي للعائلات النشطة. إن هؤلاء يأتون للاستقرار في الأحياء (IRIS)، حيث معدّلات النشطين بين السكان هي أصلًا الأعلى. على عكس ذلك، فإن العائلات التي تستقر في الأحياء (IRIS) المصنّفة حسّاسة (ZUS) والفقيرة أصلًا بالنشيطين، هي غير نشطة في أكثر من حالة من أصل اثنتين: فهي ليست طبقات وسطى ولم تعد حتى عمالية نشطة. وكثير من الأحياء المصنفة حسّاسة (ZUS) تبتعد من عالم العمل (راجع السطر الثاني للوحة الإحصائية السابقة، ص 117). بالإجمال، إنّ الأحياء الحسّاسة لا تكتفي بأن تعكس وضع البطالة غير الملائم في عموم البلاد، بل إنّها تضخمها انتقائيًا على نحو يصعب عزله من التمييز الإثني - الثقافي.

تمييز داخل الجماعات وما بين المتحدات

في فرنسا تبدو أشكال الاستقرار ومستويات التمييز وعزل الجماعات الثقافية المختلفة، أمورًا متغيّرة جدًا. وتطالعنا منذ بعض الوقت دراسات دقيقة بشأن التمييز تجاه المهاجرين. هناك دراسات تُعطي تقديرًا أكثر منهجية لهذه الظواهر التي سُمِّيت بصورة جد تقريبية بـ «التغريب» أو «الغَيْتوية» (ghettoïsation)، وذلك بغياب الدراسات الإحصائية التفصيلية.

في فرنسا، وقياسًا على مستوى ما بين المتحدات، لا يتكشف الفصل بين المجموعات المهاجرة والمحلية، عن دينامية فريدة في مجرى العقود الأخيرة. فالحدود الشديدة الهشاشة التي تفصل المهاجرين في جنوب أوروبا تزايد ضعفها، فيما كان يتطوّر الانغلاق الحصري على الذات (entre-soi) بين المهاجرين الأكثر يسرًا، وخصوصًا الذين من أصل بريطاني والمتكاثر عددهم تدريجًا في فرنسا. على الطرف الآخر، كان الحفاظ على الحدود الداخلية وتقسيتها، حاضرًا بين مهاجري جنوبي الصحراء والأتراك خصوصًا. أما المغاربيون فهم أقل انفصالًا اليوم، بعدما عاشوه قويًا طوال ثلاثة عقود. على هذا الصعيد أحصت ميرنا صافي مؤشرات المغايرة[8] والعزلة والمركَزة بين المتحدات والمجموعات المتحدرة من مهاجري العام 1968 والعام 1999[9]. ووفق ما تقول صافي يتطوّر الفصل على الوجه الآتي:

1- المهاجرون القدامى من أصل أوروبي، كالإيطاليين والإسبان والبرتغاليين، عاشوا في هذه المرحلة مستويات متوسطة من الفصل، خفّت درجتها قليلًا أو استقرّت، إذا اقتصرنا على السنوات من 1975 إلى 1990.

2- الجزائريون والمغاربة الذين كانت معدّلات الفصل عالية لديهم في بداية سنوات السبعينيات (0.41)، شهدوا معدّلات منخفضة في المرحلة اللاحقة خصوصًا.

3- الأتراك والمهاجرون من جنوب الصحراء كانت مؤشرات الفصل الأعلى لديهم في العام 1968 (0.51 و0.46)، لكنهم ظلوا المجموعات الأكثر عرضة للتمييز بعد ثلاثين سنة، على الرغم من انخفاض معدّلات الفصل قليلًا إليهم (0.46 و0.41).

---

(8) وهي ما نسمّيه أيضًا الفصل، عندما لا تكون هناك حاجة إلى الدقّة.

(9) انظر: Mirna Safi, «La dimension spatiale de l'intégration des populations immigrées, 1968-1999,» *Revue française de sociologie* 50, no. 3 (2009).

إنّنا نتناول أرقام البلدات التي تعد أكثر من 20.000 ساكنًا، والتي تشكّل كيانات أكثر انسجامًا من مجمل المتحدات/ البلديات.

لكن رصد عمليات الفصل على مستوى ما بين المتّحدات على مجمل الأرض الفرنسية، لا يتم بوضوح ديناميات تلك العمليات في المنطقة الباريسية وفي المدن الكبرى. في إيل دو فرانس انخفض قليلًا تمييز الأفارقة السود بين العامين 1975 و1990: (من0.38 إلى 0.33). هذه المجموعة جنوب الصحراوية متنوّعة جدًا، ويمكن الاعتقاد أنّ فصل مكوِّنها الساحلي بقي على حاله، بل ازدادت عمليات فصله، وانخفضت بالنسبة إلى القادمين من خليج غينيا. أمّا الأتراك فقد ازدادت لديهم معدلات الفصل من 0.43 إلى 0.49.

إذا اقتصرنا على باريس في مجمل دوائرها (arrondissement)، فإن معدلات[10] فصل الأتراك وجنوب الصحراويين ازدادت في المرحلة موضوع البحث، بينما مالت إلى الانخفاض المعدّلات الخاصة بالعائلات القادمة من المغرب العربي. بين هذه المجموعات المختلفة ثقافيًا، هناك إذًا فارق متنامٍ في تصوّر الفصل المكاني ما بين المتّحدات.

على هذا المستوى ما بين المتّحدي في إقامة مجموعات المهاجرين، هنالك دائمًا تطوُّر مُعتبر لمؤشر التمركز الذي يترجم درجة التجاور بين المتحدات. فالمجموعات السكانية القادمة من أفريقيا السوداء، بدرجة أقل المجموعات التركية، تقيم حبيسةً في عدد قليل من المتحدات المتجاورة غالبًا، أو الأماكن المغلقة إثنيًا. هذا بينما اتّجه المهاجرون القادمون من جنوب أوروبا إلى الانتشار في متحدات إيل دو فرانس كلها في الفترة الزمنية ذاتها. والخرائط التي أنجزتها مؤسسة التنظيم المُدني، والتي تتعلق بالتوزّع في متحدات إيل دو فرانس وفقًا لبلدان المصدر، تظهر أيضًا فارقًا في التمركز السكني بين «شعوب الغابة» وشعوب الساحل: فالكونغوليون مشتتون متذررون، بينما الماليون أو السنغاليون متجمّعون وفقًا لجماعات المصدر[11].

في إيل دو فرانس العام 1990، كان هناك ثماني مدن تحضن أكثر من 3

---

(10) المرصودة بوصفها مجموعة من الدوائر.

(11) انظر: «Atlas des Franciliens - Tome 4,» IAURIF (2004), <http://www.insee.fr/fr/themes/document.asp?ref_id=7096>.

في المئة من المهاجرين غير الأوروبيين، فضلًا عن غوت دور (Goutte-d'Or) في الدائرة الثامنة عشرة من باريس، ولوني (Lognes) في السين والمارن (Seine-et-Marne)، شانتلو (Chanteloup) ومانت لا جولي (Mantes-la-Jolie) في إيفلين (Yvelines)، كليشي سو بوا (Clichy-sous-Bois) في سين سان دوني (Seine-Saint-Denis)، غارج لي غونيس (Garges-Lès-Gonesse) وسارسيل (Sarcelles) في فال دواز (Val-d'Oise)[12]. وفي العام 1999 وصل عدد هذه المدن أو هذه الدوائر إلى 24 من إجمالي 420 كومونة أو حي باريسي. وإلى المدن الثماني المشار إليها، تضاف لا كورنوف (La Courneuve)، فيلتانوز (Villetaneuse)، أوبرفيلييه (Aubervilliers)، بوبيني (Bobigny)، سان دوني (Saint-Denis)، ستاين (Stains)، بيارفيت (Pierrefitte)، إبيناي (Épinay)، ترابس (Trappes)، لي مورو (Les Mureaux)، فيلييه لوبل (Villiers-le-Bel)، غرينيي (Grigny). في هذه المحال الأربع والعشرين، وهي بالكاد تشكل 5 في المئة من الكمُّونات، نجد 20 في المئة من السكان من أصل غير أوروبي. وقد تواصلت هذه الدينامية من العام 1999 إلى العام 2008. اليوم، 10 في المئة من متحدات إيل دو فرانس تضم ثلث المهاجرين من أصول غير أوروبية[13]، وهم أصلًا مغاربة وأتراك وجنوب صحراويين. إن التطوّرات ما بين المتحدية والخاصة بفصل المهاجرين، لم تعد تتقاطع مع الفصل بين شمال المتوسط وجنوبه: لقد قرَّبت بين الأوروبيين والمغاربة، وفصلت الأوروبيين عن الساحليين والأتراك والآسيويين.

هذا الفصل الإثنوثقافي للجماعات المهاجرة على الصعيد ما بين المتحدي – وحتى داخل المتحدات – يضاعف الانقسامات في المتحدات في فرنسا كما في أوروبا الشمالية. وهو مُوغِل في مدن الميدلاندز (Midlands) في المملكة المتحدة، ومرتفع نسبيًا في كبريات مدن البلاد المنخفضة، وينمو بقوّة منذ قليل

(12) انظر: Edmond Préteceille, «La ségrégation ethnoraciale dans la métropole parisienne,» *Revue française de sociologie* 50, no. 3 (2009).

(13) بالتأكيد، إن مجمل الكمُّونات في الإيل دو فرانس، حيث تصل نسبة السكان المهاجرين غير الأوروبيين إلى 15 في المئة، أو ربما تتجاوزها، هو أكبر بكثير. إنّه يأوي أكثر من نصف العائلات الأصلية في إيل دو فرانس.

من الوقت في ألمانيا وفي بلدان جنوب أوروبا، كإيطاليا حيث أوجه اللامساواة في الثروة قوية جدًا بين المناطق، ولا يوجد قط استقطاب مكاني داخل المدن على عتبة سنوات الألفين. أما مهاجرو الجنوب القليلو العدد، فكانوا أكثر تشتتًا في المدن وهذا ما ساهم، على ما يبدو، بالتقليل من عرقية التوتّرات وعنفها حتى العام 2005[14].

في فرنسا ازداد التمييز العرقي في النطاق ما بين المتحدي، حيث كان سكان المتحدات المتحدرون من الهجرة الأفريقية والتركية كثيري العدد[15]. في مدن إيل دو فرانس التي تتمركز فيها العائلات من أصل أفريقي كسين أفال، فإن الفصل الإثني ما بين الكمُّونات ازداد من العام 1990 إلى العام 2000، ثم استقر في سنوات العقد التالي عند المستوى المرتفع الذي كان قد بلغه في العام 2000. ولم تكن كثافة الفصل نتيجة آلية للنمو السكاني من أصل أجنبي في الكمُّونات. ولو لم تكن هناك ضغوط تفضيلية شديدة القوة، لكان حصل اختلاط بين المجموعات الثقافية، لتتوزع عمومًا بصورة عشوائية في الأحياء كافة بنسبة توازي موقعها في الفضاء الحضري. في الفال دو سين، إذا كانت الفروق بين الكومونات بخصوص انغراس مجموعات المهاجرين مرتبطة بانغراس الصناعات، فالأمر ليس بهذا الوضوح في حالات الانغراس المحلية الميكروية. فهي أكثر من الفروقات الكمُّونية تحيل على الإكراهات التأجيرية، ولكن خصوصًا إلى الرغبة في التجاور أو الإبقاء على مسافة.

في الإيل دو فرانس، كانت التسميات الحضرية ذات دلالة. فالشوارع في أحياء مساكن الإيجار المعتدل (HLM) المهملة اليوم، تحمل أسماء فنانين ونجوم. أما كل ما له نكهة ريفية أو محلية، فهو مستقر الطبقات الوسطى أو الميسورة، حيث يظهر شعور بحلاوة وتوازن خاصين. فعشرات المدن في المنطقة الباريسية شهدت في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، بناء مدن

---

(14) انظر: *Ségrégation urbaine et politiques de la ville* (Paris: IAU, 2008).
وقد شهدنا في عام 2010 صدامات شديدة العنف تترجم التغيرات الحديثة في المدينة.

(15) وهذا يمثل، كما أظهره إ. بريتيسيل (E. Préteceille) أقليّة المتّحدات في إيل دو فرانس.

هجرة لمساكن معتدلة الإيجار (HLM) وفق نجاحات هندسية مختلفة، على الرغم من ارتباطها بأسماء مثل آيلو (Aillaud)، بورتزامبارك (Portzamparc)، وهونيغر. بين العام 1960 والعام 1975، فإنّ مدن الهجرة التي تشكّل اليوم المناطق الحضرية الحسّاسة، كانت أمكنة اختلاط اجتماعي نسبي. ورحيل الفئات الوسطى من الأحياء الشعبية، لم يُدرَك فورًا، فهو جرى عمومًا مع نهاية سنوات السبعينيات، قبل أن تصبح العائلات ذات الأصل الأفريقي كبيرة العدد في مدن الهجرة هذه. لقد تمَّ موقتًا إحلال العمال الأوروبيين محل الكوادر وأصحاب المهن الوسيطة. وسريعًا أصبحت هذه المدن أقطابًا جاذبة لتجمُّع المهاجرين من شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء وتركيا. والفصل الاجتماعي الذي تطوّر بموازاة تشكّل هذه «المدن»، سبق بوجه عام الفصل الإثنوثقافي، حتى داخل المتحدات. وخسارة التنوع الاجتماعي شكّلت المقدّمة لعملية تكدّس العائلات «الأفريقية»، أكثر مما واكبتها. لوحظ ذلك بصورة دقيقة في مورو (Mureaux) وفي تراب (Trappes) وفي شانتلو (Chanteloup) وفي معظم مدن إيفلين (Yvelines) وفي فيلييه سور مارن في شرق باريس، وهي تنطوي على مدن المساكن الكثيرة ذات الإيجار المعتدل، لكن الظاهرة لا تنحصر في الإيل دو فرانس ولا في ضواحي المدن الكبرى.

مناطق التطوير المنسق (ZAC) في نوي (Noé) في شانتلو لي فيني (Chantelaup-les-Vignes) شمال مانت (Mantes) في إيفلين (Yvelines)، ولدت في العام 1969[16]. وهي مع مدينة كورتيليير في بانتان (Pantin) وكذلك غرينيي لاغراند (Grigny-la Grande-Borne) في إيفري، أنجزها المهندس المعماري إميل آيلو (Émile Aillaud)، وهي تندرج ضمن أسلوب ضخامة المساكن ذات الإيجار المعتدل، لكن مع لمسة أناقة. وكان الذين تقل أعمارهم عن العشرين في العام 1982 يشكّلون نصف المقيمين، و65 في المئة ممَّن أعمارهم فوق 17 سنة لا يملكون أي شهادة. في مدن المهاجرين ذات المساكن المعتدلة الإيجار (HLM) وفي مساكن برنامج الإيجار المنخفض، كان متوسط دخل العائلات ذات

(16) انظر: Hervé Vieillard-Baron, «Le risque du ghetto,» *Esprit*, no. 169 (novembre 1987).

الدخل الواحد 4900 فرنكًا شهريًا بالنسبة إلى الأغلبية، مقابل 8000 فرنكًا في المباني ذات الإيجار المتوسط (ILM) - أي المساكن الأكثر لياقة ضمن السكن الاجتماعي. ومنذ إطلاق البرنامج شكّل إسكان الأجانب نسبة عالية، وهي تزداد بسرعة: 25 في المئة من المقيمين في «منطقة التطوير المنسق» (ZAC) في العام 1976، و42 في المئة في العام 1986. وإذا أضفنا السكان القادمين من دوائر ما خلف البحار وأراضي ما خلف البحار (DOM-TOM) إلى المغاربة والساحليين والآسيويين، نصل إلى نسبة 70 في المئة لا تنتمي إلى المتروبول. شانتلو (Chanteloup) مثال لما يجري في القوس الباريسي في هذه اللحظة. المدينة بنيت قرب القرية الأصلية، وسكان القرية «الغالِّية» (gaulois) القائمة على التل يطلقون على سكان المدينة المستقرين تمامًا في مساكنهم تسمية «الرُّحل». ويمكن العثور غالبًا على هذا الترتيب: المدينة خارج الأسوار والقرية القديمة. ومنذ بداية الثمانينيات، أصبح حراك العائلات في المساكن المعتدلة الإيجار (HLM) ضعيف جدًا، وتوقف في المباني ذات الإيجار المتوسط (ILM) في (ZAC) نوي. فالأوروبيون الجنوبيون والبرتغاليون أساسًا، غادروا مع نهاية سنوات السبعينيات. يظهر تحليل إخلاء المنازل الخاص بـ (ZAC) - والمطبق على عيّنة من مئة عائلة في العام الدراسي (1985-1986) - أن ثلث الإخلاءات من عائلات أجنبية تركت مدن الإيجار المنخفض، فيما الثلثين من عائلات فرنسية: عمال مهرة وموظفون تملكوا بيوتًا مستقلة، وخصوصًا في منطقة فوريال (Vauréal). هذه الإخلاءات حرمت المدينة من العائلات الأكثر اندماجًا. فالذين ابتعدوا في سنوات الثمانينيات وتركوا وراءهم المهاجرين من أصل أفريقي، لم يكونوا من الكوادر وأصحاب المهن الوسيطة المحليين. هؤلاء كانوا قد غادروا أحياء الإيجار المنخفض، لكنهم كانوا من المحليين وأصحاب الدخول الصغيرة الثابتة.

في بعض الأحيان تأخرت مغادرة الكوادر وأصحاب المهن الوسيطة، لكن المسلسل كان يشبه نفسه. ففي الشرق من باريس، في فيلييه سور مارن (Villiers-sur-Marne)، فإن مدينة الهوت نوي (Hautes-Noues) شهدت رحيلًا للكوادر، شبيهًا لما حصل في الثمانينيات. في العام 1982 كان الأمر لا يزال

يتعلق بمدينة عمالية - 85 في المئة من الأجراء عمال - تنطوي على 15 في المئة من الكوادر: مهندسون، تقنيون ووكلاء. هؤلاء سوف يغادرون بكثافة بين العام 1982 والعام 1990. كانت الأحجام البارزة للكوادر على عتبة سنوات الثمانينيات هي ما يميّز الهوت نوي عن مدن مثل بوا لابي (Bois-L'Abbé) في شامبيني (Champigny) أو لي كورتيلير (Courtillières) في بانتان (Pantin).

في فيلييه سور مارن، سُلِّمَت المساكن الأولى عام 1972. و«بمواجهة تصميم الدولة، بإدارة من محافظة السين ومدينة باريس، على بناء مجمّع كبير، تبدّلت أوجه منطق مقاومة الفريق البلدي. فبعد مدة من الرفض الشامل، [...] انشغل هذا الفريق بالحصول على ضمانات تتعلق بالبنى التحتية ووسائل التمويل، من أجل إدارة الزيادة المهمّة لعدد السكان [...]. وسوف يمارس الفريق ضغوطًا قوية على مكتب مساكن الإيجار المنخفض في باريس، المموّل الوحيد للهوت نوي (Hautes-Noues)، إضافة إلى ممارسته ضغوطًا على مديرية الشرطة لتساهم في اختيار المستأجرين الجدد». هذا ما كتبه مروان محمد[17]. لكن مدينة هوت نوي استوعبت السكان الذين أرسلهم مكتب المساكن ذات الإيجار المنخفض في باريس: «عائلات العمّال المتخصصين مهنيًا والعاملون في مصانع النسيج جنوب باريس (قسم كبير منها وافد من جنوب شرق آسيا)، إضافة إلى عائلات أقل عددًا كان يجب إعادة إسكانها بعد عمليات تجديد الدائرة العشرين في العاصمة». وبموازاة ذلك استقبل المجمّع عائلات من أصل برتغالي كانت قد وُضعت في مدينة صفيح في شامبيني (Champigny). وهكذا حصل عديد من المهاجرين البرتغاليين للمرّة الأولى على سكن لائق في فرنسا بعد بناء هذا المجمّع. وبالتأكيد «فإن الحصة (المهمّة) من العمال محسوبة ضمن العدد العام للسكان في العام 1982، من دون أن يعني ذلك وجود «جماعة عمالية» منخرطة في الشبكات المحلية ذات الطابع الاجتماعي. فالنزعة السائدة في الأصل كان هدفها «انتزاع» الأفراد من انطواء الراشدين

(17) في أطروحته بشأن بثّ روح التنشئة الاجتماعية، والعصابات في مدينة الهجرة هوت نوي، باريس جامعة Saint-Quentin-en-Yvelines.

باتجاه الفضاء الخاص ومن الهروب العام من الفضاءات الجماعية [...]. لكن حيّ هوت نوي لم ينل قط الوقت الكافي لتطوير وعي جماعي بالانتماء إلى قاعدة مهنية وتعاونية»[18]، على ما يقول م. محمد. لكن يمكن التفكير بأنّ التنوع الثقافي عمل مع التذرر على زيادة صعوبة العلاقات الجمعية. في الواقع لم يبقَ «البرتغاليون» مقيمين في هوت نوي التي لم نعد نجد فيها في نهاية القرن العشرين إلا العائلات العمالية القادمة من المغرب العربي أو من ساحل السنغال ومالي على وجه الخصوص، وفي عزلة عن هذه نجد جماعة مهمّة من التاميل.

العزلة الاجتماعية للعائلات «الأفريقية»

من مجمّعات حوض السين أفال حصل رحيل الطبقات الوسطى نحو السكن في البيوت الصغيرة في الضواحي. وذلك بين عامي 1975 و1982، أي قبل وصول الدفعات الأهم من العائلات القادمة من أفريقيا السوداء. وعند بناء مجمّعات المساكن ذات الإيجار المنخفض في سنوات السبعينيات، كانت عائلات الكوادر وأصحاب المهن الوسيطة لا تزال حاضرة؛ بينما العمال المهاجرون الأفارقة يسكنون في مراكز محددة، عندما كانت نسب العائلات من أصل مغاربي لا تزال محدودة.

عند إحصاء العام 1982 كان مجمل الكوادر والحرفيين وأصحاب المهن الوسيطة لا يمثّلون إلا 21.4 في المئة من العائلات المقيمة في الأحياء الحسَّاسة في الإيل دو فرانس، مقابل 36.2 في المئة في عموم المنطقة. وفي هذا المجموع من الفئات الاجتماعية، لم تعد الكوادر تمثل أصلًا سوى مجموعة صغيرة جدًا. ففي الأحياء الحسَّاسة بات غياب الكوادر ملموسًا منذ بداية أعوام الثمانينيات. أما الخريطتان اللاحقتان فتظهران مدى التزايد الكبير لعدد عائلات الكوادر في أحياء (IRIS) خارج المناطق الحسَّاسة. على الرغم من هذا التزايد تشير الخريطتان أيضًا إلى أن عائلات الكوادر - أقل من عشر عائلات من أصل ما يقرب من ستمئة عائلة في معظم أحياء (IRIS) - التي اختفت قبل إحصاء

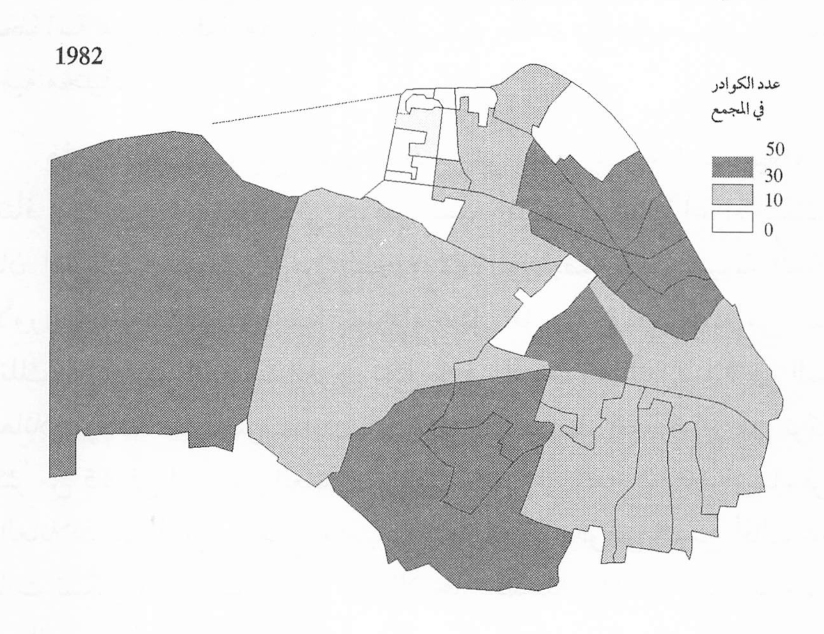
(18) حتى هذا التاريخ، كان السكان من أصل تركي لا يزالون قلّة قليلة.

العام 1982 من أحياء (IRIS) الواقعة في مناطق حضرية حسَّاسة (منطقة 1، 2، 3)، لم تزدد قط خلال العقود اللاحقة حتى العام 2006. لذا فإنّ أحياء (IRIS) الحسَّاسة في فال فوريه، كما تلك التي في سانت دو فيل، تشكّل مجتمعًا بلا نخبة محلية.

هذه المجمّعات من دون كوادر ومن دون «نخبة اجتماعية»، سوف «تتأفرق» (تصير أفريقية). وفي حوض السين أفال، وفي بداية أعوام الثمانينيات، كان السكان المتحدرون من الهجرة لا زالوا أيضًا تحت هيمنة المكونات الأوروبية: العائلات الأفريقية السوداء تمثّل أقل من 2 في المئة من السكان، وتلك القادمة من المغرب العربي تمثل 4 في المئة، وهناك أيضًا 9 في المئة من العائلات قادمة من جنوب أوروبا: البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، أو من تركيا[19]. أكثر من 85 في المئة من العائلات كانت تحمل في العام 1982 أسماء فرنسية. والعائلات من أصل برتغالي وإسباني المقيمة في حوض السين أفال، غالبًا ما كانت تسكن مجمّعات السكن ذي الإيجار المعتدل (HLM). لقد نما حضورها في البيوت الصغيرة (Pavillon)، ولكنه حضور كان لا يزال نادرًا. بعد مرور عقدين، تبدّل الوضع بصورة ملموسة. فالعائلات التي تحمل أسماء أفريقية - أفريقيا الشمالية أو أفريقيا الساحل جوهريًا - تمثّل أكثر من ربع العائلات. وإذا كانت العائلات القادمة من مناطق مختلفة من أوروبا لم تزدد عمليًا - 11في المئة بدلًا من 9 في المئة قبل عشرين عامًا - فإن نسب العائلات القادمة من أوروبا ومن أفريقيا قد انعكست. في العام 1982 كان هناك 6 في المئة من العائلات الأفريقية مقابل 9 في المئة من الأسر الأوروبية غير الفرنسية؛ فأصبحت هذه النسب في العام 2000 تباعًا: 26 في المئة مقابل 11 في المئة. وأذا أخذنا في الاعتبار واقعة أنّ الأُسر ذات الأصول الأوروبية عددها أكبر من عدد الأُسر المحلية وتلك القادمة من أوروبا (أكثر بمرتين بالمتوسط)، فإن نسبة سكان كومونات هذه المنطقة الذين يعيشون في أُسر من أصل أفريقي تتجاوز الـ 40 في المئة على مشارف القرن الواحد والعشرين.

(19) الأحياء/ الجزر (IRIS) 101 و102، 107 و108، 111-113 تمّ تجميعها.

عدد الكوادر وأصحاب المهن الليبرالية وحملة الدراسات العليا
في مجمّعات (IRIS) في متحد تجمعات مانت أون إيفلين





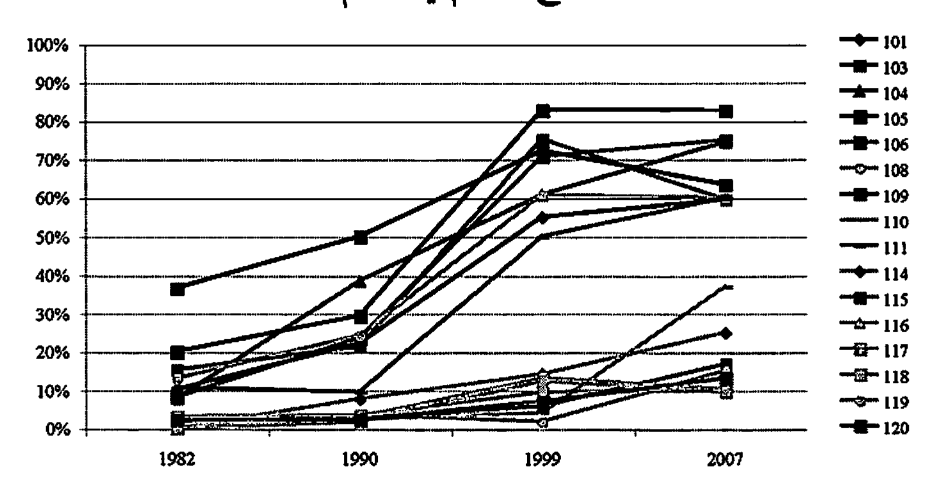
المصدر: إحصاءات. القراءة: كل مُضلّع يمثّل تجمعًا (IRIS) (6000 عائلة)، المضلّعات غير السود تأوي القليل، أو هي لا تأوي أبدًا كوادر (أقل من عشر عائلات بوصفه عددًا مطلقًا).

بين العامين 1982 و2006 يعطي تطوّر التشكّل الإثني في كل (IRIS) مانت لا جولي، المدينة الأهم من حيث الحجم في هذا التجمّع من الكومونات؛ صورةً عن عزلة العائلات ذات الأصل الأفريقي. في مجرى سنوات الثمانينيات، كان سكان فال فوريه في مانت لا جولي يتكوّنون، إلى حدّ بعيد، من العائلات المحلية ومن تلك ذات الأصل الأوروبي. في الواقع، وباستثناء حي الإكريفان (Écrivains)، (IRIS 109)، حيث لم تكن النسبة إلا 50 في المئة، فإنّ نسبة العائلات المحلية تتراوح داخل التجمع الكبير بين 65 و85 في المئة. وكثير من هذه العائلات المحلية، المتواضعة، سوف يغادر - (IRIS) في فال فوريه.

في العام 1990 كانت العائلات ذات الأسماء الفرنسية لا تمثّل سوى 30 إلى 50 في المئة من الأسر التي تسكن الـ (IRIS). في العام 1999 لم يعد هناك سوى 30 في المئة من الأسر. وهذه النسبة تنحدر أيضًا قليلًا بين 1999 و2007 (أقل من 25 في المئة). تناقص نسبة العائلات المحلية سببه واقعة أنّ الأُسر الشابة المحلية والمتواضعة لم تعد تأتي لتستقر في الفال فوريه. هذا إضافة إلى رحيل الأُسر الفرنسية (franco-français) أو من أصول أوروبية جنوبية، بعدما كانت تسكن فيها في سنوات الثمانينيات، وظلت موجودة حتى إحصاء 1990. الفصل العرقي اتسم بميسم ما قبل وما بعد 1990. في مجرى مرحلة (1982-2007)، قامت الأُسر ذات الأصل الأوروبي بخطوة في اتجاه مدينة الهجرة وبخطوتين إلى الوراء. ومنذ العام 1990 تراجعت نسبتها في الفال فوريه. أما تراجع نسبتها فسوف يتأكد خصوصًا بين 1990 و1999 في مساكن الـ (IRIS) حيث تقيم العائلات الكبيرة القادمة من أفريقيا السوداء. في العام 1999، ارتفعت مؤشرات الفصل بين العائلات الأفريقية المغربية والساحلية خصوصًا، والعائلات الأوروبية بشكل ملموس نسبة لما كانت عليه قبل عشرين عامًا.

وبينما تتجمّع المدينة الخالية من المهاجرين حول مجلس مانت (IRIS 114-120)، فإنّ المدينة «الأفريقية» تشكّلت على الطرف الآخر من الكومونة (IRIS 101-111). ولافت للنظر هو التمركز المتزايد لنسبة العائلات من أصل أفريقي في مجرى سنوات التسعينيات، في مجمّعات (IRIS) المدينة (101-111). راجع الرسم البياني الآتي.

مانت لا جولي: نسب العائلات من أصل أفريقي في مجمّعات (IRIS)
(راجع الأرقام في الرسم)



المصدر: استقصاء في مواقع متعدّدة.

معبرة هي قوّة التباين في التركيب بين تجمّعي (IRIS) الممثل عليهما بالخطوط الداكنة: إيريس من 101 إلى 110. وبالخطوط الفاتحة: إيريس من 111 إلى 120[20]. ولا نستطيع أن نتبين هذا التغيّر القاسي انطلاقًا من معطيات

---

(20) نظرًا إلى أن مصطلح إيريس (IRIS) يَرِد عشرات المرّات على مدى عدد من فصول هذا الكتاب، من دون تعريف يسبقه أو يليه، فقد اقتضى الأمر البحث عن أصله وتوضيحه على الوجه الآتي:

من أجل الإعلان عن الإحصاء السكاني لعام 1999، أجرت «المؤسسة الوطنية للإحصاء والدراسات الاقتصادية» في فرنسا تقسيم البلاد إلى وحدات متجانسة المساحة، سُمِّيت (IRIS 2000) وقد عنى المصطلح «جزر صغيرة من مساكن مجمّعة لغايات الإعلام الإحصائي». وقد تمّ بموجبه تقسيم الأرض الفرنسية إلى 16000 وحدة منها 650 في مناطق ما وراء البحار. والقاعدة الأساس كانت أن تشمل كل «جزيرة» 2000 ساكنًا. ثمّ استبدل مصطلح (إيريس 2000) لاحقًا بمصطلح إيريس، حيث جرى التمييز بين أنواع ثلاثة من «الجزر»:

- جزر سكنية، وتتراوح عمومًا بين 1800 و2000 ساكنًا، وهي متجانسة بما يخصّ نمط السكن، وتستند حدودها إلى خطوط الفصل الكبرى في النسيج الحضري (طرق رئيسة، سكك حديد، مجاري المياه).

- جزر النشاط (الاقتصادي) وهي تلك التي تجمع أكثر من 1000 أجير، وتضم من مواقع العمل المأجور، مرّتين في الأقل، أكثر من عدد السكان المقيمين.

- جزر متنوّعة ويتعلق الأمر بمناطق كبيرة قليلة السكان، واسعة المساحة (حدائق الترفيه، المناطق المرفئية، الغابات...)

عروض الإيجار: لم يكن هناك تغيّر فُجائي في عرض الشقق الكبيرة والمتوسطة على عتبة سنوات التسعينيات. ثم انّ فرضية كثافة نمو العائلات ذات الأصول الأفريقية وأنّها هي التي شجّعت على رحيل النخب المحلية، لا يمكن الدفاع عنها. فعائلات الكوادر غادرت مع نهاية سنوات السبعينيات، قبل أن تصل العائلات الأفريقية. ومصاعب مدن حوض السين أفال الأكثر ديمومة تولّدت عن السمة الانتقائية للرحيل والمجيء إلى هذه الأحياء وأوجه التآزر السلبي التي نشأت عن ذلك.

الكوادر المحلية أو من أصل أوروبي التي غادرت هذه الأحياء في سنوات السبعينيات لم تعد إليها، وبالتالي بات الهرم الاجتماعي واسعًا في قاعدته، مجدوعًا في قمّته، ولم تعد هناك من «نخبة» اجتماعية. في قلب هذه الأحياء حصل تمايز ولو بصورة تدريجية: هناك «نخبة» اجتماعية تتشكّل، وأمام بعض العائلات آفاق أفضل للاستخدام وأبناؤها يتحصّلون على نتائج مدرسية أفضل. وبما أنّ وضع وسمعة السكن والمدارس لم يتغيّرا بصورة محسوسة، فقد تأكدت وسط هذه العائلات الناتجة غالبًا عن الهجرة رغبة الاستقرار في بيئة أفضل. وقد نتج عن ذلك بَتْرٌ من الأعلى. وبموازاة ذلك كانت العائلات الكبيرة الوافدة حديثًا تتوجّه نحو هذه الأحياء لتوفر المساكن الكبيرة فيها. أمّا السكان الذين بقوا في الحي، وهم الأقل حراكًا، فقد تجانسوا قاعديًا. وبسبب تراجع نوعية مدارس الحي وسمعتها، بات الجميع يتجنّبه. حتى النخبة التي كانت تولد محليًا، وعلى وجه خاص تلك المتحدرة من الهجرة المغاربية، تحاول هي أيضًا

= عام 2008 كان هناك 92 في المئة من الجزر السكانية و5 في المئة من الجزر النشاطية. ومنذ تأسيسها لَحِقَ تطوُّر بالميزات الديموغرافية لبعض الجزر من دون أن يتغيَّر تصنيفها.

في السنة نفسها (2008) جرى تغيير جزئي في التقسيم، للأخذ في الاعتبار التغيُّرات المهمّة على صعيد شبكات الطرق والديموغرافيا.

هذا التقسيم إلى جزر يمكن أن تلحق به تغيُّرات جغرافية على صعيد البلدية (توحيد بلديات، استحداث بلديات أو إعادة بلديات إلى وضع سابق، تبادل أراضٍ في ما بينها... إلخ).

وبناءً عليه سوف نكتفي، في سياق هذه الترجمة، باستخدام كلمة جزيرة (IRIS) أو جُزر (IRIS) كلّما وردت.

المصدر: «المؤسسة الوطنية للإحصاء والدراسات الاقتصادية» (INSEE) [المترجم].

مغادرة الحي، ولكن ليس بصورة منهجية. وبسبب من هذه السمعة المتولدة، فإنّ الأُسر ذات المهن الوسيطة، وبحدود واسعة أُسر الموظفين والعمّال المحليين، باتت تتجنّب مجمّعات (IRIS)، حيث العائلات الأفريقية الأصل باتت كثيرة[21]. وإذا كان العرض السكني يؤدي دورًا، فإنّ عمليات الدخول والمغادرة الانتقائية هي الحامل الأساس للفصل. أما مغادرة الجزء الأكثر تعليمًا من السكان النشيطين في الأحياء الفقيرة من (IRIS) والتي يصعب تجنّبها، فلها نتائج مدمّرة على صعيد المنافسة الاجتماعية والنموذج التربوي.

انفصال من دون حرب

في الأحياء الحسَّاسة يحاول الناس تجنّب الاختلاط الإثنوثقافي أكثر ممّا يتجنّبون الاختلاط الاجتماعي. ونحن لسنا بمواجهة تمايز كان دائمًا موجودًا بدرجة تقل أو تزيد من القوّة بين الأحياء الغنية والأحياء الفقيرة، ولكننا أمام عمليات رحيل اجتماعي اصطفائي ضخّم الفصل العرقي. إنّ تحليل الديناميات الديموغرافية في الفترة ما بين 1990 و1999 يظهر ما يتعدّى التمزّق الاجتماعي: تراجع ديموغرافي في جزر (IRIS)، وارتفاع نسبة السكان المتحدرين من الهجرة الأفريقية. وفي السين أفال عاشت الأحياء التي شهدت نموًا ديموغرافيًا قويًا بين العام 1975 والعام 1982، المحصلة الأكثر سلبية للهجرة بين 1990 و1999. ويتعلق الأمر بالمنطقة الحضرية الحسَّاسة في مانت لا جولي وكذلك في الـ «مورو» (Mureaux). ومن أصل خمسين جزيرة «IRIS» في فال دو سين، حيث أجرينا استقصاءنا، فإنّ الأحياء التي خسرت سكانًا هي تلك الأكثر حشدًا لـ «المهاجرين»: في فال فوريه يجري ترك أحياء الرسامين (Peintres)، ميليه (Millet)، ديغاس (Degas)، الأطباء (Médecins)، كلود برنار (Claude-Bernard)، وبروتونو (Bretonneau). في الـ «مورو»، تجري المغادرة من بوجيمون (Bougimonts)، من الفين بلانش (Vigne-Blanche) مع أنّها جديدة جدًا[22]،

---

(21) وهذا خارج المراكز الحضرية التاريخية كباريس «داخل الأسوار»، حيث كانوا مُجبَرين على أن يتجاوروا.

(22) هناك استثناءان معتبران: أسفل الـ (Domaine de la Vallée) الذي من غير أن يكون في منطقة =

بينما تستقبل مساكن الأراضي المؤجرة في هود دو فرنوي (Hauts-de-Verneuil) وفرنوييه (Vernouillet) الكثير من السكان. من المؤكد أنّ هناك تحوّلات محلية. والذين لا يستطيعون مغادرة المساكن ذات الإيجار المنخفض يحاولون تغيير السكن داخل الحيز الاجتماعي المحلي. ونلاحظ كذلك نموًا سكانيًا في عدد من (IRIS) فال فوريه سببه الحركة الداخلية. العائلات ترحل إلى هوت غارين (Hautes-Garennes) في منطقة الجنوب، تلك التي يصفها المخططون بكونها الأقل تأثرًا في الأحياء الحضرية الحسّاسة.

نلاحظ ظاهرة مشابهة في ضاحية مدينة نانت (Nantes)، حيث تركزت حركة المغادرة حول 10في المئة من العائلات الأفريقية، بينما شملت حوالى 20 في المئة في المحيط الكبير لباريس. هذا الانحدار الديموغرافي المطلق في (IRIS) «المهاجرين» يمثّل ظاهرة منفصلة عن رحيل النخب المحلية في مجرى سنوات السبعينيات. في عقد التسعينيات، وفي الأحياء التي تعيش فيها عائلات قادمة من أفريقيا، فإنّ السكان المتحدرين من الهجرة الأفريقية وليس «الأوروبيين» فحسب، هم مَن صوّتوا بـ «أقدامهم»، عندما بدأوا يغادرون انتقائيًا في البداية، ومن ثم رحلوا لاحقًا. هل تتابَعَ ذلك بعد عشر سنوات؟ لا نعرف بعد بدقة، ولكن العناصر المعروفة توحي بأنّه لا تزال هناك إرادة لتجنّب هذه الأحياء. على السياسة العامة أن تأخذ ذلك في الاعتبار من خلال إعادة إدخال الاختلاط الاجتماعي، وزيادة دور النشطين، وأولًا إيجاد الجاذبية من جديد. ولكن لا يكفي من أجل ذلك التصريح بأن الاختلاط مرغوب به أو أنّه ضروري.

من وجهة النظر هذه، فإن ما يجري في باريس «داخل الأسوار»، ومن دون شك في بعض المدن الكبيرة جدًا، يظهر قوّة أوجه منطق التجنب عندما يصبح التساكن المكاني للشرائح الاجتماعية المختلفة شبه قسري. في العاصمة، تخلق مغادرة المناطق «الأفريقية» صعوبة، لأنّنا آنذاك لا نترك العائلات الأفريقية وحدها فحسب، بل نتخلى عن ميزة السكن في المركز. كذلك لا نلاحظ في

= حضرية حسّاسة، هو حيّ متواضع جاذب للسكان، وعلى عكس ذلك، فإنّ هضبة مانيانفيل (Magnanville) وهي حي للطبقات الوسطى كان يخسر من سكانه بالنسبة إلى الأول، تبيّن على كل حال أنّ كثيرين ممّن وصلوا إليه كانوا من الفال فوريه (Val-Fourré). إنّه حي سوف يستقبل عائلات تحاول أن تبتعد من المدينة الكبرى.

باريس الانفصال المكاني للنخب بالارتباط مع ازدياد العائلات ذات الأصل الأفريقي في منطقة ما.

الدائرة الثامنة عشرة في باريس دائرة شعبية كانت تعدّ 182000 ساكن في العام 1999، أي إنها تقارن من حيث الحجم بمجمل الكمونات في حوض السين أفال. وفي العام 1954، كان ثلثا النشيطين في هذه الدائرة عمالًا وموظفين، لكن نسبة العمال سوف تنخفض بسرعة في سنوات الثمانينيات والتسعينيات. الفروقات الاجتماعية تصبح بارزة: التلّة تشرف على السهل. في ربع الجنوب الغربي كله على تلة مونمارتر، حي الساكريه - كور يضم الكوادر نصف النشيطين تقريبًا. لكن في الشوارع الميسورة في الدائرة السابعة عشرة، تنخفض النسبة كلما اقتربنا شمالًا من بولفارات الحزام، أو كلما اقتربنا نحو الشرق. في الفضاء الذي ترسم حدوده خطوط محطتي الشرق والشمال، تبدو عائلات العمال المهرة أكثر ندرة، لكن عددها يبقى ذا مغزى. فسنوات الثمانينيات والتسعينيات عرفت ثباتًا قويًا لأُسر الكوادر الذين غالبًا ما امتلكوا مساكنهم. والعائلات من أصل أفريقي أتت لتسكن في أحياء الـ (IRIS)، حيث يعيش سكان عمال بأغلبيتهم من المحليين ويعملون في المطابع بشكل خاص. في هذه العائلات كان معظم الأبناء يعملون أكثر من آبائهم العمال في الخدمات البلدية، وقد حصلوا على وظائف في قطاع الحراسة. أما الفتيات فقد حصلن على وظائف في قطاع الخدمات لدى القطاع الخاص. وعندما يقل في تجمع (IRIS) عدد الفئة العمالية، تزداد أعداد العاملين في المهن الوسيطة، خصوصًا في مجال الوظيفة، وهم غالبًا يتحدرون من الهجرة. كما أنّ الجغرافيا الجديدة من أصل أفريقي تتبع موجات انحسار الجالية العمالية المحلية.

تجمعات الـ (IRIS) الأكثر فقرًا، شمال الدائرة الثامنة عشرة، باتت مكان إقامة لعالم رابع محلي، خصوصًا للعائلات القادمة من أفريقيا السوداء. لقد ارتفعت كثيرًا معدلات العائلة ذات المعيل الواحد: حتى 33 في المئة في العام 1999 في عدد من المناطق الحضرية الحسَّاسة (ZSU)، حيث المعدل الوسطي في هذه الدائرة 18 في المئة. بالمقابل، فإنّ عدد أطفال كل عائلة في هذه الدوائر، بمَن فيهم عائلات المهاجرين، هو أقل ممّا هو عليه في الأحياء الحسَّاسة خارج

العاصمة. أما التنوّع الأقصى في أصول هؤلاء السكان والحصة المرتفعة لأوائل الوافدين، فأدّيا إلى وضع ترتيبات اجتماعية عديدة. وعلى الرغم من «أفرقتهم» في كثير من ضواحي الدائرة الثامنة عشرة، بقي هناك اختلاط قوي على صعيد اجتماعي ومهني. وبقي الكوادر وأصحاب المهن الثقافية يمثّلون فئات مهمّة. وكان الاختلاف يظهر في أنماط العيش والمدارس وأماكن الترفيه والثقافة.

لكن تجنّب المدارس الرسمية شاع في المناطق الشعبية كافة، أي إنّه شاع خارج تلّة مون مارتر وجزء من الدائرة الثامنة عشرة الملاصق للدائرة السابعة عشرة، حيث جعلت الطبقة الميسورة من المدارس الرسمية مدارسها. وفي ما تبقى من الدائرة، فإن أغلبية العائلات الأصلية المنتمية إلى الطبقات الوسطى لا ترسل أطفالها إلى المدارس الرسمية.

ما يجري في حي الغوت دور (Goutte-d'Or) يشكل شهادة على ذلك، هناك حيث في مجمّع الـ (IRIS) التابع للدائرة الثامنة عشرة حوالى 20000 ساكن. في هذا الحي، وعلى الرغم من أنّ الهجرة المغاربية قديمة، نلاحظ مغادرة المدارس الرسمية من طرف العائلات الأصلية. إن المقارنة في الأعمدة المتاخمة في اللوحة التالية تظهر: الفروقات الهائلة بين التركيب الثقافي للـ (IRIS) والمدارس.

في معظم (IRIS) الغوت دور، نسبة التلامذة المتحدرين من أصول مغاربية، كذلك نسبة المتحدرين من عائلات ذات أصل أفريقي أسود، تفوقان بشكل ظاهر نسبة العائلات من الأصول نفسها المقيمة في جزيرة (IRIS)[23]. وعلى عكس ذلك، فإن نسبة التلامذة المتحدرين من أصل أوروبي هي أدنى بشكل واضح من نسبة العائلات المقيمة (20 في المئة تقريبًا من التلامذة بعد التصحيح، بينما نسبة العائلات الأوروبية 50 في المئة). الانطباع الذي يتكوّن لدى الدخول إلى الملاعب أثناء الفرص في مدارس كليمنصو، أوتريّو، كوري، دورجوليس هو الانطباع نفسه في مدارس السود. هذه الظاهرة كانت موضوع

(23) الحساب معدّل ليأخذ بالاعتبار متوسط عدد الأولاد للعائلة.

اهتمام رسمي من خلال النقاشات بشأن الخريطة المدرسية[24]، ولكن لم يجرِ بما يكفي تظهير واقع أنّ الأمر نفسه يجري في الأحياء المتواضعة. لكن وضع الغوت دور ليس استثنائيًا، إنما هو عنوان لحي شعبي في مدينة كبيرة، حيث يعيش الكوادر وأصحاب المهن الثقافية أو الفنية على مقربة من العائلات المهاجرة من أصل أفريقي من دون أن يتشارك أطفالهم المدارس نفسها ولا أمكنة الترفيه نفسها. في باريس، يتم الفصل الجماهيري بين المدارس الرسمية والمدارس الخاصة أو الأنواع الأخرى من الأمكنة، بينما توحي البلديات حول المركز، حيث الخيارات السكنية الأقل إكراهًا، بأنّها تقوم مباشرة برسم المسافة.

الفصل الدراسي في (IRIS) حي الغوت دور
وفي مدارس باريس في العام 2005

النسبة المئوية للتلامذة المتحدرين من أصول أوروبية في المدارس الرسمية	16	19	16	22	24	11	21
النسبة المئوية للعائلات من أصل أوروبي	21	47	66	59	51	58	45
النسبة المئوية للتلامذة القادمين من أفريقيا السوداء في المدارس الرسمية(*)	35	38	29	26	22	26	17
النسبة المئوية للعائلات القادمة من أفريقيا السوداء	18	15	7	18	10	21	23
النسبة المئوية للتلامذة المغاربيين في المدارس الرسمية(*)	36	27	44	38	29	47	42
النسبة المئوية للعائلات ذات الأصل المغاربي(*)	45	26	12	16	10	11	32
عدد العائلات في عام 1999	656	448	580	432	488	420	828
عدد مجمّعات الـ IRIS	7102	7103	7104	7105	7106	7107	7017

المصدر: استقصاء متعدّد – المواقع.

(*) معدَّلة وفق حجم البنات والأبناء في العائلات المغاربية التي متوسطها 3.9 أبناء مقابل 2.5 للعائلات الأوروبية و5.6 للعائلات الأفريقية السوداء (بغض النظر عن أصولها).

(24) انظر: Marco Oberti, *L'École dans la ville: Ségrégation, mixité, carte scolaire* (Paris: Presses de Seiences Po., 2007).

وإذا كان الفصل في السكن يختلف في باريس عمّا هو عليه في المدن المحيطة، فإنه يساعد بوضوح على رؤية الى أي حد تترابط المصاعب الدراسية المبكرة باصول مرتكبي الجرائم وبتمركز العائلات الكبيرة الصادرة عن الهجرة.

ثلاث جغرافيات متداخلة

كيف تظهر السياقات المكانية، حيث نرى الرسوب المدرسي والتغيّب عن المدرسة والانحراف الشبابي في منتصف سنوات الألفين[25]؟ من أجل التدقيق بالجغرافيا الاجتماعية للرسوب المدرسي ومساحات صعود الانحراف، فإني أستند إلى استقصاء جرى في المنطقة الباريسية وفي منطقة نانت، وهو استقصاء يوفّر معلومات غير معروفة. تشمل الدراسة ما يقرب من 4500 مراهق ومعاينة مئة وخمسين حيًا صغيرًا لا يمكن لها الادّعاء بتمثيل الصعيد الوطني، ولكنها تعطي لوحة إحصائية للمناطق الحضرية والمحيطة بالمناطق الحضرية والتي تضمّ نسبًا عالية من المهاجرين[26]. وأنا أركز هنا على مجموعة متموضعة حول مانت لا جولي والمورو، كما على الدائرة الثامنة عشرة من باريس[27]، حيث استطعت أن أجد ارتباطًا على المستوى الأكثر دقّة بين الدراسة والتغيّب والانحراف من جهة، ومواصفات الأحياء الصغيرة المحدّدة في إحصاء الـ (IRIS) من جهة أخرى. وأنا أعي ما يحمله من اتهام هذا التقارب بين جغرافيات الرسوب المدرسي، ومساحات صعود الانحراف وتمركز العائلات «الأفريقية»، ولكني أعتقد أنّه يجب أخذ هذا الواقع بالاعتبار، وهو الواقع الذي تعلمه جيدًا العائلات التي تسكن هذه الأحياء أفضل من الجميع، كما أن معرفته تشكّل ضرورة من أجل التوصل إلى بلورة إجابات شاملة.

---

(25) يتعلّق الأمر بانحرافات «بسيطة» وبالرسوب المدرسي. وتحليلنا يرتكز على 150 جزيرة صغيرة (IRIS) تقع كلها تقريبًا في (Île-de-France).

(26) أحد مواقع هذه الدراسة يتموضع في (Loire-Atlantique) في ضاحية نانت، حيث يقع السكان المهاجرون ضمن المتوسط الفرنسي. ولكن جوهر التعليقات يخص مواقع المنطقة الباريسية، حيث نسبة المهاجرين مرتفعة جدًا. التحاليل المدرسية لا تشمل إلا 3472 مراهقًا في السادسة عشرة من العمر، وتمكّنا من الحصول على معطيات مدرسية بخصوصهم، ونحن هنا لا نقدّم بصورة منهجية مختلف الإجراءات.

(27) إن التحليلات التي جرت في المنطقة الباريسية غير معروضة هنا.

أريد أن أعود أولًا إلى قياس أوجه السيرة السيئة وطريقة تأثير الأجوبة المؤسّساتية على المعاينات. في تقرير عن البوليس والأقليات وضع ف. جوبار (F. Jobard) ور. ليفي (R. Lévy) تحت الضوء فوارق مهمة مرتبطة بالملبس والمظهر العرقي وبمزيج من الاثنين في عمليات المراقبة على الطريق العام في باريس قريبًا من محطات القطار وفي أمكنة العبور الكثيف[28]. أما تحليلات ف. جوبار المنطلقة من أسماء العائلات وعلاقتها بمخالفات الإهانة والتمرّد في محكمة مولان (Melun)، فتظهر تمييزًا في إدانات «السود» و«المغاربيين» الذين ينالون عقوبات بالسجن أطول بمرتين تقريبًا مما يناله «الأوروبيون» على المخالفات نفسها. وهذا تحيّز ظاهر ومهم. لكن هذه الدراسة حول أحكام العدالة لا تظهر تحيّزًا ثقافيًا واضحًا في الأحكام عندما تتم مراقبة الظروف الخاصة بكل وضع: السوابق، المثول أمام المحكمة من عدمه[29].

من المحتمل أن خللًا ما يؤثّر في نقل محاضر المخالفة إلى العدالة بصورة تتغيّر وفق المجموعات[30]. وهناك أسباب ثلاثة لعدم اعتبار ذلك عائقًا يبطل

---

(28) وهكذا، فـ «السود» يتعرضون للتدقيق البوليسي أكثر بعشر مرّات من «البيض»، و«العرب» أكثر بثماني مرّات. ولكن المؤلفين يبرهنون كذلك على أن التدقيق مرتبط بقوّة باللباس. أما الشبان الذين يبرزون هيئة غوطية أو (punk) أو (techno) (ثياب ملتصقة بالجسد)، أو أيضًا (hip-hop)، فإن احتمال تعرّضهم للرقابة أكثر بإحدى عشرة مرّة من الذين يتزيّون بـ «زيّ المدينة» أو يبدون على «راحتهم». إنّ الزي بوصفه رمزًا والمظهر العرقي مترابطان. وبذلك، فإنّ التحيُّز في الاختبار يمكن أن يكون أيضًا تحيُّزًا بسبب هذه المظاهر أكثر ممّا هو انحياز عرقي. وبما أنّ 6 في المئة من البيض يتزيّون بهذا اللباس مقابل 19 في المئة من «السود» و13 في المئة من «العرب»، فإن استهداف الرقابة بسبب المظهر يعطي احتمالات أكثر بمرتين أو ثلاثة بالنسبة إلى «العرب» أو «السود». انظر: Fabien Jobard et René Lévy, *Police et minorités visibles: contrôles d'idendité à Paris* (New York: Open Society Justice Initiative, 2009).

(29) انظر: Fabien Jobard et Sophie Névanen, «La couleur du jugement: discriminations dans les décisions judiciaires en matière d'infractions à agents de la force publique (1965-2005),» *Revue française de sociologie* 48, no. 2 (2007).

(30) الانتقاد يمكن أن يكون على أكثر من سجل والتحيُّزات في الانتقاء يمكن أن تتغيّر وفق النقطة التي نتموضع فيها - من الاستدعاء إلى المحاكمة - مسبغة، على ما يبدو، أهمية أكبر للمظاهر الأكثر بساطة في الدخول بتماس مع الشبان ومع الشرطة. ولكن يبدو صعبًا التحديد الدقيق للدور الخاص لمعايير الانتقاء: مظهر الملابس، لون الجلد أو العرقية المفترضة. وعندما يتعلق الأمر بنقل محاضر التحقيق إلى المحكمة، فإنّ ذلك يستدعي الحيطة عندما نقارن التقاطع مع الكليشيهات (العبارات الجاهزة) الأكثر رواجًا: «السود» و«العرب» إذا أردنا أن نستعيد توصيفات الشارع.

التحليلات المقدّمة. هناك أولًا الانقسامات التي تهمّنا والتي تحيل إلى الأصل الثقافي: فهي لا تتقاطع مع لون الجسد ولا تختصر بالفارق في مظاهر السلوك بين المحليين و«الأقليات المرئية». إن الفروقات في السلوك التي لاحظناها تخترق الجماعات من دون أن تتطابق مع الحدود وتميِّز على نحو فريد شبان الساحل من المراهقين الآخرين «السود»، والشبان ذوي الأصل التركي من ذوي الأصل «المغاربي». وكما بخصوص الوقائع الاجتماعية كافة، ليس بالإمكان تناول الجنح الجزائية خارج كونها من مسؤولية الفاعلين والمؤسسات المعنية بقمعها أو استباقها. في البداية، إنّ مفهوم التحيُّز يجب أن يُستخدم مع التحفّظ، لأنه يستند إلى الفكرة القابلة للنقاش بشأن الواقعة الحقيقية، السابقة لهذا التصوُّر. وأخيرًا، وهذا هو الأكثر أهمية، إن تفسيرنا يستند إلى العلاقة المتبادلة بين إجراءات فردية تتعلق بالنتائج المدرسية للصف السادس والبروفيه وعوامل والتغيب والانحراف. فكيف يمكن شرح أنّ هذه الإجراءات التي يصدرها المعلمون، رجال الشرطة، والعاملون الاجتماعيون، تتضمّن المستوى الفردي والتحيُّزات نفسها؟ وبما أنّ نتائج الصف السادس، وكون الشخص استحق ضبط مخالفة، مسألتان مرتبطتان، فهل يجب أن نفكر أن المعلمين يضعون علاماتهم وفقًا للسُّحنة.. في مسابقات مغفلة الاسم؟

إنّ مسعانا يقضي بتوضيح تشكّل السلوك في مجالات مختلفة هي حصيلة التفاعلات مع المؤسسات المختلفة، ولإيجاد العلاقات المتبادلة الحاملة للمعنى على مستويات متعدّدة من التراكم. وبالمحصلة أخذنا في الاعتبار قياسات النجاح المدرسي في الصف السادس والتاسع (البروفيه) والتغيّب عن الصف الثالث، والمتابعات من خلال المساعدة الاجتماعية للطفولة والتورّط في الارتكابات الجزائية. إن المتغيّرات المختلفة الترابط، على المستوى الفردي كما على مستوى المناطق موضوع الدرس، تظهر أعطالًا في الاشتغال على مدى عام. إن هذه الترابطات تترجم توتّرات ومصاعب مدرجة في اشتغال مجتمعاتنا نفسها، وفي علاقة التيّار المركزي في المجتمع والأحياء الفقيرة، وليس بدينامية هذه الأحياء فحسب.

تتقاطع جغرافية الفصل العرقي بدقّة مع جغرافية مصاعب التنشئة الاجتماعية: رسوب مدرسي مبكر، تغيّب. في الدائرة الثانية عشرة شمال باريس يرسم التوزّع الجغرافي لأمكنة إقامة مرتكبي الانتهاكات ثلاثة أقطاب. المعدلات الأعلى هي في الغوت دور الجنوبية، وشاتو روج، وفي منطقة بيشا، بوابة سان أوان، وبوابة لاشابيل وبوابة أوبيرفيه. وعلى العكس من ذلك، فإنّ نسبة المرتكبين هي الأضعف في تجمعات (IRIS) في تلة مونمارتر (Butte-Montmartre) ونحو الجنوب الشرقي باتجاه الدائرة السابعة عشرة. وحي بوابة مونمارتر، ومنطقة كلينيانكور (Clignancourt)، وبواسونييه (Poissoniers) و«ما بين الدروب (Entre les Voies)»، تشكّل مناطق كثافة متوسطة[31]. وحيث هناك معدلات نجاح في الصف السادس وفي الصف التاسع تتجاوز الـ 70 في المئة، فإنّ نسب المرتكبين تكون الأضعف. وحيث لاحظنا تقدمًا واضحًا في النتائج المدرسية بين الصف السادس والصف التاسع دورجيليه (brevet- Dorgelès) ودوهسم (Duhesme) وساكري كور (Sacré-Coeur)، وأورسيل (Orsel)، فإنّ نسب المرتكبين كانت ضعيفة جدًا. أما في جغرافية أحياء الـ (IRIS) فالنجاح في امتحانات الصفين السادس والتاسع هو الأضعف، وتقابله معدلات هي الأعلى في ما يتعلق بالتورّط في الانحراف. وتتقاطع هذه الجغرافية بدقّة مع صغر نسبة كوادر/ عمال. ونسبة العائلات المتحدّرة من الهجرة الأفريقية هي أيضًا مترابطة مع نسبة المراهقين المتورّطين في الارتكابات ومعدلات الرسوب بالبروفيه في المدارس.

نقع على الموازاة الجغرافية ذاتها في ضاحية نانت وفي وادي السين، كما في المونتوا (Mantois) وكذلك في منطقة المورو. لكن الأمر في وادي السين أشد وضوحًا ممّا هو عليه الحال في باريس منتصف عقد الألفين، حيث هناك نسبة كبيرة من المراهقين الملاحقين بوصفهم مرتكبين في أحياء الـ (IRIS) الواقعة في محيط المناطق الحضرية الحسّاسة: أحياء الرسامين، والأطباء والكتاب في

(31) على الرغم من التناقضات الظاهرة، فإن الفروق في معدلات تورّط المراهقين في الارتكابات لا يعتدّ بها إلا عند عتبة 10 في المئة.

فال فوريه في مانت لا جولي، وفي أحياء منطقة الفيني بلانش وحي الموزيسيان في المورو. وعلى عكس ذلك، فإن المركز التاريخي لمانت لا جولي بوشلي ومانيانفيل وروسني وفرينوز، في أعلى نطاق فاليه ومركز المورو، تأوي القليل من المرتكبين. وإذا كان يجب النظر بحذر إلى أوجه النزوع نحو الانحراف في كل (IRIS)، بسبب ضعف عدد السكان فيه[32]، فإن تطابق التوزّعات الجغرافية للمرتكبين مع الأحياء الحضرية الحسَّاسة - وهي أيضًا الأحياء التي كانت النتائج المدرسية فيها بين الأدنى في الصف السادس وفي الصف التاسع (البروفيه) - يسهل التحقّق منها. فتقليد البحث السوسيولوجي في فرنسا، والمتأثر باللغة السياسية لبلد يرفض كل تمييز على قاعدة الأصل الثقافي، قاد إلى تجنّب هذه القراءة الشديدة التمييز للوهلة الأولى[33]. ومن البداهي أنَّ التطابق المكاني لا يكفي لإظهار الارتباطات السببية. فتسلسل المحدِّدات معقّد، ولكن إظهار الحيز المكاني للصعوبات والانحرافات ليس أمرًا بلا قيمة، بل إنّه يخترق المظاهر الرئيسة للحياة الاجتماعية.

غداة الحرب العالمية الثانية كان الانحراف والرسوب المدرسي، في جوهرهما، نتيجة لتعطّل الانتظام المحسوب فرديًا، من دون قاعدة اجتماعية محددة، فينسبان إمّا إلى عثرات تربوية معزولة وإما إلى صراعات نفسية[34]. ولكنهما منذ عقود ثلاثة اتخذا شكل صراع اجتماعي مرتبط بالحيّز المكاني. فالكلام على «عثرة الأحياء» يوحي بأنّ المشكلات تتأتّى من ذلك فحسب. لكن هذا التعبير يحجب ديالكتيك أوجه العلاقة بين سلوك الأقليات وسلوك الأغلبية من السكان. وهذه أيضًا طريقة أبوية لتعيين الانحرافات وغياب النجاح لدى أبناء مهاجري الجنوب القاطنين في المناطق الحضرية. فالارتباط المكاني بصعوبات التنشئة الاجتماعية يجب أن يفكر فيه جيدًا. وتعبير «شباب

(32) إنّ الخطأ في موضعة 2 أو 3 مرتكبين في جزيرة (IRIS) يمكن له أن يؤثّر كثيرًا في النسب المئوية لهذا الحي.

(33) لقد أجرينا تصنيفًا للتلامذة بناءً على مكان ولادة الأب أو اسم العائلة عندما يكون المكان مجهولًا، وتصنيفًا للعائلات وفق الأسماء؛ وتمَّ حساب النسب لاحقًا من خلال كل جزيرة (IRIS).

(34) انظر: Hugues Lagrange, *De l'affrontement à l'esquive* (Paris: La Découverte, 2001).

الأحياء» يعرِّف الشباب اليوم، من خلال الكناية أو المجاز المرسل، ليس بوصفهم مجموعات هامشية، بل أبطال صراع يعبّئ الشبيبة المتحدرة من الهجرة الأفريقية في معارضة شاملة مع باقي المجتمع[35]. ففي نصٍّ موجز نشرته مجلة (*Esprit*) في العام 1999، لاحظ د. بيهار (D. Béhar)، وهو مراقب يقظ للسياسات الحضرية، صعودًا في قوّة المحدِّدات المرتبطة بالمكان. وقد كتب مستنتجًا إن الموضوع الحضري ليس مجرّد شاشة تعكس الاجتماعي[36]. فالمكان الذي يُدمَج في الأصل، بات مثقلًا بحمولة عاطفية تقرِّبه من مفهوم الجماعة عند الأنكلوسكسون. وكلمة (Community) المستخدمة من دون توصيف تشير ضمنيًا إلى الجماعة المحلية التي يبرز فيها تشابه قوي، وتتشكّل بوصفها هوية منفصلة. أما الوحدات ذات الدلالة فلم تعد تلك الواردة في الغالب الأعم في كتب تاريخنا أو في وثائقنا الإدارية. فنحن غالبًا ما رسمنا الخريطة الجغرافية للتطوّرات في المجتمع الفرنسي منذ مئتي عام، معتمدين المحافظة (أي الأبرشية) وحدةً قاعدية، ومعتبرين هذا المقياس الإداري الواسع وحدة مناسبة[37]. أما الفروقات التي نقترح على أنفسنا قراءتها هنا، فتندرج أيضًا في نسيج دقيق، لكنه ليس ثابتًا بَعْدُ. وهو نسيج الأحياء القليلة نتيجة للفصل الحضري (الذي تسمح تجمعات الـ (IRIS) بقراءته). ويرسم الفصل والعزل بصورة دقيقة حدود انحرافات المراهقين العادية: ارتكابات، وتغيُّب ورسوب مدرسيّان. والربط المُحكم بين رحيل النخب الاجتماعية من الأحياء، والبطالة وانحسار عدد العاملين، وبناء السمعة السلبية، وهبوط مستوى المدارس الابتدائية والثانوية؛ إن الربط بين هذا كله يشكّل مسلسلًا يميل لأن يعيد إنتاج نفسه. ولأنّ فروقات الإنجاز التي باتت مقروءة على مستوى بنية البلديات هي

---

(35) وهذا ما نقوم به أحيانًا، اقتضابًا.

(36) إنّ حفرًا في الفروقات المحلية هذه، يرسي الأساس للتقسيم إلى مناطق ما بين - بلدية للسياسات العامة: في مناطق مشروع «التطوّر الاجتماعي للأحياء» (DSQ)، مناطق التربية ذات الأفضلية (ZEP)، ثمّ المناطق الحضرية الحسَّاسة (ZUS).

(37) ولكن أفضل الدراسات تلجأ إلى تقطيعات أكثر دقّة، لا تتطابق مع التقسيمات الإدارية: جبليون أو أناس السهل، الكلس مقابل الغابة الصغيرة. راجع، أعمال سيغفريد (Siegfried) بشأن غرب فرنسا ودراسة بول بوا (Paul Bois) بشأن السارت (Sarthe).

أمر جديد، بات يشهد أيضًا على إعادة تعريف المسألة الاجتماعية، المألوفة على الضفّة الأخرى من الأطلسي، لكن الجديدة على هذه الضفّة.

وإذا كانت أمكنة المصاعب المدرسية قد أصبحت مسألة معترفًا بها منذ 1981 من خلال مناطق الأفضلية التربوية (ZEP)، ويتم بالحدود الدنيا احتساب الفروقات الثقافية فيها من خلال نسب الطلاب غير الفرنكوفونيين، فإنه لا يوجد ما يقابل ذلك في ما يتعلق بالانحراف. أما تقارير «مرصد المناطق الحصرية الحسَّاسة» (OZUS)، فلا تسمح بفهم التمركز المكاني للانحرافات. فهذه التقارير تشير إلى نسبة الضحايا في هذه المناطق فحسب. وهكذا نقرأ أن المعدل العام للانحراف في المناطق الحضرية الحسَّاسة (ZUS) بقي في العام 2008 أدنى ممّا هو عليه في دوائر الأمن العامة»[38]. هذا التشخيص المؤسَّس على مقولة الضحية، يتجاهل «إنتاج» الارتكابات، ولا يأخذ بالاعتبار التوتّرات الاجتماعية ولا أوجه الإخفاق التربوي. فالمناطق الحضرية الحسَّاسة شديدة التنوّع، وهناك جزء يمكن أن يشكّل من 10 في المئة إلى 20 في المئة من هذه المناطق، هو مصدر لكثير من الارتكابات. يجب امتلاك الجرأة لإحصاء النسبة المئوية للمرتكبين الذين تشملهم ظاهرة استخدام النفوذ، من دون الاقتصار على أحصاء الضحايا فحسب. فالسلطات العامّة ترفض مواجهة جغرافية المرتكبين، وهي تغفل بذلك واقع أن الانحراف يتأتى، بصورة غير متناسبة، من الأحياء الفقيرة والمهاجرة، وهي تمنع في الوقت نفسه صوغ سياسة حقيقية للوقاية تواجه المشكلات في مصادرها.

---

(38) يوضح التقرير، بالتأكيد، أنّ «معدّلات المخالفات في المناطق الحضرية الحساسة (ZUS)، بلغت الذروة في سين سان دوني (Seine-Saint-Denis) 71.2 واقعة بالنسبة إلى كل ألف ساكن (وهذا أكثر بكثير ممّا حصل في الإيسّون (Essonne) (50 واقعة) وفال دواز (Val-d'Oise) (51 واقعة)، وفي الإيفلين (50.2 واقعة). إنّ المناطق الحضرية الحسَّاسة في الفال دو مارن (Val-de-Marne) سجّلت المعدّلات الأضعف في المنطقة (25.1 واقعة)». ولكن التقرير يمتنع عن التحليل على المستوى الدقيق، للأسباب الخصوصية التي تولّد الفروقات في معدّلات الشباب واتساع عائلات المهاجرين الأوائل. (ل. برونر (L.Bronner)). أشار في جريدة اللوموند (*Le Monde*) إلى واقع أنّ منطقة السين سان دوني تستوعب وحدها نصف المهاجرين الواصلين من أفريقيا إلى فرنسا.

الفصل الخامس

الانحرافات، الدراسة والإرث العائلي

يرسم الفصل المكاني للأجانب بدقة شديدة خريطة اضطرابات العام 2005 في فرنسا. في الواقع لم تكن معنية بهذه الاضطرابات كل أحياء السكن الاجتماعي ذات النسب العالية من عائلات الأجانب الكبيرة، أو ممَّن هم دون سن العشرين. وإذا اعتمدنا فصل السكان الأجانب في أحياء المدن الحضرية الحساسة (ZUS)، بوصفه مؤشرًا للاضطرابات، يمكن أن نستخلص أنّ احتمال حصول اضطرابات ينخفض إلى النصف في المدن التي يضعف فيها الفصل، ويصل إلى 80 في المئة في المدن التي يرتفع فيها نسبيًا مؤشر انفصال سكان الأحياء الحضرية الحساسة عن باقي المدينة[1]. ولكن الفصل والعزل لا يستنفدان فهم المصاعب الدراسية وانحرافات الأطفال والمراهقين المتحدرين من الهجرات الأفريقية والتركية.

لقد عرف الرسوب المدرسي المبكر في الأحياء بدءًا من ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين اتساعًا ومغزى جديدين[2]، وذلك لأسباب عديدة: المصاعب الدراسية لم تكن منذ أربعين عامًا خلت عائقًا أمام الاندماج المهني

---

(1) إن المؤشِّر المُستخدَم هو مؤشّر الفصل (D) لدونكان (Duncan). الاضطرابات كانت عديدة في المدن التي تعد أكثر من 65000 ساكنًا، وحيث (المؤشر) أعلى من 0.2. انظر: Hugues Lagrange, «Émeutes, rénovation urbaine et aliénation politique,» *Revue française de science politique* 58, no. 3 (2008).

(2) من دون علاقة بما تنصُّ عليه التحليلات الكلاسيكية بخصوص الرسوب المدرسي والانحراف.

لأطفال الصفوف الشعبية. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الصعوبات لم تكن مقولبة، بهذه الصرامة مع الفصلين المكاني والثقافي. وأخيرًا، فإن الإخفاق الدراسي الذي يغذّي الانحراف والكراهية يبدأ مبكرًا، ويعمل بوصفه إعاقة موروثة إلى حد بعيد. وفهم الانحرافات والصعوبات المدرسية يحدد مظاهر حياة العائلات والمراهقين أكثر من الاضطرابات. وتحيل الديناميات الدراسية والانحرافات إلى أبعاد ثلاثة من ميراث المراهقين[3]: 1) نمط التشكّل العائلي، 2) وسط الأهل المهني للأهل، 3) الأصل الثقافي للعائلات وبصورة أقل كلاسيكية في فرنسا. وبالنظر إلى أوجه النجاح أو الانحراف المرتبطة بها، فإن هذه الأبعاد الثلاثة لسياق التنشئة الاجتماعية الفردية تبدو، ولو منفصلة، مهمة أيضًا.

التشكيلات العائلية

لنبدأ بالتنظيمات العائلية. ما هي تبعات ازدياد عائلات المعيل الواحد والعائلات المُعاد تشكيلها على انحرافات المراهقين؟ هل هناك صلات بين عائلات تعدّد الزوجات - النادرة جدًّا في فرنسا بوجه عام، لكن الحاضرة والمنظورة في أحياء المدن التي يرتفع فيها عدد المهاجرين من أصل أفريقي ساحلي - والمصاعب الدراسية والانحرافات السلوكية؟

إذا كان الخطاب في شأن المفاعيل الضارّة للعائلات ذات المعيل الواحد خطابًا وعظيًا في جزء منه، ومرتبطًا بنقد ارتفاع عدد الأطفال، فإن هذا لا يعفينا من أن نتفحص بصورة براغماتية ادّعاءه الصلاحية. فتزايد أعداد الأُسر ذات المعيل الواحد يشكّل نزعة مشتركة في أوروبا الشمالية والولايات المتحدة الأميركية. وقد أظهرت دراسات تجريبية شمال أميركية عدة أن أبناء الأحياء الفقيرة الذين تربّوا على يدَي أمّ وحيدة أو في كنف عائلة أُعيد تشكيلها،

(3) أنا هنا أضع جانبًا وعن عمد المحدّدات التي تتعلّق بالتأثير في إرادة التلامذة، مثل الوقت المكرَّس لإنجاز التلميذ واجباته - والتي يبقى تأثيرها في النتائج مهمًا جدًا -، وذلك لسبب منهجي جوهري سأعود إليه، كي أعالج الظروف التي تفرض نفسها على المراهقين من الخارج.

تعرضوا إجمالًا لخطر ترك المدرسة أكثر من غيرهم، وكذلك لخطر تعاطي المخدرات، ومكابدة حالات حمل في عمر المراهقة، أو التعرض للتوقيف بسبب ارتكابات[4]. وبخصوص التورط بالانحراف في صفوف الأطفال الذين تربّوا في عائلات أحادية المعيل، وأولئك الذين تربّوا مع أهلهم البيولوجيين أو بالتبني، هناك، وفقًا لدراسات عديدة، فارق محسوس للأخطار[5]. عندما لا نأخذ في الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية، ولا أصل العائلات، ولا الأطر العائلية الأكثر إشكالية، نرى أن الانخراط في الانحراف يتعلق بعائلات متعددة الزوجات أو بعائلات ذات معيل واحد[6]. ومن ناحية أخرى، فإن المراهقين الذين تربّوا في عائلات أُعيد بناؤها، أو متعددة الزوجات، يعرفون نجاحًا مدرسيًا أقل من الأطفال الذين تربّوا مع أبويهم. في المقابل يبدو ضعيفًا الأثر في صورة النجاح المدرسي في البروفيه للأولاد الذين تربّوا في كنف واحد من الأبوَين.

النتائج المدرسية وانحرافات المراهقين وفق التشكيلة العائلية

التشكّل العائلي	نسبة النجاح المئوية في الصف السادس	نسبة النجاح المئوية في البروفيه	النسبة المئوية للمراهقين المعاقَبين بسبب المخالفات
أهل بيولوجيون أو متبنون	55.0	62.1	8.8
عائلة ذات معيل واحد	47.0	59.2	18.8
عائلة مُعاد بناؤها	33.6	47.4	11.5
عائلة متعدّدة الزوجات	16.9	20.8	36.9

المصدر: إحصاء متعدد المواقع. 55 في المئة من الأولاد الذين يعيشون مع آبائهم وأمهاتهم اجتازوا الامتحانات الوطنية في الصف السادس وحصلوا على أكثر من 50 في المئة من العلامات.

---

(4) انظر: R. Matsueda et K. Heimer, «Race Differences in Teenage Sexuality, Pregnancy and Crime Involvement,» *American Sociological Review* 52, no. 6 (1987).

(5) انظر: Annie Casert Foundation, Report 2000.
ولكن الخطر أكثر محدودية ومشروطية ممّا كتبه مادحو النظام العائلي.

(6) علمًا أنّ العائلات متعدّدة الزوجات تكاد تكون بكاملها من أصلٍ أفريقي ساحلي.

تشكّل العائلات ذات المعيل الواحد شديدة التنوع. في الولايات المتحدة ناقش ت. بايبلارز (T. Biblarz) وأ. رافتري (A. Raftery) تحليلًا للنجاح الاجتماعي في أربع مجموعات من الأميركيين الشماليين، يغطّي المرحلة بين عامي 1962 و1994، واتخذا موقفًا نقيضًا لأولئك الذين يدينون «الأمومية». إنهما يميّزان ترتيبات عائلية عدة[7]، ليريا ما إذا كانت التشكّلات العائلية كافة الخارجة على شكل العائلة المؤلفة من الأبوَين والأطفال، تتساوى بكونها أقل مواءمة لنجاح الأطفال. النظريات الأكثر إقناعًا تؤكد دور الأم أكثر من دور الأب، بوصفه محدِّدًا لمصير الأطفال المدرسي. تؤكد هذه النظريات أن الأمهات يوظفن من الموارد في خدمة أطفالهن أكثر ممّا يفعله الآباء. فالعيش ورفاه الطفل في البلدان المتطورة هما في دائرة الاهتمام الأكبر للأم: فهي التي ترضع الطفل وتحميه من الناحية البيولوجية، ولا يُتوقع منها إنجاب كثير من الأولاد مثلما يمكن أن يُتوقّع من الرجل (الذي يستطيع ذلك من خلال نساء عديدات). وهي إذًا معنية بأن تستثمر طاقتها لمصلحة كل واحد من أطفالها. إن هكذا مقاربة نفسية تتقبّل بأن الأطفال الذين تربّوا على يدَي أمّ منفردة، سوف يفيدون بالتأكيد من الموارد المادية أقل ممّا لو كانوا مع الأم والأب، ولكنها تؤكد أن الأطفال الذين تربّيهم أمٌّ وحيدة هم أوفر حظًّا في النجاح من الأطفال الذين يربّيهم الأب منفردًا. وتساءل المؤلفان عما إذا كانت المصاعب التي يعانيها الأطفال هي محصلة فعل انتقاء الأهل أو بفعل التنشئة الاجتماعية في العائلات ذات المعيل الواحد. إن مصاعب المراهقين الذين تربّوا على يد أحد الأبوَين يمكن أن تكون في الواقع حصيلة اختيار القسم الأكثر هشاشة من الأهل[8]: كفاءة أقل من الأهل أو انتباه أقل للطفل من الأبوَين

(7) انظر: Timothy Biblarz and Adrian Raftery, «Family Structure, educational Attainment and socio-economic Success: Rethinking the 'Pathology of Matriarchy',» *American Journal of Sociology* 105, no. 2 (1990).

(8) إنّ اعتماد الأطفال والمراهقين المتحدّرين من أزواج تطلّقوا، أو عاشوا دائمًا في عائلة ذات مُعيل واحد يعني في الوقت نفسه انتقاء سياق تربوي، وشريحة من الأهل يغلب عليها ضعف الاستقرار، وبالتعبير الثقافي والعلائقي والاقتصادي بصورة أقل ممّا عند الأزواج المستقرين، مما يجعل منه مثالًا غير جيّد.

اللذين انفصلا «إراديًّا». لذا نجد عند هؤلاء الأطفال نقصًا في أوجه الأمان الجوهرية التي يحتاجونها كي ينجحوا. ومن أجل تقدير أهمية مفعول الانتقاء هذا، قارن بايبلارز ورافتري أوضاع الطلاق مع أوضاع الترمّل. لم يجرِ التحقق من مفعول الانتقاء هذا: ففي تغير مصدر العائلة ذات المعيل الواحد رأسًا على عقب خلال العقود الثلاثة (حلًّ الطلاق محل الترمّل)، بقيت قوة مفعول العائلة ذات المعيل الواحد على النجاح ثابتة عبر الزمن. لقد أخذ الكاتبان بالتأكيد في الاعتبار سلسلة من متغيّرات المراقبة: مستوى التعليم، الوضع الاجتماعي للأبوين أو لأحدهما، لون البشرة، حجم الأُسرة. أحيانًا تكون هائلةً مفاعيلُ هذه العوامل الغريبة عن التشكّل العائلي على نجاح الأولاد. هكذا من أجل إنجاز نجاح اجتماعي متوسط بمقدار 40، فإن الأطفال الذين نشأوا في عائلات سود يحصِّلون رقمًا يقل بـ 15 نقطة عن الأطفال الذين نشأوا في أُسر بيض، وهذا في دفعة العام 1962. إن هذا المفعول تناقص بانتظام فوجًا بعد فوج من العام 1962 إلى العام 1987، ثمّ بدأ بالتصاعد من جديد بعد هذا التاريخ[9]. وعندما نأخذ بالاعتبار الوضع المهني للأم، فإن التنشئة التي جرت على يد الأم وحدها ليست عائقًا أمام النجاح الاجتماعي. بالمقابل، فإن الأولاد الذين ربّاهم الجدَّان أو الأب وحده حازوا على نجاح اجتماعي أقل إذا قيس الأمر بوضعهم عندما بلغوا الثلاثين عامًا. ولم يجرِ، بحسب علمي، على هذه الجهة من الأطلسي تفكير بهذا العمق في شأن المفاعيل الشرطية للعائلة ذات المعيل الواحد على النجاح.

في أوساط المهاجرين ليست كثرة العائلات ذات المعيل الواحد بلا صِلة مع التطوّرات في بلدانهم الأصلية. ففي المغرب على عتبة الألفية الثالثة على سبيل المثال، يمثل معدل الطلاق ثلث ما هو عليه في شمال أوروبا تقريبًا. أكثر من ذلك، فإن حالات الزواج من جديد أكثر سرعة، لأن المطلّق ليس في وضع اجتماعي يُحسد عليه. في أفريقيا الغربية، وفي الوسط الريفي، حيث لا يزال

---

(9) إن التطور الأميركي نحو «مبدأ الاستحقاق» بلغ حدوده في منتصف سنوات الثمانينيات. في مجرى سنوات التسعينيات، يستعيد خط اللون الذي يقسّم المجتمع الأميركي جزئيًا حقوقه.

الطلاق نادرًا، تشكل النساء اللواتي يكنَّ دعامة للعائلة ظاهرة قديمة. وعلى هذه القاعدة العريضة من العائلات ذات المعيل الواحد رسمت التقاليد العائلية الأبويّة النَّسب والأمومية النَّسب تنوّعاتها الهائلة. في منطقة الغابة، في غانا وفي منطقة دايس (Dayes) في توغو، تترافق الوتيرة الأعلى للنساء المسؤولات عن العائلة، مع بنية أمومية النَّسب بوضوح. في مجتمعات الساحل (Sahel)، وهي غالبًا أبوية النسب، فإن العائلة المعالة من الأم هي نتيجة للترمّل أو لرحيل الرجال. ففي العام 1991 كان 62 في المئة من ربّات الأُسر في شمال بوركينا فاسو من الأرامل. وبشكل موازٍ في السنغال ومالي، أدى الإبقاء على تعدّد الزوجات إلى ترمّل النساء في عمر مبكر نسبيًا. أما في المدينة فأصبح تقليد زواج الأرملة من شقيق المتوفي، والأرمل من شقيقة المتوفية، في طريق الزوال[10]. لذا نجد في دكار أعوام التسعينيات والألفين (Dakar) على سبيل المثال، أن 20 في المئة من النساء بين 30 و50 سنة، هن من العازبات. إن اتّساع حضور العائلة ذات المعيل الواحد، على أرض الواقع، كان يحتجب في عدد من بلدان الساحل خلف تعدد الزوجات وخلف عادات النساء الوحيدات اللواتي يتخذن «زوجًا اجتماعيًّا» بسبب إدانة المرأة العازبة أو الحط من موقعها الاجتماعي[11]. في مالي صار هذا الوضع أكثر تواترًا مع رحيل الرجال بسبب موجات الجفاف الجديدة. ونشهد منذ عقدين ارتفاع حالات التساكن من دون زواج وحالات الطلاق في مدن أفريقيا الساحلية، وقد بدأت هذه الظاهرة تمسّ العائلات التي تعيش في المدن الأوروبية.

في فرنسا العام 2006 تحمل التغيّرات في معدلات الأُسر ذات المعيل الواحد، أثرَ تنوّع المواريث وسياق حياة المهاجرين الراهنة. إذا كانت معدلات المهاجرين من ذوي المعيل الواحد المتحدّرين من بلدان جنوب أوروبا، مرتفعة: (35 في المئة) في إسبانيا وإيطاليا واليونان، باستثناء البرتغاليين؛ فإنها بين المغاربة والتونسيين والأتراك والآسيويين أضعف بكثير: (من 8 إلى 14

---

(10) إلزام الأخ بالزواج من أرملة أخيه.

(11) انظر: Jeanne Bisilliat, dir., *Les Femmes soutien de famille* (Paris: Karthala, 1996).

في المئة). أما لدى المهاجرين من أصل جزائري فالمعدل أعلى بوضوح من نظيره المغربي. أما المعطيات المتعلقة ببلدان أفريقيا السوداء، فليست مفصَّلة في الإحصاءات المنشورة. ووفق دراستنا، فإن معدلات العائلات الوحيدة المعيل، ضعيفة بين مهاجري الساحل، ولكنها في المقابل مرتفعة جدًّا وسط العائلات السود القادمة من مناطق أخرى في أفريقيا[12]، كما بين القادمين من جزر الأنتيل. وهكذا بين مَن تمَّت مقابلتهم وكان أهلهم مولودين في جزر الأنتيل، هناك حوالى 50 في المئة تربّيهم أُمهاتهنّ فحسب، و20 في المئة تربّوا في عائلات أُعيد تكوينها، و30 في المئة تربّوا في كنف الأبوين[13].

هذه المعدلات تتغيّر أيضًا وبصورة كبيرة تبعًا لطبيعة الحي السكني في منتصف عقد الألفين. فبين العائلات من أصل أوروبي ترتفع معدلات العائلات الوحيدة المعيل بشكل ملموس في الأحياء الحضرية الحساسة، ممّا هي عليه خارج هذه الأحياء. الحال معكوسة تمامًا لدى الجماعات الثقافية الأكثر انفصالًا: مغاربة، سود الساحل، وأتراك. هؤلاء معدلات العائلات الوحيدة المعيل بينهم متدنية حين تعيش في المناطق الحضرية الحساسة. (هكذا هي الحال بين العائلات القادمة من الساحل. ووفق العينة التي استخدمناها في الأحياء الحساسة هناك 15.7 في المئة من العائلات وحيدة المعيل، مقابل 22.5 في المئة خارج هذه الأحياء). في المقابل تحضر في هذه المجموعات الأشكال العائلية التقليدية، وعلى نحو خاص تعدد الزوجات في الساحل، إذ يشكل نسبة أعلى في الأحياء الحضرية الحساسة. إن واحدية الإعالة ظاهرة ضعيفة جدًّا بين العائلات من أصل مغاربي والتي تعيش في المدن (8 في المئة).

وإذا كان، وفقًا لاستقصائنا، تأثير العائلة الأحادية المعيل ليس ذا مغزى

---

(12) عندما لم نتمكن من العثور على مكان ولادة الأهل، لجأنا إلى اسم العائلة، وهذا يُدخل نسبة من الخطأ، من دون شك في التصنيف (شبَّان «جزر الأنتيل» المعتبرين فرنسيين، لأن الأسماء الأنتيلية يصعب تمييزها أحيانًا من الأسماء الفرنسية).

(13) إنّ الاستقصاء تيو (TeO) يؤكّد واقع أنّ الترتيبات والتشكّلات العائلية التقليدية أعلى وتيرة في أحياء الفصل، وهذه ظاهرة معاكسة تمامًا لما نلاحظه في المراكز الحضرية الشمال - الأميركية.

أو هو قليل المغزى بما يخصّ النجاح المدرسي، فإنه حساس بما يتعلق بالانحراف[14]. أما تأثير هذه العائلة في الانحراف مشروط: أوضاع العائلة الوحيدة المعيل في فترة المراهقة أكثر أذى للأطفال من أصل أوروبي، مغاربي، أسود غير ساحلي ومتحدّر من جزر الأنتيل. وهذا مع تغييرات قوية وفقًا لطبيعة الحي. المجموعتان اللتان لم تترك الصيغة العائلية الوحيدة المعيل أثرًا في الانحرافات فيهما، هما العائلات القادمة من الساحل ومن تركيا. والرسم التخطيطي الذي يلي يمثل معدلات الانحراف المقدَّرة بدلالة التركيبة العائلية تبعًا للأصل. وكون المرء تربّى في الأُسرة الوحيدة المعيل (بدل الأُسرة ذات الأبوَين أو الأُسرة المُعاد تشكيلها)، فهذا يضاعف الاندفاعات نحو الانحراف لدى الأوروبيين والمغاربيين. والفارق المستخلص في سياق كهذا، يخص المراهقين المتحدّرين من عائلات الساحل. ومن أجل التقاط دور العائلة الوحيدة المعيل، يجب تذكّر أن هذا النمط من العائلة شائع في العائلات الفرنكو - أوروبية المقيمة في أحياء المساكن ذات الإيجار المعتدل (HLM)، وأكثر ندرة في العائلات المغاربية وفي عائلات الساحل. لذا، فإن التفكير بأن انحرافات المراهقين المتحدّرين من الهجرات الأفريقية نتيجة لازدياد العائلات ذات المعيل الوحيد، إنما هو تبسيط شديد؛ وهو في ما يتعلق بعائلات الساحل خاطئ تمامًا. إن الصيغ الخصوصية لتشكل أوضاع العائلة الوحيدة المعيل في العائلات القادمة من الساحل، تشرح هذا الفارق: فهذه العائلة تفصح عن قوة

---

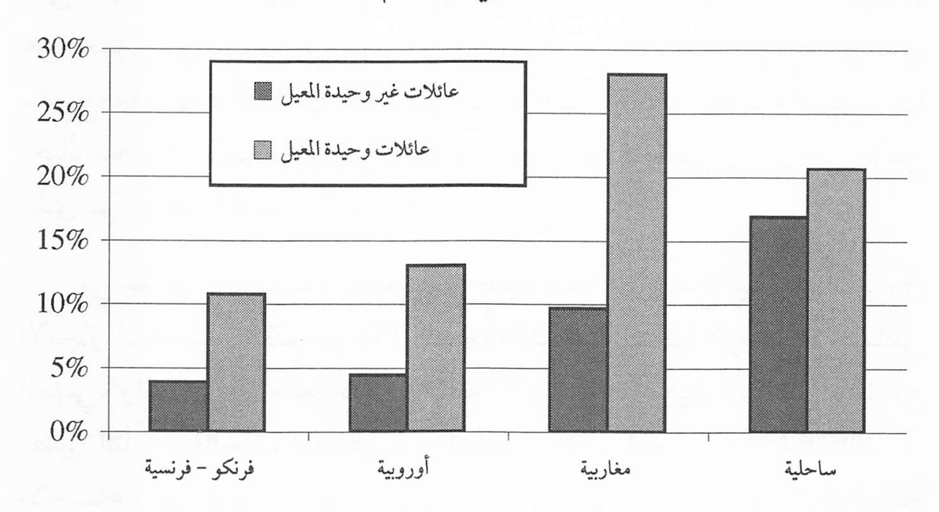
(14) وهذا ما راقبناه في تحليل متعدّد المتغيّرات. انظر: Hugues Lagrange, «Délinquance et réussite scolaire à l'adolescence,» *Recherches et prévisions* (CNAF), no. 88 (juin 2007).

إن تأثير العيش في تشكيلة عائلية وحيدة المعيل، على الإنجازات الدراسية، ليس موضوع توافق تام في فرنسا. وهكذا، فإنّ ج. ب. كايّ (J-P. Caille) وف. روزنتال تفحصا الديناميات في الصفوف الابتدائية وهما لم ينسبا للعنصر السالف التأثير الملموس. وفي دراسة حديثة بشأن مناطق ذات أولوية تربوية (ZEP)، ماتيو إيشو (Mathieu Ichou) يلاحظ أنّ المراهقين الذين تربّوا في عائلات وحيدة المعيل، حصلوا، في الصف الثالث، على نتائج دراسية أقل بشكل محسوس، من المراهقين الذين يعيشون في عائلات بوجود الأبوَين، هذا بعد مراقبة مفاعيل الوسط الاجتماعي، ومستوى تربية الأهل والأصل الفرنسي أو الأصل الأجنبي. انظر: Mathieu Ichou, «Rapprocher les familles populaires de l'école. Analyse d'un lieu commun,» *Dossiers d'études* (CNAF), no. 125 (2010).

إنّ الوزن الأقل لعائلات الساحل في الاستقصاء يمكن أن يشرح هذا الفارق.

شكيمة نسائها. وهناك دراسة بهذا المعنى قام بها البنك الدولي لسبعة بلدان أفريقية جنوب الصحراء. تؤكد هذه الدراسة أن الأطفال الذين يتحصّلون على معدلات تمدرس لاستكمال الدراسة في الأُسر المُدارة من النساء، هم أعلى عددًا ممّا في الأُسر الأخرى[15].

النسب المئوية لمرتكبي الجنح تبعًا للأصل الثقافي والتشكل العائلي في العام 2005



المصدر: استقصاء متعدّد المواقع. إن العائلات المتعدّدة الزوجات مستثناة من مجموعة العائلات «غير الوحيدة المعيل» من أجل تبيُّن المغازي المقارنة للمرجعية.

الوسط الاجتماعي والأصل الثقافي

يتناقض بقوة توزُّع مرتكبي الجنح المفترضين، وكذلك الفجوة في الإنجازات المدرسية في الصف السادس، تبعًا لأوضاع الأهل الاجتماعية والمهنية. فالمراهقون الذين يعاني آباؤهم من بطالة دائمة، أو متبطّلون في أعمار تقل عن الستين عامًا، يفوق مستوى انحرافاتهم على نحو محسوس انحرافات أولئك الذين يتحدّر أهلهم من أوساط شعبية غير هشّة، بل حتى أولئك الذين

(15) انظر: R. Séchet [et al], «Les familles monoparentales,» Dossiers d'études (CNAF), no. 42 (2003): 47.

آباؤهم من الكوادر المهنية أو من أصحاب المهن الوسيطة. وبعد امتحانات البروفيه في المدارس، فإن أكثر من 30 نقطة من النسبة المئوية، تفصل معدل نجاح أبناء الكوادر والمهن الوسيطة، عن الأطفال الذين يعيش آباؤهم في حال بطالة، أو معلنين أنهم عاطلون أو متقاعدون. الحالات الأخيرة تتّصف، في الوقت نفسه، بنتائج نجاح ضعيفة في الصف السادس، وبنتائج سيئة في البروفيه، وبتورّط قوي في الانحراف. وأكثر من الفارق في الأوضاع الاجتماعية الذي يبقى مداه محدودًا، فإن التعارض بين الاستخدام وعدم الاستخدام (عاطلون عن العمل، غير نشيطين في عمر يقل عن الستين عامًا، أو متقاعدون)، هو الذي يبدو معمِّقًا لهذه الفوارق. لقد سبق أن صيغت إثباتات كهذه، وأُضيفت لها أحيانًا محدّدات مُسندة جدًّا إلى تباينات الإنجازات، كالمستوى الدراسي للأهل الذي لم نتعرّف إليه بصورة منهجية.

في عقدي الستينيات والسبعينيات اجتهد علماء الاجتماع ليبرهنوا أن فروق الإنجاز المدرسي تنتظم مع دلالة المحدّدات التي ينتجها الوسط الاجتماعي المهني، وأنه ليس للاستعدادات الثقافية[16] ولا لقوة الجهد أن تُعطي بيانًا عن مصير الناس. فالحكم الصادر عن أغلبية السوسيولوجيين في شأن الفروق الاجتماعية في المجتمعات الأوروبية التي تدّعي المساواة والجدارة، أصبح شديد القسوة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وتحديدًا في اللحظة التاريخية التي كان يخف فيها أثر الأصول الاجتماعية على الوضع المهني. لقد برهن ك. تيلو (C. Thélot) ول. أ. فاليه (L-A.Vallet) أن قوة الصلة بين الوضع الاجتماعي للآباء ووضع أبنائهم وبناتهم، تقلّصت في الواقع بحدود 35 في المئة إلى 40 في المئة بين الأجيال المولودة عشية حرب 1914، وتلك المولودة في العام 1970. ويمكن التفكير بأن تراجع وزن المواريث في القرن العشـرين ولّد أفقًا انتظاريًّا انتشر في شرائح المجتمع كافة. وبمواجهة توقّع الصعود الاجتماعي من خلال المدرسة، فإن الحفاظ على فارق في الصيرورة تبعًا للوسط الاجتماعي من شأنه أن يولّد اضطرابًا كبيرًا. والتقدّم نحو مجتمع

(16) بالمعنى الذي تبنيته، وفق تايلر (Lio Tylor).

الجدارة الذي كان واعدًا بعد الحرب العالمية الثانية، بلغ حدوده قبل نهاية القرن الأخير، سواء في أوروبا أو في أميركا الشمالية. لذا، فإن أصحاب التفسير الاجتماعي استعادوا حماستهم، وخصوصًا في فرنسا، حيث العودة القوية للحجّة الاجتماعية الكلاسيكية أغلقت باب التفكير في العلاقات بين الطبقات والثقافات الذي لم يُفتح حقيقة.

الإنجازات المدرسية وانحرافات المراهقين تبعًا لوضع الأهل المهني

الوضع المهني للأب	نسبة النجاح في الصف السادس (في المئة)	نسبة النجاح في البروفيه المدرسية (في المئة)	نسبة المراهقين المعاقَبين على مخالفات (في المئة)
حِرفي/ تاجر	56.6	77.3	8.6
كادر/ مهني، مهنة حرة، مهنة وسيطة	71.5	5.4	2.1
موظف	61.7	91.5	6.5
عامل	5.4	81.2	9.3
غير معروف/ متوفى	57.3	87.6	11.0
متقاعد	40.5	45.0	18.9
غير عامل/ أقل من 60 عامًا. عاطل من دون توضيح	50.8	58.1	21.3

المصدر: استقصاء متعدّد المواقع، قراءة بالخانة: 56.6 في المئة من أبناء الحرفيين أو التجار اجتازوا بأكثر من 50 في المئة الاختبارات الوطنية للصف السادس، رقم 3472

بحدود معرفتي، نادرًا ما أُجريت في فرنسا قراءة لهذه الإنجازات والانحرافات استنادًا إلى الأصول الثقافية: كانت المعطيات ناقصة، والسبب... وفقًا للاستقصاء المتعدّد المواقع، أن الفروق في نجاح المراهقين المدرسي تبعًا للأصل الثقافي للعائلة[17]، قابلة للمقارنة مع اتساع الفروق التي سُجلت وفقًا للأوساط المهنية. في الصف السادس كما في نهاية الدراسة الثانوية، تبيّن أن اتساع الفروق في النجاح والمرتبطة بالأصل الثقافي، كانت مرتفعة. وإذا

(17) القياس هنا ليس على مستوى جزيرة (IRIS) ولكن بوصفه صفة فردية للمراهقين.

تعلّق الأمر بالانحراف، فإن الفروق غير واسعة أيضًا: فالمراهقون الذين تربّوا في عائلات الساحل متورّطون في ارتكاب جنح، أكثر من 3 إلى 4 مرّات من المراهقين الذين تربّوا في عائلات محلية. أما الذين تربّوا في عائلات مغاربية، فتورطوا في جنح أكثر بمرّتين ممّن تربّوا في عائلات محلية.

الإنجازات المدرسية وانحرافات المراهقين تبعًا للأصل الثقافي

الأصل الثقافي للعائلة	نسبة النجاح في الفصل السادس (في المئة)	نسبة النجاح في البروفيه المدرسية (في المئة)	نسبة المراهقين المعاقَبين على مخالفات (في المئة)
عائلة فرنسية منذ أجيال عدّة	66.1	80.1	4.7
أخرى أوروبية	62.2	77.8	5.2
مغاربية	55.1	70.7	11.2
أفريقيا السوداء خارج الساحل	55.7	69.7	9.8
أفريقيا الساحل	46.9	56.3	16.5
تركيا	50.1	57.1	9.2
باقي العالم	59.7	82.4	4.5

المصدر: استقصاء متعدّد المواقع. قراءة بالخانة؛ 3473

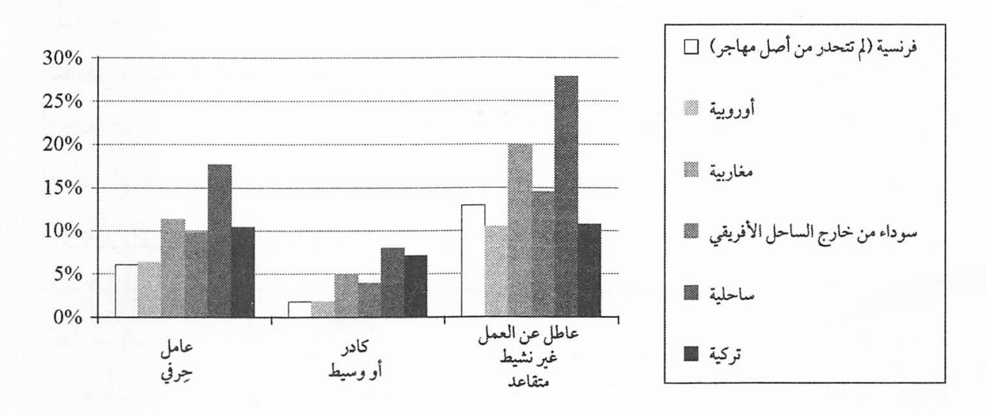
وتُحدِّد تنوّعات الوضع السوسيولوجي المهني والأصل الثقافي الأكثر تمييزًا، تعارضَين بصورة عامة: مستخدَم مقابل غير مستخدَم، تحدّر أوروبي مقابل تحدّر ساحلي وتركي[18]. وإقامة الصلة بين الإثنية والتصرفات التي جرت ملاحظتها، هي إيحاء بأن الإثنية يمكن أن تمارس تأثيرًا ما حتى ولو بواسطة عوامل أخرى. وتترك هذه المقاربة حكمًا افتراضًا «السبب» ما. فلنعلِّق الحكم ولنقُم بخطوة في اتجاه تحليلي، بصرف النظر عمّا إذا أدت الخطوة إلى إضاءة اللوحة أو إلى تعتيمها.

مفاعيل الوضع الاجتماعي للأهل وكذلك مفاعيل الأصل الثقافي على

(18) ودومًا مع تورّط أقل في انحراف المراهقين المتحدّرين من عائلات تركية.

النزوع نحو الانحراف والإخفاق الدراسي، هل تتداخل، أم يحلُّ أحدها محل الآخر؟ الجواب الواضح أن لا حلول. لماذا؟ فلنكتفِ الآن بالملاحظة الآتية: ليس لأنهم يتحدّرون من عائلات عمالية فحسب، أو عاطلة عن العمل، أو غير نشطة، يكون المراهقون المتحدّرون من الهجرات الأفريقية متورّطين بهذا القدر من الارتكابات، أو أنهم أقل نجاحًا في المدرسة، فعندما نأخذ في الاعتبار اختلافات الوسط الاجتماعي، فإن الفروق المرتبطة بالأصل الثقافي لا تختفي[19]. والمفاعيل المُضافة إلى هذا الأصل الثقافي وإلى الأوضاع العائلية تترافق أو تمتزج، كما نشاء، ولكن أحدها ليس قناعًا للآخر.

نسبة مرتكبي الجنح تبعًا للوسط الاجتماعي والأصل الثقافي للعائلة (في المئة)



المصدر: استقصاء متعدّد المواقع. تقديرات أوجه النزوع نحو الانحراف والنجاح في البروفيه.

لنكن أكثر دقّة. في قلب كلٍّ من الأوساط الاجتماعية، تكون مخاطر التورّط في الانحراف متغيّرة بصورة كبيرة، تبعًا للأصل الثقافي للعائلات: هذه

---

(19) مباشرة سوف يبدو هذا التعميم مشروعًا بالنسبة إلى الوسط الاجتماعي، ولكنه أشبه بالهرطقة إذا تعلق الأمر بالأصل الثقافي. في الأدب السوسيولوجي الفرنسي، كلما خسرت الإحداثيات الاجتماعية «الكلاسيكية» من مواءمتها أو قدرتها على الشرح، يتم غالبًا إدخال عناصر إضافية من أجل استكمال أو تدقيق التشخيص. بالمقابل، عندما يُعطي الأصل الثقافي قراءة متعاكسة، يتم في غالب الأحيان تجاهل الإثبات. لماذا هذا التعامل مع الأصل الثقافي؟ فضد الأصل يتمُّ اعتبار الوسط الاجتماعي حاملًا للمعنى بذاته، وإنّه، بمعنى ما، حجّة مشروعة.

المخاطر قد تصل إلى ثلاثة أضعاف. أمّا في ما يتعلق بالإنجازات في البروفيه في المدارس، فإن التفاوتات بين المجموعات الثقافية في وسط اجتماعي متجانس، تكون أقل ظهورًا. وإذا كانت التفاوتات في الإنجازات الدراسية وفقًا للأصل، مهمّة بين أطفال الأوساط الشعبية والمهمّشة، فإن الأصل الثقافي بين أطفال الطبقات الوسطى والكوادر يحظى بوزن أقل. فالوسط الاجتماعي يبدو مُحدِّدًا حاسمًا في النجاح المدرسي، وجديرًا بأن يقلّل بصورة ملموسة من مفعول الأصل. وكما يقول البرازيليون، «المال يُبيِّض»، ولكن ليس تمامًا[20].

وإذا نحن محضنا الثقة لهذه النتائج، فسوف نوافق على أن موضوع الإثنية يمثّل شبكة لقراءة المواريث وأشكال التنشئة الاجتماعية، وشبكة مهمّة لفهم إنجازات المراهقين وإخفاقاتهم. معارضو هذا التوصيف سوف يحاججون بالتأكيد قائلين إن الفروق البيّنة يجب أن تُنسَب إلى خاصيات أخرى. فالأصل الثقافي، كما الشريحة السوسيومهنية، سمة تولِّف مظاهر كثيرة: أوجه التمييز، أوجه من الإجحاف المتراكم أو المبكر، ظروف استقرار وإدارة العائلات في حال الهجرة. لكن هذا لا ينتقص شيئًا من التوصيف. أكثر من ذلك، يجب التفكير في مغزى التفكيك التحليلي للأصل. فماذا عن عائلة من أصل مالي يديرها أبوان أنجزا دراسات عليا وتضمّ طفلين يحظيان بمساحة خاصة بهما؟ إنها موضوع غير صالح للقياس في السياق الفرنسي الراهن. ويمكن التساؤل في شأن مواءمة التفسير الذي يستخدم عائلة كهذه بوصفها فئة مرجعية. وإذا كان التفكيك التحليلي يحمل دروسًا، فهو لا يمكن أن يشكّل إلا لحظة من هذا التبصّر. بعدها يجب العودة إلى التشكّلات التي جمّعها التاريخ والتي تندرج هي نفسها في تاريخ من المسارات العائلية، والعمل على تمييزِ معظم ما يتعذّر

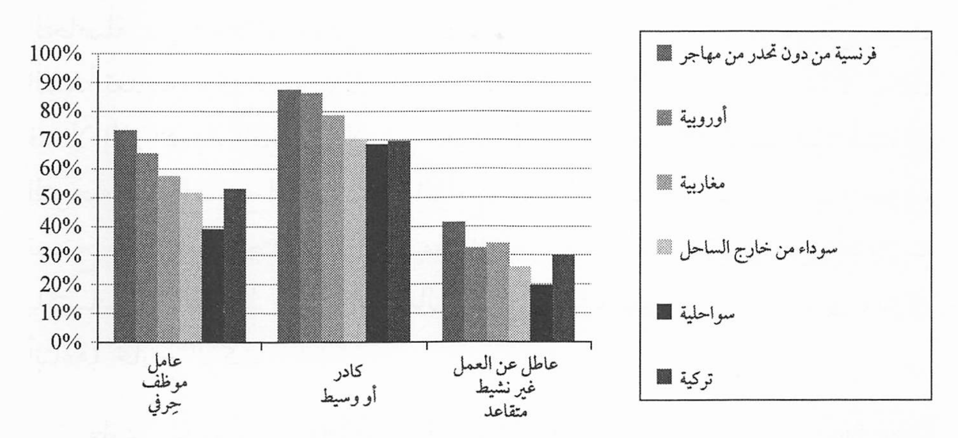
(20) جان بول كاي (Jean-Paul Caille) ولويس أندريه فاليه (Louis-André Vallet)، كانا، وفي مقالة لافتة، قد لاحظا النتائج الأفضل التي يتحصّل عليها الشبان المتحدّرون من الهجرة عند معاينة مهنة الأب، ولكنهما لم يتمكنا من تمييز الأصول الثقافية بصورة دقيقة.

انظر: «Les élèves étrangers ou issus de l'immigration dans l'école et le collège français. Une étude d'ensemble,» *Les Dossiers d'éducation et de formation*, no. 67 (1996).

إن النسب الممثلة في الرسم البياني 152، تمّ تعديلها كي تأخذ في الاعتبار التركيب العائلي وخصوصيات الحي التي يمكن أن تؤثّر في المسلكيات الفردية.

تلمسه، عن معظم ما هو انتقالي. وتتبّع نشوء الفروق هو، إضافة إلى ذلك، مقاربة لا تكسر التشكّلات الحقيقية.

النسبة المئوية للنجاح في البروفيه تبعًا للوسط الاجتماعي والأصل الثقافي للعائلة



المصدر: استقصاء متعدد المواقع

«أصول» اللامساواة

يبدو مستوى الصف السادس، المشروط بإتمام مسيرة المرحلة الابتدائية من دون تعثّر، واحدًا من العوامل التي تحمي المراهقين، بأقوى ما يمكن، من التورّط في الانحراف ومسلكيات أخرى خاطئة. في الواقع، إن نتائج الأطفال في السادس، أي قبل انتظامهم في المدرسة الثانوية، ترتبط بصورة وثيقة جدًّا بالانحرافات المعاقَب عليها التي تحصل قبل ثلاثة أو أربعة أعوام. فالصدمة التي تصيب الفتيان المتحدّرين من الهجرة الأفريقية في عمر المراهقة، يجب ألا تُختزل في العجز الدراسي المبكر، على الرغم من أثرها الكبير فيه. ذلك أن الإخفاق الذي يبدو إخفاقًا شخصيًّا في الإنجاز، يعيشه المراهقون المهاجرون، كإهانة جماعية علنيّة. فهو يمسّ شبّان «الأحياء» جميعًا، أي الشبان المتحدّرين من المهاجرين (أهلهم لم يواجَهوا بهذا الإخفاق). واليوم، أولئك الذين راكموا أوجه التخلّف المدرسي والإخفاقات، هم أكثر تهميشًا بكثير من الشبّان الذين كانوا قد بدأوا العمل من دون شهادات في المجتمع الصناعي.

إذا نحن استجوبنا الميكانيزمات أو الإواليات التي تربط الانحرافات والنجاحات النسبية، لمعرفة ما تدين به لموروث المراهقين، فإني أود أن أضع تحت الضوء، ليس المحدّدات الكبرى للنجاح أو الإخفاق[21]، بل مفعول هذه الموروثات التي تصيب هؤلاء الأطفال وما فعلته بهم التغيّرات الحاصلة في العائلات وفي المحيط الاجتماعي، والتي تستطيع من حيث المبدأ تعديله. وكذلك حاولتُ العودة إلى الإخفاق الدراسي وإلى ما لا يُحَال فيه لا إلى الجهد الفردي ولا إلى معرفة آليات التوجيه في فرنسا قبل مستوى التوجيه في الصف الثالث. في الواقع، بعد الصف الثالث فحسب، سوف تسمح المعرفة الاجتماعية المتقدّمة بألغاز النظام المدرسي لبعض العائلات باكتساب أو الحفاظ على رأس مال بشري ثمين، بينما عائلات أخرى سترى أبناءها خارج الرَّكْب.

ماري دورو بيلا (Mari Duru-Bellat) وجان بيار جاروس (Jean-Pierr Jarousse)، وألان مينغا[22] (Alain Mingat) يعلموننا من خلال تفكيك دقيق لمسارات الحضانة في المدرسة، بأن النسبة المئوية للتلامذة الذين يبلغون الحلقة الثانية الطويلة تتراوح بين 32 في المئة بين أبناء المزارعين و86 في المئة بين أبناء الكوادر. وفق هذه الدراسة هناك فارق في احتمال الدخول إلى الحلقة الثانية يقدّر بـ 16 نقطة بين أبناء الكوادر وأبناء العمال بعد انتهاء الصف التمهيدي (السنة الأولى من المدرسة الابتدائية). وهذا الفارق لا يتزايد أبدًا في المرحلة الابتدائية، ولكن الفروق التي تفصل أبناء الكوادر عن أبناء العمال في مرحلة الدخول إلى الدورة الطويلة في الثانوية، بين عامي 1980 و1990، اتسعت في لحظات حرجة من المسار الدراسي في الثانوية: مراحل التوجيه في الخامس وفي الثالث[23].

---

(21) من أجل تحليل محدّدات الإخفاق الدراسي والانحراف، تحليلًا ليس محدودًا بالخاصيات اللامساواتية للمراهقين. انظر: Lagrange, «Déviance et réussite scolaire à l'adolescence».

(22) انظر: Marie Duru-Bellat [et al.], «Les scolarités de la maternelle au lycée,» *Revue française de sociologie* 34, no. 1 (1994).

(23) مرحلة التوجيه في الصف الخامس تمَّ إلغاؤها.

نحن لا نمتلك وسائل دقيقة لإعادة بناء المسارات الدراسية وفق الأصل الثقافي، ولكن معطياتنا تشي بدروس عدة. ففي المقام الأول هناك تورّط المراهقين (في عمر السادسة عشرة تقريبًا) في الانحراف، وهو أمر متأثر جدًّا بإخفاقهم الدراسي المبكر. وفي المقام الثاني هناك الفروق في النجاح في الاختبارات المدرسية بين الأوساط الثقافية التي يتم استدراكها بصورة مبكرة جدًّا. وفي المقام الثالث إن انفكاك الأطفال المتحدّرين من الهجرة الأفريقية عن الدراسة لا يحصل إبّان المرحلة الثانوية، بل قبل ذلك. فلنبدأ من هنا إذًا.

واحدة من المقاربات الممكنة ترتكز إلى التساؤل في شأن دينامية الفروق في كلٍّ من مراحل التعليم. فلنأخذ مثلًا متخيلًا. لنفترض أن مئة في المئة من المراهقين المحليين الذين دخلوا الصف الثاني (CE2) وصلوا إلى الصف السادس من دون تأخير، وأن مئة في المئة من هؤلاء الذين ولجوا الصف السادس بلا تأخير حصلوا على شهادة البروفيه. وإذا كان 70 في المئة من المراهقين المتحدرين من أصل أفريقي الذين دخلوا الصف الثاني (CE2) وصلوا إلى الصف السادس بلا تأخير، وكذلك الأمر بين السادس والبروفيه، بنسبة 70 في المئة قياسًا بالمحليين المولودين من محليين، فإن الفارق المتراكم في التمهيدي وفي الثانوية يعطي نسبة نجاح في البروفيه 0.7×0.7 أي ½. وهذا هو تقريبًا الفارق الملاحَظ بالنسبة إلى المراهقين المتحدرين من العائلات القادمة من الساحل الأفريقي. ضمن هذا المنظور، ومن دون إهمال الفوارق الملاحَظة في بداية التمهيدي، سوف يبدو دقيقًا الاهتمام بتضخّم الفوارق في مجرى هذا القسم من المرحلة الدراسية، ورهان السياسات التربوية سيكون، من بين أمور أخرى، اقتراح إجراءات تعويضية في هذه العملية.

لنبدأ بأهمية الفروق في توزّع الإنجازات في الصف السادس وفق الأصل الثقافي[24]. فالمراهقون من أصول ساحلية هم أكثر عددًا في العشريات الخمسة الأولى (أقل من 50 في المئة بالمتوسط)، بينما المراهقون «الفرنسيون

(24) إنّ متغيّرًا كالنتائج في اختبارات الصف السادس، بفعل طبيعتها الشارحة جدًّا للنتائج في البروفيه بعد أربع سنوات، يمكن له بصعوبة أن يُعتبر إرثًا فحسب.

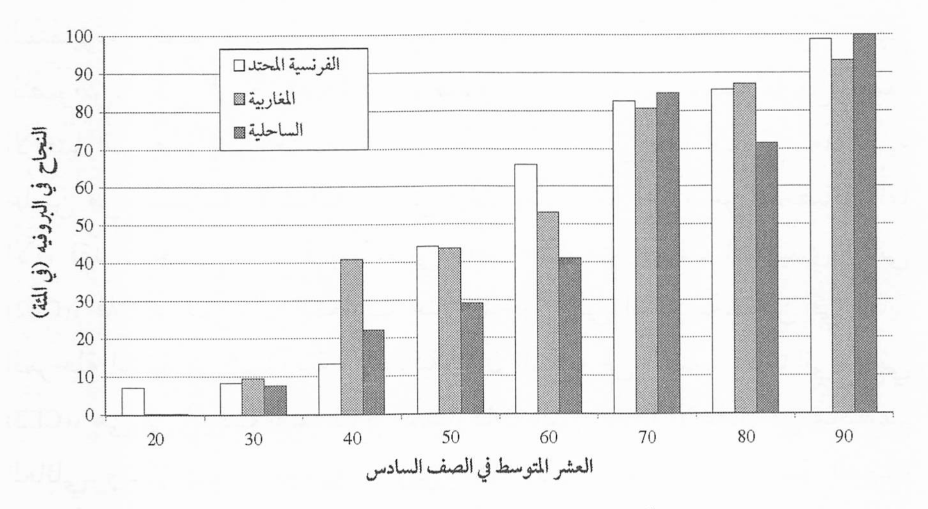
الأصليون» هم أكثر تركّزًا في العشريات العليا (أكثر من 60 في المئة)، بينما المراهقون من أصل مغاربي هم في وضع وسيط.

ولكن ما يهمّنا هنا ليس هذا الفارق وحده، بل الطريقة التي سوف يظهر فيها بعد أربع أعوام في البروفيه المدرسية التي تختم الدراسة الإلزامية. وتفترض دراستنا أن احتمالات النجاح في البروفيه بين تلامذة كل عشرية، تتغيّر قليلًا تبعًا للأصل الثقافي. وهكذا، فإن المراهقين الناشئين في عائلات من أصل أفريقي، والذين حصلوا على نتائج مساوية في الصف السادس، سوف يحصلون على البروفيه وعلى نسب النجاح نفسها التي للفرنسيين من أصل فرنسي. والتفحّص الدقيق يظهر بالتأكيد أن التلامذة من المستويات المتوسطة في الصف السادس (علاماتهم بين 50 و60 على مئة)، تكون احتمالات النجاح بينهم في البروفيه لمصلحة المراهقين المتحدّرين من العائلات الفرنسية، مقارنة بالمتحدّرين من الساحل[25]. ولكن على العموم، كلٌّ منهم «يُكافَأ» بنيل شهادة البروفيه، تقريبًا، بدلالة إنجازاته في الصف السادس. وهؤلاء السود أو البيض الذين هم ضمن العشرات المرتفعة (70 إلى 100) ينالون البروفيه بنسبة تتجاوز الـ 80 في المئة. وأولئك الذين يقعون في العشرات الضعيفة (من صفر إلى 40) نالوا تقريبًا 10 في المئة من حظوظ الحصول على البروفيه. التلامذة الذين هم في الصف السادس بأوضاع وسيطة (50 إلى 60) يمتلكون أيضًا حظوظًا قليلة لنيل شهادة البروفيه (حوالى 30 في المئة). والنجاح في البروفيه هو بدلالة S (الإجرائية الميدانية) للمستويات في الصف السادس. وإذا أردنا التبسيط، يمكننا القول إنه مع عتبة: تحت الحاصل 60 في الصف السادس، فهذا يعني الإخفاق شبه المحقق، وأعلى من ذلك يعني النجاح الأكيد. ومن هذا الواقع، فإن مصير فئة من تلامذة البروفيه يرسمه وضع العدد الأكبر في الصف السادس بالنسبة إلى هذه العتبة. إنه ضعف عدد الشباب ذوي الأصل الساحلي والتركي والمغاربي، بدرجة أقل، في العشرات المرتفعة في الصف السادس هو الذي

(25) إذا حفظنا في الذاكرة واقعة أنّ ما يقرب من 45 في المئة من المراهقين الساحليين هم ضمن الشريحة 50-70، فإن فارق النجاح بمستوى يعادل 15 نقطة في هذه الشرائح، سوف يُعطي ما يقرب من 7 نقاط نسبة نجاح أدنى لأطفال الساحل بمجموعهم.

يقرّر مصيرهم في الثانوية. هذا الواقع يمثّل جائزة غير عادية لأبناء العائلات الفرنسية المحتد من الهجرة الذين يملكون القواعد المؤاتية لانطلاقة جيّدة في الثانوية. ونحن نرى هكذا قيمة السياسة التي تضع الأطفال من الأوساط كافة على خط الانطلاق نفسه في الصف السادس. ولو كان بالإمكان وضع الأطفال على هذا الخط، فإن مفعول الأصل الثقافي في «الوصول» إلى البروفيه يصبح غير ذي أهمية بالنسبة إلى المجموعات كافة تقريبًا، ولكان انخفض بشكل محسوس بالنسبة إلى الساحليين. إن لهذه الـ (لو) دورًا معتبرًا بالتأكيد، وتدعونا إلى النظر في ما قبل الثانوية.

توزع النسب المئوية للنجاح في البروفيه للمجموعات الثلاث من حيث الأصل الثقافي، ووفق المتوسط العام في الصف السادس (في 2000-2001)



المصدر: استقصاء متعدّد المواقع.

20 تشير إلى العشر الثاني: نتائج من 10 إلى 20؛ 90 تشير إلى العشر العاشر: نتائج من 90 إلى 100

الفروق في الابتدائي

من أين تتأتّى الفروق في توزّع النتائج في الصف السادس[26]؟ يبدو ثقل

(26) مع الأسف، لم نستطع العودة إلى نتائج المراهقين في اختبارات الصف الابتدائي الثاني بناءً على العلامات الفردية، واضطررنا إلى أن نكتفي بربط نتائج الصف السادس للمراهقين المعنيين =

الوسط الثقافي العائلي على الإنجازات مهمًّا في المرحلة التي تسبق الدخول إلى الصف الثاني (CE2). وهو بعد المرحلة التمهيدية، لا يزيد كثيرًا الفروق في الإنجازات. وهذا ما يُستخلص من الاستقصاء المتعدّد المواقع، كما من النتائج الأولى لتقويم برنامج «النجاح التربوي» في المنطقة نفسها[27]. وإطالة المراحل (وهذا ما سميناه إعادة الصفوف) تجد مكانها لدى العبور من الصف التمهيدي الأول إلى الصف التمهيدي الثاني (CP-CE1). وهذه الإطالات تمسّ كثيرًا من الأطفال المتحدّرين من الهجرات الأفريقية والتركية الذين لم يتمكنوا من امتلاك أساسات اللغة في صف السنة الأولى الابتدائية.

إن تقويم الصف الابتدائي الثاني (CE2)[28] يتناول ما اكتسبه الأطفال في اللغة الفرنسية والرياضيات. وداخل كل تخصص، هناك جملة من الاختبارات المتمايزة، وتهتم بالنسبة إلى الفرنسية بقواعد اللغة بوجه خاص، وفهم النصوص، وفي الرياضيات تهتم بالعد وأيضًا بالهندسة. وانطلاقًا من جملة الاختبارات هذه يتم احتساب المتوسطات. ويحصل هذا التقويم بعد نهاية عامين من المدرسة الابتدائية، ولكن أيضًا بعد ثلاثة أعوام من الحضانة. أما الآن فقد دُمِجت الحضانة بالابتدائي. أما اختبارات الصف التمهيدي الثاني (CE2)، فلا تترجم حال المعارف عند الدخول إلى المدرسة. لكن في نهاية المرحلة الثانية من المدرسة الابتدائية، فإن النتائج في الصف الابتدائي الثاني (CE2)، هي في الوقت نفسه نتاج المشاركات التي تلقّاها الأطفال في محيطهم العائلي وتمارينهم المدرسية الأولى. هذا لأن التنشئة الاجتماعية العائلية والتربية المدرسية تعملان بتفاعل قوي أثناء هذه التدريبات الأولى، وفقًا لما أجمع عليه مدرّسة ومدراء مدرسة ابتدائية في مونتوا (Mantois).

= بالاستقصاء المتعدّد المواقع على مستوى متوسط المدارس الابتدائية التي درسوا فيها، واستكملنا بنتائج صادرة عن «برنامج النجاح التربوي».

(27) انظر: Hugues Lagrange, en collaboration avec Marie Gibard, «La réussite éducative en primaire à Mantes-La-Jolie,» *Notes et Documents*, Sciences-po (OSC) (2012).

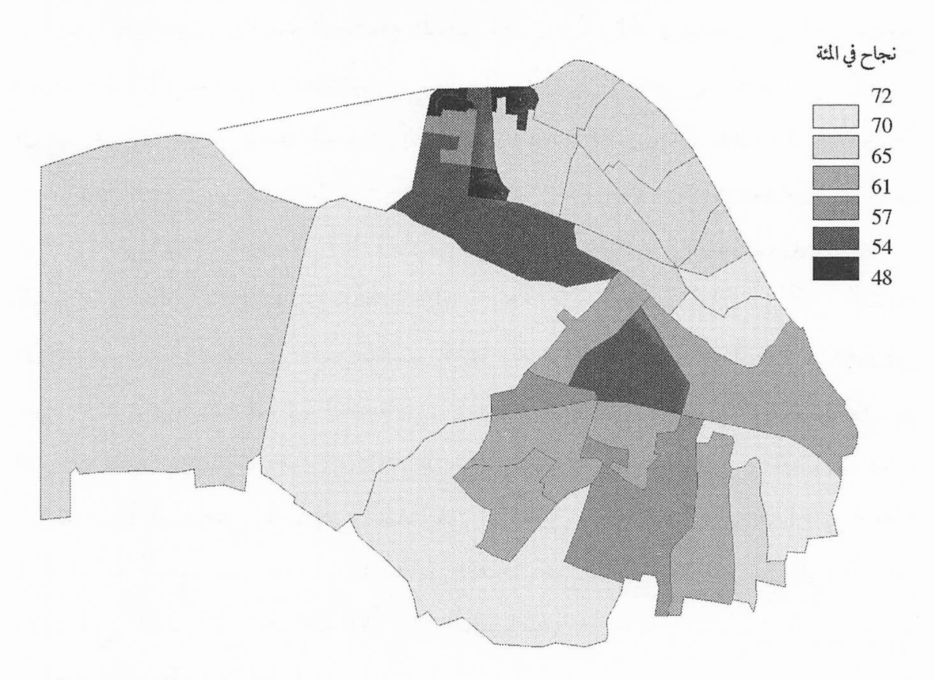
(28) لقد تمّ تعديل الاختبارات الوطنية وتعديل موقعها عند دخول الصف الابتدائي الأوّل، بما يجعل المقارنة أكثر صعوبة، في بلد تنقصه أصلًا معطيات المقارنة الزمنية.

واضح هو التطابق الجغرافي بين الأحياء، حيث النتائج في اختبارات الصف الابتدائي الثاني (CE2) ضعيفة، ومحيط المناطق الحضرية الحساسة. (راجع الخرائط وخريطة الصفحة التالية [ص 166]). والمدارس التي تجمع أبناء أحياء الرسامين والمثقفين في شمال الحي الحضري الحساس (ZUS)، وعلى طول حوض التجديف - كوستو (Cousteau)، رودان (Rodin)، فيلموران (Vilmorin)، وماتيس (Matisse) - حصدت، في المتوسط، نتائج مساوية أو أدنى من 50 في المئة نجاحًا. أما مدارس جنوب المنطقة الحضرية الحساسة - كوليت (Colette)، لاشينال (Lachena) - فكانت أعلى قليلًا. ولكن النتائج الأضعف في الابتدائي تموضعت كلها تقريبًا وفي الإجمال، في مدارس حي فال فوريه الحضري الحساس. والمدارس التي تضم الأطفال القادمين من المنطقة الحساسة مرسييه (Merisiers) وبرووِيه (Brouets) في مانت لا فيل، كانت قليلة التراجع قياسًا إلى المدارس الأفضل ممّا كانت عليه مدارس منطقة فال فوريه الحساسة. هذا بينما تطابق العجز عن النجاح المدرسي في الصف الابتدائي الثاني مع خريطة الأحياء الحساسة، ما عدا استثنائين اثنين تقريبًا (راجع الخريطة اللاحقة).

للوهلة الأولى، ما يميّز حيَّين متجاورَين، بلا «سمعة» في منطقة في مانت لا فيل، وتسمّى دومين دو لا فالّيه (Domaine de la Vallée)، هو أن أحد هذين الحيَّين يقع على تلة ويتألف من مساكن صغيرة تسكنها الطبقات الصغرى والمتوسطة الأوروبية، والآخر يقع في أسفل التلة ويتشكّل من مساكن جماعية تبدو مُصانة بصورة مقبولة، وتشغلها عائلات متحدّرة من الهجرة الأفريقية القادمة من فال فوريه، وأعيد إسكانها في هذه المنطقة التي لم يكن لها الملمح النموذجي للأحياء الحساسة، إلى جانب عائلات من أصول أوروبية وحيدة المعيل. نحن لا نمتلك صورة تفصيلية عن توزّع نشاطات الأهل في كل مدرسة، ولو أن المتناقضات المرتبطة بالتجميع كانت قوية[29].

(29) عندما نأخذ في الاعتبار نسب العائلات غير المحظوظة التي أشير إليها في الإحصاءات الأكاديمية.

مانتوا: نسبة النجاح المئوية في الاختبارات الوطنية في الصف التمهيدي الثاني متوسط الرياضيات/ واللغة الفرنسية على مئة في العام 2000



المصدر: استقصاء متعدّد المواقع

هناك حدٌّ اجتماعي وثقافي واضح في قلب منطقة دومين دو لا فالّيه يعبّر عن نفسه بفروق الإنجاز بين مدرستين قريبتين جدًّا: سابلونيير (Sablonnière) الواقعة أسفل دومين دو لا فالّيه، وتخلّفت بعشر نقاط في المتوسط عن مدرسة هو دو فيلييه (Haut-de-Villiers) التي في الأعلى. ودومين دو لا فالّيه التي لم تكن محسوبةً بين المناطق الحساسة في مانتوا، وتمَّ ضمّها حديثًا إلى «العهد الحضري للتماسك الاجتماعي» (CUES). وتعطي مديرتا هاتين المدرستين تفسيرًا للفروق في النجاح يُركِّز على الخاصيات الاجتماعية للعائلات، لكنهما لا تشيران إطلاقًا إلى الفروق الثقافية. والحكم هذا صفة ملازمة للقراءات «الشرعية» للمصاعب المدرسية، مع أنه ليس الحُكم الوحيد الممكن.

هذه المدارس شديدة الفصل الإثني، على صورة الأحياء الصغيرة التي تشكّل المدارس ملجأً لاستقطاب تلامذتها (اللجوء إلى التعليم الخاص في

الابتدائي لم يكن موجودًا حتى العام 2005 في هذه المنطقة)[30]. إذا صنّفنا المدارس تبعًا للنسبة المئوية المتنامية لتلامذتها المتحدّرين من أصل أفريقي أو تركي، نلاحظ ثنائية في الأوضاع: هناك القليل من المدارس ذات التشكّل العرقي المتوازن. وهذه الثنائية تبعًا للأصل الثقافي كانت حاضرة منذ بدء المرحلة الابتدائية. إضافة إلى ذلك هناك علاقة وثيقة بين الإنجازات في الصف التمهيدي الثاني والصف السادس توحي بأن صفوف الابتدائي، بعد صف السنة الأولى، لم تحفر عميقًا من حيث الفروق المرئية في الصف التمهيدي الثاني. والدراسات التي أجرتها «لجنة 1997» للتربية الوطنية، تؤكد أن الترابط بين المكتسبات عند الدخول إلى الصف التمهيدي الثاني وعند الدخول إلى الصف السادس، ترابطٌ قوي، وبصورة ملموسة أكثر مما هو بين الصف الأول والصف السادس[31]. أما الفروق التي تتبلور في الصف التمهيدي الثاني، والمرتبطة بقوة بالأصلين الاجتماعي والثقافي، فتتضخّم بقوة إبان المرحلة الابتدائية.

هذا التفاضل المبكر لم يُوضع قط في مركز التفكير العام بشأن الأحياء التي تعاني من مصاعب، إذ تمَّ التركيز على اضطرابات المراهقة. لماذا؟ إذا تمَّ الاعتراف بهذا الفارق المُبكر، فإن ذلك ومن دون شك، سيثير الخشية من الانزلاق نحو الثقافوية، والمدرّسون أنفسهم، الواقفون في الخط الأول فضّلوا عدم فتح ما يعتبرونه شبيهًا بصندوق باندورا. ومن السهل دومًا على المرء أن يلقي اللوم على المؤسسة، حتى ولو كانت مؤسسته. في الواقع ماذا يوجد قبل الصف الثاني التمهيدي؟ دور العائلات، مرحلة ما قبل الدراسة، وصفوف التمهيدي والابتدائي والأول[32]. سواء كان مفعول ما قبل الدراسة ضعيفًا أو أكثر

---

(30) بسبب عدم امتلاكنا للنتائج الفردية لاختبارات الصف الثاني ابتدائي، فليس بالإمكان أن نكرر، على هذا المستوى تحليل التأثير المتبادل، للوسط والأصل على النتائج التي حقّقها التلامذة.

(31) Respectivemant r = 0,76 et r = 0,62. Bruno Suchaut, «Le rôle de l'école maternelle dans les apprentissages et la scolarité des élèves,» papier présenté à: Conférence pour l'AGEEM (Bourges, 2008). Sur les dynamiques en primaire.

حول ديناميات الابتدائي انظر أعمال: IREDU.

(32) في فرنسا تتوجّه مرحلة ما قبل الدراسة إلى الأطفال من عمر سنتين إلى عمر ست سنوات، ولكن غالبية الأطفال لا يبدأون الحضانة إلا في عمر الثلاث سنوات ونصف، ومعدّلات التمدرس في =

مغزى، فإن دور العائلات والتربية العائلية الأولى يبقى مهمًّا. وسوف تسمح لنا العودة إلى الأعمار الطرية بأن نتخفف من هذا الواقع المثقل والمربك المتمثّل بالأصل الثقافي، عبر تفكيك مفاعيله. يظهر هذا النشوء الموجز للصعوبات ثقلَ التنشئة الاجتماعية المبكرة، ولكن أيضًا الاشتغالات الاجتماعية والعائلية.

لا تحيل ملاحظتنا هذه بالضرورة إلى الفطري، ولا تعتمد على أفكار مسبقة، لكنها تسائل الحياة عن مضمونها. وإذا كانت الفروق في النجاح تبرز في مرحلة مبكرة إلى هذا الحد، فلأن مضامين الحياة في أحياء السكن الاجتماعي، ومن دون شك الممارسات التربوية للعائلات المغاربية والسود والتركية، تدور حول امتلاك أساسات اللغة والحساب والعناصر الأولى لعلم الهندسة[33]. وهكذا يبدو لنا أن مسائل التوقّع أو تأجيل المكافآت والقدرة على التموضع الزمني وبناء فضاء لفاعلية تأملية عامة والمنافسة المدرسية بين الأولاد؛ يبدو أن هذه كلها تكون أكثر محدودية: إنها قضايا اجتماعية وثقافية بقدر ما هي تربوية.

فلورانس غيّار (Florence Guillard) التي تواكب منذ ثلاثين عامًا التجربة المدرسية، تقول إنه في بداية أعوام التسعينيات، كان ما يقارب 30 في المئة من التلامذة في منطقة فال فوريه، عاجزين تمامًا عن قراءة أو كتابة كلمة واحدة، وإن هذا ما هو عليه الحال جزئيًّا اليوم. وتمس هذه الصعوبات المبكرة على وجه خاص العائلات الكثيرة الأطفال المتحدرة من الهجرة الأفريقية. وإحدى مديرات مدرسة ماتيس (Matisse) في فال فوريه في مانت، تقول كلامًا يذهب

= عمر الستين مالت إلى الهبوط بشكل ملحوظ في مجرى سنوات الألفين: 32 في المئة عام 2002 وهبطت إلى 25 في المئة في العام 2005. منذ عشر سنوات ألمحت معظم الدراسات إلى أنّ مرحلة الروضة تقلّل من احتمال إعادة الصف، وخاصة في الصف التحضيري، وأنّ مفاعيلها تكون واضحة بقدر ما تكون هذه المرحلة طويلة. وفق هذه الدراسات هناك فائدة، وخاصة لأطفال الأوساط الأكثر حرمانًا من الزاد المدرسي، أن يكونوا في الروضة قبل عمر الثلاث سنوات. وهناك دراسات أحدث زمنًا، أقل يقينية، حتى ولو تعلّق الأمر بأطفال يتحدّرون من أوساط غير محظوظة. انظر: Jean-Paul Caille et Fabienne Rosenwald, «Les inégalités de réussite à l'école élémentarie: construction et évolution,» INSEE (Paris) (novembre 2006), <http://www.insee.fr/fr/themes/document.asp?reg_id=0&ref_id=fporsoc06d>.

(33) انظر: Marie Duru-Bellat et Martine Fournier, «L'intelligence de l'enfant: L'empreinte sociale,» *Sciences humaines* (2007).

في الاتجاه نفسه، معتبرةً أن الأولاد في الـ (ZUS) يعانون من نقص في القدرة على التأقلم وعلى التعبير، وتلحّ على صعوبة مسألة تنمية المرجعيات الزمنية بارتباطها باضطراب أزمنة القواعد اللغوية لديهم. وفي سنوات عديدة مارست هذه المديرة، التعليم في فرينوز (Freneuse)، وهي قرية زراعية عند منعطف السين غرب مانت: «بالمقارنة مع أطفال فرينوز، فإن التلامذة الذين يعيشون في المساكن ذات الإيجار المعتدل في شارع ماتيس أو غوغان في مانت يرسمون قليلًا، ويعانون من صعوبة في صنع أشياء من العجين القابل للقولبة». وما يُساء فهمه هو أن غياب الحافز بالنسبة إلى ألعاب التركيب (البازل) لا يؤشّر إلى عدم اهتمام الأهل، بل يعود إلى التقطع الكبير الذي يصيب أبناء العائلات الأفريقية في المراحل التربوية. فموقع المحفزات والألعاب من نمط الدوبلو (Duplo) والليغو (Lego) غير موجودة. واختفت الحكايات الحاضرة كثيرًا في التقاليد الأفريقية، بسبب غياب الأجداد خصوصًا. هذا من دون الكلام على الشعراء - السحرة. وتشير مشكلات النقص في الانتباه التي غالبًا ما يثيرها معلمو المدرسة التمهيدية، إلى المصاعب المرتبطة بظروف الحياة: الاكتظاظ، التلفزيون الدائم البث، غياب الأمكنة المناسبة، ولحظات التأمل. «هناك تناقض هائل (بحسب العمر) في طريقة التربية. فالأطفال الصغار مدلّلون ومدلعون، يتلقون القُبَل من الأمهات، ومن الكبار في الدروس التحضيرية... وبسرعة كبيرة، بمجرد أن يصيروا قادرين على تدبّر أمورهم، يصبحون خارج اهتمام أمهاتهم»، على ما تقول إحدى المعلمات. يبدو الأمر كما لو كان الاستقلال الجسدي للولد يشكل المرحلة الأهم عند العائلات. أما ما يتعدى ذلك فلم يعد يُعطى الاهتمام نفسه.

تقود هذه النتائج إلى قياس ما يمكن لسياسة المساواة في الفرص أن تعطيه. في هذا المجال تجدر الإشارة إلى أن برامج مثل (Head Start) في الولايات المتحدة، ولّدت تأثيرًا إيجابيًّا أكثر وضوحًا على أطفال العائلات السوداء ممّا على أطفال العائلات البيضاء[34]. وقد تكون الإجراءات المبكرة

(34) انظر: H. Elizabeth Peters and Natalie C. Mullis, «The Role of Family Income and Sources of Income on adolescent Achievement,» in Greg Duncan et Jeanne Brook-Guns, eds., *Consequences of Growing Up Poor* (New York: Russel Sage Foundation Publication, 1997).

جديرة بأن تقلّل بوضوح من الحيف الثقافي اللاحق بالعائلات المهاجرة الفقيرة. لكننا لم نجعل من ذلك أولوية، فانحدرت مرحلة ما قبل المدرسة. فمنذ 2005 يستهدف البرنامج المسمّى «النجاح التربوي» للأولاد بوصفهم أفرادًا منذ عمر السنتين، ولكنه يمسّ الداخلين إلى الثانوية بشكل أكبر ممّا يمسّ تلامذة الابتدائي، ويستهدف بالتالي أوجه التأخر أو الصعوبات التي تأصّلت[35]. وهكذا، فإن البرنامج لا يندرج في منظور المساواة في الفرص بقدر ما يسعى إلى تعويضات وترميمات ضرورية على كل حال. لكن هذه يجب أن تحصل قبل أن يستعصي التخلّف أو الصعوبة على التصحيح.

لم يتم بذل جهد من أجل فهم طبيعة مصاعب الأطفال المتحدّرين من الهجرات الأفريقية. فبالإمكان الحد من هذه الصعوبات عبر سياسة تستهدف الأعمار الطريّة من حيث الوتائر الجسدية، وتتنبه لإيجاد نقاط ارتكاز زمنية وللحساب الذهني. حديثًا أثارت حكومات اليمين موضوع تقرير كارثي صادر عن مؤسسة (INSERM)، عنوانه «تقرير خبرة جماعية». يخلط التقرير قضايا حقيقية متصلة بالتركيز والانتباه المُستدام المسميين في أدب العلاج النفسي «ضعف الانتباه والنشاطية المُبالَغ فيها». يخلط ذلك مع مسلكيات مدَّعاة معادية للمجتمع، وبشكل خاص «اضطرابات تنحو إلى التعارض مع الاستفزاز». وذلك في خط واضح يحوّل الانحراف إلى حالة تستدعي التطبيب. لكن اليسار - الذي أدان بحق هذا التقرير واعتبره غير مقبول على قاعدة أن («ليس هناك صفر على السلوك») - تجنّب تناول مسائل أوجه الإخفاق المبكرة. مرّة أخرى نرى النقاش العام يفتقر إلى التفكير الهادئ، ويركّز على قراءة تعيد انحرافات المراهقين في الأحياء، إمّا إلى المَرَضِية (الباثولوجيا) وإمّا إلى الدفاع عن الأهل من حيث المبدأ. وهكذا تنسدّ سبل الحوار أمام إشهار التروس.

تحيل الإخفاقات المدرسية، ومن ثمّ التورُّط في الانحراف، إلى

(35) انظر: H. Lagrange et M. Ichou, «Évaluation de la réussite éducative à Mantes,» rapport pour la municipalité de Mantes-la-Jolie (2008 et 2009).

التنشئة الاجتماعية المبكرة في العائلات، وخصوصًا غير المتعلمة، وربما تحيل أيضًا إلى التربية الناقصة ما قبل المدرسية. في كل مرحلة من التنشئة الاجتماعية، في الابتدائي ثمّ في الثانوي، تستمر الفروق الثقافية، بدل أن يسمح النضج الذي يكتسبه المراهقون المتحدّرون من الهجرة بالتعويض جزئيًا في الأقل، عن معوقات البداية. هذه المعوقات لا تستدعي أجوبة من طبيعة انضباطية، بل تحريضًا معرفيًا، ثمّ منافسة في أحياء محرومة من نماذج النجاح في عالم الراشدين.

لا يبدو أن فائض انحرافات الشبّان السود يتفرّع عن السمة الحديثة للهجرة فحسب. ففي عائلات وضعها متشابه يتبيّن أن الشبان القادمين من شمالي أفريقيا وأفريقيا السوداء ومناطق ما وراء البحار (DOM)، هم غالبًا أكثر تورّطًا في الانحراف، ولديهم سيرة دراسية أقل جودة من الشبان القادمين من أصول آسيوية[36]. فلماذا نحن أمام تضخم الإخفاقات من جهة، وتضخم النجاحات المدرسية والاجتماعية - الاقتصادية من جهة أخرى؟ الجواب معقّد. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار مراهقين قادمين من أوساط اجتماعية متشابهة، يبدو من الصعوبة تجنب أسئلة الدوافع والقيم. على مستوى التعميم الشديد هذا، نجدنا مرغمين على صوغ فرضية التوجّه نحو «النجاح المدرسي» المدعومة ثقافيًا لدى الآسيويين. توجّه من هذا النوع لا نجده على هذا المستوى لدى الأفارقة[37]. أظهرت دراسات عديدة أن الشبان الآسيويين يستفيدون من عادات عائلية شديدة التضامن، وفي الوقت نفسه شديدة التطلب من كلٍّ من أعضائها، وهي مؤاتية للنجاح المدرسي. أما الأخلاق الكونفوشيوسية، والمواقف المتولّدة من

---

(36) يبقى أنّ حجم العائلات الكبيرة نادرًا ما يكون قابلًا للمقارنة. فعائلة من الساحل ليست بحجم كبير، هي كبيرة بالنسبة إلى العائلة الفرنسية.

(37) انظر: John U. Ogbu, «Variability in minority school Performance: A Problem in Search of an Explanation,» *Anthropological Education Quarterly* 18, no. 4 (1987): 312-334.

ومن المؤكّد أنّ حجم العائلات الكبيرة الممتدّة يشكّل بالنسبة إلى الشبان المتحدّرين من الهجرة الأفريقية، عائقًا رئيسًا لا يصادفه الشبان الآسيويون.

ثقافة سبقت أوروبا بكثير في إجراء امتحان تنافسي للدخول في سلك الوظيفة العامة، وحيث تعتبر التجارة مجلبةً لأفضل المهارات منذ قرون؛ فقد هُندِست فيها العقليات على نحو يُعَرِّفُ الشبان الآسيويين منذ نعومة أظفارهم أهمية «أن يتعلموا من خلال الاجتهاد والتركيز»، إذا استعدنا عبارة مستلة من التعليم الكونفوشيوسي. تظهر هذه العقلية في اختيار شبكات الدراسة، وفي التفضيل الممنوح للفروع العلمية والتكنولوجية. وقد أدركنا ذلك بالملموس من أقوال شبان متحدّرين من أصل صيني وسلوكهم، جرت مقابلتهم في المدارس العامة في الدائرة الثامنة عشرة. هؤلاء المراهقون المتحدّرون غالبًا من أوساط متواضعة جدًّا (أب يعمل خادمًا أو غاسل أوانٍ في مطاعم إثنية محلية)، يشتكون من نقص التطلب في المدارس العامة، ويعضّون لجامهم منتظرون بفارغ الصبر مواجهة تحديات المرحلة الثانوية.

على الرغم من صعوبة قياسها، فإن الدوافع والتوجيه العملي نحو النجاح المدرسي عوامل حاسمة[38]، لكنها خارج نطاق استقصائنا: هناك واحد من المتغيّرات الأكثر استشعارًا للنجاح في الثانوية يتمثّل ببساطة في الوقت المكرَّس لإنجاز الواجبات بعد المدرسة. تأثير هذا المتغيّر هو الأكثر مغزى تقريبًا من بين كل المتغيرات في السياق موضوع الاهتمام. ولكن العمل «الشخصي» خارج الدوام المدرسي، وخلافًا للمظاهر، ليس ثابتة فردية: فالدَّالة في الثانوية لدى الشبان المتحدّرين من أصل أفريقي، ولدى أولئك القادمين من الساحل على وجه خاص، تكون ملحوظة بصورة أقل ممّا هي عند الشبان ذوي الأصول الأوروبية وخصوصًا الآسيوية. وهذه مسألة بسيطة كثيرًا ما يغلّفها الصمت في السوسيولوجيا[39]، ولكنها تساهم في شرح الفروق في النجاح في الثانوية. بالطريقة نفسها، فإن وتيرة الدعم المدرسي - الذي يرتبط بشكل عام بنجاح أفضل في بروفيه الثانويات بالنسبة إلى التلامذة الحاصلين على المستوى

---

(38) انظر: Lagrange, en collaboration avec Marie Gibard, «La réussite éducative en primaire à Mantes-La-Jolie».

(39) وعلى الرغم من ذلك إن هذا ليس إرثًا، بل توجّهًا قيميًا.

نفسه في الصف السادس - تتغيّر تبعًا للجماعات عبر تفاعل المواقف الثقافية وسجلات الفرص، كما يتغير اللجوء إلى المواكبة المدرسية وفق الطريقة التي من خلالها يتم النظر وإدراك «اللعبة» المدرسية. فعندما تبدو اللعبة مقفلة، يحاول الفاعلون بشكل عام، إيجاد مخارج في مكان آخر. وهذا يمكن أن يكون السبب في نفور جزء من الشبان في الأحياء الحساسة من المواكبة الدراسية. أما الدعم الدراسي الذي يتلقاه أطفال العائلات المغاربية وأطفال العائلات المحلية الأصل، فيختار التلامذة ذوي الصعوبة البيِّنة. أي مَن هم دون المتوسط في الصف السادس. وهذا يعني أننا في الترسيمة الكلاسيكية، حيث يؤدي الدعم المدرسي دورًا تعويضيًّا. من بين الشبان المتحدّرين من الساحل وخليج غينيا أو تركيا، يخرج التلامذة الأكثر إخفاقًا من الحلبة، إذ لا يعتبرون أن جهدًا ما يستطيع أن يكون مفيدًا[40]. في المقابل يبدو الأطفال المتحدّرون من الهجرات الأفريقية أو التركية الذين يلجأون إلى هذا الترتيب، بين الأفضل، إن لم يكونوا في الأقل بين من هم فوق المتوسط في مجموعتهم، والأكثر اجتهادًا في المدرسة. والأمر يجري كما لو كان هؤلاء الشبان هم من يترصّدون فرصة للنجاح، وهم من يمنحون أنفسهم وسائلها.

هل بالإمكان فهم الحرمان والضغينة اللذين يضمرهما الانحراف والاضطراب، إن لم نأخذ في الاعتبار المهانة التي يُوقعها الإخفاق الدراسي في المدن الأوروبية على قسم واسع من الشبان المتحدّرين من أصول أفريقية أو المولودين في هذه المدن؟ في المجتمعات المتمركزة على القيمة الرمزية للتعليم يعمل النجاح المدرسي بوصفه أيديولوجيا قوية يتم استبطانها جزئيًا بالضرورة، لتضفي الشرعية على أساليب التقويم والمقارنة بين الأفراد. ويجب

---

(40) نحن لم نضع قيد العمل بروتوكولًا يسمح بدقّة بقياس فعالية المواكبة (الدعم). إذْ يجب من حيث المبدأ اختيار مجموعتَين من التلامذة تحوزان على نتائج قابلة للمقارنة وفي سياقات عائلية متشابهة. وفي العيِّنة العامّة، لدينا عدد قليل جدًا إذا أردنا أن نراقب في الوقت نفسه، الوسط الاجتماعي، والأصل الثقافي، والمستوى في الصف السادس والجهد المدرسي. إن تحليلًا أكثر منهجية قام به ماتيو إيشو. انظر: Ichou, «Rapprocher les familles populaires de l'école: Analyse d'un lieu commun».

النظر إلى أيديولوجية النجاح والجدارة هذه بجدّية، ليس لأنها صحيحة وغير قابلة للنقاش، بل لأنها في سياق العولمة صارت في حال مواءمة مع القيم الخاصة بنزعة الإنتاج، حتى ولو بدأت يظهر عليها إشارات الخلخلة. وبسبب من عدم إعادة نظر جذرية في النموذج الاجتماعي، فإن الاستحقاق ليس وهمًا بالنسبة إلى المراهقين، بل هو نظام يمنح الاعتراف الذي يفرض نفسه في المجتمعات الحديثة بصورة غير رسمية. نظام يوجّه السلوك والأحكام الاجتماعية عبر إيحائه بالتمييز بين أوجه اللامساواة العادلة بهذا القدر أو ذاك. وهي إيحاءات تحيل على إنجازات الأفراد وأوجه من اللامساواة غير العادلة على نحو صريح، كما تحيل أيضًا على الخصائص الموروثة.

أفترض أن الشعور بالمهانة وغياب الاعتراف يكتسبان قوة خاصة، لأن أوجه اللامساواة المرتبطة بالاستحقاق والجدارة في مجتمعاتنا، تقوّم على أساس كونها عادلة، بينما النجاح في مباراة المساواة والجدارة مرسوم سلفًا جزئيًّا، بسبب العوامل الموروثة: الجنس، الوسط الاجتماعي، والأصل الثقافي. وبقدر تدخّلها باكرًا، وتركها حيزًا ضيّقًا لعمل كل فرد، تكرّس اللامساواة الصعوبات المدرسية المبكرة: وصول غير متكافئ إلى المنافع الأساسية. ولهذا، ففي عملية التفكّر بشأن دور الثقافات، لم نضع على السوية نفسها الصعوبات التي يتفرّع جزء منها في الأقل من عمل كل فرد - أي ما يعمله كلٌّ من خلال موهبته - وتلك التي تصدر بصورة قاطعة عن إرثٍ علينا تحمل أعبائه. هذا التمييز الرئيس - شريطة ألا نبالغ في تضخيمه - بين أوجه اللامساواة المتأتية ممّا نحن عليه وتلك المتأتية ممّا نعمله، هو قاعدة الفصل بين أوجه اللامساواة التي قد تكون مبرّرة، وأوجه اللامساواة غير العادلة بالضرورة، وهي واحدة من القيم الرئيسة في مجتمعاتنا.

فكرة الاستحقاق المستبطنة على نحو فريد، تضع الأطفال المتحدّرين من أصول أفريقية أمام المأزق. وخلافًا لأهلهم لا يشعر الشبان المولودون في فرنسا بأنهم أسرى بالولادة لوضع تراتبي. فأوجه اللامساواة التي يواجهونها بالتأكيد

منذ طراوة أعمارهم في فرنسا، ليست وجوهًا للامساواة اجتماعية أو طائفية، كما في كثير من المجتمعات الأفريقية. هؤلاء الشبان لا يتخذون من تجارب أهلهم مرجعية، ولا يعرفون جيدًا طريقة اشتغال المجتمعات الأفريقية التي نادرًا ما تكون موضع تقدير لديهم. فهم ينتمون إلى الفكرة التي تحملها المدرسة، والتي مؤداها أن المواقع الاجتماعية في أوروبا هي أكثر سيولة وتتعلق بالجهد الذي يبذله كل فرد. لكنهم من جهة أخرى - وخلافًا للشبان المتحدّرين من الهجرات الآسيوية المتآلفين مع فكرة عمرها ألفا عام من التاريخ - فإن الشبان المتحدّرين من الهجرات الأفريقية، وخصوصًا من جنوب الصحراء، محضَّرون بشكل سيئ لهذه المنافسة من الجدارة والمساواة.

يتضمّن دفع النقد إلى أبعد من ذلك التساؤلَ عن دور اللامساواة في المساعدات. سوف أكتفي هنا بمعالجة مصاعب التنشئة الاجتماعية التي تواجهها العائلات بارتباطها بأشكال من تنظيم إدارة العائلات في الأحياء.

الفصل السادس
العائلات الأفريقية في فرنسا والتقاليد

ارتبطت البطالة الضخمة والانتقائية بمكان السكن والأصول العرقية، حيث انخفضت معدّلات النشاط، وازدادت تبعية سكان الأحياء الحسّاسة لتغيير مواقعهم الاجتماعية. كما أن اشتداد الفصل بين بعض مجموعات المهاجرين - وخصوصًا المغاربية والتركية وسود الساحل من جانب، والسكان المحليين من جانب آخر - قوى التباين في العادات والسلوك. أليسَ هذا ما يشرح عميقًا كيف أن الأحياء الحضرية الحساسة (ZUS)، وكذلك المعازل في المدن الخاضعة للفصل في أميركا الشمالية قبل ثلاثين عامًا، تشكل أماكن تَمركُزِ مثيري الاضطرابات الحضرية وكذلك الحوادث الأقل خطورة؟ المؤشر الذي يرسم بطريقة نوعية حدود المناطق التي شهدت الاضطرابات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، هو التوزّع المكاني للعائلات كثيرة العدد: فالمدن التي تتضمن مناطق حساسة نصادف فيها 10 في المئة أو أكثر من العائلات التي يزيد عدد أفرادها عن الستة، تعيش احتمالًا قويًا بأنها شاركت في اضطرابات. هذا مؤشر يصعب دحضه في مطالع القرن الواحد والعشرين، حيث معدل الخصوبة أكبر من ذلك الذي يسمّيه الديموغرافيون «الانتقال الديموغرافي»[1]. من ناحية أخرى استقطبت هذه الاضطرابات الشبّان السود، أكثر من استقطابها الشبّان المغاربة، وبنسبة أقل أبناء العائلات المحلية. وليس من المفيد تغليف إثبات الحال هذه بالمواربة الكلامية: فالشبّان المتحدرون من الهجرات الأفريقية هم

(1) انخفاض معدّلات الخصوبة التي تميل نحو معدّلات الإحلال، وبشكل موازٍ لانخفاض وفيّات الأطفال.

في قلب تفجّر العنف آنذاك. المعاينات التي أُجريت على الشبّان الذين أُوقفوا تؤكد هذا التشخيص: ملامح هؤلاء الشبّان، كما في تقارير الصحافة، تبيّن بصورة متقاطعة أن الوزن النِّسَبي للشبّان السود في هذه الحوادث كان قويًّا. لقد حاول بعضهم التفكير في أن انتفاضة الشبّان السود تحلّ محل انتفاضة الشبّان المغاربة. تأكيد كهذا يبدو تبسيطيًّا، حتى على المستوى الوصفي الخالص. ولكن ما يستحق التفكير هو واقع الاختلاف في التورّط.

من أجل رسم صورة عن الاضطرابات، هناك مَيْل إلى مقارنة فرنسا مع المملكة المتحدة التي شهدت انتفاضات عدة، والتي هي أيضًا بلاد هجرات قديمة. في أعوام الخمسينيات، وبينما مرحلة الاستعمار لم تصفً، استقرّت في المملكة المتحدة موجات من الهجرة القادمة من دول الكومنولث، وخصوصًا من منطقة الأنتيل (Antilles). وحتى أعوام الألفين لم يشهد هذا البلد هجرة قوية قادمة من الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط. والهجرات التي وفدت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين إلى المملكة المتحدة من جنوب شرق آسيا، كانت غير كبيرة في أوروبا كلها.

أما فرنسا، وعلى غرار بلدان أخرى في شمال القارة – ألمانيا، بلجيكا والبلاد المنخفضة جزئيًّا – فقد كانت تستقبل خصوصًا عمالًا من جنوب القارة. فالهجرات الإسبانية نحو فرنسا بدأت قبل الحرب العالمية الثانية وتواصلت بوتيرة كبيرة حتى أعوام الخمسينيات. وصل البرتغاليون في أعوام الستينيات والسبعينيات: في العام 1982 شكّل البرتغال البلد الأول المصدر للمهاجرين. وفي مجرى السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين حصل انعطاف قوي: المهاجرون القادمون من المغرب شكّلوا نسبة 1 في المئة من مجموع المهاجرين في العام 1962، و12 في المئة في العام 1999. لقد وصلوا في موجات عديدة في مجرى السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. الهجرة ذات الأصل الساحلي، كما تلك القادمة من جنوب شرق آسيا، حديثة أكثر وتاريخها يبدأ خلال أعوام الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. والمهاجرون الإيطاليون الذين شكّلوا نسبة الثلث العام 1962، وجدوا أنفسهم أقل من العُشر مع نهاية القرن العشرين. بوجه عام هناك انتقال من هجرة أوروبية قريبة – 79 في المئة عام

1962 - إلى هجرة أفريقية وتركية وآسيوية: المهاجرون من الأصول الأوروبية لم يعودوا يمثّلون أكثر من 45 في المئة من المجموع في العام 1999. هذا التغيّر في أمكنة القدوم لقِيَ غالبًا مبالغة في التفسير: الشعور الأكثر انتشارًا كان أنه تمّ الانتقال من هجرة مسيحية سهلة الدمج إلى هجرة ذات ثقافة إسلامية غير قابلة للدمج. وعن حق جرى الاعتراض على هذا التأكيد من خلال التذكير بالصدامات وبموجات كره الأجانب التي حصلت مع قدوم كثير من الإيطاليين والبولونيين قبل الحرب. ولكن ليس بالمستطاع الاكتفاء بهذه الحجّة التي كثيرًا ما استُخدمت للتعمية على المضامين السياسية والتاريخية بين الهجرات الأوروبية والأفريقية والآسيوية، وأشكال الرفض التي أثارتها.

الموجات المتلاطمة

من أجل إدراك التأثير الاجتماعي لطبيعة موجات الهجرة، يجب مساءلة الثوابت الأكثر كلاسيكية في الأنثروبولوجيا: حجم العائلات، أشكال الزواج - المتّسمة بهذا القدر أو ذاك بزواج الأقارب وتأثير الخيارات العائلية - وتيرة الزيجات المختلطة وكذلك مستويات معرفة القراءة والكتابة ونسبة التمدرس.

عند المهاجرين والمتحدرين من مهاجرين أوروبيين، تتشابه أشكال العائلات بتلك السائدة منذ زمن طويل في فرنسا: عائلة حصرية تُعطي مكانًا مساويًا لذرّيتها المذكّرة والمؤنثة. ليست هناك أشكال مفضلة للزواج. ارتفعت معدلات الزواج المختلط مع السكان المحليين بسرعة، مع استثناء جزئي للبرتغاليين. وكان التمدرس التمهيدي عند المهاجرين عامًّا.

في الهجرات ذات الأصل المغاربي التي تمثّل راهنًا تيّارًا بات قديمًا، وبأغلبية مسلمة، فإن بنية الأُسر هي وريثة العائلة الكبرى ذات النَّسَب الأبوي. ففي الجزائر والمغرب في أواسط ثمانينيات القرن العشرين، كانت الأُسر المركّبة التي تضمّ أجيالًا عدة، تشكل أكثر من نصف سكان الأرياف، وهذا ما يعطي قوة للبطريركية. في هذه المرحلة كانت «المجتمعات المغاربية كافة واقعة بين حركتَين متناقضتين: تطلّعات إلى التغيير شجعتها مظاهر تفسّخ صيغ العائلات

الممتدة ذات النَّسَب الأبوي، بعدما صادرت الدول جزءًا كبيرًا من سلطتها، وفي المقابل هنالك القبض بالنواجذ على أيديولوجية العائلة الكبيرة (...) التي وجدت نفسها مؤيَّدة بل مدعومة، من تيّارات سياسية تستند إلى التفسيرات الأصولية للدين»[2]. العائلات التي تهاجر تحمل معها هذه التطورات وتضخّمها أحيانًا. لدى المهاجرين والمتحدّرين من المهاجرين، تنحو أشكال الزواج المعروفة إلى التآكل لدى الأجيال التي نشأت في فرنسا. وهكذا بات الزواج التفضيلي - من ابنة العم - أكثر ندرة لدى الجيل المولود من مهاجرين من أصل جزائري، ولدى مَن دخلوا فرنسا قبل عمر الـ 16 سنة ممّا في وسط الجالية التي هاجر أفرادها وهم في سن الرشد[3]. في العام 1990 تلاحظ الباحثة ميشيل تريبالا (Michèle Tribalat) تزايدًا في أعداد المتساكنين من دون زواج وانهيارًا للزيجات التفضيلية في أوساط الشبّان المولودين في فرنسا من أبوَين مولودَين في الجزائر. وإذ لا توفر الباحثة مؤشّرًا على التغيير في وتيرة الزيجات التفضيلية تبعًا لتاريخ وصول موجات الهجرة، فإن العديد من المؤشّرات يبرهن على تغيّر في الهجرات المغاربية على مدى عقود ثلاثة تميّزت بتناقص المهاجرين ذوي الأصول الريفية: 60 في المئة من القادمين قبل العام 1965 هم أبناء فلاحين، و47 في المئة من بين الذين وصلوا بين عامي 1965 و1975، ثم 27 في المئة في تدفّق أعوام 1975-1990. هذا الهبوط السريع في نسبة أبناء الفلاحين من المهاجرين من مجموعة إلى أخرى، واكبه هبوط في معدّل الخصوبة، وازدياد الزيجات المختلطة مع المحليين.

من ناحية أخرى كانت موجات الهجرة القادمة من شمالي أفريقيا غداة الحرب العالمية الثانية، قليلة التمدرس. في موجة الأعوام بين 1950 و1975 كانت الأُمّية في اللغة الأمّ عالية على نحو خاص بين القادمين من الجزائر في أعمار تقل عن 15 سنة: 74 في المئة لا يجيدون القراءة والكتابة باللغة العربية أو

---

(2) انظر: Camille Lacoste-Dujardin et Yves Lacoste, *Civilisation du Maghreb* (Paris: La Découverte, 2008).

(3) انظر: Michèle Tribalat, *Faire France: Une grande enquête sur les immigrés et leurs enfants* (Paris: La Découverte, 1993), 60.

الأمازيغية. وكان 60 في المئة من المهاجرين المغاربة القادمين بعد عمر الخامسة عشرة في هذه الحالة أيضًا. والأجيال القادمة من شمالي أفريقيا والتي هاجرت بعد العام 1975، بعدد أقل، كانت بالتأكيد أفضل تمدرسًا. فمنظّمي استقصاء «حراك جغرافي واندماج اجتماعي» (MGIS) يشيرون إلى أنه في العام 1990، كان نصف الجزائريين من الجيل الثاني المولودين في فرنسا من أبوَين مهاجرَين يعتبرون الفرنسية لغتهم الأم. ثم إن ثلثًا من أبناء المهاجرين هؤلاء لا يتكلمون الأمازيغية أو العربية. أمّا الهجرة المغربية الأحدث عهدًا من الهجرة الجزائرية، فهي أقل ريفية وأكثر تعليمًا. وفي المغرب، في المدينة، كان قد ازداد الطلاق (نحو ربع الزيجات في العام 1990). بالإجمال نلاحظ موجة بعد موجة حالةً من نزع التقليدية وارتفاعًا في مستوى الزاد التعليمي لدى مهاجري شمال أفريقيا، وإضعافًا للنموذج البطريركي في أوساط القادمين من الوسط الحضري[4].

هذا النزع للتقليدية لا يتم أبدًا بالوتيرة نفسها في أوساط المهاجرين المتحدّرين من أصول جنوب صحراوية. من المؤكد أن موجات الوصول إلى فرنسا حصلت تقريبًا خلال المراحل ذاتها بالنسبة إلى الساحل وإلى القادمين من أفريقيا الوسطى وغينيا[5]. يبقى أن ثلث العائلات الساحلية يسكن في أحياء حساسة مقابل ربع العائلات القادمة من أفريقيا الوسطى وغينيا. ثمّ إن معدل خصوبة النساء من أصل ساحلي بقي مرتفعًا جدًّا في نهاية القرن العشرين، بينما انخفض معدل خصوبة النساء القادمات من أفريقيا الوسطى وغينيا. وهكذا كان المراهقون من أصل ساحلي يمثّلون تقريبًا 68 في المئة من المراهقين السود[6]

(4) انظر: Philippe Fargues, «La femme dans les pays arabes: vers une remise en cause du système patriarcal,» *Population et sociétés*, no. 387 (2003).

(5) في الطبعة الأولى من كتابي هذا كنتُ قليل الحذر إذْ قلتُ في ص 167-168 إنّ ثقل المهاجرين القادمين من الساحل تزايد بين جنوبيي الصحراء على حساب المهاجرين المتحدّرين من خليج غينيا ومن أفريقيا الوسطى، هذا ليس دقيقًا: بالمقابل الملاحظة تصلح لجيل الأبناء.

(6) في المناطق الحضرية الحسَّاسة (ZUS) هناك بين عائلات الساحل 3.3 من الأطفال مقابل 2,3 في العائلة القادمة من أفريقيا الوسطى أو غينيا، والأطفال السود من أصل ساحلي هم 2.25 مقابل 1 متحدّر من عائلات من أفريقيا الوسطى وغينيا بسبب من الوزن النسبي للعائلات، ومن هنا لدينا 68.5 في المئة من المجموعة الساحلية مقابل 31.5 في المئة من مجموعه أفريقيا الغابة في الأحياء الحسَّاسة وفق استقصاء TeO, INSEE/INED للعام 2008.

في مدارس الأحياء الحساسة في منتصف أعوام الألفين. أما المراهقون من أصول السومنيكا والساركولا والماندينكا والديولا والهال بولار والولف، فكانوا مجموعات ذات أغلبية مسلمة طاغية حلّت محل أولئك الذين تربّوا في عائلات قادمة من توغو، غانا، بنين، ومن الجزء الشمالي من ساحل العاج ومن الكاميرون، ومن بلدَي الكونغو، وكانت هذه العائلات مسيحية أو وثنية في الغالب.

مع نهاية القرن العشرين أغفلت رؤيتنا للعائلات القادمة من أفريقيا جنوب الصحراء التغيّر الحاصل من جرّاء الغلبة التدريجية للمراهقين المتحدّرين من هجرات الساحل، على أولئك المتحدّرين من الهجرات القادمة من بلدان جنوب صحراوية محاذية لخليج غينيا - الكونغو، غينيا - كوناكري، بنين، توغو، ساحل العاج. هذا فيما الإحصاء الرسمي يضع عمومًا الأجانب السود كافة تحت وصف الجنوب الصحراويين، مميّزًا رعايا مناطق ما وراء البحار (DOM) بمؤشّر غير ذي صلة: الجنسية. وعليه فليس هناك من سلوك أسود موحد في ما يتعلق بشروط التربية والتنشئة الاجتماعية. التنوع هذا لا يتقاطع مع حدود تلوّنات البشرة، وهي حدود غائمة جدًّا، ولا مع حدود الدول. ولا تزال لدينا في البال صورة صنعتها هجرات السود[7] من منطقة التقليد العائلي ذي النَّسَب الأمومي[8]، أو المزدوجة النَّسَب والمزودين بزاد مدرسي مرتفع.

وإذا كان تيّار الهجرة قد تواصل بين عامي 1995 و2005، خصوصًا من طالبي اللجوء جرّاء الحروب الداخلية التي عصفت بزائير السابقة والكونغو - برازفيل السابقة، فإن هذا التيّار لم يعد مهيمنًا في وسط الجيل الذي نشأ في الأحياء الحساسة.

(7) قد وصفتُ خطأ في الطبعة الأولى من هذا الكتاب، الهجرات القادمة من منطقة الغابة كهجرات «قديمة»! عام 2008، الساحليون لم يكونوا يمثّلون هجرة أكثر من تلك القادمة من أفريقيا الوسطى أو خليج غينيا.

(8) هي تلك التي تتمُّ من خلالها وراثة الحق على الأرض وأوجه التضامن والولاءات من خلال النساء (الأم أمُّ الأمّ... إلخ). وأمّا الأشكال المزدوجة فهي تُعطي دورًا مساويًا للأهل لناحيتَي الأب والأم.

مورفولوجيات العائلات الأفريقية

يشكل المهاجرون المتحدّرون من أفريقيا جنوب الصحراء جماعة غير متجانسة، نتعامل معها في الغالب الأعمّ بوصفها كتلة صماء. وإذا استثنينا أفريقيا التي تقع جنوب خط الاستواء وأفريقيا منطقة البحيرات الكبرى، نلاحظ أن هناك نموذجين ثقافيين يهيمنان على أفريقيا جنوب الصحراء. «بمقابل الغابة الاستوائية هناك أفريقيا السِلال: الزراعة المنتقلة التي تقوم على حرق الأشجار لإحلال الزرع محلها، وغياب الحفاظ على الأطعمة الأساسية، هما الأساس التقني والاجتماعي لهذه السيولة المكانية والزمانية المكوِّنة لثقافات شعوب الغابة. فالسلّة التي تحملها المرأة المكرَّسة للإنتاج ونقل منتجات الغذاء (...) تشكّل رمزًا لها. (...) أفريقيا السافانا المكرّسة لزراعة الحبوب، هي أفريقيا المحاصيل، على عكس أفريقيا السابقة. فالحصاد يحدّد إيقاع السنة. والحفاظ على الحبوب يشكّل أساس استراتيجيات السلطة... والتراكم يفتح الطريق أمام الاقتطاع على شكل خراج يسمح بتشكّل الدول، (...) وهكذا تتواصل الأنظمة عبر العصور. وعلى حافة منطقة السافانا، هناك أفريقيا القطعان السودانية - الساحلية التي تثبتت تدريجًا، وهي تتداخل مع أفريقيا المحاصيل»[9].

يوسف كرباج وإيمانويل تود (Emmanuel Todd)، وكذلك فيليب فارغ (Philippe Fargues) دعموا عمومًا فكرة تلاقي معدّلات الخصوبة: في بلدان المغرب، في الشرق الأوسط، كما في الهند وفي الصين، انخفضت هذه المعدلات بسرعة ارتباطًا بارتفاع المستوى التعليمي لدى النساء. في البلدان العربية وفي بلدان إسلامية أخرى كتركيا أو إيران، يبدو انخفاض معدّلات الخصوبة ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، على ما يؤكّد هؤلاء الباحثين. وفي أفريقيا الغربية، خارج منطقة الساحل، تمّ خلال العقود الأخيرة تسجيل انخفاض ملموس في معدّلات الخصوبة. ومن المؤكد أن هذا الانخفاض

(9) انظر: Roland Pourtier, «Afrique: Vers une idendité noire?,» dans *Atlas des civilisations*, hors série (Paris: Le Monde, 2009).

محدود أكثر ممّا هو عليه في مناطق أخرى من العالم، وخصوصًا في آسيا خلال المرحلة نفسها، ولكنه يبقى انخفاضًا ملحوظًا. هذه الحركة الإجمالية تُخفي استثناءات، أحدها بحجم مهم يتعلق بالحفاظ على معدّلات خصوبة عالية في منطقة الساحل[10]. وهذه البلدان، تحديدًا التي زاد فقرها خلال العقد الأخير من القرن العشرين، هي التي تغذّي بقوة الهجرات الأفريقية نحو أوروبا، وعلى وجه خاص نحو فرنسا.

في عائلات الساحل يمكن أن نحصي ستة إلى سبعة أطفال للمرأة مع فارق سنّ بين الزوجين يزيد على 12 سنة، ومعدل تعدد الزوجات عالٍ أيضًا. وهكذا في مجرى أعوام 1975 و2000، فإن معدلات الخصوبة المرتفعة جدًّا على عتبة الاستقلالات في بلدان مسلمة مثل مالي وموريتانيا، أو بحضور إسلامي قوي كبوركينا فاسو والنيجر، أو حيث لا يشكل المسلمون سوى أقلية صغيرة - إن هذه البلدان كلها لم تشهد انخفاضًا ذا مغزى في الولادات. أما في السنغال المسلم بغالبيته الساحقة، فجاء الانخفاض ضعيفًا جدًّا. وفي أفريقيا السوداء ظلت معدلات الخصوبة عالية في بلدان قويٌّ فيها تأثير الإسلام والتقاليد البطريركية. وهذا ما يتقاطع بقوة مع منطقة الساحل، حيث لا تزال الخصوبة في العام 2005، على هذا الوجه أو ذاك، على ما كانت عليه في العام 1975. فالميل التاريخي الطويل إلى تلاقي عدد من الخاصيات السوسيو - ديموغرافية في بلدان مختلفة من العالم، إنما يحدث بوتائر متغيّرة، خصوصًا في ما يتعلق بمسألة ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاضها، ارتباطًا بمستوى التمدرس.

في فرنسا وسط هذه العائلات القادمة من الساحل، بقي عدد أطفال المرأة أكثر ارتفاعًا (ستة أو أكثر) ممّا هو عليه في العائلات القادمة من مناطق تحاذي خليج غينيا (بين أربعة وستة أطفال)[11].

---

(10) وتحوّل ديموغرافي جزئي جدًّا أيضًا في البلدان المحاذية لخليج غينيا.

(11) انظر: Emmanuel Todd, *Le Destin des immigrés: Assimilation et ségrégation dans les démocraties occidentales* (Paris: Seuil, 1994).

تطور معدلات الخصوبة بين عامَي 1975 و2005

بَلَدان مسلمان(*)

إيران	1975	7.0	1995	2.9	2005	2.0
المغرب	1975	7.2	1995	3.1	2005	2.5

بلدان الغابة

ساحل العاج	1978	7.4	1997	5.1	2006	4.5
غانا	1968	7.1	1996	4.5	2006	4.0

بلدان الساحل

مالي	1985	6.9	1994	7.0	2006	7.5
موريتانيا	1979	6.2	1999	4.7	–	–
النيجر	–	–	1999	7.5	2006	7.5
السنغال	1976	7.2	1996	5.8	2006	5.1
بوركينا فاسو					2006	6.5
غينيا – بيساو					2005	7.1

المصدر: Youssef Courbage et Emmanuel Todd, *Le Rendez-vous des civilisations (qui inverse l'idée de Choc des civilisations de Samuel Huntington)* (Paris: La République des Idées; Seuil, 2007); World Fertility Survey and US Census Bureau (2008); OMS (1990), and LOHS (2007).

(*) لقد أعطينا من أجل إبراز التناقض، تطور الخصوبة في بَلَدين مُسلمَين.

تبدو عائلات الساحل مندرجة في أنظمة أبوية النَّسَب والمرجعية، حيث السلطة تعود إلى الذكور الأبكار. نظام الأدوار في هذه العائلات يتناقض بوضوح مع المعايير الأوروبية السارية، حيث العائلة المزدوجة النَسَب والصغيرة والأكثر مساواة بين الجنسين، هي القائمة منذ قرون. لم يكن الأمر هكذا دومًا في بعض المناطق. فالبنى الأبوية التي تدمج في الغالب الأعم مع مثال بطريركي، تشمل في الوقت نفسه مراقبة النساء وتنشئة الأطفال والمراهقين. والأنظمة العائلية الأبوية النَّسَب (كل الصلاحيات فيها تنتقل عبر الخط الأبوي)، وحيث اللامساواة بين الجنسين قوية عادة، تتميّز الأنظمة المزدوجة النَّسَب من الأموميّة النَّسَب من حيث تضعف هذه اللامساواة. هذا

التمييز المبتذل جدًّا في أعين الأنثروبولوجيين الأفريقانيين والذين يعملون على علم الأنساب (généalogie)، هو أمر مهم بالنسبة إلى عالم اجتماع الهجرات. هناك مظاهر ثلاثة مرتبطة بالتنشئة تفصل الأنظمة الأبوية النَّسَب من جهة، والأمومية النَّسَب أو المزدوجة النَّسَب من جهة ثانية: نسبة الأطفال الطبيعيين أو المولودين خارج الزواج، الفارق في السن بين الأزواج وعدد الأطفال لكل امرأة (معدل الخصوبة). فالعائلات المتحدرة من مناطق يسود فيها نظام القرابة الأبوي تتصف عمومًا بالرقابة القوية على النساء. بين الموريتانيات والماليات والسنغاليات، يتأرجح معدل الأطفال «الطبيعيين» بين 2 في المئة و7 في المئة. هذه المعدلات الضعيفة جدًّا تتناسب مع رقابة شديدة على النساء. وبما يناقض ذلك، فإن معدل الأطفال الطبيعيين في العائلات الأفريقية المتحدرة من بلدان تحاذي خليج غينيا، يترجح بين 20 في المئة و25 في المئة. ولكننا نلاحظ بين النساء السنغاليات والماليات فوارق مهمة. في عائلات هال بولار (haal pulaar) أو السونينكي (Soninkés)، فإن الرقابة على النساء شديدة، وأوجه التضامن العمودي تعمل، والولاءات تندرج في القرابة ذات الخط الأبوي. في عائلات السيرير (Sérères)، الوولوف (Wolofs) أو المانجاك (manjaks)، التنظيم أقل إكراهًا: فالرقابة على النساء أكثر مرونة بشكل محسوس، ولدى الأمّ صلاحيات مهمة في ما يتعلق بموضوع التربية وإدارة الممتلكات. لقد أشار العديد من الكتّاب القدامى مثل أمادو واد[12] (Amadou Wade)، إلى أهمية النَّسَب من خلال المرأة عند الوولوف، أو النَّسَب الأمومي المسّمى مين (meen) أو (الثدي).

وللفروق الثقافية المستقلة عن الجنسية، انعكاسات على العادات والسلطة. تقليديًّا لا تساهم النساء في جلسات اجتماعات المجلس العائلي، ولا في اتخاذ القرارات. فالرجل في المجتمعات البطريركية يتمتع بسلطة مطلقة على المرأة التي يجب عليها أن تكون مطيعة وخدومة. وقد دخل الإسلام منذ زمن طويل مجتمعات الساحل التي كانت قبله مجتمعات أبوية النَّسَب والميراث، ثمّ انتصر حديثًا في المجتمعات الأمومية النَّسَب والميراث، أو

(12) انظر: Amadou Wade, *Chroniques du Walo sénégalais, 1186-1855* (Paris: V. Monteil, 1941).

المزدوجة النَّسَب والميراث في هذه المنطقة، مثل مناطق «السيرير» في السنغال و«المنجاك» في غينيا بيساو. وأشار ر. لستاي (R. Lesthaeghe)، في تحليل معمّق جدًّا للتنظيم الاجتماعي في أفريقيا جنوب الصحراء، إلى أن الإسلام أميَل إلى أن يكون شجّع، في المجتمعات الأبوية النَّسَب، انتقالًا مزدوجًا للميراث إلى النساء والرجال - عنصر المساواة - ولكنه عنى أيضًا رقابة أشدّ على النساء، وتشجيعًا أشد على الزواج داخل النَّسَب وميلًا إلى عزل النساء في المنزل. وهذا ما كان يتناقض مع حرية النشاط والتجارة للنساء في أفريقيا الغربية. اليوم، وحيث يسيطر الإسلام، فإن اللاتوازي في السلطة بين الرجال والنساء حافظ على وضعه وأصبحت أشكال السلطة الأبوية قوية.

في بلدان الساحل الثلاثة، وهي المعنية الأكبر بالهجرة إلى فرنسا - مالي، موريتانيا، السنغال - يعتبر تعدّد الزوجات شرعيًّا. وفي هذا الاطار فإن الأنظمة القانونية المتعلقة بواجبات الرجال والنساء، منظمة إلى أقصى حدّ - نظام «الأبراج» (système des «tours») - ما يشير إلى الفجوة المهمة في الصراعات المتعلقة بهذه البنية العائلية. ومن خاصيات الأنظمة العائلية البطريركية والسلطوية، هناك فارق العمر المرتفع بين الأزواج. ومعدل تعدد الزوجات يرتبط مباشرة بهذا الفارق. يقوم تعدد الزوجات في الواقع على افتراض الاختلاف بين عدد الرجال والنساء القابلين للزواج. وإذا كان ثمة من توازن في عدد الأفراد من الجنسين في المجتمع، فإن تعدد الزوجات يفترض أن هناك عمرًا مميَّزًا لبلوغ الزواج لدى الرجال والنساء. ويستند تعدد الزوجات إلى تقليد يزوّج النساء عند سن البلوغ، وهو بالمتوسط 15 عامًا، بينما لا يدخل الرجال في الزواج شرعًا إلا في عمر يتراوح بين 28 و30 سنة. وبسبب من عدم تساوي الأعمار عند الزواج لدى كل من الجنسين، يصبح عدد النساء اللواتي صرن في عمر الزواج مرتفعًا قياسًا بعدد الرجال. وإذا وضعنا سقفًا للزواج عند 60 عامًا، العمر الذي يصبح عنده الترمُّل حالة عامة، نجد هناك من ناحية النساء 45 «السنوات للشخص» (60-15)، بينما من جهة الرجال ليس هناك إلا 30 (60-30). صحيح أن رجالًا فوق الـ 60 هم في وضع

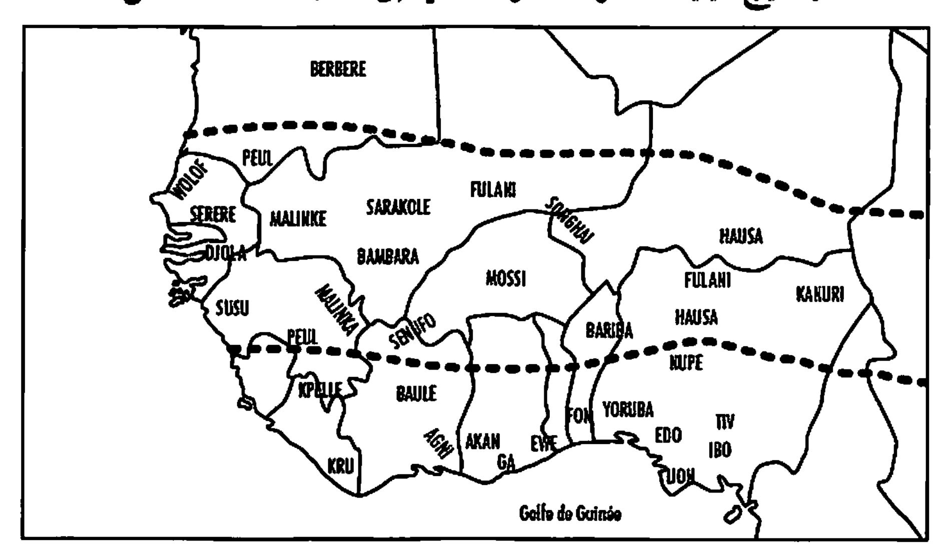
يمكن لهم فيه أن يتزوجوا مجددًا، لكن عدد هؤلاء في المجتمعات الأفريقية محدود جدًّا. ينتج عن ذلك - بمعزل عن: الهجرة الانتقائية التي تُبعد الرجال من أفريقيا، عدم المساواة في عمر الزواج الذي تمّ الحفاظ عليه بوضوح من خلال المجتمع البطريركي، إضافة إلى المهر - فائضٌ من النساء الجاهزات للزواج يقدّر بـ 50 في المئة. وبسبب من تقليد الهجرة القديم الذي فاقمه الجفاف منذ العام 1970، فإن وادي نهر السنغال يتميّز بضعف هائل في عدد الرجال: رجلان مقابل ثلاث نساء في العام 1983. هذا الضعف يُلحظ على وجه خاص في الفئة العمرية 20-45 سنة. أما إذا وضعنا المراهقين جانبًا، فإن الرجال الباقين في عمر النضج يواجهون وفرة في النساء. وهكذا فإن تعدد الزوجات وجد تشجيعًا يسبب عدم المساواة في أعداد الأفراد من كلا الجنسين الجاهزين للزواج[13].

هل شجّعت هجرة الرجال تعدّد الزوجات؟ يبدو ذلك واضحًا. ولكن كان يمكن أن نتخيّل أن النزيف الذي أحدثته الهجرة ومسّ السكان الذكور، يستدعي إعادة التوازن بين الجنسين داخل الزواج من خلال زواج الرجال المبكر للرجال. ومراقبة السلوك في وادي نهر السنغال تظهر أن انخفاض عدد الرجال المتوافرين لم ينتج عنه تصحيح في أعمار الزواج. فسن زواج الرجال المرتفع أصلًا بقي مستقرًا طوال الثلاثين عامًا الأخيرة. وقد حصل ذلك جزئيًا لأسباب اقتصادية - الصعوبة التي يواجهها الشباب في تأمين المهر - ولكن هذا الثبات يذهب أبعد من ذلك. وأمام تفاقم ندرة الرجال، فإن مجتمعات الساحل خارج المدن الكبرى تعيش نوعًا من التقليدية المتشددة. هكذا ازدادت اللاموازاة بين الجنسين التي تميّز تلك المنطقة أصلًا، إلى حد أن تعدد الزوجات لم يتراجع فيها، خلافًا لمعظم التوقعات التي صيغت في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين وحتى الثمانينيات منه.

---

(13) انظر: Ron J. Lesthaeghe, *Reproduction and Social Organization in Sub-Saharan Africa: An Overview of Organizing Principles* (California: University of California Press, 1989).

المجموعات الإثنية في منطقة الساحل الغربي (السنغال - موريتانيا - مالي) وخليج غينيا: الخطوط السوداء تشير إلى حدود منطقة الساحل



في عائلات الساحل التي تسكن الأحياء الفقيرة في فرنسا، يبقى عدد الأطفال مرتفعًا جدًا. والانتقال باتجاه معدلات خصوبة متدنية، كما هو حاصل في السياقات الأوروبية، سوف ينتظر الجيل الثاني. في الهجرة تعمّقت الفروق، بينما كان المتوقع، على ما يبدو، بسبب من الاحتكاك، أن يحصل تلاقٍ. في مطلع 1980، أطلقت «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» (OCDE)، المهمومة بالتدفّقات النقدية شمال - جنوب وبالهجرة جنوب - شمال، استقصاءً واسعًا مزدوجًا: في منطقة نهر السنغال في أفريقيا، وبين أُسر المهاجرين الأفارقة في وادي السين من باريس إلى الهافر[14]. أظهر الاستقصاء أولًا فروقًا في السن مرتفعة بين الأزواج وزوجاتهم. في العام 1983 وفي العيّنة التمثيلية للرجال القادمين من وادي السنغال والذين يعيشون في مراكز إيواء، أحصت الدراسة أن 38 في المئة في حال عزوبة، 62 في المئة من الرجال متزوجون، منهم 43 في المئة مع زوجة واحدة، و19 في المئة المتبقّين في حال من تعدد الزوجات؛ أي

(14) انظر: Gilles Pison, «La démographie de la polygamie,» *Population* 41, no. 1 (1986).

إن ثلث الرجال المتزوجين هم متعدّدو الزوجات، أي بمعدل يساوي بارتفاعه المعدل المرصود في السنغال في العام 1976 (وفق الإحصاء). وبالتأكيد هناك فروق تبعًا للأصل المناطقي في هذا الاندفاع نحو تعدد الزوجات: المعدل أكثر ارتفاعًا في الجزء المالي (دولة مالي) من منطقة النهر، وهو أضعف في الجزء السنغالي، أسفل المجرى. في العام 2005 وجدنا في تجمعات الـ (IRIS) في (إيل دو فرانس) معدل تعدد زوجات شبيه بين العائلات القادمة من مالي، ومنخفضًا قليلًا بين العائلات من أصل سنغالي. في استقصاء «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» في العام 1983، تبين أن متوسّط فارق السن بين الأزواج لمصلحة الرجال هو 13 سنة في وادي السنغال. وقد لاحظنا فارقًا من 12 سنة في العام 2005 بين أهل المراهقين الذين قابلناهم ممّن هم من عائلات قادمة من بلدان الساحل: ليس هناك أي تطور خلال عشرين عامًا بين مجموعتَي المقارنة.

وبالتلازم بين المهاجرين، فإن فروق السن وتعدّد الزوجات تغذّت من مصدر آخر: فهناك هيبة المهاجرين في أعين النساء، وهم من ناحية المداخيل أكثر غنى بعشر مرّات من مواطنيهم الذين بقوا في أفريقيا، وبالتالي هم يتصرفون بوصفهم أعيانًا تقليديين. وقد لاحظنا بين المهاجرين الماليين المتعددي الزوجات الوضع المتوسط الآتي: لقد تزوجوا للمرة الأولى في عمر 27 عامًا، وللمرة الثانية في عمر 35 عامًا، وأحيانًا للمرة الثالثة في عمر 40 عامًا. لكن هذا الأمر أكثر ندرة بين السنغاليين والموريتانيين. ونلاحظ أن معدلات تعدد الزوجات بالنسبة إلى العائلات القادمة من منطقة النهر، والتي تسكن في وادي السين، ليست أدنى مما هي عليه في أفريقيا نفسها. وذلك على الضدّ مما كان يمكن أن نعتقده بفعل غربنة العادات. إن هذه اللاموازاة تشمل مجمل العلاقة بين الجنسين وتعزّز علاقة سيطرة جنس على آخر. هذه السيطرة موجودة في أوروبا، ولكنها هناك من طبيعة أخرى. فسيطرة الرجال على النساء، غير الظاهرة والواضحة تمامًا، تستند إلى التجربة الحياتية. ويجعل الفارق في السن من النساء غالبًا فتيات خاضعات إلى أزواجهن المكرَّمين، ويحد من استقلالية القرار لدى النساء، وبالتالي يضعف كل مبنى تربوي يرتكز إلى سلطة تشاركية عادلة.

بشيء من التبسيط نحن أمام أوضاع نموذجية ثلاثة في المدن الأكثر تعددًا ثقافيًا في المنطقة الباريسية: مراهقون ناشئون في عائلات أوروبية يتراوح عدد أطفالها بين اثنين وثلاثة. مراهقون ناشئون في عائلات قادمة من المغرب العربي ومن تركيا أو أفريقيا ما عدا الساحل، ذريتها أكبر بشكل محسوس (4 إلى 4.5). وأخيرًا الأطفال الناشئون في عائلات الساحل ويتجاوز عددهم السبعة أشخاص في كل عائلة[15]. بالتأكيد لا يتعلق الأمر بأوضاع تمثيلية مع أطفال بشكل عام، ولكنها أوضاع تميّز العائلات القاطنة في المناطق المتعددة الثقافة في إيل دو فرانس ولها أطفال في المدرسة. وإذا كانت خصوبة النساء المغاربيات الأصل قد انخفضت كثيرًا، فإن العائلات المغاربية التي فيها أبناء في عمر الـ 15 عامًا أو أكثر والتي تسكن الأحياء، لا تزال في العام 2005 مختلفة بوضوح عن العائلات الأوروبية الأصل والعائلات المغاربية التي تعيش في سياقات أخرى. إن عموم العائلات متأثر بالمحيط السكني: فالعائلات التي تسكن الأحياء الحساسة هي أكبر عددًا من تلك التي تسكن خارجها.

بموازاة ذلك حصل بين المهاجرين من الساحل انخفاض أكيد في نسبة الريفيين. ولكن في كل الأرهاط التي وصلت بقيت نسب الريفيين في هذه المجموعة أكثر بـ 20 إلى 30 نقطة مما هي عليه بين القادمين من أفريقيا الوسطى وخليج غينيا، حيث هبطت نسب الريفيين من 16 في المئة إلى أقل من 10 في المئة. والمهاجرون القادمون من الساحل عبر لَمّ شمل العائلات في التسعينيات، ينتمون إلى أصول شعبية: 60 في المئة من الماندانغ، 43 في المئة من البلس يتحدّرون من المزارعين. كذلك الوولوف، والكاب فرديان (جماعة الرأس الأخضر)، وجماعات جزر القمر ومدغشقر، هم من أصل متواضع، عمّالي وفلاحي. هذا ما يقربهم من الهجرة المغاربية العربية والأمازيغية التي وصلت إلى فرنسا في أعوام 1950 و1975. وهذا ما يميّزهم أيضًا من الهجرة الأفريقية القادمة من مناطق الغابة الاستوائية في هذه المرحلة وبعدها بقليل.

---

(15) Julien Conde et Pap Syr Diagne, *Les Migrations internationales sud-nord: Une étude de cas* (Paris: OCDE, 1986).

وفق استقصاء «الحراك الجغرافي والاندماج الاجتماعي» (MGIS) (1992)، وسط السكان القادمين من أفريقيا السوداء من دون التمكّن من تمييز الساحل وأفريقيا الوسطى/خليج غينيا، هناك 68 في المئة يعرفون القراءة والكتابة باللغة الفرنسية، مقابل 38 في المئة من المهاجرين من أصل جزائري، 51 في المئة من البرتغاليين، و16 في المئة من الأتراك[16]. ويسمح استقصاء «مسارات وأصول» الذي جرى بعد 16 عامًا، بالتمييز بين المجموعتين. ووفق هذا الاستقصاء، فإن نسـب أولئك الذين لم يكملوا دراستهم الابتدائية تشهد على فارق مهمّ في التمدرس بين مهاجري الساحل وأولئك القادمين من الغابة في أفريقيا. فبينما نسبة الحاصلين على الدراسة الابتدائية بين القادمين من المنطقة الأخيرة شديدة الانخفاض (فقط حوالى 10 في المئة بين الأرهاط القادمة قبل 1983 والأحدث عهدًا)، فإنها تزداد بين المهاجرين القادمين من الساحل (من 20 في المئة إلى 27 في المئة). وإذا أردنا أن نعامل هذه الديناميات بحذر بسبب من هشاشة الأعداد، وفي الوقت نفسه عدم دقة إعادة بناء المساحات الثقافية، فإن الحسابات المنجزة تدعم ملا-حظة الفارق القوي في مستويات التعليم بين مهاجري الغابة الأفريقية في فرنسا وأولئك القادمين من الساحل، وحتى من تركيا[17].

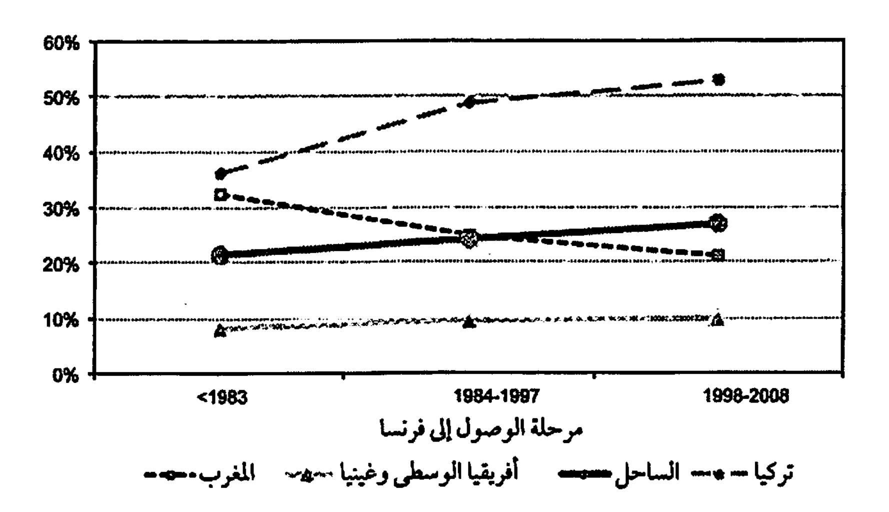
منذ بداية ستينيات القرن العشرين إلى العام 2000 كانت العائلات التي وصلت إلى المتروبول الفرنسي قادمة من المغرب العربي، موجة إثر موجة، أكثر تعليمًا من تلك التي سبقتها، على وجه الإجمال، وتمتلك اللغة بصورة أفضل، كما أن أبناءها وأحفادها المولودين في فرنسا نشأوا في عائلات أقل عددًا. في المرحلة نفسها لا نعثر بين تيّارات الهجرة الآتية من أفريقيا جنوب الصحراء على هذه الدينامية: الأطفال المتحدرون من هجرة الساحل الفقير والمحرومون من الزاد التعليمي، يتفوقون عدديًا في الأحياء الحساسة على المجموعات المتحدرة من مناطق الغابة.

---

(16) بالتعريف، إنّ الأُسَر من دون أطفال مستثناة من الاستقصاء المتعدّد المواقع.

(17) انظر: Tribalat, *Faire France: Une grande enquête sur les immigrés et leurs enfants.*

نسبة المهاجرين الذين تلقّوا أقل من ست سنوات دراسية وفقًا لمرحلة وصولهم إلى فرنسا



المصدر: TeO, INSEE/INED (2008).

وبما يتعدى اختلاف الموجات المهاجرة، فإن سياق الاندماج في أوروبا يميّز أنماط تطور العائلات المهاجرة بعد أن تستقر. وحتى إذا كانت تميل إلى الانخفاض في بعض أحياء الـ (IRIS) في مانتوا حيث كانت في المرتبة الأعلى، فإن تطور حجم العائلات المقيمة في السكن الاجتماعي في العام 1990 وفي العام 2005، يشهد على الحفاظ على أهمية العائلات الكبيرة القادمة من الساحل. ونلاحظ تطورات مشابهة بين عائلات الساحل المقيمة في الدائرة الثامنة عشرة في باريس[18]، ما يعني فروقًا مهمة في سياق تنشئة المراهقين. فاستمرار معدلات الخصوبة الضخمة وسمات أخرى مصاحبة يغذّي توترات على الأرض الأوروبية، خصوصًا في علاقات الأطفال مع المؤسسات: المدرسة أولًا، وأحيانًا الشرطة والعدالة لاحقًا.

(18) ما يمكن أن يبدو مفاجئًا للوهلة الأولى، يمكن فهمه من خلال سمة الإقامة الأكثر حداثة للعائلات في باريس (وزن المهاجرين الأوائل).

العائلات الأفريقية والمساعدة الاجتماعية

هل نحن نواجه أيضًا، في فرنسا، وفي هذه الأحياء، ما سماه الباحثون الأميركيون «ثقافة الفقر»؟[19] هل بالإمكان استبعاد هذا الاحتمال مع الإشارة، كما فعلتُ، إلى الجمود، والفصل، والإخفاق المدرسي، والانحراف الخاص للمراهقين الذين تربّوا في هذه السياقات الحضرية؟

في ما يتعلّق بالعائلات من أصل أفريقي، لا يمكننا أن ننكر تمامًا فكرة التشرنق في الفقر الذي يتغذى من نقص الفرص أو الآفاق، ويميل بالعائلات إلى الانغلاق في دائرة النقص في الإنجاز، والاتكال على الارتباط بشبكة المساعدات الاجتماعية. ذلك أن جزءًا من سكان الأحياء هو في الوقت نفسه مُبعد وتابع، في علاقة زبائنية مع الدولة والخدمات الاجتماعية البلدية. بالتأكيد إن التعابير التي تشير إلى هذه الظواهر غالبًا ما تكون شائنة: يتجنبها اليسار، ويستخدمها بأطراف الشفاه. ولكنها تطرح، كما يُقال، سؤالًا حقيقيًا. منذ بداية التسعينيات، نلاحظ في عينة من عشرة أحياء ذات أولوية تمت دراستها من «مؤسسة الإحصاء الوطني والدراسات الاقتصادية» (INSEE)، أن حصة مداخيل المساعدة تتأرجح بين 29 في المئة و55 في المئة من دَخْل العائلات[20]. فاختفاء الوظائف الصناعية زاد كثيرًا مستوى تبعية العائلات للمساعدات الاجتماعية: «معاش الحدّ الأدنى للاندماج» (RMI)، «الدخل التضامني الفعّال» (RSA)، ومن ثمّ «المساعدة الفردية للسكن» (APL). وزادت كثيرًا المساعدات الممنوحة عمومًا من مجالس البلديات للعمل الاجتماعي في أعوام التسعينيات، وازدادت في الوقت نفسه تبعية العائلات لترتيبات المساعدة الاجتماعية، وتجميدها داخل الأحياء الحساسة.

في مجمّعات الـ (IRIS) في مانتوا، حيث يتشكّل دخل العائلات في 50 في المئة منه أو أكثر من المساعدات، تتقاطع بشكل واسع مع تجمعات (IRIS)

(19) وصفنا ذلك بإجمالٍ في الفصل الأول.

(20) وفق دراسة استشهد بها ف. دوبيه ود. مارتوسيلي في: François Dubet et Danilo Martucelli, *Dans quelle société vivons-nous?*, L'épreuve des faits (Paris: Seuil, 1999).

«الأفريقية» المكتظة (الترابط 0.66)، ولكن مصدر هذا الترابط هو العدد المرتفع للأطفال في العائلات التي تعيش على دخل واحد، بسبب النشاطية المتدنية للنساء. وحتى في مجمّعات (IRIS) الفقيرة، فإن الدخول المتأتية من المساعدات لم تكن لتساوي القسم الأكبر من الدخل إلا بالنسبة إلى 25 في المئة من العائلات[21]. أنا لا أحاول التقليل من أهمية هذه التبعية، بل إظهار أنها لا تصل إلى المستوى الذي نراه في معازل أميركا الشمالية التي وصفها ماكاي[22] (McKay)، وكذلك أقل من هارلم (Harlem) في أعوام ما بعد الحرب والتي وصفها غلايزر (Glazer) وموينيهان (Moynihan)، أو في أحياء شيكاغو التي تكلم عليها و. ي. ويلسون (Wilson) في أعوام الثمانينيات. ولكن هذه العائلات الأفريقية - الأوروبية الأقل تبعية تجاه المساعدات الاجتماعية، وهي القادمة من شمال الصحراء وجنوبها، أليست مع ذلك عائلات ممزّقة وأبناؤها في «خطر» على المستوى التعليمي؟ الجواب هو عمومًا سلبي. إنها عائلات في حالة هشاشة منذ نهاية عقد الثمانينيات. لكن هذه الهشاشة المرتبطة في البداية بعجز الموارد المالية والزاد التعليمي، لم تكن حتى العام 2005 على علاقة بضروب التفكّك العائلي المتعلق بالترتيبات الموضوعة في فرنسا لحماية الأطفال من عائلتهم.

تحت مسمى «المساعدة الاجتماعية للطفولة» (ASE) وُضع ترتيب معمّم الآن على المناطق، يهدف إلى القيام مقام العائلة التي تعرّض أبناءها لـ «الخطر»[23]، بسبب الخلافات بين الأهل وأشكال الإدمان، كالكحولية

---

(21) أجريت هذا الحساب على قاعدة المعطيات المتوفّرة من خلال (CAF) ويتعلّق بحصّة مختلف التحويلات، وبطبيعة الحال ليست مصنّفة وفق الأصل الثقافي، بل مجموعة وفق جزر (IRIS)، ومن هنا السمة غير المباشرة للمعاينات.

(22) ماكاي (McKay) يشير إلى أنّه، أثناء فترة الكساد، فإنّ 60 في المئة من السود في نيويورك كانوا يعيشون على المساعدات.

(23) لقد تمّ تبنّي قانونَين في سياق اللامركزية: الأوّل بتاريخ 1986، يُعطي لرئيس المجلس العام مهمّة «المساعدة للأطفال الذين يواجهون صعوبات اجتماعية من شأنها تهديد توازنهم»؛ القانون الثاني بتاريخ 1989، يوضح أساليب تدخُّل قاضي الأطفال عندما لا تتوصّل الخدمات الاجتماعية إلى إقناع العائلات بتبديل طريقتها في التصرّف.

أو العجز عن تحمّل المسؤولية التربوية. هذه النواقص العائلية الجسيمة ينقلها العاملون الاجتماعيون. تكون الأوضاع الإشكالية، إمّا موضوع معالجة مباشرة من خدمات «المساعدَة الاجتماعية للطفولة»، وإمّا موضوع قرار يتخذه قاضي الأطفال الذي يأمر بإجراء معيّن (وضع تحت الوصاية، عمل تربوي... إلخ). تشمل تدخلات «المساعدة الاجتماعية للطفولة» العائلات العاجزة أو التي يمتنع عليها أداء دورها تجاه أطفالها، وتحظى بالأفضلية عائلات تسمّى «تهذيبًا» بـ «المشوَّهة». ما تستهدفه «المساعدة الاجتماعية للطفولة»، على الرغم من اسمها، ليس انحرافات الأطفال، بل انحرافات أهلهم: عنف، كحولية، مخدرات، فوضى. لذا، فإنها تنجز في معظم الحالات تدخلات على المدى الطويل[24]. لكن النقص في الموارد المالية، ليس في قلب عمل «المساعدة الاجتماعية للطفولة»، حتى ولو كانت تتدخل أحيانًا لتطلب دعمًا من صندوق المساعدات العائلية.

أدى فرز وتحليل عيّنة تمثيلية من ملفات التكفل التي ترعاها «المساعدة الاجتماعية للطفولة» في فال دو سين، إلى إظهار نتائج غير متوقعة. نصف المكفولين هم أطفال بأعمار أقل من 13 عامًا، وثلثهم من المراهقين بين 13 و18 عامًا، وفي حالة من أصل ست حالات، شبّانًا تجاوزوا الثامنة عشرة. ومعدلات التكفل هي في المتوسط 4 إلى 5 مرات أكثر ارتفاعًا في أحياء السكن الاجتماعي مما هي في وسط المدن أو في البلدات الصغيرة التي لا تنطوي على مناطق حساسة. وعلى عكس ذلك في الأحياء الميسورة، حيث الكوادر الذين يعملون في باريس، والذين يتجاورون مع سكان معمّرين يتشكّلون بوجه عام من أشخاص معزولين، فإن حالات التكفّل نادرة. الصعوبات المتولّدة من إعادة تشكّل العائلات مع انعكاساتها التقليدية على الأطفال (مشكلة الحضانة، التوترات مع زوجة الأب أو زوج الأم وهي شائعة)، ليست من صلاحيات مؤسسة «المساعدة الاجتماعية للطفولة». هناك إذًا تناقض واضح بين أحياء السكن الاجتماعي التي تتركز فيها أوضاع الخلل التربوي المتعلق بمؤسسة

(24) لا تدّعي هذه التدخلات ترميم العائلات، بل سد النقص التربوي الناجم عن تخلّيها عن مهمتها.

«المساعدة الاجتماعية للطفولة» والأحياء الميسورة، حيث الأوضاع المرهقة نادرة، وخارج المتوقّع جيدًا حتى الآن.

يمكن تخيّل أن المستفيدين الرئيسين من التكفّل هم العائلات الكبيرة القادمة من أفريقيا، ولكن الأمر ليس على هذا الوجه. فالمعدل المتوسط لمن تتابعهم مؤسسة «المساعدة الاجتماعية للطفولة» هو 18 في الألف في مونتوا في العامين 2003 و2004، وهو معدل قريب من ذلك المسجَّل في المنطقة نفسها في العام 1994. لكن أعوام التسعينيات التي شهدت نموًا بنسب كبيرة في عدد العائلات الصادرة عن الهجرة الأفريقية في هذه المنطقة، لم تشهد انفجارًا في حالات التكفّل. إذًا مَن هم زبائن مؤسسة «المساعدة الاجتماعية للطفولة»؟ لقد تمّ حساب نسب التكفّل تبعًا للأصل الثقافي، وتمّ تنسيب عدد الملفات المتعلقة بكل فئة من العائلات إلى وزن هذه العائلات بالنسبة إلى السكان[25]. تبيّن أن معدلات تكفّل العائلات الأفريقية الأصل هي في المتوسط 16 في الألف. وهي من جهة أخرى لا تتعدى هذا المستوى إلا في ثلاث مجمّعات (IRIS) في مركز مانت لا جولي، حيث العائلات الأفريقية بالرقم المطلق بين عامي 2003 و2004، قليلة العدد وغير نموذجية (عائلات ذات معيل واحد). ومعدلات التكفّل من مؤسسة «المساعدة الاجتماعية للطفولة» للعائلات من أصل أفريقي بلغت ذروتها (26 في الألف) في أسفل دومين دو لا فاليه في مانت لا فيل، حيث النسبة المئوية للعائلات المهاجرة ضعيفة جدًّا، ولكن نسبة العائلات ذات المعيل الواحد مرتفعة على وجه خاص.

عمليات التكفّل باسم (المساعدة الاجتماعية للطفولة) «الأفريقية» كانت نادرة على وجه خاص في مجمّعات الـ (IRIS) في المناطق الحضرية الحساسة في فال نورييه (راجع الخريطتين اللاحقتين). بالمقابل، كانت معدلات التكفّل للعائلات «الفرنكو - فرنسية» القاطنة في الأحياء الحضرية الحساسة، مرتفعة جدًّا، فقد بلغت 73 في الألف (أي أربع مرات أكثر من العائلات

(25) ليس من المنطق، عندما نجري تحليلًا على مستوى جزر (IRIS)، على أعداد كهذه، أن نميِّز بين العائلات القادمة من أفريقيا السوداء (أساسًا من الساحل) وتلك التي من أصل مغاربي.

الأفريقية الأصل). ففي قلب هذه العائلات الفرنكو - فرنسية المقيمة في فال فوريه نصادف في العام 2003 حالات التفكّك الأكثر عددًا بسبب الكحول والاضطرابات النفسية والصراعات العنيفة بين الأزواج أو الشركاء. أبناء هذه العائلات المحلية المفكّكة ذوو السيرة المدرسية السيّئة هم في «خطر». وعلى الرغم من أنهم يكثرون من التغيب عن المدرسة، فإنهم أقل تورّطًا في الانحراف من المراهقين الصادرين عن الهجرة الأفريقية الناشئين في عائلات كبيرة العدد وموحّدة.

يمكن التساؤل عما إذا كانت هذه المعدلات المرتفعة من التكفّل تُظهر انتقاء للعائلات «الفرنكو - فرنسية» التي بقيت مقيمة أو قَدمت للإقامة في الأحياء الأكثر هشاشة. في أحياء السكن الاجتماعي في مانت لافيل، حيث السكان الصادرون عن الهجرة أقل عددًا وظاهرة الانتقاء السلبي أقل أهمية على ما يبدو، تظهر معدلات تكفّل العائلات «الفرنكو - فرنسية» مرتفعة جدًّا أيضًا. الانتقاء الجغرافي لـ «الحالات الاجتماعية» إذًا ليس مهمًّا جدًّا. في العام 2003، كانت وبالقيمة المطلقة، معدلات التكفّل للعائلات الصادرة عن الهجرة الأفريقية ضعيفة جدًّا في أحياء السكن ذي الإيجار المعتدل (HLM)، وحيث نسبة العائلات القادمة من الساحل عالية. وهذه الحصيلة لا تتلاءم مع الأقوال المكرَّرة التي تدين استقالة الأهل وانهيار السلطة في هذه العائلات. فمشكلات التنشئة التي تواجهها هذه العائلات الكبيرة الصادرة عن الهجرة الساحلية، كما أغلبية العائلات المغاربية، ليست بالأساس من المشكلات التي تحفّز العمل العادي لمؤسّسة «المساعدة الاجتماعية للطفولة»[26].

في الأحياء الأكثر فقرًا من مدينة فال فوريه، وبين أبناء العائلات الأفريقية الأصل، أولئك الذين يتصفون بفداحة صعوباتهم المدرسية وبانغماسهم أكثر بكثير من سواهم في الارتكابات[27]، هناك قلّة قليلة مشمولة بالتكفّل من

(26) تشير الجغرافيا الدقيقة لعمل المساعِدات الاجتماعيات اللواتي يعملن في إطار الفضاءات المكانية ونسبة الحالات المبلَّغ عنها، إلى أنّ السبب لا يعود إلى جهلهن لهذه العائلات.

(27) هناك اليوم فارق ضعيف جدًا في التغطية بين «الطفولة التي في خطر» و«الطفولة المنحرفة».

مؤسسة «المساعدة الاجتماعية للطفولة». إن هذه الملاحظة تتوافق مع واقع قليلًا ما يشار إليه في موضوع الانحراف: التقاطع الإحصائي الضعيف بين الطفولة التي في «خطر» (والمشمولة باهتمام مؤسسة «المساعدة الاجتماعية للطفولة»)، والطفولة المنحرفة. وهذا يتناقض أيضًا مع الفكرة المكرَّسة خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية عن العبور الوئيد للمراهقين من «الخطر» إلى الانحراف. في العام 2004 كان بين رهط المراهقين في مدارس مانتوا (Mantois) 20 في المئة من المراهقين الذين كانوا موضوع متابعة في إطار برنامج «المساعدة الاجتماعية للطفولة»، ووجدوا أنفسهم لاحقًا متورطين في ارتكابات. هناك دراستَين أُجريتا مع محاكم الأطفال في مدينتي بو (Pau) وكان (Caen) في نهاية أعوام التسعينيات من القرن العشرين، تقدمان نسبًا متشابهة[28]. فالنسبة المئوية للقاصرين الذين يعانون خطر ارتكاب مخالفات يُعاقب عليها القانون، نسبة ضعيفة. الدائرتان لم تعودا تتقاطعان اليوم، وخصوصًا في الأحياء التي تشكّل موضوع اهتمامنا. ونستطيع بصعوبة القول إن الانحراف الشبابي في أوساط الأفرو - أوروبيين في بداية أعوام الألفين، نتيجةٌ لخراب العائلات المرتبط بعطب العلاقة بين الأزواج. وخلافًا لأطفال العائلات الأوروبية المفكّكة أو المتصدّعة عاطفيًّا، فإن المصاعب بالنسبة إلى الأطفال الناشئين في هذه العائلات «الأفريقية»، لا تتأتى من خراب المحيط العاطفي أو من انفصال الأبوَين، بل من عجز ذي طبيعة أخرى.

خارج المناطق التي أجرينا الاستقصاء فيها، رُصدت حالات متشابهة. في العام 1987، وفي دراسة تتناول شانتلو لي فيني في منطقة إيفلين (Yevelines)، تتحدّث عن «خطر المعزل» (ghetto)، يتساءل هـ. فييار بارون (H. Vieillard-Baron) حول الآليات اللولبية للتبعية التي تشمل عائلات تتلقى مساعدات اجتماعية. بالنسبة إليه، فإن «المساعدة الفردية للسكن» (APL)، والتي يسّرت المسكن لكثير من العائلات الفقيرة، قادت بالمقابل إلى ارتفاع قوي في طلب الوصاية على الموازنة. وهو يشير إلى احتمال «إيغال العائلات في لولب الإعانة، حيث

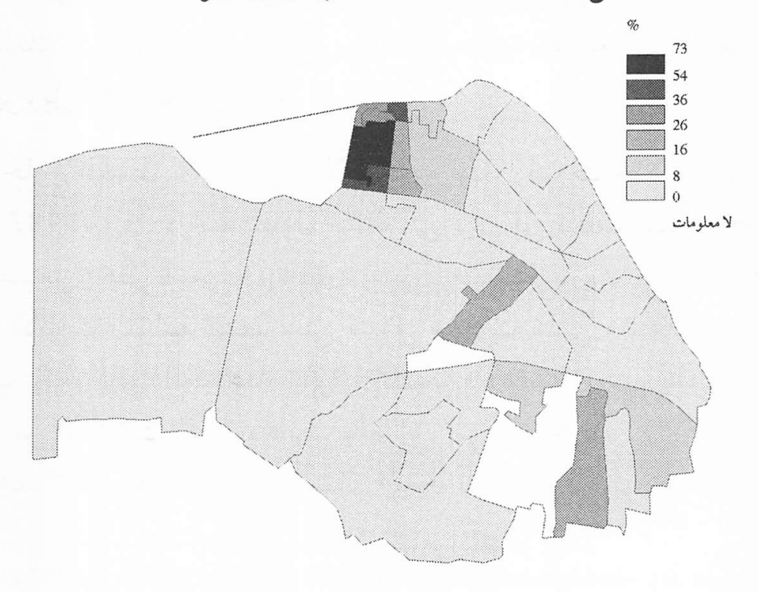
---

(28) انظر: Robert Bidart [et al.], «Anciens mineurs délinquants: Bilan à l'âge de 22 ans,» document multigraphié, Tribunal pour enfants de Caen (2003).

مانتوا 2003: تكفّل العائلات من أصول أفريقية من خلال «المساعدة الاجتماعية للطفولة»



مانتوا 2003: تكفّل العائلات المحلية من خلال «المساعدة الاجتماعية للطفولة»



المصدر: إحصاء متعدد المواقع.

كل طلب يستدعي الآخر». من ناحية ثانية يُنبئ الباحثُ المتقصي بأن من أصل 1800 عائلة، كانت هناك 250 إلى 300 عائلة تستفيد من مساعدة مالية توفّرها خدمات «المساعدة الاجتماعية للطفولة» في الربع الأول من الثمانينيات في «مناطق التطوير المنسق» (ZAC) في شانتلو. إنه معدل فلكي! ولكن فييار بارون (Vieillard-Baron) يصادف القليل من العائلات العاثرة على الصعيد التعليمي والمرتهنة لأوجه الدعم العائلي التي توفّرها مؤسسة «المساعدة الاجتماعية للطفولة» (ASE). يقترب عدد هذه العائلات من الخمسين، وهي «فرنسية من العالم الرابع خصوصًا، ولكن هناك أيضًا بعض العائلات من أصل مغاربي، ومن تركيا وأفريقيا السوداء»[29].

من جهته يشير مروان محمد إلى أنه في العام 1967، وردت نسبة 40 في المئة من الطلبات المقدّمة إلى «المركز البلدي للعمل الاجتماعي» (CCAS) في فيلييه سور مارن من حي هوت نُوي. وكما في شانتلو، يتعلق الأمر بمساعدات مالية. ولكن، من ناحية أخرى، هل كان ذلك أكثر بكثير من حصة العائلات الفقيرة من الحي في المدينة؟ ليس ذلك مؤكدًا، وخصوصًا أن ذلك لا يعني وجود معدل مرتفع من حالات تكفّل العائلات المهاجرة في هوت نُوي تحت عنوان «الطفولة التي في خطر». وهكذا أيضًا، فإن البيان المقدَّم من الطبيبة المسؤولة في سان دوني، حيث السكان من أصل أفريقي بوجه خاص كثيرو العدد، يثبت أن نسبة العائلات السود تحت عنوان حماية الطفولة هو أعلى بشكل ملموس مما هو عليه في مانتوا، حيث عملت منذ عشرين سنة. ولكن إذا نظرنا من قرب، فإن الأمر يتعلق إلى حد كبير بعائلات اللاجئين من الكونغو (زائير سابقًا). إذًا إنهم من منطقة الغابة وعاشوا، إضافة إلى ذلك، صدمات حرب أهلية دموية على وجه خاص، كما أن هذه العائلات السود نفسها هي الأكثر تأثّرًا بحالات الطلاق وأوضاع المعيل الواحد في العائلة. في المقابل، فإن المهاجرين من أصل ساحلي لم يكن عددهم ذا شأن بين المستفيدين الرئيسيين من التدخلات غير المالية التي أنجزتها مؤسسة «الرعاية الاجتماعية للطفولة» في 2005-2007.

(29) انظر: Hervé Vieillard-Baron, «Le risque du ghetto,» *Esprit*, no. 169 (novembre 1991).

وإذا كانت انحرافات المراهقين ناجمة عن الإخفاق التعليمي المترافق مع مشكلة في التماسك العائلي، فقد كان على السياسة العامة المناسبة أن تضاعف من تدخلات مؤسسة المساعدة الاجتماعية للطفولة تجاه هذه العائلات. لكن الأمر لم يجرِ على هذا المنوال، ولم يكن ذلك بسبب الخلل في تقديم هذه الخدمات. فالمشكلات الخطرة التي تنشغل بها المساعدات الاجتماعية بوصفها أولوية في مدن إيل دو فرانس، هي المشكلات التربوية التي تواجهها العائلات المحلية المنتمية إلى العالم الرابع: عائلات ذات معيل واحد من أصل أوروبي عمومًا، ولا تسكن في أحياء التجمعات السكنية الكبرى، ولكنها حصلت على مساكن اجتماعية في مركز المدينة، وبمعنى ما، بمعزل عن الجماعة. أما العائلات السود المفككة القادمة أساسًا من مناطق خليج غينيا والتي عاشت مناخًا من عدم الاستقرار السياسي الشديد، فقد حفّزت أيضًا تعبئة هذه الخدمات وكذلك خدمات «حماية الأمومة والطفولة» (PMI). هذا فيما العائلات الساحلية التي تشكّل الأغلبية، لم تكن معنية في هذه الفترة. وكذلك، فإن التشخيص الذي يربط بقوة في الولايات المتحدة الأميركية بين الانحرافات في مراكز المدن والتغيّر في العائلة السوداء، غير قابل للتطبيق في فرنسا.

السلطوية وتشوش علاقات الأجيال

على الرغم من أن تصدّع العائلات الناجم عن غياب الأب، من الحالات النادرة في العائلات الصادرة عن الهجرة من أفريقيا الساحل والمغرب العربي في فرنسا، فإن كثيرًا من القضاة المختصين بشؤون الشبيبة يدعمون - تحت تأثير طب الأطفال النفسي - الفكرة المنسوخة بمبالغة كبيرة عن العجز عن التعلّم في الصفوف المتوسطة في المتروبول. الفكرة هذه تشدّد على الافتقار إلى رمز القانون، حيث تحل أشكال الرعاية محل المرجعيات[30]. وهذا، أي انهيار السلطة، يشكّل حالة ثابتة في أدبيات اليمين.

(30) راجع مقالات: Melempous، وتقارير A. Bruel، رئيس محكمة الأطفال في باريس من العام 1990 إلى العام 2000 ومن الناحية النظرية، راجع الأعمال العديدة لـ P. Legendre.

ولكن عندما يتعلق الأمر بمراهقين أتى أهلهم من أفريقيا الساحل، فإن المشكلة تكمن في ضعف الفائض السلطوي الذي يعني، بدرجة لا تقل عن التراخي، انهيار السلطة. ومن أجل فهم هذه السلطوية يجب تمييز السلطة التقليدية من سلطة الكفاءة. في العائلات المهاجِرة الحائزة على زاد علمي ضعيف، لا يمكن للسلطة إلا أن تكون سلطة تقليدية. فالأهل المهاجرون لا يمتلكون دالّة على أبنائهم تتأسس على معرفة الأهل لغة بلد الاستقبال، عاداته، طرائق العمل الإداري فيه، ناهيك بعدم تحصيلهم تعليمًا يسمح لهم بقيادة خطى أبنائهم في معارج المعرفة. هذا يقسر السلطة التي يستطيعون المطالبة بها على وضعهم بوصفهم أهلًا. وهي سلطة غالبًا ما تندرج في التفاوت بين الأجيال، وتحمل أبناء الجيل الشاب على طاعة الأكبر منهم سنًا ومَنْ سبقوهم. ومن أجل قول الأمور ببساطة، فإن كل طفل يؤدي فرض الطاعة لأبيه أو أُمه، إنما يؤديه ليس بدافع القبول المعقلن المؤسَّس على الكفاءات التي يعترف بها لهما، بل بدافع الاحترام لمَنْ حموه وأطعموه، بدافع الحنان.

كيف تعمل هذه السلطة التقليدية، هناك في بلد المنشأ، وهنا في بلد الهجرة؟ ليس الأب الذي نصادفه في الساحل أبًا غائبًا أو متحفّظًا، بل هو أب متضخّم الحضور. عند إثنيتَي الدجلغوب (Djelgôbé) والبول (Peuls) في بوركينا فاسو، للأبناء البكور الحق في توجيه التقريع للأبناء الذين يصغرونهم سنًا، كما الأهل للأبناء. ولكن العكس ليس قائمًا. أولئك المتساوون في السن فحسب يمكنهم تبادل التقريع بلا مخاطرة، وفق ما يكتبه بول ريسمان[31] (Paul Riesman). هذه الهرمية المرتبطة بالمجموعات العمرية تميل إلى التقليل من أهمية المساحات التي يتقاسمها حصرًا الأهل والأبناء. «الأجيال والمجموعات العمرية، الأخوة الذين تتعاقب ولادتهم موجة إثر موجة، تسوقهم الريح نفسها، ويبقون محتفظين بمساحاتهم على مدى العمر (...)، كما تكتب بصورة جميلة ماري سيسيل (Marie-Cécile) وإدمون أورتيغ (Edmond Ortigues). عندما تبلغ

(31) انظر: Paul Riesman, «Société et liberté chez les Peul Djelgôbé de Haute-Volta,» Cahiers de l'Homme, Maison des Sciences de l'Homme (1974), 82.

موجتُه شاطئ الأموات فحسب، (يصبح الفرد) أبًا بصورة كاملة»[32]. يشير الكاتبَان ضمنًا إلى أن الأب البيولوجي ليس أكثر أهمية أبدًا من الأخ البكر لدى الأخ الثاني؛ في الأقل طالما لم يلتحق البكر بالأجداد. هذه صورة لمحدودية سلطة الأب البيولوجي على الأبناء، ليجري تعويضها بسلطة عامة للآباء على أبنائهم. وإذا كانت هناك في المجتمعات التقليدية في غرب أفريقيا، لاموازاة قوية بين الشيوخ والشباب، فإن هذه اللاموازاة تفصل المجموعات العمرية أكثر من كونها تهيكل حقيقة هرمية الأجيال، أي هرمية الآباء البيولوجيين وهرمية أبنائهم. إن ما يلفت نظر الطفل في إثنية البول (Peul)، هو السلطة التي يمارسها الأب، ليس عليه، ولكن على أُمِّه. وفي العائلات القادمة من ساحل أفريقيا، كإثنية البول غير الرُحَّل، وإثنيات الديولاس (Dyolas) في كازامانس (Casamance)، وإثنيات المادينغ (Madingues) في بلاد مالي، أو المجموعات العرقية في الساحل، تظهر واضحة قسوة الرجال على النساء. وهي قسوة تستند إلى متطلبات التقليد البطريركي. ومن أجل فهم هذه القسوة في سلوك الرجال تجاه النساء، يجب تصور أهمية البحث عن النقاء وإدانة الدنس، كما يكتب لويس فانسان توماس (Louis-Vincent Thomas) الذي درس بعمق مجتمع الديولا (Dyola) في كازامانس السفلى. وهو يشير إلى أن هذا المجتمع هو «مؤسسة للقسر» تنتظمه الطهارة. وطقس العبور الجماعي في مجتمع الديولا مرتبط بالجنس: ختان الذكور (نزع القَلَفْ) وختان النساء (قطع البظر). وهذه الأعمال تساهم في طهارة الأفراد وفي وضع مسافة مع الطبيعة الحيوانية.

سلطة الأب على ابنه هي نتيجة سلطته على زوجته. وهذا صحيح ليس في المجتمعات ذات النَّسَب الأبوي على غرار مجتمع البولس والوولوف أو السونينكي، بل أيضًا عند السيريريين ذوي النَّسَب الأمومي وعند المانجاك[33]. ففي هذه المجتمعات يؤكد الذكور سلطتهم بصورة أقوى، سواء في موضوع

(32) انظر: Marie-Cécile et Edmond Ortigues, *Œdipe africain* (Paris: La Découverte, 1984), 110.

(33) إنّ نظام القرابة عند الـ (Manjak) هو من نمط (Crow). انظر: «Le système de parenté,» dans: Maurice Godelier, *Métamorphoses de la parenté* (Paris: Fayard, 2006).

تزويج البنات أو تلقين الذكور[34]. في مجتمع الدورتيغيني، ووفق تفسير كلاسيكي، يجب على الطفل في المرحلة الأوديبية (Oedipe) أن ينفصل عن الأم التي تعتبر الواهبة - الكليّة. وعمل الفصل هذا هو، بمعنى ما، لحظة مفتاحية في بناء هوية مستقلة للذكر الصغير أو للفتاة الصغيرة، من أجل اكتساب التحكّم بالذات. وهذا التطلّب ليس حكرًا على المجتمعات الأفريقية التقليدية. ولكن ما هو أكثر بروزًا في هذه المجتمعات هو الفصل المبكر بين الجنسين والدور البارز للرجال، بوصفهم فريقًا تنفيذيًا لإجراء هذه العملية. وعلى كل، هنا كما هناك، ليس بإمكان النساء الأفريقيات أن يصنعن من الصبي الصغير رجلًا: فالرجال هم مَن يجب عليهم فصل الطفل الذكر عن النساء، لأن ليس لهؤلاء النسوة أي سلطة على الأفراد الذكور، بعد طفولتهم الأولى.

في أوروبا، أقام الأزواج الأفارقة الواصلين أولًا إليها، قواعد تعزل النساء وتحجر عليهن. ومعظم النساء القادمات من الساحل يعترفن بالقيمة البارزة للسلطة التقليدية ولأهمية تراتبية الأعمار كما كانت في التقاليد الموروثة. إنهن لا يرفضن ضرورة الامتثال لتقليد يتأسّس على احترام اختيار كبار الذكور والأهل، حتى عندما يبدو ما يؤكّدنه اعتباطيًا أو ظالمًا. لكن ذلك لا يكفي في أوروبا لحمايتهن من الضغينة الذكورية. ففي الغالب الأعم كان الرجال القادمون من القارة الأفريقية يحاولون بدورهم الشفاء من الامتهان الذي يشعرون به هنا، عبر تنفيس إحباطاتهم من خلال نسائهم. فهؤلاء النسوة هنَّ موضوع إيعازات متناقضة، إذ يجب عليهن ممارسة السلطة على الأبناء أثناء عمل الرجال أو في غيابهم، لكن الآباء جعلوا منهن غير مؤهلات لذلك[35]، وبالتالي لم تعد لديهن الإمكانات. «في الواقع المرأة هي الأكثر حضورًا من الزوج في المنزل عمومًا، وهي التي لديها السلطة أثناء النهار، ولكنها لا تقرّر أبدًا تقريبًا. ففي حال حصول حادثة ما لأولادها في المدرسة، واستدعيت المرأة، أو أتى مَنْ

---

(34) انظر: Marie-Cécile et Ortigues, Ibid., 274.

(35) كيف تتصرّف الفتيات عندما تكون صورة أمهاتهن مُبخّسة؟ إن النتائج، ولو لم تكن ظاهرة، ليست أقل وطأة: ازدياد محاولات الانتحار، انهيار عصبي، تراجع نسبي للنتائج المدرسية بعد الثانوية، والابتعاد من الأهل.

يراها، للنظر في الأمر، فإنها تقول: «لا أستطيع أن أبتَّ بشيء، زوجي ليس هنا». ونعرف أن الزوج، بعد عودته إلى المنزل، سوف يقول لزوجته: «أنتِ لا تنفعين أبدًا! كنت هنا ولم تفعلي شيئًا!». إنها تشعر بالمسؤولية تجاه الأولاد، ولكنها من دون سلطة، لأنها لا تستطيع أن تقرّر من دون رأي زوجها»[36]. كأنها في وضع الأخت الكبرى، أو كأنها مقيمة في ضيافة العائلة. وهي عندما تلبّي دعوة المدرسة أو الثانوية، فإنها تتصرف كأنها تُستشار في ما يُناط بالزوج القيام به، لكن القرار سوف ينتظر.

ولا يستطيع الآباء أن يخفوا عن أعين أبنائهم أنهم قضوا ردحًا من حياتهم متبطّلين. ومن جهة أخرى، هم دمّروا ما كان يمكن أن يشكّل القوة الوحيدة في متناولهم: التضامن الصلب مع الزوجة والتماسك بين الأبوَين. والتوترات بين الأزواج ونسائهم، والمرتبطة بسلطوية الرجال، تدمّر كل سلطة شرعية للجيل الأكبر. وعندها لا يؤدي الرجل دوره، ومن ثم يحط من قدر الأم في أعين الأولاد الذكور، فإن هذه الأم لن تستطيع أن تجعل من أبنائها كائنات مستقلة، قادرة على الانخراط في المجتمع. هذا التشوّش في المواقع الجيلية واختلاطها بالإخفاقات المدرسية المبكرة، تولّدان لدى المراهقين موقفًا متحديًا تجاه السلطات والمؤسسات. وعلى الضد من عادات العائلات الغربية - حيث اللاموازاة الجيلية: تبعية الأطفال للأهل تتفوق بلا التباس على اللاموازاة بين الجنسين - فإن التقاليد البطريركية المتبدّلة بفعل الهجرة، تميل إلى اعتبار تراتبية الجنس: خضوع النساء للرجال، أعلى من التراتبية الجيلية. هكذا تتشوّش العلاقات والمرجعيات التربوية[37]. وتبرز راديكالية استصغار النساء التي تقسّم معسكر الأهل وتضع الأبناء في مرتبة أعلى من الأمهات.

في سياق الهجرة يحصل أحيانًا أن يُعاد المراهقون غير المطيعين إلى أفريقيا. والسؤال عن كيف سيتم تحمّل أعباء ذلك، نادرًا ما يُطرح. إن حالات

---

(36) كما يقول لنا ك. سار (K. Sarr)، عن وسيطة سنغالية من (مانت لا جولي) والتي تعي جيدًا هذه الرهانات.

(37) وهو يميِّز بوضوح أجداد البكور الذين ما زالوا أحياء، ويسحقون الفارق بين الأهل والأبناء.

الترحيل إلى بلد الأصل تستند إلى ممارسة تقليدية تتمثّل بالرَبْت أو التكفّل (fosterage)، ولكنها في غالب الأحيان تشكّل ضغطًا يُمارَس على الأم. كما تُترجم على نحو فظ سلطة الآباء على نسائهم وأولادهم. وإذا كانت هذه العمليات تتخذ أشكالًا مختلفة في حال تعلّق الأمر بالذكور أو الإناث، فإننا نكاد لا نملك أي إشارة في شأن منافعها على المراهقين. إن التهديد وحالات الترحيل الفعلية تفصل بين الأزواج. في الحالات التي أمكننا الاطلاع عليها، فإن الباعث على الانفصال في العائلات من أصل أفريقي، نادرًا ما يكون عدم التفاهم بين الزوجين، أو يصدر عن تباينات وجودية، بل هو خلافٌ رئيس يتعلق بمَنْ يرعى الأطفال، أو باستباق عملية «خطف» الأب لأولاده. وبسبب هذا الواقع، فإن حالات الخلاف في شأن الأطفال في فرنسا، وخاصة في حالات ترحيل الأطفال إلى أفريقيا، غالبًا ما تبادر الزوجات إلى المباشرة بعمليات الطلاق أو الانفصال[38].

في أوروبا الآباء النَّسَبيون - أخوة الأب وأبناء عمه - ليسوا موجودين، وبالتالي، فإن هيئة الرجال الجمعية لا تعمل كهيئة. العائلات الأفريقية في المجتمعات الغربية هي بمعنى ما، أشبه بنسيج يتأكله العث. فالصلات التي تنظم العلاقات بين الجنسين وبين الأجيال تمّ تدميرها جزئيًا. وخطوط النَّسَب الأبوية والأمومية باتت مقطّعة. ولأن النساء في الهجرة محرومات من حماية أشقائهن وآبائهن ومن الدعم النَّسَبي، فإنهن بلا سلطة على أبنائهن ويمثّلن نموذجًا سلبيًا لدى بناتهن. أما الرجال فهم أيضًا بلا دعم من أقرانهم وأقاربهم، معزولون ومحرومون من مصادر الرعاية التي توفرها لهم أخواتهم. إن غياب هذه

(38) هناك مخارج خاطئة أخرى. إنّ الرجال الذين وصلوا من مختلف مناطق الساحل في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين بعقد عمل، كانوا في وضع قانوني ونساؤهم كذلك كأمّهات لأبناء مولودين في فرنسا، في الأقل حتى العام 1993 (الزوجة الثانية تدخل شرعًا إلى فرنسا بوصفها زوجة وتحصل على الإقامة). ولكن بدءًا من هذا التاريخ، وعندما تشرف أذون الإقامة للزوجة على نهايتها، فهي لم تَعد تجدّد (بسبب إلغاء إجراء لمّ شمل العائلات بما يخصّ الزوجة الثانية). ونتيجة لذلك تطوّرت عملية عدم التساكن إلى حالات من طلاق الأمر الواقع وأدّت إلى ازدياد في عدد العائلات ذات المعيل الواحد. وعلى الرغم من أنّها حالات أكثر ندرة في ما يتعلق بموجات العام 2005، فإنّ هذه الأوضاع يمكن أن تخلق مصاعب في المستقبل.

الأدوار، وإضعاف التمييز بين الابن البكر والأب الذي يتأكل الدور المُعطى له في تقاليد الأجداد، يشجّع التسلطية ويدمّر سلطة الجيل الأكبر. إضعاف السلطة يتولّد إذًا من عيب في الانغلاق الجيلي في سياقات الهجرة. وهذا يعني بصورة ملموسة جدًّا أن الأعمام لا يتصرفون بوصفهم آباء أبدالًا هنا، وليس لديهم أي حق في تربية أبناء أخوانهم وأبناء أعمامهم الأقحاح. أما نجاح التربية في أفريقيا فيكفله التماسك والنقاشات المسهبة في المجالس وتوقّعات حلقة رجال الجيل الراشد من أعضاء الأجيال الشابة. لكن هذه الحلقة جرى كسرها في الاغتراب، وأخفقت محاولات ترميمها على يد الأخوة الكبار. من هنا، فإن مسبّبات الأزمة تكمن في تصدع الأنظمة المعيارية التقليدية، وفي الغربة عن المعايير الغربية. وغياب التمفصل بين هذين الوجهين يثقل بقوة على مجموعات المهاجرين التي تؤدي القرابة دورًا مهمًّا فيها؛ أي مجموعات أولئك الذين كانوا في أفريقيا نفسها في أوضاع أكثر تقليدية: الريفيون، عديمو التحصيل الدراسي أو قليلوه.

وبسبب من درجة الفصل العالية وتمركز العائلات الساحلية الأصل في فرنسا، فإن الإرث الثقافي والمعايير التربوية السائدة بين هذه المجموعات، بقيت مطبوعة بقوة بالنموذج البطريركي، ولكنها بطريركية عرجاء في مواطن الهجرة. وتظهر في قلب هذه العائلات أوجه تعطّل اشتغال السلطوية وانحرافاتها التي لا تحضر وفق هذه الصورة في أفريقيا السوداء[39]. فالبطريركية هذه تجعل من النساء ضحايا سهلة، بقدر ما يكون عميقًا الانسلاخُ من البيئة المصاحب لهجرة العائلات الأفريقية[40]. في عمر المراهقة يتوغل الصبيان في هذه الثغرة من تضعضع السلطة، بينما الأباء المضعفون أيضًا، يضطرون إلى المبالغة في التعويض. هذا فيما أزمة التقليد وتشوّه السلطة وتحولها إلى تسلطية، تحضّر للانهيار الأعم للسلطة، وبوجه خاص للسلطة على الأبناء. ويترافق الانهيار

---

(39) انظر: Abdemalek Sayad, *La Double Absence:Des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré*, Libre (Paris: Seuil, 1998).

(40) يميّز كلود ميّاسو (Claude Meillassoux) بدقة بين نزع السمة الاجتماعية (désocialisation) ونزع السمة الشخصية (dépersonnalisation) في ما يخص العبودية، وهنا يتعلق الأمر بنزع «السمة الاجتماعية» فحسب. انظر: Claude Meillassoux and Alide Dasnois, *The Anthropology of Slavery: The Womb of Iron and Gold* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1986).

هذا مع آباء في حالة إسراف. أما في أفريقيا الساحل فيُجمع الأولاد في دوائر عمرية، مبنية على صورة المجتمع: البكر يجب أن يحمي أخاه الأصغر الذي عليه أن يؤدي للبكر واجب الاحترام، لكن في بلد الهجرة لا يُنتِج هذا الاحترام المفاعيل التي قد ننتظرها، فالأبناء البكور أنفسهم معرضون بدورهم إلى المصاعب في مجتمعات «الاستقبال»، وليسوا مثلًا صالحًا للذين يصغرونهم. والدوائر العمرية لم تعد موجودة لتمارس دور المنظّم. والصبيان البكور يكتفون بسلطة تمنحها لهم الأعطال والتشوّهات في نظام سلطة يرتبط بتقليد يجهلونه جزئيًا. والسلطة المشوّشة التي يحوزونها في عائلاتهم تجعلهم - أقله - أقدرَ على احتمال ما يشعرون به من مرارة مبكرة أحيانًا، جرّاء إخفاقاتهم الدراسية أو ما يواجههم من ضروب التمييز. وهذا ما يؤدي إلى الكوارث. فهؤلاء الفتيان يستملكون النموذج الأبوي بصورة كاريكاتورية، ويرفضون تمامًا سلطة الأم، بينما يفضي الحد من استقلالية الفتيات إلى صراعات أكثر تكتمًا مع الأهل.

هذه الديناميات العائلية داخل الجماعة من أصل مغاربي، هي أكثر تمايزًا من تلك التي نلاحظها في عائلات الساحل. ومن خلال الإحياء الإسلامي تترسّخ أيضًا وبكل تأكيد نزعة تقليدية جديدة، وخصوصًا في العائلات المغاربية التي تسكن الأحياء المنفصلة. وفي بلدان المغرب تسود، كما نعرف، أنظمة النَّسَب الأبوية في المناطق المعرَّبة. ولفترة طويلة حافظ الأمازيغ على أنظمة رقابة مزدوجة النَّسَب قبل أن يسود النظام الإسلامي. وهذا كله يجعل معدل الأطفال الطبيعيين ضعيفًا جدًّا، والرقابة على النساء قوية[41]. ولكن في حالة هذه المنطقة، يمكن أن نفترض أسبابًا داخلية تجعل المرأة مَحميَّة، ليس بوصفها أمًا فحسب. يوسف كرباج (Youssef Courbage) وإيمانويل تود (Emmanuel Todd) قاما بقراءة الأوضاع في العائلات العربية، وفي المغرب. ولعلها قراءة شديدة

(41) تربط جيرمين تيون (Germaine Tillion) «الحجر على النساء في عموم حوض المتوسط بالتطوّر، وكذلك بالانحطاط الذي لا ينتهي للمجتمع القبلي»، وهي تعطي الأسباب التي جعلت «هذا الوضع المهين، غالبًا ما يُنسب خطأً إلى الإسلام». إن هذه النظم تنطوي على رقابة على الاتحاد وأشكال الزواج التفضيلي التي نلاحظها في العائلات المغاربية التي أجرينا هذا الاستقصاء معها في العام 2005، وهي تطبع أوجه سلوك الجيل الشاب بدرجة ما.

التسامح. فهما يعارضان العائلية العربية بـ «العائلية الروسية والصينية (...) ذات النَّسَب الأبوي والخارجية الزواج (exogamie)، والتي تسبح العلاقات فيها: بين الأهل والأطفال، بين الأزواج والنساء، في فضاء من العنف النفسي الدائم». من المؤكّد أنه في الإمكان الافتراض مع الكاتبَين أن «الزواج داخل النَّسَب يلطِّف العلاقات المعقّدة بين الأشخاص، بسبب من نظام عائلي ممتد، لأن زوجة الابن ليست غريبة مضطَهدة من أمّ الزوج (الحماة) أو من حميِّها. ذلك أنها تبدأ حياتها الزوجية كأنها في وضع ابنة الأخ»[42]. ولكن من الممكن التأكيد أيضًا أن هذا القُرب تحديدًا، من شأنه أن يعزّز أوجه الرقابة: المرأة تختنق بين زوجها وأمّه وحميِّها الذي هو عمّها[43]. فالمهاجرون الذين وصلوا اليوم في عمر الشباب من المغرب العربي، وكذلك المتحدّرون منهم، لم يتراجع بينهم الزواج داخل النَّسَب، فيما الزواج التفاضلي مع ابن عم أو بنت عم عادة تميل إلى الاختفاء. لكن هذا لا يمكن أن يكون عاملًا فاعلًا مباشرًا لحماية المرأة. وعلى كل حال إن تقديس الأم بوصفها ضامنة لنقاء العشيرة، يبقى أقوى مما هو في أفريقيا الساحل.

من المؤكد أن العائلات القادمة من المغرب ما زالت تستعمل طرائق لتربية الصبيان لا تحضّرهم دومًا بصورة جيّدة للمتطلبات الراهنة للمساواتية التنافسية بين البنات والصبيان في المدرسة. وكثير من المراهقين الناشئين في العائلات المغاربية عاشوا طويلًا في شرنقة الأم، ويجهدون في استبطان الإحباطات التي تصاحب المسارات المدرسية هنا منذ الحضانة. وما قالته جيرمين تيون (Germaine Tillion) في العام 1964 بهذا الصدد، ما زال يحتفظ بصلاحيته: «(في المغرب العربي) تنتمي الأم إلى المولود الأخير، فهو يتحكّم بها كآمرٍ سيّد، حصري، لا يُنازَع، في النهار كما في الليل»[44]. في المقابلات التي أجريناها في

---

(42) انظر: Youssef Courbage et Emmanuel Todd, *Le Rendez-vous des civilisations (qui inverse l'idée de Choc des civilisations de Samuel Huntington)* (Paris: La République des Idées; Seuil, 2007), 51.

(43) انظر: Jack Goody, «Comparing family Systems in Europe and Asia,» *Population and Development Review* 22, no. 1 (March 1996).

(44) «أثناء النهار، يعيش الصغير ملتصقًا بها، يتحرّك على ظهرها أو ينام نومًا خفيفًا؛ في الليل ينام عاريًا ملتصقًا بها، الجلد على الجلد، يستيقظ أو يقضي حاجته وفق رغبته. ما عدا الأم، وفي ضباب =

العام 2005، لاحظنا أيضًا أن الفتيات من أصل مغاربي، وخاصة اللواتي يَلِينَ البكور، تقوم علاقات تكافلية (Symbiotiques) بينهم وبين الأم. وأعدنا اكتشاف ملمح يلاحظ أن النساء المقصيّات في العائلات البطريركية، تَمِلْنَ إلى المبالغة في إسداء الحماية بهدف التعويض. والصبيان الذين يبقون طويلًا ملتصقين بأحد الأبوّين، أي المغذي والمربي، من دون أن يتعلّموا كيف يتجاوزون الحرمان، غالبًا ينحرفون في عمر المراهقة، وخصوصًا في السياقات المفتقدة لنموذج التشكّل الذكوري. إن تأكيد ملامح سمات القدرة الكلية للذكور يزداد عندما يلتقي التوظيف العاطفي المبالَغ فيه من الأمهات، مع امّحاء الآباء القليلي التعليم، وهو امّحاء شائع في موجات الهجرة لأعوام الستينيات. لدينا شهادات عديدة عن هذا الوضع، حيث الصبيان يتأرجحون بين المساواة (بين الجنسين) في المدرسة والامتياز داخل العائلة. عندما تَقِلُّ اللحمة تتم خدمة الصبيان أولًا[45]. فالتمزّقات الناجمة عن الحفاظ الشكلي على الضغوط غير المرنة في الإطار العائلي، وانسحاب الآباء، والحماية الأمومية المبالَغ فيها، كلها تشجّع على انحرافات الصبيان. وباتت هذه الانحرافات مرحلة ضرورية يحقّقون ذكوريتهم من خلالها[46]. ونحن نعاين مفاعيل ذلك في الأحياء الحساسة التي لم تعد لها لدى صبيان العائلات المغاربية تلك الحدّة التي نلاحظها في عائلات الساحل. فاليوم يبدو الصراع بين الشبّان الصادرين عن الهجرة المغاربية والمجتمع أقل رسوخًا في أزمة سلطة الجيل البكر مما كانت عليه حال الجيل الذي يليه، إلا في التمييز في مواقع العمل عبر سلوك غير متوازٍ بين الجنسين. وإذا كان الصبيان من أصول مغاربية قد لعبوا بشكل واسع على ازدواجية المعيار الأخلاقي الذي يحاصر البنات والقليل الإكراه بالنسبة إليهم، مع مفاعيله على صعيد النجاح المدرسي، فإنه لم يعد هناك من تجريد للأمهات من الأهلية، من

= محبّب، تتحرّك كائنات مألوفة - الأخوات، العمّات، الجدّة، الأباء الأعمام - الطفل يميّزهم بصعوبة... وعندما تحصل ولادة جديدة. يجد نفسه فجأة خلال ساعات وقد خسر كل شيء: مكانه في السرير، الثدي، التصرّف الكامل، والذي لا ينسى لكائن ما». انظر: Germaine Tillion, *Le Harem et les Cousins*, L'Histoire immédiate (Paris: Seuil, 1966), 115.

(45) شهادة لوسيطة تعرف جيدًا هذه العائلات.

(46) انظر: Yazid Kerfi et Véronique Le Goaziou, *Repris de justesse* (Paris: La Découverte, 2001).

المستوى نفسه الذي حصل للأمهات في عائلات شمال أفريقيا. في بدايات القرن الجديد حصل تطور في التقاليد البطريركية باتجاه نموذج عائلي أكثر مساواتية بالنسبة إلى هذه العائلات.

وعلى الرغم من الانقسامات السياسية - الأيديولوجية، هناك قسم من الشبان الناشئ عن الهجرة المغاربية في فرنسا، قد تغيّر وضعه اليوم: تراجعٌ نسبي في بيئة أطفال العائلات من أصل مغاربي للاندفاع نحو الانحراف. ويترابَط ذلك مع إضعاف النموذج البطريركي، وقِدَم الهجرة والتراجع النسبي في الفصل المكاني. وهناك طبعًا نجاح مدرسي عند نقطة الانطلاق التعليمي، أفضل ممّا هو عليه حال الشبّان من ذوي الأصل الساحلي. هذا القسم من الشبّان من أصل مغاربي بات على معرفة بترميزات المجتمع الفرنسي المتروبوليتاني، وانتظم في مسيرات دراسية أفضل، وبات يهتدي اليوم إلى دروب الإنجاز. ومن هنا تمّ تلمّس المفارقة بين الجيلَين الثاني والثالث من المهاجرين من أصل مغاربي. أما الذين يشعرون بضغينة أكبر فهم الشبّان من أصل جزائري الذين سلكوا طريق الدراسة الجامعية الطويلة، وخصوصًا في الفروع الإنسانية التي تفتقر كثيرًا اليوم إلى المنافذ المهنية. وبالتوازي مع ذلك، هناك جملة من العناصر في سلوك الأجيال المغاربية الثانية، المقيمة في مناطق أكثر اختلاطًا اجتماعيًا تعبّر عن أخذها المسافة مع الموروثات: التوليف بين الإسلام والحداثة العلمانية، تراجع في حجم الزواج التفضيلي، دخول متأخّر إلى الحياة الزوجية. ومن بين السكان القادمين من شمال أفريقيا خرجت نخبة تتضمّن استراتيجيةُ صعودها الاجتماعي، أوجهًا من السلوك في ما يخصّ الزواج تقترب من سلوك الطبقات الوسطى الأوروبية وتنغرس في قطاعات عديدة.

الفكرة التي لدينا عن مهاجري أفريقيا السوداء مشوبة غالبًا بشفقة متعالية بهذا القدر أو ذاك. فأولئك الذين يقتحمون الشباك الحديد في مليلة وسبته لم يصلوا إلى هناك بالصدفة. ليسوا مشرّدين يجرّبون حظهم في الشمال. إنهم شبّان يحملون آمال عائلة وقرية منحتاهم مبلغًا مهمًّا من المال ليشقّوا طريقًا،

فيدفعون للمهرّبين ويرشون أفراد الشرطة الموريتانيين أو الجزائريين[47]. إنهم يخاطرون بحياتهم من أجل مشروع حيوي، يشير إلى ذلك بقوة ج. شميتز (J. Schmitz)، إذ يقول: «إن الاقتصاد الميكروي (التفصيلي) الجديد للتحويلات المالية للمهاجرين (...) غيّر المقولات جذريًّا ووضع تحت الضوء وظيفة تأمين الفوائد (المالية) من المهاجرين الدوليين. هكذا، فخلال جيل أو جيلين لم يعد الاقتصاد الداخلي، بل الهجرة الدولية هي التي توفّر الأمان للعائلة»[48]. وإذا لم نأخذ في الاعتبار هذا الهدف، فلن نفهم أيضًا وضع مهاجري الساحل في أوروبا. فجُل عمر المهاجرين منسوج بالتوتر بين ما يفعلونه هنا وما يفعلونه أو يريدون فعله هناك.

ليس المجتمع الفرنسي أُفقهم الوحيد بل ليس أُفقهم الرئيس. لكثيرين من أرباب العائلات الأفريقية، فإن أوروبا بكونها أوروبا، ليست المكان الذي يتمنون العيش فيه، ولكنها عبارة عن مدة ووسيلة في حياة موجّهة نحو أفريقيا. ينزوي الرجال القادمون من الساحل في مواقع ثانوية في فرنسا، كي يكسبوا الاحترام والهيبة هناك، حيث يستطيعون أن يفعلوا من أجل عائلاتهم وقراهم، أكثر من إنجازاتهم المهنية هنا. ومن هنا، فإن النجاح المدرسي لأطفالهم، الذي يتمنونه مبدئيًّا، يحتلّ غالبًا الموقع الثاني بالنسبة إلى دعم الأهل الباقين في أفريقيا، وكذلك هنك أيضًا تأكيد هيبتهم الذاتية. القومان (Kaawman)، رجل وقور ومحترَم في التقليد السنغالي، وهو وجه يتبناه المهاجر عند العودة من المهجر. ومع التزايد الكبير لفارق الدخل بين بلدان أوروبا وبلدان الساحل في مجرى السنين الأربعين الأخيرة، باتت المحفزات المالية للهجرة بالغة القوة. على عتبة أعوام الألفين، مهما كانوا بسطاء في أوروبا، فإن المهاجرين هم بالنسبة إلى قريتهم أو بلدانهم الأصلية أعيان ميّالون للتصرّف دومًا بوصفهم أعيانًا.

---

(47) انظر: Fabrizio Gatti, *Bilal sur la route des clandestins* (Paris: Liana Lévy, 2008).

(48) انظر: Jean Schmitz, «Les Africains de l'Ouest en transit vers l'Europe: miséreux ou «aventuriers» et notables,» *Politique africaine*, no. 109 (2009).

الفصل السابع

العادات بثوب تقليدي جديد

الجيل الثاني أمام الحداثة

عند زاوية شارع لافونتين ثمة مقهى كردي «يرتاده رجال كثيرون لا يعملون، كثيرون بينهم في وضع غير قانوني أو في حالة بطالة أو يتلقّون الحد الأدنى الذي يتيح لهم الاندماج (RMI). وهنالك أيضًا متقاعدون يذهبون إلى العمل عندما يجدون عملًا من وقت إلى آخر...». مالك هذا المقهى كردي، و«مالك المقهى الآخر، لجهة البلدية، تركي»، كما تقول إليادا (Ilayda).

«إنهما مقهيان لا يرتادهما سوى الرجال. إذا أردتُ الدخول فسوف يرمقونني بنظرات غريبة تتسبب بإحراجي. سوف يقولون بعد ذلك: هل رأيت؟! إنها ابنة فلان وقد دخلت المقهى. وحتى عندما يكون والدي في المقهى، فالوقوف أمام الباب، ومشاهدة شخص أعرفه يجعلانني وَجِلَة قليلًا. لا نستطيع الاقتراب كثيرًا فكيف بالدخول! حتى ولو كنتُ أبحث عن والدي لا يمكنني الدخول إلى هذا المقهى. ويجب أن أمرَّ إمّا مع طفل - بنتًا أو صبيًا - يستطيع الدخول، وإمّا أن أجد شخصًا قرب الباب، ولكن خارجًا، لأقول له إني أبحث عن والدي. أنا لا أستطيع أن أدخل لأقول له: بابا هناك مَنْ يبحث عنك. سوف يُنظر إليَّ إذ ذاك سلبًا. ثم إني لا أستطيع، سوف أكون محرجة. ثم كيف يفهم الناس ذلك؟ لا أعرف ماذا سيقولون. الناس غريبون إلى حد أننا يجب أن نحذر من كل شيء. صحيح أنه في البداية ذهبت أنا وك. وأ. لنأكل في مقهى مجاور تمامًا، وهو أكبر ويسمّى مقهى رياض. في هذا المقهى أيضًا ليس هناك سوى

الرجال. هم معتادون على الذهاب إليه. أنا كنتُ منزعجة، غير مرتاحة. كنتُ أشعر بأنهم ينظرون إلي. بعد الدخول زال هذا الشعور، لقد جلسنا. أمّا الدخول منفردة، حتى ولو من أجل أخذِ سندويش والمغادرة، فأمرٌ لن أفعله. هناك كثير من الأشخاص الذين ينظرون إلينا بصورة غريبة».

إليادا تعتقد أنه يمكن للحياة أن تكون جيدة من دون قطع المراسي، من دون الخروج على الإطار المفروض. لقد قدمت من تركيا فورًا بعد ولادتها، وهي تفرض على نفسها تحفّظًا في الأماكن العامة. «كثير من اللواتي يعشن في المدن ويتزوّجن شبانًا، هن منزعجات هنا ويَلُمنَ أزواجهن دومًا: نحن لا نخرج، نحن لا نتنزه. هنا بصراحة لا توجد أمكنة كثيرة للنزهة. لا يمكن دائمًا الذهاب إلى باريس. فلنأخذ حالة رجل يتزوّج امرأة في تركيا، ولكن ليس من القرية، بل امرأة كانت تسكن المدينة. يأتيان إلى فرنسا. تلوم زوجها على إبقائها في عزلة: لماذا لا تصطحبني إلى المكان كذا؟. في الواقع ليس هناك من أمكنة تريدها. إلى أين ستذهب هنا؟ إلى المخازن؟ من النادر أن يدخل رجل تركي إلى مقهى لتناول فنجاة قهوة مع زوجته. الأمر يختلف في تركيا. هناك كثير من الأمكنة التي يمكن الخروج إليها مع العائلة لتناول المثلجات أو الحلوى، أزواجًا، أو المرأة مع الأطفال، أو النساء في ما بينهن. إنهن يخرجن. هنا الأزواج سوف يقولون: الأمر ليس على ما يرام. أتعتقدين أني سوف أصطحبك إلى المقهى حيث الرجال؟ وما الذي سوف يقوله الناس؟. في مدينتي في تركيا، نذهب لتناول المثلجات أو شرب الشاي. وهناك أمكنة أكثر رقيًّا بقليل، حيث يحضر الأزواج مع زوجاتهم ومع الشباب. هنا نحن مُجبَرون على العزلة. ربما الانفتاح أكبر في باريس. إني أرى نساء مع أزواجهن في سلسلة المطاعم السريعة (Quick)، أو في سلسلة مطاعم الماكدو (McDo). ذات يوم دخل زوجي إلى المقهى لشراء السجائر. اعتقدت أنه سوف يطلب مني البقاء في السيارة. بقيت مكاني، ولكنه قال لي: إذًا ألا تنزلين؟. لقد تفاجأت. طلب مني أن أتبعه. أريد شراء سجائر وقهوة – قال – ولن تنتظري هنا. سوف تتناولين القهوة معي، ولكني أعلم أنه لن يصطحبني إلى علبة ليل. هذا لن يحصل أبدًا. ولسنا وحدنا على هذه الحال. حتى الفرنسيون الذين كبروا هنا، لا يرغبون باصطحاب نسائهم

إلى علب الليل. وهذا نفهمه أكثر، ولو قليلًا. ففي علب الليل هناك الذين شربوا حتى الثمالة ولا يعرفون ماذا يفعلون. هو يستطيع أن يذهب منفردًا. لكن المرأة منفردة لا تستطيع. ولا حتى مع زوجها. (...) هناك رجال، بعدما تزوّجوا تخلّوا عن عادات الشباب. عندما يخرجون، فالأمر يتمّ بين أصدقاء. ولكن هناك آخرون يريدون دومًا أن تستمر حياتهم كما كانت سابقًا. إنهم يذهبون إلى علب الليل. أنا أعرف أن زوجي عندما كان عازبًا، غالبًا ما كان يذهب إلى علب الليل. لكن بعد زواجنا توقف عن الذهاب. إنه يخرج مع أصدقائه لتناول كأس أو لعب ورق [النرد]. منذ أن تزوّج لم تطأ قدمه علبة ليل. أحيانًا، وعلى سبيل الممازحة، أقول له: هيّا، ألا تصحبني إلى علبة الليل؟».

«هناك كثير من الأمور التي لا تفعلها النساء. هن يقلنَ لأنفسهن: أنا لست أنا. أنا زوجة فلان. وعليّ إذًا أن أثبّت ذلك. والأمر ليس في أن تكون لديّ رغبة في عمل شيء فأعمله. إذ ذاك تسري الشائعات. ويقولون زوجة فلان عملت كذا. إننا نتراجع أمام الأزواج والأهل. نقول لأنفسنا: سوف يقولون كذا وكذا. وسوف يقود ذلك إلى تشنّج. وسوف يُنظر إلى الأمر بصورة سيئة. وأنا لا أريد إحراج زوجي وأهلي. لذا نحن حذرات. وعلي ألا أنسى أنني بنت فلان وزوجة فلان».

أهل إليادا قادمون من بلد طُبِّقت فيه علمانية إرادوية أو تربوية، إذا استعدنا تعبير إ. غيلنر(1). علمانية تمّ فرضها طوال ثلاثة أرباع القرن عقب الثورة الكمالية. ونحن أمام عملية مزدوجة من العودة إلى المحلي ومن المعايير الظاهرة. الحي، كما تشير إليه إليادا، هو إطار للعيش، حيث يقع الفرد تحت أنظار الجميع. وهذه الأنظار معيار جلي. وهذا لا يعني فحسب «ماذا سيقولون؟». الأماكن التي تستطيع أو لا تستطيع المرأة ارتيادها تكون موضوع تعليمات. الفضاء العام تنتظمه هذه التعليمات التي تصنعُ علاماتُها الظاهرة الفارقَ المهم مع الوضع السائد في البلدان الأوروبية.

---

(1) انظر: Nilüfer Göle, «The Gendered Nature of the Public Sphere,» *Public Cultures* 10, no. 1, (1997).

خلافًا لصورة ابتعاد الجيل الثاني سريعًا عن العادات الموروثة من التقليد لدى بعض التجمّعات الثقافية، فإن هذه الشهادة توحي بأن هناك عودة إلى عادات تقليدية مرت عليها عشرات السنين[2]. فأوجه السلوك التي تذهب عكس المساواة بين الجنسين، وامّحاء دور العائلات في تشكيل الاتحادات الجديدة، تتضاعف. نَزعُ تحديثِ العادات هذا، قوي على وجه خاص في الأحياء المنفصلة وفي بعض المجموعات: فصل «جديد» للجنسين من المراهقين في عمر الدراسة، تراجع في الاستقلالية، ليس في استقلالية النساء فحسب، بل إن الأفراد من كلا الجنسين يفرضون هذا التراجع على أنفسهم في الأحياء، حيث كثافة المهاجرين القادمين من الساحل، من شمالي أفريقيا ومن تركيا. وهذا الفصل مهم. وسوف نعمل على توضيحه بما يخصّ أوجه سلوك المراهقين.

فصل الجنسين

لقد تمت بلورة خطاب حسن النية من أجل إبراز النجاح المدرسي للفتيات من أصل مغاربي، ولدعم الفكرة التي تقول إن الأطفال المتحدرين من الهجرة يستطيعون النجاح والتصدي لشياطين العنصرية. جيد جدًّا. لكن هذا الفارق يشهد أيضًا على واقع يتعلق، ولو قليلًا، بازدواحية التقاليد. إن القدرة على ضبط الإجابات العاطفية أو تأجيلها هي في أساس التربية الاستحقاقراطية الحديثة: (التربية على ثقافة الاستحقاق الديمقراطية). لقد تم تدريب الفتيات جيدًا في الأحياء على ذلك. وهذا يساهم، في رأيي، في شرح تعمّق الفارق في الإنجازات المدرسية بين الذكور والإناث في الأحياء الحساسة. في الواقع ووفقًا للاستقصاء المتعدد المواقع خارج أحياء (ZEP/ZUS)، أي المناطق الحضرية الحساسة والمناطق ذات الأولوية التربوية، فإن النسب المئوية للبنات والصبيان المتحدرين من الهجرة الأفريقية والتركية والذين يدخلون الصف السادس في السن العادي أو متقدمين عليه (11 سنة ونصف)، هذه النسب هي 71.8 في المئة و65.4 في المئة: الفارق ضعيف، إذًا. بالمقابل في أحياء

(2) لم تكن هذه هي الحال في الستينيات والثمانينيات من القرن العشرين؛ المسافة بين المهاجرين والمتحدّرين من المهاجرين كانت كبيرة، كما كان قد أشار إليه عبد الملك صيَّاد.

(ZEP/ZUS) من المناطق الحضرية الحساسة، والمناطق ذات الأولوية التربوية، يكون الفارق أكثر تعبيرًا بكثير: 60.9 في المئة للبنات في السن الطبيعي مقابل 46.3 في المئة للصبيان. الاستقطاب الجنسي لأوجه السلوك أكثر وضوحًا في المناطق الحساسة. وكثير من المؤشرات يفضي إلى أن نمو المذكّر والمؤنث في أحياء الهجرة يساعد على توضيح تعمّق الفوارق في الإنجاز المدرسي بين الذكور والإناث.

للوهلة الأولى يبدو تقييد الحريات في المناطق الحضرية الحساسة (ZUS)، قويًّا جدًّا بالنسبة إلى الفتيات ومعدومًا بالنسبة إلى الفتيان. فأثناء النهار نرى الفتيات زرافات من أربع إلى خمس، بينما المجموعات التي «تسند» الجدران بشكل بارز، هي من الفتيان على نحو خالص. تقييد حرية حركة الفتيات خارج المدرسة والخروج من أجل المشتريات، ظاهر في هذه الأحياء. والفصل بين الجنسيَن يتحول إلى منع تجوّل عندما يحل المساء. فالرقابة في حياة الفتيان، خصوصًا الأخوة، معلنة بوضوح. «ليس على الفتيات أن يظهرن بصورة مبتذلة... يجب عليهن الحذر في أحياء الهجرة... نحن هنا لسنا في أي مكان آخر... هناك أناس لا يعرفون أن لديكن أخوة يسمحون لأنفسهم القيام بأشياء...»[3]. الفتيات يعترفن بهذا الأمر الواقع، ويقبلنه بحدود ما: على الفتيان مراقبة أخواتهم منذ الصغر. ويظهر التحليل أن تقييد حرية الفتيات يتضمّن تقييدًا مساويًا لحرية الفتيان. لقد تمّت إعادة بناء شبكات التنشئة الاجتماعية الخاصة بعيِّنة من الشباب الذين ينهون دروسهم في الثانوية. هذه العيِّنة مأخوذة من بين الشباب الذين دخلوا ثانويات مانتوا (Mantois) في العام 2000، وهي تمثل التلامذة الذين يقعون في الخانات الخمس الأخيرة من الخانات العشر المصنَّفة لمسابقات الرياضيات واللغة الفرنسية في الصف السادس. لقد ميّزنا صلات الشخص الذي نستجوبه داخل جيله (وقد سمّينا هذا الشخص إيغو (ego):

(3) هذا ما قالته لنا واحدة من اللواتي قابلناهن. إن تصنيف الفتيات بين «بنات رصينات» أو «بنات سهلات» أو حتى «داعرات» هو نتيجة الالتقاء بين هذه الأخلاقوية وكثافة الصِلات على الصعيد المحلي. انظر: Hugues Lagrange, *Les Adolescents, le Sexe et l'Amour* (Paris: Agora Pocket, 2003).

جيل (0)
- إيغو
- أخوة وأخوات، نصف أخوة - نصف أخوات
- أبناء عم، أصهار، زوجات أخ
- رفقاء، أصدقاء، صاحب/ صاحبة

صلات مع الأجيال السابقة لأجيال المستجوَب:

جيل (1) - آباء، أمّهات، أعمام، عمّات
جيل (2) - الأجداد

المعيار المعتمد هنا من أجل تحديد مجموعة الرفقاء والأصدقاء هو الآتي: الشبان الذين يقولون إنهم التقوهم في الأقل ظرفيًّا خارج الثانوية. وحجم شريحة الشبكات المتشكّلة من الرفقاء، والأخوة، والأخوات، وأبناء العم (شبكات ج - 0) خارج الأهل المباشَرين والمتفرّعين من هؤلاء، هو في المتوسط يتشكّل من 15 شخصًا. وبصرف النظر عن سكنهم داخل حي الهجرة أو خارجه، فإن حجم (شبكات ج - 0) للذكور والإناث يتشابه. ولكن حجم شبكات جيل الإيغو (ج - 0) أكبر عندما تنتمي هذه الشبكات إلى العائلات الكبيرة (5 أخوة وأخوات أو أكثر): 17 شخصًا مقابل 14 شخصًا بالنسبة إلى العائلات الأصغر.

أنا لا أملك معطيات تسمح بتعيين تغيّر معدلات الاختلاط في مجموعات الرفقاء في الزمن[4]. ولكنني أستطيع على الرغم من ذلك تقدير الاختلافات في الاختلاط في شبكات الرفقاء وفق نمط حي الإقامة. ومن أجل فهم الارتداد

(4) في العام 1994، وعند مَن لم يكتسبوا تجربة جنسية وعمرهم المتوسّط 16 سنة (قريب من العمر المتوسط في العيّنة التي عملنا عليها في العام (2004-2005))، إنّ معدّل الاختلاط كان 26 في المئة بالنسبة إلى مجموعات الرفقاء الذكور و31 في المئة بالنسبة إلى الإناث، إذًا فارق قليل في الزمن، ولكن العيّنة لم تكن قد بُنيت بالطريقة نفسها ولا استنادًا إلى مسألة القابلية الاجتماعية أيضًا. انظر: Florence Maillochon et André Mogoutov, «Sociabilité et sexualité,» dans Hugues Lagrange et Brigitte Lhomond, *L'Entrée dans la sexualité* (Paris: La Découverte, 1997), 104.

المحلي في العادات داخل الحي، راقبنا العوامل التي تؤثر في اللقاءات المختلطة: الجنس، السن، التجربة العاطفية[5]، إذ إن الاختلاط في العلاقات يزداد مع العمر ومع اتساع التجربة. رفقاء الفتيات هم غالبًا من الفتيات، ورفقاء الصبيان هم في الغالب من الصبيان[6]. في أحياء الهجرة الثلاثة في باريس وسين أفال وضاحية نانت، فإن الفارق في معدلات الاختلاط متشابه في العام 2005. فهناك 24.1 في المئة من الفتيات في شبكات الرفقاء الذكور، و31.0 في المئة من الذكور في شبكات الإناث في فال دو سين؛ 18.3 في المئة و28 في المئة في الدائرة الثامنة عشرة في باريس؛ 19.6 في المئة و30 في المئة في ضاحية نانت.

ونلاحظ أن معدلات اختلاط مجموعات الرفقاء الذكور أضعف بصورة جليّة عند الذكور الذين يسكنون في المناطق الحضرية الحساسة في مونتوا، ممّن هم في خارجها (الفارق من 10 نقاط، هو مرّة ونصف المرّة من الاختلاط في شبكات الذكور القاطنين خارج أحياء الهجرة). بعد الثانوية، في الحي الحضري الحساس، المراهقون من أصل مغاربي يلتقون أساسًا أشباههم من الشبان للتسكّع: الاختلاط يتبدل من واحد إلى الضعف عند مراهقي العائلات المغاربية نظرًا إلى كونهم يعيشون في الحي الحضري الحساس أو خارجه. الاختلاط أضعف عند المراهقين السود. والتحليل يقول إن الأصل الإثني يضغط على القابلية الاجتماعية، ولكنه في تفاعل مع سياق الحياة والجنس. ودرجة الاختلاط تتبدل أيضًا عند الشبان المتحدرين من أصول أوروبية نظرًا إلى كونهم يسكنون في «الحي الحضري الحساس» أو خارجه. هناك نموذج ثقافي، وهو نموذج المجموعة المسيطرة في الأحياء، يفرض ضغوطًا عليهم.

---

(5) يجب أن يكون حاضرًا في الذهن أن الإناث في عمر السادسة عشر هنَّ أنضج جنسيًا وعاطفيًا من الذكور، وهو ما يشرح هذا الفارق. ولكن ما يشغلنا هو الانعطاف، الحرّية في العادات تبعًا للأحياء والأصول الثقافية.

(6) لقد استثنينا الأقرباء الذين لا يرتبط توزّعهم الجنسي بخيار كل منهم. راجع ما سبق.

النسبة المئوية للجنس الآخر وفق جنس «إيغو» والأصل الثقافي

الأصل الثقافي	الفتيات في شبكة الرفقاء الذكور (في المئة)		الذكور في شبكة الرفيقات الإناث (في المئة)	
	مانتوا ZUS/ZEP	خارج مانتوا ZUS/ZEP	مانتوا ZUS/ZEP	خارج مانتوا ZUS/ZEP
أوروبا	23	34	28	37
المغرب وتركيا	17	33	34	43
أفريقيا السوداء	21	25	34	42
جميع الأصول	21	31	32	39

المصدر: استقصاء متعدد المواقع.

قراءة: هناك 23 في المئة من الإناث في شبكة رفقاء الذكور في «المنطقة الحضرية الحساسة»، حيث العائلة من أصل أوروبي. الفوارق بين المنطقة الحضرية الحساسة وما هو خارجها - إذا اعتبرنا جميع الأصول المغربية العربية التركية لدى الذكور - ليست ذات مغزى بالنسبة إلى الإناث، ما عدا المغرب/ تركيا.

الإكراهات التي تثقل القابلية الاجتماعية للفتيات في الأحياء المهاجِرة، إكراهات ظاهرة. ولكن إذا كان رفقاء الإناث في أحياء الهجرة هنّ من الإناث بصورة غالبة، وإذا كانت شبكاتهن أقل اختلاطًا بصورة لافتة قياسًا بالمراهقين خارج هذه الأحياء، فإن الفارق أقل ملموسية ممّا هو عند الذكور. هذه هي النتيجة الأولى المناقضة للحدس. والضغط المعياري والتضييقات الظاهرة التي تطال القابلية الاجتماعية للفتيات لا يبدو أن لها التأثير نفسه على القابلية الاجتماعية لدى الشبّان، فهذه القابلية لا تواجه أي ضغوط ظاهرة. أحد الأسباب يكمن في أن الفتيات في الأحياء يصنعن قابليتهن الاجتماعية في الثانوية، وهي واحدة من الأمكنة النادرة التي يُمارَس فيها الاختلاط بحرّية نتاجًا للقوانين العامة. وإعلان الذكور في الأحياء عن ضرورة تقييد حرية الإناث هو طريقة لتبرير ما يُفرض عليهم: صعوبة في مواعدة الفتيات بوصفهن صديقات أو شريكات[7]. انغلاقهم الأخلاقوي النابع من التعاليم الدينية بهذا القدر أو ذاك، هو قبل كل شيء ترياق الحرمان الذي ساهموا هم أنفسهم في خلقه.

(7) وهو ما يدفع ذكور الأحياء إلى المغازلة خارج الحي. انظر: «Le code sexuel des cités,» dans Lagrange, *Les Adolescents, le Sexe et l'Amour.*

تقييد حرّية الفتيات في الفضاء العام، سواء كنّ يرين أنه مفروض عليهن أو يقبلن به، لم تكنّ لتنصعن له لو كان هذا التقييد يتضمن السلبيات فحسب. فسلَيمة، إحدى المراهقات التي قابلناها، تعترف أنها بكت عندما تزوجت أختها الكبرى كريمة وقررت الاستقرار في مدينة ليل (Lille). لقد كانت مع أختها في حال من التواطؤ: «لأن أختي، عندما كان لدي رفيق، كنا نتكلم معًا في كل شيء». أما مهاريا التي خسرت أفضل رفيقاتها بسبب تغيير المسكن، فلم تتردد في اللجوء إلى أختها في دور كاتمة أسرارها. وهي تضيف: «إننا نذهب معًا للتسوّق الآن أكثر مما في السابق». هذه الإمكانات لا تتوافر فعلًا إلا في سياق العائلات الممتدة أفقيًّا. وهذا الفضاء من الحريات النسائية التي تعبّر عن نفسها، هو نتيجة التوسع الأفقي لعائلات المهاجرين القادمين من شمال أفريقيا، وأكثر من ذلك من الساحل، مع ترتيباتها المكانية: كل مراهق لديه، في ما عدا الأخوة والأخوات، أبناء وبنات عمّ أحيانًا، وهم على الرغم من الهجرة يسكنون في محيط قريب نسبيًّا. لدى سلَيمة سبعة أخوة وأخوات يعيشون في الضاحية الباريسية، وأخت متزوّجة تسكن في مدينة ليل. وهي تُسَرُّ في زيارة أخواتها في سافينيي سور أورج، أو في مدينة ليل: «هناك نزهات عائلية مع الأصدقاء»، تقول واصفة من جديد علاقاتها مع شقيقاتها وأزواجهن بالعلاقات الاصطفائية. الفتيات يجدن غالبًا لدى أبناء الأعمام ولدى العمّات الأصغر سنًّا من أمهاتهن، رفيقات متواطئات، معهن يستطعن الكلام أو الخروج إلى السينما أو إلى التسوّق. وفي هذا الفضاء تكون حرّيتهن واسعة، وفي حلٍّ من تحمّل رقابة الأخوة وأبناء العم، ومن ناحية أخرى يجدن الحماية والتفهّم اللذين يعزّزهما التقارب الثقافي.

أما مجابهة عدم المساواة في الحريات بين الفتيات والفتيان من خلال مواجهتها بفظاظة بالمعايير العائلية التي نعرفها في فرنسا، هي مواجهة لا معنى كبيرًا لها. فهي تعني في الواقع فصل موضوع الحرّية الفردية عن الشروط العاطفية الانفعالية لتطوّرها. وإعلاء قيمة الحرّية الفردية هو علامة لبزوغ الدائرة الخاصة الحميمة، والتقطيع في ميادين العلاقات الانتقائية كافة داخل العلاقات العائلية والمحلية. ويمكن قول ذلك بكلمات إدوار شورتر: «في مسارات

التحديث، قررت العائلة أن تضع حدًّا للعلاقات الكثيفة التي كانت تنسجها مع الجماعة المحيطة بها». لقد توقف كل شخص عن العيش تحت أعين الجميع، فأعاد ذلك تحديد مجمل العلاقات، ومن ضمنها العلاقات مع أنسباء الفروع[8]. في أحياء «السكن ذي الإيجار المعتدل» HLM، نرى أن المسام العائلية أكثر نفاذًا أو رشحًا، ولسكان الحي حق النظر بمعنى ما، والشبّان في هذه العائلة المفتوحة يدفعون الثمن من خلال النقص في حرّياتهم.

تعوّض الفتيات محدودية دخولها في الفضاء العام، بوجود دائرة حرّيات محدودة، ولكن محميّة بالفضاء العائلي. إذا كانت الأخوات وبنات الأعمام غطاءً، فهن أيضًا شريكات الخروج وكاتمات الأسرار المفضّلات. وتقود أقوال الشابات المغربيات إلى التفكير بأنهن، في غالبيتهن العظمى، يوافقن على تقييد حرّيتهن الشخصية في الفضاء العام. بموافقتهن هذه ينتمين جزئيًّا وفي الأقل، إلى أخلاق لا تمنحهن حقوق الفتيان نفسها. ومفهوم المغازلة الذي من خلاله وفي جوهره لا يَخضع الشريكان للإكراه ويلتزمان علاقة متبادلة، هو مفهوم مرفوض من حيث المبدأ. ولكن هذه العلاقات الما بين العائلية لا تستنفد سجل الممارسات والانتظارات: الرغبة في المغازلة تبقى حاضرة، وتحتمي بأوجه التخفّي التي لا تساوي فلسين. وبما أن غالبية الفتيات تتبنّى قواعد السلوك الخاصة هذه، فيجب تجنب وضع النقاش على مستوى المبادئ فحسب، بل البحث لبلورة تفكير حول الممارسات وأوجه اللامساواة بصورة مرنة.

على الرغم من كونها متضخِّمة في أوجه سلوكهم في الأحياء المنفصلة، فإن الإكراهات لا تظهر أبدًا في تعابير الشبّان: فالفصل بين العوالم يبدو أمرًا طبيعيًّا. وتعابير المراهقين تحمل على السطح فكرة المساواة بين الجنسين. والموافقة المبدئية على التصرّف التفضيلي محاطة دائمًا بتعابير مواربة. إنهم مُحرَجون ومتناقضون: يؤكدون أولًا التوازي الضروري في السلوك، ثم يُتبعون ذلك بتبرير عملي للفصل. وإذا كان بعضهم يقول بلا تردد إن الفتيات يجب

---

(8) انظر: Edward Shorter, *Naissance de la famille moderne, XVIIIe-XXe siècle* (Paris: Seuil,1975), 25; et Jean-Hugues Déchaux et Nicolas Herpin, «Entraide familiale, indépendance économique et sociabilité,» *Economie et Statistiques*, no. 373 (2004): 3-32.

ألا يحصلن على الحرّيات نفسها، فإنهم نادرًا ما يتأملون في تأثير هذه القيود في قابليّتهم الاجتماعية نفسها. وتعبّر هذه التقلبات عند كثيرين عن التوتر بين المتطلبات المتناقضة النابعة من إعلاء قيمة الرأي الفردي وتمثّل ذواتهم بوصفهم مسلمين. وهذا يسهم من دون شك في شرح أن تمرّد المراهقين في الأحياء يعبّر عن نفسه عادة خارج الأسرة والجماعة، وأن علاقات الأطفال مع الأهل تبقى بوجه عام قليلة الصراعية ومشوبة بالاحترام. ويعبِّر تفاقم الفصل الجنسي عن إكراه أخلاقي، مغلَّف بالتأكيد بمغريات، ولكنه يثقل أوجه سلوك المراهقين في المناطق الحضرية الحساسة الكبرى (ZUS). ولا يمارس الجيل الراشد هذا الضغط المعادي على الجيل المراهق بل هو، وبشكل واسع، إكراه ذاتي. فالهويّة الجنسية، كما تمّ بناؤها في سياق الإقامة في الأحياء، تفرض على المراهقين من الجنسين أن يتطوّروا في عالم أحادي الجنس، بأكثر مما عليه الحال خارج الأحياء. والفرق بين الصبيان والبنات المتحدرين من الهجرة البطريركية، يتمثّل في أن الصبيان هم ورثة إخفاق آبائهم، بينما البنات ورثة وعد بالتحرّر. وهذا ينعكس على الديناميات المدرسية، وعلى تشجيع الانحرافات، وعلى أشكال تبعات الانتماء إلى جنس. نحن لن نفصّل هنا هذا الجانب، بل سوف نوضح الشكل الذي يتّخذه انحسار الاستقلالية الفردية لدى المراهقين.

نزع الفردانية

في حياة المراهقين من أصل أوروبي، تكون العلاقات الأفقية مع الأخوة وأبناء العم والجيران علاقات ثانوية. على العكس من ذلك هي القابلية الاجتماعية لدى البنات والصبيان من أصل أفريقي. ففي الأحياء الكبرى للهجرة، تحمل تلك القابلية سمة تقليدية متجددة.

تحديث العادات يغلِّب الصِلات الاختيارية على الصِلات الاصطفائية، ويرتّب لاحقًا درجات متنوعة من الاختيار، كلما ترسخت شخصية المراهق. ولدى البُعد المتمثّل بالقابلية الاجتماعية، قابلية لاكتشاف مستوى الاختيار في الصِلات بين الأفراد: درجة أقدمية «رفقاء» المرافقين في شبكة القابلية الاجتماعية. والعلاقات التي تصبح «زمالات» وأحيانًا صداقات، إنما تنعقد

في مجرى الطفولة، وخصوصًا في المدرسة الابتدائية. بعضهم يجدّد علاقاته بأشخاص جمعته بهم الظروف، فيدخل في شبكتهم الراهنة التي لا تتضمّن كثيرًا من أصدقاء المدرسة الابتدائية أو أصدقاء الطفولة. آخرون، بصرف النظر عن مساراتهم، يبقون مع الأشخاص إياهم: الجيران، ورفقاء الحضانة أو الابتدائي الذين وضعتهم الظروف في طريقهم، ظروف الترتيبات الإدارية داخل المدرسة أو الجوار. والصِلات التي تنعقد في ما بعد، هي عمومًا اختيارية أكثر من الصِلات المبكرة، ويرتسم فيها ذوق كل شخص وميله. وهكذا، فإن درجة تجدد شبكة القابلية الاجتماعية في عمر المراهقة تقوم على الفردنة والاختيارية.

من وجهة النظر هذه، هناك خصوصية الظاهرة المدرسية بوصفها خالقة للصلات. لكن المدرسة بتوزيعها التلامذة على الصفوف - من دون أن يستقل التوزيع عن كفاءاتهم الدراسية، لكن في منأى من تفضيلاتهم واختياراتهم - إنما تثقل على تجدّد القابلية الاجتماعية. والصغار الأكثر بُعدًا من المعيار الدراسي هم أولئك الذين، على الرغم من العروض الجديدة، يحتفظون بالعدد الأكبر من الأصدقاء السابقين. أكثر من ذلك، إن الذين يعيدون صفوفهم، يميلون أقل من غيرهم إلى تغيير أعضاء شبكاتهم: لديهم شيء من الاحتقار أو الغيرة تجاه هؤلاء «المغرورين» الذين باتوا الآن مساوين لهم. وهكذا، فإنهم يفضّلون الحفاظ على صلاتهم القديمة. لقد حسبنا لكل مراهق متوسط أقدمية شبكة أصدقائه (ضمن جيل الإيغو نفسه)، مستثنين بالتأكيد الأخوة وأبناء العم، كي تكون المقارنة شاهدًا على الخيارات التي قام بها. يتبين أن شبكات الأصدقاء/ الصديقات الخاصة بالفتيات، هي أكثر حداثة من شبكات الفتيان. أكثر من ذلك، إن فتيات الشبكات الواقعة في العشر السادس أو السابع في الاختبارات التي تقام عند الدخول إلى المدرسة (التلامذة الأفضل الواقعون تحت خط الوسط)، هنَّ أقل احتفاظًا بأقدمية العلاقات من فتيان الشبكات العشرية الثامنة أو التاسعة (التلامذة الأقل حظًا في النجاح تحت خط الوسط). وأخيرًا، إن قِدَم الشبكات يتغيّر أيضًا مع حيّ الهجرة السكني: شبكة المراهقين الذين يقطنون في منطقة حضرية حساسة، هي بشكل ملموس، أكبر من شبكة المراهقين في الأحياء العادية (خارج المنطقة الحضرية الحساسة). إن هذا القِدَم يترجم،

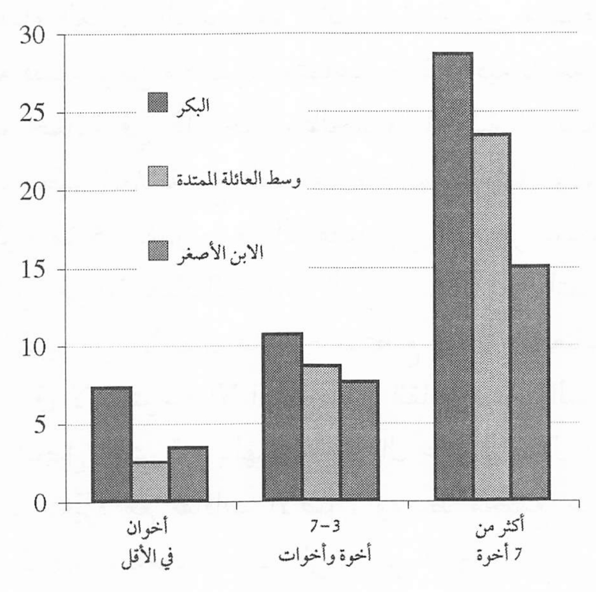
كما أسلفنا، بدرجة أدنى في القابلية الاجتماعية الاختيارية والفردانية في أحياء الهجرة. فقبول ما هو معروض من طريق «الصدفة» في المكان، يضعف التمايز في الطموحات وأوجه السلوك. وهنا أيضًا، يثقل فصل أمكنة الإقامة على القابلية الاجتماعية للمهاجرين.

هناك سمة أخرى لنزع فردانية الأدوار، يفاقمها التغريب لدى المهاجرين من محفّزي سلوك الفتيان الأبكار في العائلات الكبيرة العدد. فاللاتوازي في شبكات القابلية الاجتماعية يعبّر عن تعارض القابليات بين الذكور (مجموعة الشارع) والإناث (اللواتي يفاوضن على موقعهن بين قطبَي المنزل/ المدرسة). الفتيان الذين نشأوا وفق معيار مزدوج حاضن، يدفعون ثمن هذا الامتياز عجزًا عن النجاح المدرسي قياسًا بأخواتهم اللواتي لديهن، على كل الصعد، السياق التربوي ذاته الذي للفتيان. ومن واقع هذه الفروق في التطلّب على القابلية الاجتماعية، فإن قسمًا من هؤلاء الفتيان يتوجّه نحو «البزنس» و«السلب» و«الاحتيال». هذا على كل حال ما توحي به تحليلات الميول نحو الانحراف. ولكن هذه الميول تظهر أكثر ممّا هو الحال في عائلات جزر الأنتيل، حيث تأكّدت القطيعة بين الأجيال. فالعائلات البطريركية لمهاجري الساحل والمغرب العربي هي إطار لشبكات تضامن قوي عابر للأجيال، وتعمل بوصفها جماعة تشمل العائلة الممتدة. هذا التضامن القوي في العائلات الأبوية هو في أساس التورّط المفرط للابن البكر في العائلة الكبيرة، في الجنح: تصفية حساب أو أشكال أخرى من العنف: «إذا كان هناك مَنْ يغازلني، ورأى أخي ذلك فسوف يضربه»، تقول غلانا مدني، المراهقة من أصل مغربي والتلميذة في مدرسة مانت. هذه الأشكال من التضامن تفرض نفسها أيضًا في مجالات أخرى. فالمراهقون الناشئون في عائلات كبيرة هم أكثر ميلًا إلى انحراف التملّك وإلى الانحراف التعبيري، لكن مفعول مكان الفتى في العائلة الممتدة أكثر مغزى بخصوص الأفعال التعبيرية (عنف، مهانات). وهذا يدفع إلى الاعتقاد بأن هناك، ضمنًا أو علنًا، دورًا اجتماعيًّا متوقّعًا من الفتيان البكور في سياقات تعمل فيها العائلات الممتدة بوصفها عشائر. على الفتى البكر واجب أن يكون رئيس عشيرة وأن يدافع عن الصورة الاعتبارية لهذه العشيرة. وأن يكون هناك

احتمال قصور في رقابة الأهل في العائلات الكبيرة، فهذا أمر مفهوم. لكن هذه الحجّة تشدّد حصريًّا على الرقابة وتتجاهل دوافع الفعل، وهي في الأقل بأهمية العوائق. ثمّ إن حجّة القصور في رقابة الأهل تشرح التورّط المفرط والشامل للمراهقين المنتمين إلى العائلات الممتدة، ولكنها لا تقول لماذا البكور هم أكثر تورطًا نسبيًا في الانحراف من الأخوة الأصغر.

بخصوص هذه النقطة أيضًا، ليس مفهومًا الانغماس المفرط للبكور في الانحراف، إذا ما فسّرنا سلوك الفتيان من أصل ساحلي، بالمقارنة مع فتيان المعازل الأميركية. لقد ركز لويس (O. Lewis) بقوة على أن ثقافة الفقر على النمط الأميركي الشمالي تميل إلى الازدهار في المجتمعات التي تقدم «نظامًا للقرابة المزدوجة الجانب أكثر من تلك الوحيدة الجانب». هذه النقطة مضيئة جدًّا. فالجماعات الوحيدة الجانب وخصوصًا تلك النَّسَبية الأب، هي أكثر تنظيمًا من الجماعات ذات النَّسَب المزدوج وتستطيع بسهولة أكثر أن تتصرّف جماعيًّا. في جماعة أحادية النسب تستطيع بسهولة أن تمارس ثأرًا عائليًّا ضد جماعة أخرى. بالمقابل إن جماعة ازدواجية النَّسَب ليست متماسكة فعلًا. وإذا عُدنا في الخط الأبوي والأمومي إلى فرد مختار، فإن عدد الأقارب يصبح بسرعة مرتفعًا جدًّا. وهذا يؤدي إلى التجزؤ في «الولاءات» والتراخي في أوجه التضامن الملزمة. ليس في المستطاع حقيقة بناء جماعة متماسكة إلا باختيار فرع ما داخل هذه الشبكة (كما يجري في قرابة العصب الأبوية). وهذا مظهرٌ مركزي يميّز أوجه تضامن المهاجرين الأفارقة في أحيائنا الفقيرة من الأوضاع التي وصفها الباحثون الأميركيون. فأوجه التضامن التي يطوّرها الشبّان هنا تستند إلى تقاليد كان قد تمّ وصفها في المغرب العربي: يكتب د. ريفيه (D. Rivet) أن «التحالفات الواسعة والضيّقة بين الجماعات (...) تنعقد وفق الرهان وحجم الخلاف ومن خلال اللعب على الآلية العصبية المتجزئة. هناك قول مأثور ومألوف للناس في جنوب المتوسط يعلن بطريقة تصويرية مبدأ التضامن هذا: «أنا ضدّ أخي، وأنا وأخي ضد أبناء عمي، وأنا وأخي وأبناء عمّي ضد كل الناس».

النسبة المئوية لمرتكبي الجنح بين المراهقين في عمر 16 سنة للعائلات من أصل ساحلي وفق حجم العائلة الممتدة والمنزلة داخل هذه العائلة



المصدر: استقصاء متعدد المواقع (1999-2005).

لنترجم هذا الكلام الاستعاري: يمكن للميراث المتمثّل بمنزل أن يضع الأخوة بعضهم ضد بعض. تقيم المصاهرة حلفًا عائليًا، لكن الزواج يفشل، فيتنازع أبناء العم في ما بينهم. صيانة ساقية في قرية، أملاك متنازع عليها في المراعي، قد تجعل القبائل في مواجهة بعضها بعضًا[9]. وكما المغاربيين، فإن الساحليين يرثون بنى القرابة العصبية (واحدية النسب الأبوي). وليس من المفاجئ ملاحظة أن الفتيان البكور في عائلات إثنية بول (Peules) أو إثنية سونينكي (Soninkés) هم أكثر تورّطًا في الجنح من إخوانهم الأصغر. إنهم قادة العشيرة الذين يتحمّلون مسؤولية الدفاع/ الثأر في الجماعة (راجع الرسم السابق). هنا أيضًا نلاحظ أن التصرفات في العائلات الفقيرة المتحدرة من الهجرات الأفريقية ليست «منفلتة»، أو «فردانية»، بل جماعية جدًّا. وليس ضعف المعايير هو الذي يطرح مشكلة هنا، بل قوّتها الفائضة في سياق الهجرة.

---

(9) انظر: Daniel Rivet, *Le Maghreb à l'épreuve de la colonisation* (Paris: Hachette Littératures, 2002), 92.

وإذا كانت القابلية الاجتماعية تعبّر عن تقهقر في العادات التقليدية أمام الحركة المهيمنة في أوروبا، فإن تلك العادات أميَل إلى التماسك في أحياء الهجرة. فالفضاء العائلي الواسع هو دائرة خاصة غير متطابقة مع الدائرة الحميمة، لكنه فضاء يؤمن مكاسب اجتماعية - اقتصادية نازعة نحو التكيّف، ولديه وظائف حمائية في كل حال. فالجماعة الأوّلية العائلية في العشيرة الواسعة، تعيد تنظيم العلاقة مع الفضاء العام لمصلحتها. وليست الجماعة الأوّلية مَنْ يطرح مشكلة بقدر ما هو التمفصل بين المعايير المحلية ومتطلبات المجتمع الشامل. في الاقتصاد الخدماتي الذي يتأسس على التمدرس الطويل، يشكّل العدد الكبير من الأطفال عائقًا - نستطيع بصعوبة العناية بكل فرد - ولكن هذا المأزق لا يستوعبه إلا المهاجرون القادمون من الساحل الأفريقي جزئيًّا. فوسط الجيل الذي قام بالهجرة، ما زال عدد الأطفال المرتفع مسألة مرغوبة بصورة متغيّرة مع ثقافات الأصل. ووسط مجتمع عائلاته المحلية مزوّدة بموارد ثقافية مرتفعة، وتتفانى في تأمين النجاح المدرسي لأولادها، فإن المراهقين الذين تربّوا في عائلات كبيرة قادمة من المناطق الريفية للساحل الأفريقي، يجدون صعوبة كبيرة في أن يتكيّفوا و«ينجحوا».

غالبًا ما تُوصَف القابلية الاجتماعية المُدخلة في فضاء عائلي واسع بأنها شكل من أشكال الجماعاتية. وهناك غموض يحيط بفهم هذه الديناميات العائلية التي تكون مجموعات منطوية على نفسها، وعناصر قاعدية لجسم اجتماعي غريب «عنّا»[10]. ولا تخلو معاينة انغلاق الأحياء تمامًا من الفائدة: حتى ولو كانت مستويات انغلاق الجماعات متفاوتة تفاوتًا كبيرًا. فانخفاض الاختلاط في ميادين النشاط، واختفاء المغازلة، وغياب الحياة المستقلة قبل الزواج، والقبول الأكثر شيوعًا لشريك من البلد الأصل، واستطالة السكن المشترك مع الأهل، وصعود التديّن المُعلن... هذه الظواهر كلها تميزٌ هويّاتي للمتحدرين من الهجرة. وإذا كان محدودًا بين نساء الساحل ارتداءُ الحجاب أو الملابس

(10) إن هذا الإدراك لا يمنع، من ناحية أخرى، أنّنا نرغب في أن نراهم يتصرّفون كما لو كانوا في عائلات صغيرة، بلا صِلات أفقية، كما هو حالنا.

المنسجمة مع التفسيرات الأكثر تزمّتًا للتقليد الإسلامي، فإن التأكيد المتنامي لهذا التقليد لدى الشبان المتحدرين من الهجرات الساحلية ظاهر للعيان خلال العقود الأخيرة. ويساهم هذا الانغلاق في التشنج المتبادل بين المتحدرين من الهجرة وأقسام واسعة من مجتمعات «الاستقبال». ولا تفيد في شيء إدانة هذا الانغلاق الجماعاتي. الرهان هو أن نعرف إن كان في الإمكان أن نعكس اتجاه دينامية الانغلاق هذه لدى الجماعات، وكيف يمكن ذلك؟

في العائلات القادمة من تركيا وأفريقيا الشمالية وأفريقيا الساحل، يبقى أبناء العم قريبين من بعضهم بعضًا، كما تبقى الصلات المكانية المتينة بين الأبناء الراشدين وأهلهم أكثر ممّا في الجماعات المهاجرة الأخرى. والوجه المقابل لهذا القُرب العاطفي نقص في استقلالية الأبناء، وتمديد مدة التبعية المادية، والعبور المباشر من الحياة مع الأهل إلى الحياة الزوجية من دون المرور بتجربة الحياة الراشدة المستقلة. وفي قلب هذه الاتحادات الحديثة زمنًا - التي تنتهي إلى الزواج أولًا - تميل فوارق السن بين الأزواج والزوجات إلى الاتساع، سواء بين المهاجرين أو المتحدرين منهم من الأجيال الأكثر شبابًا. وتجديد التقليد والعادات يمرّ أيضًا بالوتيرة المرتفعة في حالات الزواج المدني التي تتم في بلد المهاجرين الأصليين أو بلد ذويهم. حالات الزواج هذه تعني، عندما يتعلق الأمر بالأفارقة أو الآسيويين، خضوعًا قويًّا للتقليد الذي يتيح للعائلات التدخل في اختيار الشريك. ومنذ 1992 لاحظت ميشيل تريبالا (Michèle Tribalat) تدعيمًا للزواج التفضيلي في المهجر[11]، بين المهاجرين من أصل تركي: 16 في المئة بين الذين وصلوا قبل العام 1975، و26 في المئة بين الذين وصلوا بين العامين 1975 و1984، و32 في المئة بين الذين وصلوا بين العامين 1985 و1990. وهي بوجه عام تستنتج أن 40 في المئة من الرجال و55 في المئة من النساء في أوساط المهاجرين قد تزوّجوا في المرّة الأولى بموافقتهم[12]. بالتأكيد هناك قسم من حالات الزواج المدني

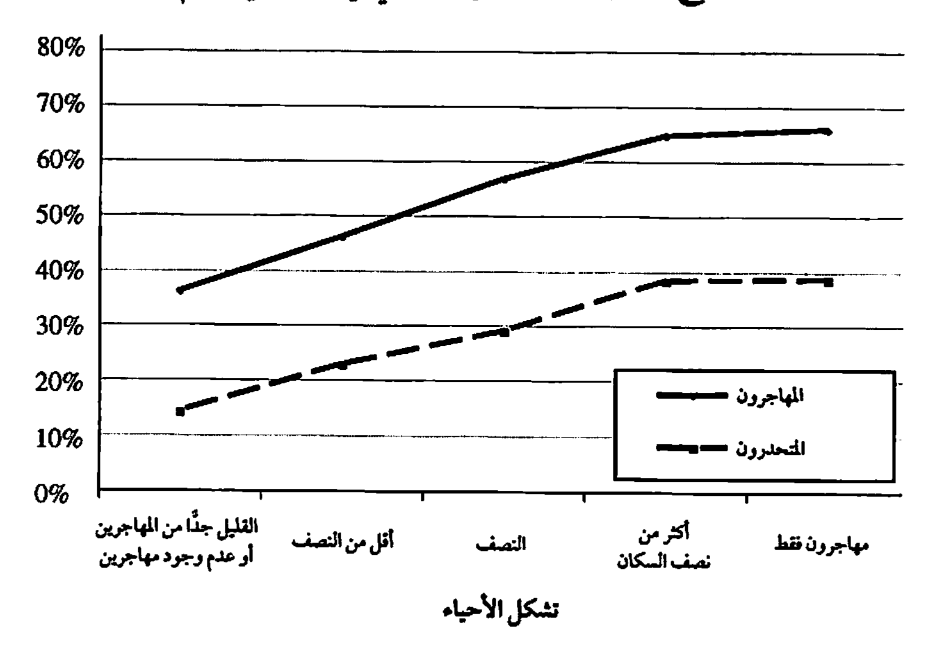
---

(11) أي بشكل عام مع ابن عم.

(12) انظر: Michèle Tribalat, *Faire France: Une grande enquête sur les immigrés et leurs enfants* (Paris: La Découverte, 1993), 63.

هذه التي جرت في الخارج بين الحائزين الجنسية الفرنسية عمومًا، تستهدف تسهيل انتقال أشخاص من تلك البلدان إلى فرنسا[13]. وهذا في جزء منه نتيجة لإغلاق الطرق أمام هجرة العمل. يبقى أن لهذه الممارسات مفاعيل ملموسة. وكما يقول باسكال، «أُجثوا على ركبكم، وحرّكوا شفاهكم بالصلاة فتؤمنون». فالأوضاع والمساعي تحمل في طيّاتها تغييرًا في العادات.

المهاجرون والمتحدرون من مهاجرين: وتيرة الزواج داخل العشيرة (حالات الزواج الأخيرة) والفصل السكني في فرنسا في العام 2008



المصدر: استقصاء العام 2008 (TeO, INSEE - INED).

تمثّل وتيرة زواج المهاجرين من أشخاص مولودين في البلد الذي ينتمون إليه (للمتحدرين في بلدان ولادة والدتهم أو والدهم)، شاهدًا آخر على تجديد التقليد. فوتيرة الزواج داخل العائلة ارتفعت إلى ثلاثين نقطة مئوية في الأحياء المنفصلة إثنيًا (هي عمليًا أحياء مهاجرين)، بالمقارنة مع ما هو عليه الوضع في

(13) عندما نراقب جنسية شركاء الزواج يبرز ذلك من دون التباس.

الأحياء القليلة الفصل (الرسم في الصفحة السابقة). والفصل الإثنوثقافي القوي بين مهاجري أفريقيا وتركيا ضخّم ازدواجية العادات في المجتمعات الأوروبية. وذلك على نحو جعل المسافة التي يقيمها المتحدرون من الهجرة بينهم وبين بلد الهجرة، والمسافة التي يقيمها معهم وضعُهم في هذا البلد من ناحية أخرى، عاملان يتكاملان، ويقوّيان العزلة والعداء المتبادلين.

تطوّرت منذ عقدين نزعة تجدُّد التقليد في أوساط الجيل الثاني من المهاجرين من أفريقيا الساحل وتركيا والمغرب على نحو خاص. على الصعيد الديني، كما في موضوع الزواج وتصوّر الأدوار ذات العلاقة بالجنس، فإن العديد من متحدري المهاجرين تبنوا مواقف مغرقة في تقليديتها، عابرين في الاتجاه المعاكس طريق جيل آبائهم في سبعينيات القرن العشرين. كتب عبد الملك صياد (Abdelmalek Sayad) آنذاك في موضوع التوتّرات الأخلاقية بين أجيال من الهجرة المغاربية: «كل مجتمع في مرحلة انتقال، وحيث يهيمن العالم الريفي من خلال نظام الترميز ونماذجه وأيديولوجيته، هو بصدد خسارة تلك الهيمنة لمصلحة نمط حياة مديني تحديثي. لكن هذا النمط يُنتج أطفالًا غير شرعيين»[14]. لقد تغيرت الأمور خلال عقود ثلاثة. وهذا لا يعني أن المتحدرين من المهاجرين أصبحوا أطفالًا شرعيين. الشبان ممن هم في حال إخفاق دراسي على نحو خاص، محشورون في توتر مزدوج: إنهم مهمَّشون وغير موثوقين في المجتمع، وعليهم أن يستعيدوا احترامهم لأنفسهم. ومن أجل ذلك عليهم تأكيد ذواتهم في مواجهة المجتمع الذي يحط من قدرهم. وهذا يحرّك فيهم التأكيد الهويّاتي والديني. لكن عليهم في الوقت نفسه إدارة وضعهم غير المريح بوصفهم مراهقين في حال قطيعة مع المؤسسات. وهم بسبب ذلك يخيّبون توقعات أهلهم. هذا يدفعهم إلى تجديد التقليد الذي يتيح لهم توجيه اللوم الصامت، بمعنى ما، إلى جيل المهاجرين الذي يعتقدون أنه تخلى عن الالتزام بالإيمان الحقيقي في غرب منحرف. الأهل يشعرون أنهم أمام الباب

(14) انظر: Abdelmalek Sayad, «Les enfants illégitimes,» *Actes de la recherche en sciences sociales*, no. 25 (1979).

الخطأ. وقد أمكن خلال اضطرابات العام 2005 في فرنسا ملاحظة الرضى الضمني للأهل عن التصرفات غير المناسبة للمراهقين من أبنائهم. هذا السياق المتشكِّل من تقلص المسافات بين الأجيال، بين المهاجرين والمتحدرين من المهاجرين من أصل أفريقي أو تركي، ومن ازدياد العداء المشترك بين هذه الجماعات وقطاعات محلية في المجتمعات الأوروبية، هو ما يسمح بفهم التوترات المدينية.

التأكيد الهويّاتي

المهانات التي يستشعرها قسم من الشبان منذ بعض الوقت بسبب إخفاقهم المدرسي وانكفائهم على غربتهم في أحيائهم، أُعيدت بلورتها كنايةً عن التاريخ الاستعماري وكراهية المسلمين في المجتمعات الغربية. من نواحٍ عدة، فإن هؤلاء الذين يُنظر إليهم كونهم «سودًا» أو «عربًا»، يتم التعامل معهم بالطريقة نفسها، فيما هم يتقاسمون تجربة مشتركة. وجوه من سلوكهم هي ردٌّ على الصورة الإجمالية المُعاد إرسالها لهم. وهي صورة تؤلِّف بين هويات متمايزة. ببساطة، إن التدقيق في الهويّات يأتي وفق لون الجلد[15]، وأوجه التمييز في التشغيل والعمل، إذا استعدنا هنا اثنتين من التجارب الأكثر شيوعًا التي تعني تقريبًا كل الشبّان القادمين من أفريقيا السوداء أو من المغرب العربي أو تركيا، كما شبّان جزر الأنتيل والرئينيون وجزر القمر. هذه العلاقة بالمؤسسات وبالمجتمع، على وجه الإجمال، تخلق مصيرًا مشتركًا ومشاعر جماعية. وعلى ما يبدو لي، هذا هو المعنى الذي يقصده باب ندياي (Pap N'Diaye) عندما يتكلم على «الشرط الأسود»[16]. فالتفاعلات بين ذوي الجلد الأسود وذوي الجلد

---

(15) وهو ليس من فعل العلاقات الاجتماعية العادية فحسب، ولكن أيضًا بفعل علاقات الإدارة مع المهاجرين؛ وبخصوص هذه النقطة على سبيل المثال، انظر تقرير Fondation Soros بشأن التدقيق وفقًا للون الجلد، في: Fabien Jobard et René Lévy, *Police et minorités visibles: Contrôles d'idendité à Paris* (New York: Open Society Justice Initiative, 2009).

(16) انظر: Pap Ndiaye et Marie Ndiaye, *La Condition noire: Essai sur une minorité française*, C-LEVY (Paris: Calmann-Lévy, 2008).

الأبيض توضح العلاقة غير المتوازية، والعزل القائم على هؤلاء الأفراد وأوجه التمييز التي يعانونها. فغضب الشبان الأفارقة القادمين من الساحل يستأنف غضب الشبان المغاربة بعد عقدين من الزمن. هناك لدى شبان الساحل وكذلك لدى كثيرين من المغاربة موقف يتسم بالتحدي والتمرد ناجم عن وضعهم، ولكنه يرتبط أيضًا بالتطوّرات في العالم الإسلامي، ولا يشاركهم فيها الشبان الآسيويون لأسباب جيوسياسية واضحة. هذا المكوِّن الذي يصعب قياسه، لا يمكن الاستهانة به. فهل في الإمكان النظر إلى مواقف هؤلاء الشبان تجاه المدرسة والمجتمع كما لو كانت المواقف الأيديولوجية القائمة في بلدانهم الأصلية هي نفسها التي كانت قائمة بالنسبة إلى الشبان ذوي الأصل الأوروبي أو الآسيوي؟ كيف يمكن الاندماج في بلد ننظر إليه بوصفه مكانًا للحرية وللحرمان، بلد مغرٍ ومعادٍ، في الوقت نفسه؟

إن الهويّات المتصارعة مع النموذج المسيطر لا ترسم بالدقّة الشديدة الانقسامات المقولبة التي تنتظم وفقها أوجه التمييز. فمباني الهويات ترتكز على إعادة البناء التي يقوم بها كل فرد. والشبّان المتحدرون من هجرات أفريقيا الشمالية والساحل يوظفون أيضًا الإسلام، ويتعرّفون إلى أنفسهم بوصفهم مسلمين بمنظور تقريري وقارس أكثر ممّا كان عليه الحال عند أهلهم. من وجهة النظر هذه، فإن أوليفييه روا[17] (Olivier Roy) على حق عندما يؤكّد نزعة انفكاك إسلام هؤلاء الشبان عن المكان. على الرغم من أن هؤلاء الشبان المتحدرين من الهجرة نشأوا غالبًا وفي غفلة منهم في ثقافات يحملون قيمها من دون أن يستطيعوا دومًا تعريفها - ومَنْ يستطيع ذلك؟! - على الرغم من هذا، أنا لست مقتنعًا بإمكان أن نجد في الأحياء الفقيرة ثقافة شبابية موحَّدة. فأشكال الانكفاء الجماعاتي تشمل الجيل الشاب على شكل إقصاءات وصراعات. وهكذا فنحن أمام تعددية هويات. لقد وجدنا في كلام شبّان الساحل والشبّان المتحدرين من هجرات تركية، عداء حادًّا تجاه الشبّان من أصول مغاربية الذين يبدون كما لو

(17) انظر: Olivier Roy, *L'Islam globalisé*, Points essais (Paris: Seuil, 2005).

كانوا «غالبية». وهناك من ناحية أخرى، وبشكل واضح، تعددية هويّاتية سوداء لا يكفي طلاؤها بمرجعية الراب السطحية للتعتيم عليها. إن تعارضات ألوان البشرة لا تستنفد إذًا فهم أوجه السلوك، لأن كلًّا منهم يحمل آمالًا ومخاوف تشكّلت قبل ذلك بكثير. لم تكن هويّات الأفراد هذه حصيلة التفاعلات فحسب، فهم لم يكونوا أبكارًا قبل وصولهم إلى ما هم عليه. منذ البداية تراكبت طبقات من هويّات عدة، وأحيانًا تصارعت في ما بينها، وعملت على تكوينهم. إن ثقافات المهاجرين تؤثر في الطريقة التي يتلقفون بها الفرص، يتأقلمون أو يجتازون المصاعب. والصراعات بين ثقافة بلد الاستقبال والثقافات الثانوية الاحتجاجية أو التأقلمية للمهاجرين تنشر تأثيرها في كل سياق من التفاعل.

الفصل الثامن

الذكورية والثقافة الفرعية والانحراف

في الربع الأخير من القرن العشرين تصلبت، بمواجهة المصاعب الاقتصادية، التقاليد البطريركية (الأبوية) في الساحل. ناءت هذه التغيرات بثقلها، خصوصًا على أوجه سلوك المهاجرين المعزولين خلف الحواجز الإثنية. فشكلت السلطوية التي نصادفها في الأحياء الشعبية والمهاجرة في أوروبا، امتدادًا لتصلّب الثقافة البطريركية والأصولية الإسلامية التي اجتاحت الساحل. وطاولت هذه النزعة التسلطية شرائح لم تكن بطريركية في تقاليدها ولا مسلمة من حيث الدين. لقد تنامت إليّ أمثلة عدة عن تقاليد بطريركية في أوساط مسيحية، عن نساء من إثنية المانجاك تعرضن للضرب والإهانات والحجر، ونساء من إثنية السيرير - مجتمع أُمومي النسب، خضع طويلًا لتقاليد تتصف بالبطريركية المهيمنة عند إثنية الوولوف - تعرضن لأوجه العنف ذاتها ودُفعن إلى مواقع دونية. لقد ورث المانجاك في غينيا بيساو وفي السنغال، في سياق الهجرة، مواقف سلطوية مهيمنة إلى حد أننا لاحظنا في فرنسا حالات من تعدد الزوجات في هذه المجموعات. كل شيء يحصل كما لو أن هذه المعايير تستفيد من انغلاق الأحياء وتجذّر الإسلام وسط المجموعات الغالبة محليًّا، لتنتشر بين المهاجرين من أصل أفريقي حتى ولو لم يكونوا مسلمين.

السلطوية داخل العائلات السود في الأحياء الفقيرة لا تنفصل عن هذا التوتر بين ما هم عليه هناك وما هم عليه هنا. فالآباء القادمون من أفريقيا محرومون من الكرامة في مجتمعنا، وهم مقصيّون من الدوائر الاجتماعية التي

تسبغ عليهم الشرف والاحترام في بلدانهم الأصلية. وهؤلاء الرجال الذين هاجروا من أجل العمل شغلوا مواقع دونية في مجتمعاتنا. والقضية لا تتمثّل في كونهم مارسوا غالبًا أعمالًا لا تحتاج إلى تكوين مهني فحسب، وليس في كونهم قاموا بمهام ننكر لهم جميلها، بل في الاحتقار الذي نظهره هنا لهم، وخصوصًا في مرحلة تراجع مواقع العمل الصناعية. لقد قدِمَ هؤلاء الرجال من مجتمعات يُبنى الوضع الشخصي فيها بحيث يبقى احترام الذات ممكنًا في الطوائف والشرائح كافة، وحتى داخل «طائفة العبيد». هنا يُحرَمون من الكرامة. لذلك فالعنف الذي نما لدى آباء عائلات الساحل لم يكن حادثًا طارئًا غير مفهوم في مسيرتهم الذاتية، إنه من فعل الظرف الاجتماعي المنقسم. كما أن أوجه السلوك العنفية، وفي قسم كبير منها، هي نتاج التناقض بين حياة العمال الممتهنين هنا والاحترام الذي يعلي من شأنه المال هناك. فالآباء الذين باتوا غالبًا معمِّرين فيما الكراهية تملأ دواخلهم، فقدوا كذلك الهيبة في أعين أبنائهم الذين لم تعد تربطهم بهم التطلعات نفسها، لأن أنظارهم لم تعد مشدودة نحو القرية. وعلى العكس من السود الأميركيين، فإن رجال الهجرة القادمين من الساحل لم يردّوا بصورة ظاهرة على الاحتقار الممارَس ضدهم، ولم يحاولوا عرض عضلاتهم، بل راحوا يدارون خجلهم لأنهم خارج بلادهم.

كتب روجيه باستيد: «الفحولة تعني أن تكون «رجلًا جدًّا من دون أن تقيم أي اعتبار للأنثى»، وأضاف: «مهما كانت أصولهم (...) فإن الأميركيين السود استفحلوا في الثأر من مصيرهم (...). لقد وجدت الفحولة ترجمة عندهم من خلال سعيهم إلى كسب أكبر عدد من النساء»[1].

أسمح لنفسي بأخذ شواهد كثيرة من باستيد، لأنه يميز بدقة بين الفحولة والتسلط البطريركي. وهذا ما هو أساس لفهم أزمة السلطة في أحياء المهاجرين في فرنسا التي لا يبدو أن أحدًا فهمها أبدًا. يقول: «للذكَر في أفريقيا اليد العليا على الحكومة وبمقدوره أن يحقق ذاته في الحروب بين القبائل، لكنه تعرض

(1) انظر: Roger Bastide, «La civilisation de la femme dans la tradition africaine,» Colloque d'Abidjan, Présence africaine (juillet 1972), dans: *Les Amériques noires* (Paris: L'Harmattan, 1985).

في العالم الجديد إلى إذلال عميق... عندما يتم إلغاء العمل الوضيع، فإنه يلغى قبل أن يعمل أحد على تعليم العبيد معنى الحرية، وهنا يتوسع الشق بين الرجال والنساء ويأخذ أشكالًا أكثر راديكالية: الذكر (الأسود) الذي هرب من الزراعة للجوء إلى الغفلية، إلى أن يكون غير معروف من أحد في المدينة، لا يستطيع القيام بأي مهنة. لقد أصبح مغلوبًا على أمره في سوق العمل أمام الأبيض المحلي أو المهاجر الأوروبي. وعلى العكس من ذلك، فإن المرأة يمكن أن تعمل خادمة تؤدي الأعمال المنزلية، أو طباخة، أو قائمة على غسل الملابس وكيّها أو حتى خيّاطة مياومة. وهكذا تصبح، وقبل أن يقوم توازن جديد بين الأعراق، نواة الاستقرار الوحيدة، كما نواة التكيّف الوحيدة مع المجتمع الجديد...». ويضيف باستيد: «إن نظام السود العائلي في منطقة الكاريبي، ولكن القائم في أميركا السوداء كافة (العائلة المتمركزة حول الأم)، يشرح انتشار هذه الذكورية السوداء حتى اليوم. فالأطفال المولودون في هذه العائلة ليس لهم أب، بل أمّ وحسب». وقد تعزّزت هذه السمات في السياق الاجتماعي - الاقتصادي لحياة الحضريين: فالرجال السود أو الكاريبيون يعانون في شمال أميركا من معدلات بطالة تفوق غالبًا بطالة النساء في الجماعة ذاتها، ويمكن تفسيرها بوصفها معدلات إقصاء من المجتمع الأبيض. وتحت تأثير الدهشة من رسوخ الموروثات الأفريقية حتى بعد العبودية، فإن باستيد الذي يربط بين التشوّهات العائلية والضغينة، يعطي تفسيرًا للعلاقات بين الرجال والنساء السود في السياق الأميركي من شأنه أن يشرح ارتفاع احتمال الانحراف في المعازل[2]. هذا التفسير الذي يقدمه روجيه باستيد لأزمة المخالطة واستدخال القانون في بلدان أميركا السوداء، يبدو لي دائمًا شديد الإيحاء. يمكن بالتأكيد القول إن نصه قديم: وماذا بعد؟ هذا التحليل الذي يربط قضية العلاقة بين الجنسَين والقمع الاقتصادي والبطالة على نحو خاص جدًّا في المراكز الحضرية الشمال الأميركية، يوضح أن الانحراف والإخفاق الدراسيين يتماشيان مع عائلة من

(2) انظر: Yves Charbit, «Transition démographique aux Antilles françaises,» *Population et sociétés*, no. 139 (1980); Göran Therborn, *Between Sex and Power: Family in the World 1900-2000*, International Library of Sociology (New York: Routledge, 2004).

دون أب. وهذا ما لا نصادفه هنا في غالبية العائلات السود التي تعيش في الأحياء الفقيرة[3].

أوسكار لويس (Oscar Lewis)، في وصفه ثقافة الفقر في أميركا الشمالية، يلحّ هو الآخر على أهمية خاصيّات العائلات السود الأميركية، وبشكل خاص على عدم الاستقرار المستوطن في الزواج، ولاشرعية الارتباط وحالات الحمل المبكر. وانطلاقًا من بيانه أن مواقف الجماعة السوداء من لاشرعية الارتباط ليست صارمة، وأن التساكن خارج الزواج شائع، فإنه يعطي تفسيرًا تاريخيًا وثقافيًا لهذه النزعات: خصوصيات العائلات السود هذه، هي إرث أفريقي - كاريبي، بقدر ما هي نتاج لقاء السود المنفيين مع العالم الشمال الأميركي[4]. ووفق لويس، فإن ثقافة الفقر جواب اخترعته العائلات التي قُذفت فجأة في قلب المجتمعات الفردانية التنافسية والمقسمة إلى شرائح. ليس هناك من ثقافة فقر على المعنى الدقيق في المجتمعات التي لم تعرف في الماضي ولا تعرف الآن نموًا وتطوّرًا حضريًا سريعين. وناقدو أطروحات لويس، كما أولئك الذين يستوحونها للتنديد بأوجه سلوك الفقراء، ينسون إلحاحه على خصوصيات العائلة المتمحورة حول الأم، وملاحظاته عن تشوّه أنماط الحياة جراء الاحتكاك بالمعايير الأجنبية، وكذلك إلحاحه على شروط حياة السود في شمال الولايات المتحدة[5].

---

(3) وهكذا، فالنشاط الجنسي التناسلي وحالات الحمل المبكر التي تميّز النساء الشابّات السود في مدن أميركا الشمالية، لا نجدها في فرنسا وسط الهجرات السود أو المغاربية. انظر: Hugues Lagrange et Brigitte Lhomond, *L'Entrée dans la sexualité* (Paris: La Découverte, 1997), 41-42.

(4) انظر: Oscar Lewis, *La Vida:Une famille portoricaine dans une culture de pauvreté: San Juan et New York*, Témoins(Paris: Gallimard, 1969), 801.

لقد «اجتهد أوسكار لويس في فهم الفقر بوصفه ثقافة، وبشكل أكبر دقّة ثقافة فرعية، مع بنيتها وتبريراتها الخاصّة بوصفها نمط حياة تنتقل من جيل إلى جيل. ويجذب هذا الفهم الانتباه إلى واقع أن ثقافة الفقر في الدول الحديثة لا تقتصر على كونها مسألة بؤس اقتصادي أو عدم تنظيم.. إنّها أيضًا عنصر إيجابي يحمل جوانب طيبة لا يستطيع الفقراء الصمود من دونها».

(5) لقد أثارت دراسات لويس شيئًا من الاندهاش بسبب من سمتها الأدبية، ولكنها اصطدمت باستعلاء علماء الاجتماع اليساريين. وهكذا نرى أنّ كاتبًا منفتحًا مثل دبليو ج. ويلسون لا يشير أبدًا إلى تحليل لويس، بينما تحليله الحديث يلجأ إلى مفاهيم ثقافة المعزل، والتقاليد المتخالطة خلال أجيال عدّة.

ومن الغريب، على الضفة الأخرى من الأطلسي، أن يتجاهل علماء الاجتماع الحضريين[6] على نحو واسع الإرث العائلي للسود. وعلى الرغم من كونهم لاحظوا المستوى المرتفع لأوجه تفكّك العائلات السود في المراكز الحضرية، فهم لم يسائلوا قط الثقافة الأصلية لهذه العائلات. أما الرجوع التبسيطي إلى العبودية التي نُظر إليها طويلًا بوصفها انقطاعًا مطلقًا، فقد شكل حاجبًا، وتمّ تجاهل برهان طالما ذكّر به باستيد: استمرار عادات السود حتى بعد أن أصبحوا عبيدًا منفيين، وخصوصًا عندما كان تمركزهم المكاني قويًّا.

ويقود إجراء المقارنة بين ضفتي الأطلسي إلى التفكير بأن لهشاشة العائلات السود الأميركية أصولًا عميقة في عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وبالإمكان الافتراض أن العائلات المتمركزة حول الأم وغير المستقرّة وغير كبيرة العدد بالضرورة في الأحياء الفقيرة في أميركا الشمالية، تحمل أثرَ الثقافات التي سادت في مناطق اصطياد العبيد. فالعبيد السود الذين تمّ اقتيادهم إلى أميركا لا يشكّلون كتلة منسجمة. ويشير كلود ميّاسو (Claude Meillassoux) إلى الفروق بين نزع السمة الاجتماعية الذي رافق اصطياد العبيد في المجتمعات ذات النَّسَب الأبوي القاطنة في السافانا، ونزع الشخصية الذي رافق عملية الأسر، والتعامل مع العبيد الذين أُسروا من مناطق الغابة، وخصوصًا في المجتمعات ذات النَّسَب الأمومي. في هذه المجتمعات كانت للعبودية المفاعيل الأكثر تدميرًا: خسارة الاسم وخلق قرابات وهمية. ونعرف، بفضل أعمال فيليب د. كورتن (Philip D. Curtin) وأوليفييه بيتريه غرونيّو (Olivier Pétré-Grenouilleau) خصوصًا، أن الرجال الذين شكّلوا في أميركا الجنوبية وفي أميركا الشمالية السكان المتحدرين من أفريقيا، كانوا بصورة متنامية عبيدًا أُسروا في مناطق الغابة[7]. وفي نص من كتاب (*Séville*

---

(6) في أميركا الشمالية الذين يهتمون بالإرث العائلي، لا يهتمّون بعمق بالسوسيولوجيا الحضرية.
انظر: E.Franklin Frazier, *The Negro Family in the United States* (Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 2001); Melville J. Herskovitz, «The Myth of the Negro Past,» *American Anthropologist* 67 (février 1965).

(7) تمّ استخراج واحدة من العيِّنات من مُلكية هيرنان كورتيس (Hernán Cortés) في العام 1549، واستخراج عيِّنتين أخريين أفرومكسيكية وأفروبيروفية، تمّ جمعهما لاحقًا. يستخلص من ذلك أنّه بالكاد =

(*et L'Atlantique*)، يُظهر الزوجان شونو (Chaunu) أنه إذا كانت عمليات الأسر التي قام بها الإسبان مصدرها مناطق السافانا في أواسط القرن السادس عشر، فإنها مسّت مناطق الغابة في القرن السابع عشر. ومع نهاية القرن التاسع عشر، فإن الأساس في تجارة الرقيق عبر الأطلسي كان يأتي من مناطق الغابة، من أنغولا إلى ساحل الذهب[8]، وأقلية فحسب كانت من أصل سنغالي وغامبي. واللوحة الإجمالية التي وضعها فيليب د. كورتن لتجارة الرقيق الإنكليزية من العام 1680 إلى العام 1800، تُظهر بوضوح تجارة كانت تمسُّ بالتأكيد أقلية تَعني عبيد السنغال وغامبيا، وتوقفت عن أخذهم في القرن الثامن عشر إلا من منطقة الغابة. أكثر من ذلك، فإن في ما يتعلّق بوجهة هذه التجارة، يجب الملاحظة من واقع أن الاستيراد المباشر للعبيد في اتجاه الولايات المتحدة، كان ضعيفًا إلا في ولاية كارولينا (Carolina). وغالبية العبيد في ولايات الجنوب - جورجيا، فيرجينيا، ألاباما - يتحدرون من عبيد منطقة الكاريبي. وفي القرن الثامن عشر، وصل عدد العبيد المستقدَمين من الساحل الأفريقي إلى الولايات المتحدة إلى نسبة 25 في المئة، ومن ضمنهم كانت هناك أقلية تنتمي إلى مجموعات ذات نسب أبوي.

الفرنسيون أيضًا استوردوا أساسًا من مناطق الغابة منذ منتصف القرن الثامن عشر إلى نهايته. هذا مع العلم، وبكل تأكيد، أن وزن الفرنسيين كان قليلًا في تشكيل سكان أميركا الشمالية (باستثناء العبيد المستقدَمين أصلًا من سان دومنغو، بورتوريكو، وفي ما بعد إلى الولايات المتحدة). هذا الاستثناء الأمومي النَّسَب أو المزدوج النَّسَب وسط السكان العبيد في العالم الجديد، يمكن شرحه عبر واقع أن قسمًا كبيرًا من الاصطياد والبيع إلى تجّار العبيد بات

= 26 في المئة من المستجلبين يأتون من مناطق الغابة، و74 في المئة يأتون من مناطق تتوافق اليوم مع السنغال وغامبيا وغينيا بيساو. ولكن في هذه المناطق ذاتها، فإنّ المجموعات الأكثر أهمية من المستجلبين تنتمي إلى إثنيات الوولوف والسيرير والبيافادا في غينيا - بيساو (الثلثان)، بينما إثنيتا الفولبي والمالنكا تمثّلان الثلث. ولكن حتى منتصف القرن السادس عشر لم تكن إثنيتا السيرير وحتى الوولوف قد تأسلمتا، وبما يخص إثنيتي السيرير والبيافادا فقد كانتا على تقليد النسب الأمومي. انظر: Philip D.Curtin, *The Atlantic Slave Trade: A Census* (Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1972).

(8) إنّ غالبية العبيد القادمين من هذه المنطقة تتكلم لغات الآكان وتُعتبر من ضمن شعوب الغابة.

يتم بصورة متنامية على يد قادة حرب مسلمين ممّن كانوا يفضّلون الهجوم على جماعات غير إسلامية. هذه الموروثات شكّلت في العالم الجديد كلّه أرضًا مناسبة لهيمنة البُنى المتمركزة حول الأم.

ما الذي يبقى من هذه الأشكال الثقافية بعد حرب الانفصال؟ إنه السؤال الذي يتجاهله كثيرون من علماء الاجتماع الأميركيين الذين عملوا على موضوع المعازل. ويشير معظم أعمال علم الاجتماع الحضري في أميركا الشمالية إلى إرث أفريقي ضبابي يتركّز حول العائلة الممتدة ودور الأهل البدلاء. ولكن الباحثين لا يقولون شيئًا عن تنوّع البنى العائلية المفارِقة في أفريقيا تبعًا لمناطق الغابة والساحل على وجه خاص. ففي الولايات المتحدة، وانطلاقًا من الخوف من انهيار العائلات البيض، كان يتم إعمال الفكر في العائلات الأفرو - أميركية الأمومية المُركزَة ليس بوصفها شكلًا ثقافيًا نوعيًا يجب البحث عن جذوره أيضًا في موروث المجموعات التي أُسرت واستعبدت، بقدر ما ينظر إليها شكلًا مَرَضيًا مسبّبًا لعدم استقرار عائلة الأب والأم البيضاء الحديثة في السياق التاريخي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. مع أنه كان من الممكن التساؤل إلى أي حد كانت المركزية الأمومية وكذلك الاستقرار اللذان نلاحظهما بصورة دائمة عند العائلات السود الفقيرة في أميركا الشمالية، موسومتين بالتقاليد السائدة ضمن هذه الجماعات في أفريقيا، وإلى أي حد يمكن رد الأمر إلى فعل التشويه الذي تسبّبت به العبودية[9]. في الواقع، إن العديد من الأعمال الحديثة التي جرت انطلاقًا من معطيات الإحصاء، تنقض فكرة أن عدم الاستقرار والمركزية الأمومية في العائلات السود هما نتيجة للتشوّه المقحم من خلال العبودية. هناك أوجه من التواصل في الأشكال العائلية الأفرو - أميركية قبل حرب الانفصال وبعدها. ففي المزارع الكبرى نجح العبيد بصورة واسعة في إعادة إنتاج النموذج العائلي الذي كان نموذجهم سابقًا[10]. ولكن منذ تلك اللحظة تطوّر كثيرًا في صفوف السود الأحرار شكل الأسرة المتمركزة حول

(9) انظر: Frazier, *The Negro Family in the United States.*

(10) انظر: Steven Ruggles, «The Origin of African-American family Stucture,» *American Sociological Review* 59, no. 1 (1994).

الأمومة والأسرة الراعية أو الربيبية. فتمركز العائلة حول الأم وكذلك عدم الاستقرار اللذين نجدهما بصورة ثابتة في العائلات السود الفقيرة، يمكن ملاحظتهما أثناء نهاية العبودية وبعدها. هذه الفروق تحيل في جزء منها إلى إرث ثقافي مستديم. وحتى لو تعرّض هذا الإرث للتشويه من خلال العبودية، وهذا أكيد، يبقى أنه يمكن التفكير بأنه لم يُدمَّر. ج. ثيربورن (G. Therborn) وفي ختام مقارنة واسعة، يكتب أن بنية العائلات السود الفقيرة تبقى مدموغة بدوام النموذج المهجن، نموذج جامايكا التي شكّلت المصدر الرئيس لاستيراد العبيد السود في الولايات المتحدة[11]. ويمكن أن يكون هناك تواصل ملحوظ للأشكال العائلية قبل حرب الانفصال وبعدها.

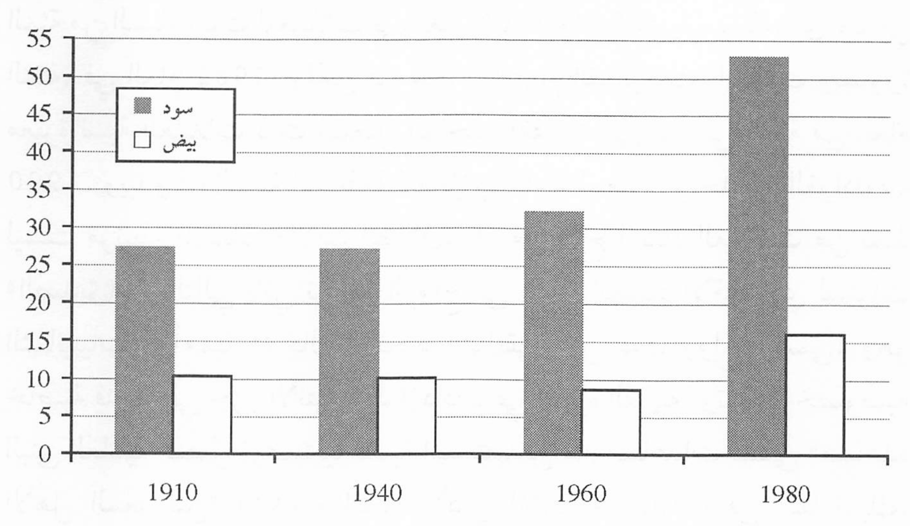
ليست دينامية العائلات المتمركزة حول النَّسَب الأمومي متراكبة، إذًا، مع عدم استقرار الزوجين وفق النموذج الغربي المميّز بمعدلات الطلاق. يتمظهر التمركز حول النَّسَب الأمومي عند النساء السود بصورة قليلًا ما نصادفها لدى النساء البيض من أصول أوروبية: ازدياد حالات حمل المراهقات وإضفاء القيمة على الأمومة. وبالتالي، فإن النسبة المئوية للأطفال الذين يتربّون بعيدًا من أحد والدَيهما في الأقل، هي أعلى عند النساء السود. وتغيُّر وتيرة هذا الوضع حصلت بالتأكيد على ضفّتي الفاصل اللوني (color line). ووفقًا لـ س. راغلز (S. Ruggles) فإن النسبة المئوية للأطفال السود الذين يتربّون من دون حضور أحد الأبوَين، هي نسبة ثابتة (30 في المئة). وذلك خلال أكثر من نصف قرن، قبل أن تقفز إلى 53 في المئة في العام 1980. وبصورة موازية، فإن النسبة المئوية للأطفال البيض الذين تربّوا في الوضع نفسه، بقيت ثابتة طويلًا (أدنى من 10 في المئة)، ثم ارتفعت إلى 16 في المئة[12]. التفاضُل قديم جدًّا، لكنه منذ منتصف القرن العشرين اتخذ حجمًا متناميًا في العائلات السود الأميركية، وكان، كما يشير إليه و. ي. ويلسون (W. J. Wilson)، قد تضخّم كثيرًا من خلال إعادة تشكُّل سوق العمل في العقد الثامن من القرن العشرين.

---

(11) انظر: Therborn, *Between Sex and Power: Family in the World 1900-2000.*

(12) انظر: Ruggles, Ibid., 136-151, Plate, 140.

الولايات المتحدة: النسبة المئوية للأطفال المتربِّين من دون أحد الوالدَين



المصدر: Steven Ruggles, «The Origin of African-American family Stucture,» *American Sociological Review*, vol. 49, no. 1 (1994).

لا وجود لهذه الظاهرة في أوروبا لدى العائلات السود كافة. فالاستقصاء المسمَّى «المسارات والأصل» (Trajectoires et Origines) والمنجز في العام 2008 يسأل المهاجرين والأشخاص المتحدرين من محافظات ما وراء البحار (DOM) لمعرفة ما إذا ما كانوا قد تربّوا على أيدي أبوَيهم أو أحدهما أو في تشكيلات أخرى. ويبرز من خلال الاستقصاء أن وتيرة التربية خارج إطار الأبوين - في الغالب الأعمّ أحد الأبوين - هي الأعلى بين الأشخاص القادمين من جزر الأنتيل وأفريقيا الوسطى، وأعلى على وجه التحديد مما هي عليه لدى العائلات ذات الأصل الأفريقي الساحلي أو المغاربي.

الأهمية التاريخية للاشرعية وللتساكن من دون زواج وللعائلة الوحيدة المعيل في جزر الأنتيل، معروفة. وهي بالنسبة إلى بعض الكتاب موروث من العبودية. وبالنسبة إلى آخرين ظاهرة ذات جذور أكثر عمقًا. ففي العام 1975 كانت أعمار ربع نساء المارتينيك تتراوح بين 15 و49 عامًا، وكن يعشن حياة تزاوجية غير تساكنية، في مساكن خاصة بالأمهات. وفي الفترة الحديثة في الغوادلوب، بقيت نسبة النساء ربّات العائلات ثابتة على الرغم من العبور من

الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد التحويلات الاجتماعية: لقد كان هناك 30 في المئة من النساء ربّات للعائلات في العام 1900 ونسبة مئوية مماثلة، أي 29 في المئة، في العام 1982. ولكن في مجرى أعوام الثمانينيات، ارتفعت وبصورة معبّرة نسبة العائلات ذات المعيل الواحد، فقفزت إلى 39 في المئة في العام 1990. ويبدو أن النسبة المرتفعة للعائلات ذات المعيل الواحد في الغوادلوب ليست مرتبطة بازدياد حالات الطلاق، بل هي نتاج ازدياد العلاقات من نمط «الصديق»، وبالتالي يأتي تراجع الزواج في سياق الكساد الاقتصادي لسنوات الثمانينيات. وأهمية أشكال الاتحاد التوافقي، من دون زواج رسمي، وهو خاصّية قديمة في جزر الأنتيل، قد ازدادت في الفترة القريبة. وتشكّل خصوصية البنى العائلية عنصرًا توضيحيًّا لنسبة المستفيدين من مساعدات تسمّى «مساعدة الأهل المعزولين» (API) و«الحد الأدنى للاندماج» (RMI) في المارتينيك. والسكان المستفيدين من الحد الأدنى الاجتماعي في المارتينيك يتشاركون مع سكان محافظات ما وراء البحار (DOM) بمميّزات عدة: المستفيدون غالبًا من مساعدات (API) في محافظات ما وراء البحار، هم غالبًا من النساء الشابّات الحوامل أو من اللواتي يقل عمر طفلهن الصغير عن ثلاث سنوات[13]. وكل مستفيدة من تقدمة اجتماعية من أصل اثنتين في جزر الأنتيل، هي في عمر يقلّ عن العشرين، وهذه تقريبًا حال ثلاثة أرباع النساء في غويانا، مقابل 35 في المئة في فرنسا.

على هذه الضفّة من الأطلسي، لم يتم التساؤل لماذا تشكّل المعدلات المرتفعة للعائلات السود الوحيدة المعيل في الأحياء الفقيرة ظاهرة لا نجدها على هذا المستوى إلا عند سكان جزر الأنتيل، وعند الأفارقة - الأوروبيين القادمين من منطقة البانتو (الكونغو)، وليس في الهجرات القادمة من الساحل (الأفريقي). وقد يمكن بالتالي القول بأننا في جزر الأنتيل الفرنسية أمام شكل خاص من «ثقافة فرعية للفقر» مترافقة مع دولة رعاية بعيدة، ولكنها سخية. إن

(13) انظر: Mathieu Ronan et Clément Justinia, «Les allocataires de minima sociaux dans les DOM: caractéristiques et évolution,» dans *Les Travaux de l'Observatoire national de la pauvreté et de L'exclusion sociale, 2005-2006* (Paris: La Documentation française, 2006), 451-462.

تفسيرًا كهذا يستطيع أن يدّعي شرح سمات أساسية تتعلق أيضًا بانتظام القسم الأكثر هامشية من العائلات الأنتيلية التي تقيم في فرنسا المتروبول. في هذه العائلات التي تشكّل مكوّنًا أقليًّا ضمن سكان المناطق الحضرية الحساسة، تندرج العائلة ذات المعيل الواحد في خط متكامل مع العائلة المتمركزة حول الأم، وتعبّر عن سيطرة صلة نسب الأمّ في شراكة الأبوين. وعندما يترافق مع موارد شحيحة، فإن هذا الوضع العائلي يخلق مشكلات تربوية لا تقل أهمية عن تسلطية الساحليين، ولكنها أقرب إلى تلك التي تواجهها بعض العائلات الأوروبية. ولكن يبقى في الجوهر أن التشوّهات في العائلات المهاجرة القادمة من أفريقيا ليست تلك التي تعاني منها العائلات المتمركزة حول الأم.

الثقافات السود الفرعية الخاصة بمهاجري الساحل، والتي تتميز بصعوبة تأقلم المهاجرين من أصل ساحلي، تتميز أيضًا بقوة من «الثقافة الفرعية للفقر» كما وصفها أوسكار لويس (Oscar Lewis). يتعلق الأمر بتنظيم عائلي يتأسس بالتأكيد القوي للاموازاة بين الرجال والنساء. وخلافًا للثقافة الفرعية للفقر في شمال أميركا، لسنا أمام عائلة تمارس فيها الأم المسؤوليات وحدها، وخصوصًا تربية الأطفال، حيث أساس المداخيل يتأتى من التحويلات الاجتماعية أو من الأعمال غير المشروعة. وكما كنا قد رأينا، فإن أهمية مداخيل التحويلات الاجتماعية هي في الأساس حصيلة حجم العائلات الممتدة، ولكن هذه المداخيل لا تشكل الموارد الرئيسة لغالبية المقيمين في المناطق الحضرية الحساسة. فعلاقات الأزواج بزوجاتهم ليست مستقرة بل سلطوية، والفصل بين الجنسين والرقابة على النساء مهمّان على نحو خاص. في معظم الحالات، فإن تحويلات الأموال إلى أفريقيا متواترة، والصِلات بين بلدان الأهل قويّة جدًّا. واستمرار حضور مجموعة مهمّة من السكان في المناطق الحساسة والهشّة هي نتيجة وصول مهاجرين جدد ينتمون إلى الشرائح الفقيرة المحرومة من الزاد الدراسي، أكثر ممّا تعود إلى تركّز العائلات المهاجرة التي كانت تقيم قبلًا في فرنسا. وهذه السمات كلها تميِّز على نحو محسوس ثقافة المهاجرين من أصل ساحلي أفريقي من ثقافة السود القادمين من مناطق الغابة أو من جزر الأنتيل، والذين هم أقرب إلى السود في شمالي أميركا.

معازل أم ثقافات فرعية؟

التقاليد والعادات المختلفة التي يحملها المهاجرون معهم تثير التوترات. وإذا كان الفصل يميل إلى عزلها، فإن مجموعات المهاجرين نادرًا ما تشكّل في أوروبا جماعات مغلقة. والكلام على المعازل أقرب إلى السيولة الكلامية. فالأمر يتعلق بأوضاع فصل، هي على كل حال على درجة أدنى مما يمكن أن نلاحظه في الولايات المتحدة، وخصوصًا في الستينيات والتسعينيات من القرن العشرين. والأحياء الحساسة، حتى عندما يهيمن فيها السكان القادمون من أفريقيا، لا تشهد في فرنسا فصلًا وفق خط اللون (color line) وهي ليست إلا استثنائيًا عوالم على حدة.

لكن بعض الكتّاب يستخدمون كلمة معزل في فرنسا متجنبين تعريفها من خلال تصوّر لخاصيّات وعلاقات فصل قابل للتشخيص: فقر، بطالة وتبعية مالية. في تحليله المعمّق جدًّا لا ينكر ديدييه لابيروني (Didier Lapeyronnie) أهمية هذه الخاصيات، معتبرًا أن المعزل هو جملة من العلاقات الاجتماعية ونمطًا خاص من العلاقات تتميّز بأنها منه وإليه. وهو يؤكد بقوة أن «الأفراد المحشورين في المعزل محكومون بالصمت على الصعيد السياسي»، وفقدوا صلتهم بالمظاهر الاجتماعية الموضوعية لوجودهم الخاص، كما أن أحكامهم ومظاهر سلوكهم تكون مطبوعة بحنين ما، وفي هذا المتخيّل الفردي (الحنين) فحسب يمكن «للحياتين الاجتماعية والأخلاقية أن تتطابقا». وبالتالي، على ما يكتب لابيروني أيضًا، فإن «أحكام سكان المعزل تستند في الغالب الأعمّ إلى معايير وقيم منفصلة كليًّا عن الواقع الاجتماعي وعن التجربة التي يعيشونها»[14]. فبالنسبة إليه يخفق سكان المعزل في تحقيق حياتهم وفق تعبير سارتر (Sartre): فهم من خلال نظرتهم الأخلاقية إلى العالم الخارجي يهربون من شروط وجودهم، ويمكن الكلام على تجنّب الواقع وعلى الاغتراب. يحيل هذا الوصف الحساس إلى الاشتغالات التي نصادفها في بعض الحالات القصوى، ولا تتطابق مع الأوضاع التي عايناها. وهو وصف، على ما يبدو لي، يشيح

---

(14) *Ghetto Urbain* (Paris: Robert Laffont, 2009).

النظر عن التبادلات بين سكان الأحياء المتعددي الثقافات وباقي المجتمع. إن صورة المعزل تحمل فكرة الفصل والاحتجاز. نحن عمليًا أمام جماعات قادمة من أفريقيا السوداء تسكن أحياء حساسة أوضاعها من حيث الحراك الاجتماعي والسكني أضعف مما هي عليه حال العائلات القادمة من شمال أفريقيا أو من أصل أوروبي. ولكن يبقى، على ما يشدّد جان لوي بان كي شون[15] (Jean-Louis Pan Ké Shon)، أن العائلات السود التي تسكن الأحياء الحضرية الحساسة مع معدلات البطالة المرتفعة، قادرة على الحراك الاجتماعي والجغرافي أيضًا. ومن وجهة النظر هذه، وباستثناء جزء صغير يسكن الأحياء الحساسة، نحن في منطق الفضاءات المنفصلة والأحياء المهملة أكثر مما في منطق المعازل[16].

ولكن الفارق الجوهري لا يكمن هنا: في كثير من أحياء الهجرة يتعلّق الأمر بثقافات فرعية بطريركية وليس بثقافات فرعية متمركزة حول الأم والذكورية. وتعبير المعزل غامض لأنه في الوقت نفسه يشير إلى الفصل الإثني، ويعكس على أحياء المهاجرين في أوروبا الصورة الخاصة بالثقافة السوداء الأميركية المتنوّعة التي تختلف كثيرًا عن الثقافات السود الفرعية الأوروبية. وإذا كانت هناك تشابهات في أوجه السلوك الذكوري والمواقف السلطوية البطريركية لجزء من مهاجري الساحل في فرنسا، فإن هؤلاء لا يتصرّفون كالآباء المتخلّين، الذكوريين الذين نجدهم عند اللاتينيين - الأميركيين، والأفروأميركيين والأفروكاريبيين. فمع العائلات من أصل ساحلي في الأحياء الفقيرة في فرنسا لسنا أمام نظام مقترن بأَب غائب رمزيًا. بالتأكيد، وكما المراكز الحضرية الشمال الأميركية، فإن أحياء الهجرة ذات مساكن الإيجار معتدل (HLM) في إيل دو فرانس، تؤوي سكانًا فقراء قليلي الحراك، قليلي حَمَلة الشهادات، وفيها يواجه المراهقون مصاعب دراسية وهم كثيرو التورّط في الانحراف الذي يستوجب العقاب. وبالتأكيد، مع معدلات البطالة المرتفعة التي سُجِّلت في الأحياء الحساسة، وبلا انقطاع منذ ما يقارب الثلاثين عامًا، فإننا نصادف في فرنسا

(15) Jean-Louis Pan Ké Shon, «Ségrégation ethnique et ségrégation sociale en quartiers sensibles,» *Revue française de sociologie* 50, no. 3 (2009).

(16) إن كلمة «إهمال» يستخدمها J-M Delarue تعبّر عن فارق دقيق مهم.

كتلة معتبرة من الرجال الناضجين، حاضرين في الفضاء العام، لا يعملون ولا يبحثون عن عمل. والدرجة العالية من البطالة في صفوف الذكور تشكّل عنصرًا مشتركًا بين أحيائنا المنفصلة والأحياء التي وصفها هـ. كايتون (H. Cayton) وس. دريك (S-C. Drake)، وأوسكار لويس (O. Lewis) ووليام ي. ويلسون (W. J. Wilson)، ول. راينواتر (L. Rainwater)، وإ. أندرسون (E. Anderson). أو هي أقرب تاريخًا لما وصفه س. فانكاتش[17] (S. Venkatesh). ولكن العائلات القادمة من الساحل، حتى العام 2005، وعلى الرغم من كونها في حال تحوّل، لم تتفكك. فحالات «الفتيات - الأمهات» بقيت استثنائية، والدعارة ليست منعدمة ولكنها نادرة نسبيًّا ومتسترة جدًّا. فالأغلبية العظمى من العائلات تستطيع أن تعيش حياة شريفة من دون الاستعانة بـ «عالم الأعمال». والأغلبية العظمى من العائلات من أصل ساحلي في الأحياء الفقيرة في إيل دو فرانس لم تكن مفككة. نحن على مسافة ألف عقدة من الأوضاع التي تمّ وصفها، ونعني المعازل الأميركية الشمالية. أنا لم أصادف حقيقةً التشوّهات التي وصفها علماء الاجتماع هناك، لا في فال فوريه، ولا في أحياء موريكس، ولا في المناطق الحساسة في الدائرة الثامنة عشرة في باريس.

الثقافات الفرعية للمهاجرين من أصل ساحلي كما مهاجري المغرب العربي لا تصدر عن انهيار نموذج دور الذكر ولا عن تهرّب الرجال الراشدين من مسؤولياتهم. والمشكلات التي تواجهها هذه العائلات في تربية المراهقين ليست وليدة نقص في الرقابة سببه هجر الرجل للعائلة، بل على الأغلب من نتائج اللاموازاة المتفلتة بين الجنسين التي لا تعطي حرية أكبر للصبيان فحسب، ولكنها تشجّعهم على العنف والإهانات ضد البنات. ومن المؤكد أن ذلك يضفي بعدًا من الاحتقار والضغينة على جانبَي العائلة. ولكن التوترات، وإن كانت في جزء من نتائجها مشابهة لما تمّت ملاحظته في مراكز المدن الفقيرة في الولايات المتحدة وفي جزر الأنتيل، فهي تقوم على آليات مختلفة. فأوجه العنف بين الأشخاص، هنا، والذي يتشارك فيه الصبيان في المكان العام،

---

(17) انظر: Sudhir Venkatesh, *Off the Books: The Underground Economy of the Urban Poor* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006).

وكذلك الرجال عمومًا في المكان الخاص، ليست وليدة الفوضى العائلية أو نزع السمة الشخصية. ففي فرنسا كثير من العائلات السود الأفريقية التي كان أبناؤها يفتعلون مشكلة في الضواحي الفقيرة في أعوام الألفين. لكن غالبية هذه الأُسر يواصل فيها الأب والأم العيش معًا، ويحاط أطفالها بالحضور الجسدي والرمزي للأب.

وما نلاحظه منذ نهاية أعوام التسعينيات، في أحياء الهجرة التي يرتفع فيها حضور عائلات الساحل الأفريقي، هو إعادة إنتاج التقليد. وهذه أيضًا سمة العائلات الأقل حراكًا، والقادمة من المغرب العربي. وإذ يتعلق الأمر بالسود القادمين من الساحل، فقد تشكّلت ثقافة فرعية خصوصية تنأى بمسافة مئة عقدة عن الثقافة الفرعية الذكورية في معازل أميركا الشمالية. وهناك بين البنيتين فروق هائلة، حتى ولو كانت التسلّطية والذكورية تعبّران عن ضياع وحرمان. فموضوع طهارة الجماعة التي تقود إلى الرقابة الشديدة على الحياة الجنسية للنساء، وهو موضوع مركزي في الثقافات البطريركية، ليس مطروحًا بالنسبة إلى الذكورية. فالذكورية في المقابل تنطوي على مثال فرديٍّ للرجال عنوانه الفتوحات النسائية، وعدم التوظيف في العلاقات المستقرة، وميل إلى التخلّي عن النساء بعد حملهن. وتتولّد من هذه المواقف مشكلات تلقي الضوء عليها الثقافات الخصوصية.

وليام ي. ويلسون القريب من الديمقراطيين، طوّر في كتاب له صدر في العام 1987، تحليلات كان لها تأثيرًا قويًا في الولايات المتحدة[18]. لقد رفض فكرة أن الانحرافات في المعازل تحيل إلى تعطّل وظيفي نوعي في العائلات السوداء، مع أنه سجّل تشوّهات قوية فيها. لقد ألحّ حينها على واقع أن تفكّك هذه العائلات يتم بقدر ما تختفي مواقع العمل في مراكز المدن، حيث يسكن

---

(18) لقد أصدر في العام 1978 كتابه، انظر: William Julius Wilson, *The Declining Significance of Race* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1978).

وهو يثير فيه الأمراض الاجتماعية للأحياء المنكوبة، وفي عام 1987 أصدر كتابًا لفت الانتباه بشكل واسع، انظر: William Julius Wilson, *The Truly Disadvantaged: The Inner City, the Underclass, and Public Policy* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1987).

السود الفقراء، وحيث الطبقة الوسطى السوداء كانت تهجر الأحياء الآخذة في التحوّل إلى معازل. وقد اعتبر التغيّرات في بنية الاستخدام عاملًا أساسيًا مقررًا في تفكّك العائلة هذا. وكانت قراءته متركزة أولًا على العوامل الاقتصادية: فقدان العمل القليل الحاجة إلى التكوين المهني في المراكز الحضرية. وهو إذ يعترف بالتشوّه العميق في العائلات السود، فإنه ينأى بنفسه عن الفكرة التي تقول بأن مَرَضيات المعزل قد تكون بفعل نمط التكيّف الخاص للسود مدعومًا بالمساعدات الاجتماعية. وقد رفض على نحو خاص الفكرة القائلة إن الفخ المغري للعطالة مصدره المساعدات التي تعطى «للعائلات التي لديها أطفال» (AFCD)، لأنها قد تشجع على عدم النشاطية. إن تفكّك العائلات السود في المعازل الحضرية لم يكن، وفق رأيه، محرّضًا لمشكلات أخرى: الإخفاق المدرسي، الانحراف، الإسراف في المخدرات، بل نتيجة لاختفاء العمل.

بعد ذلك بعشرين عامًا، أي في العام 2008، يستعيد ويلسون استخلاصات تقرير موينيهان (Moynihan) الذي يحيِّي صراحته. وإذا قرأناه بانتباه نجد لديه موقفًا مختلفًا تمامًا عن موقفه في العام 1987: لقد أدخل كثيرًا من «الثقافوية» في محاججته. وهو يكتب مؤكدًا أن أوجه سلوك الأفراد جوهرها ثقافي، لأنها تتطابق مع الطريقة التي من خلالها يدركون اشتغال المجتمع. إن هذه الإدراكات يتم تعلّمها والتنشئة عليها وهي تخلق توقعات قوية تستطيع أن تدفع الأفراد إلى التصرّف بطريقة، إذا نظرنا إليها من الخارج، تشي بالوقاحة والكسل... إلخ. وفي الواقع، يضيف ويلسون، أن «الأهل الذين يعيشون في الأحياء المنفصلة ينقلون إلى أبنائهم، من خلال التنشئة، جملة من القيم والتوقعات في الحياة، تثير ترسيمات لمواقف وأساليب للإجابة عن الظروف... من خلال التنشئة الاجتماعية يكتسب الأطفال استعدادات تشكّل حصيلة التفسير الذي من خلاله يفهمون طريقة عمل المجتمع وصورتهم عن أنفسهم التي يعيدها إليهم المجتمع بوصفهم سودًا»[19]. وهكذا نحن أمام استدخال شرط غير مؤاتٍ يفعل فعله بوصفه عائقًا يساهم في خلقه أولئك الذين حَدّوا من توقعاتهم وطموحاتهم.

---

(19) انظر: William Julius Wilson, *More Than Just Race: Being Black and Poor in the Inner City* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2008), 67.

الثقافة الفرعية علاقة اجتماعية

هنا، كما على الضفّة الأخرى من الأطلسي، ما يجعل النقاش صعبًا يتمثّل في أن مفهوم الثقافة يُستخدم بمعنيين متمايزين. ووفق تعريف كلاسيكي، فإن الثقافة مع (أل التعريف) تشير إلى جملة من الممارسات والتمثّلات المتمفصلة والمؤسَّسَة تمتاز بتماسك يعبّر عن ميراث جماعة بشرية محددة تاريخيًّا. ولكننا نستعمل أيضًا كلمة الثقافة (مع «ثاء صغيرة») للإشارة إلى جملة من الميول والتمثّلات التي تشكّل حصيلة التفاعل بين المعايير السائدة في جماعة فرعية وتلك السائدة في مجتمع أغلبي (على سبيل المثال عندما نتكلم على ثقافة عمالية).

تعبّر الأشكال العائلية في الهجرة عن مساومة مع الثقافة المسيطرة (زواج ما بين المجموعات، تعديل في الخصوبة)، وتكون أحيانًا وأيضًا ترجمةً للابتعاد أو للانكفاء المتولدين من الاحتكاك مع عالم يتم إدراكه على أنه عالم معادٍ، أو ببساطة يصعب بلوغه (انطواء، جهل اللغة، إعادة بناء الجماعات المتخيّلة). وهذا الخليط من المواقف هو ما أسمّيه ثقافة فرعية. والثقافات الفرعية تابعة في الوقت نفسه للثقافة المسيطرة وللثقافة الأصلية، أي لنظم القيم والطموحات والإنجازات الصادرة عن البلد الأصل وبلد الاستقبال. فثقافة إثنية البول (Peule) على سبيل المثال، ليست حاضرة كما هي بتمامها في فرنسا، ولكن المراهقين المتحدرين من هذه الإثنية يمتلكون سمات مشتركة تنتظمها ثقافة فرعية (ثقافة مع «ثاء صغيرة») تدمج بين ثقافة هذه الإثنية («ثاء كبيرة») وثقافة المحليين. وتنعكس أوجه السلوك هذه على المواقف التي نلاحظها في أقسام المجتمع الأخرى: ففي أوروبا الشمالية شكّل وجود الثقافات الفرعية للمهاجرين الجدد مناسبة لحميّات إثنوقومية - إنكليزانية، فرنسانية، جرمانوية. إن السمات الخصوصية للمجتمعات الأوروبية التي كانت مضمرة، وقليلًا ما كانت مرئية، ولكن الحاضرة حتى في المجتمعات المنسجمة كالسويد أو فرنسا غداة الحرب العالمية الثانية، باتت اليوم منظورة من خلال الحضور على أرضها لعائلات وأفراد صادرين عن ثقافات أخرى: المغرب العربي، التاميل أو البول (Peule) على سبيل المثال.

الخلط بين الثقافة «ثاء صغيرة» (culture) (جملة من الميول التي تنظم عمل الأفراد في سياق أقلوي) والثقافة بوصفها انتماء يتم بسهولة أكبر كلما كان هذان المستويان، وبعيدًا من الفصل، متداخلين باستمرار. الثقافات مع «ثاء صغيرة» تنشأ في سياق التفاعلات بين الثقافة الأصلية والتيّار المركزي، وتستمر أحيانًا أشكالًا مهجَّنة يمكن أن تتخذ شكل الانطواء أو الانغلاق الجماعاتي، أو أيضًا شكل الرفض لنظام الطموحات والقيم المهيمنة. وهنا، في المجموعات المهاجرة المنفصلة، نحن أمام أشكال تكيّفية وانتقالية هي بمنزلة محصلة لمواجهة الموارد الموروثة مع النظام الراهن والمحدود للفرص في مجتمع الهجرة. ثمّ إن الفرص والإمكانات موزّعة بصورة غير متساوية. فهناك من الناس مَنْ يجدون الملعب أمامهم مفتوحًا نسبيًّا أو على عكس ذلك مغلقًا، وفي الحالة الأخيرة يصبح لزامًا عليهم اتّباع سبل تبتعد من معيار الإنجاز السائد لدى الغالبية.

في فرنسا وفي مجرى العقود الأخيرة، جمع بين المهاجرين الآسيويين والساحليين الأفارقة والأتراك[20] فصلٌ مكاني قوي. هذا بينما كان المهاجرون القادمون من جنوب أوروبا أكثر توزّعًا. وبينما كان انفتاح الإمكانات يساعد الآسيويين وأوروبيي الجنوب، فقد كان شديد الضيق بالنسبة إلى مهاجري الساحل والأتراك. أما الشبان القادمون من المغرب العربي فهم اليوم في موقع وسيط بين هذين الحدَّين. إنهم مفصولون ولكن أقل مما كانوا عليه قبل عشرين عامًا. وهم يرون فرصًا تنفتح أمامهم لا يحظى بها المهاجرون الأخيرون الذين ذكرنا، ولكنهم في حالٍ من الغلو القوي بسبب تكوينهم المهني الجديد وأوجه التمييز في الوصول إلى بعض الوظائف. في أحياء الهجرة الفقيرة في فرنسا، يتبيّن أن ضعف إنجاز الأطفال المتحدرين من الهجرات الأفريقية حصيلة التفاعل بين عادات المهاجرين وقيمهم، وخصوصًا القادمين من مختلف مناطق أفريقيا، وسياقات الحياة التي يعيشونها. وإذا كانت ثقافات فرعية كهذه مستمرة، فذلك لأنها، وبسبب من بعض الاعتبارات، مفيدة للذين يندرجون فيها. وهل بالإمكان من ناحية أخرى، رفض الفكرة العامّة لقيمة الثقافات الفرعية عند

---

(20) وبالتالي مجموعة مميّزة متمثّلة بالبريطانيين.

الكلام على المهاجرين، بينما نلجأ بلا تردد إلى مفهوم الثقافة الفرعية عند الكلام على الثقافة العمالية؟

الثقافات الفرعية، أي أوجه سلوك المهاجرين وأبنائهم في تماسكها، تتمايز من التيّار المركزي بقدر ما يكون الفصل المكاني قويًا وإمكانات الإنجاز التي يمكن بلوغها من أعضاء هذه الجماعات محدودة. وخطر الانغلاق في حال الإنجاز المتدني بالنسبة إلى العائلات التي تعيش في الأحياء الفقيرة، يرتبط بأوجه الانتظام[21] المتاحة أمام المهاجرين. من هنا، فإن مكان العيش ليس عنصرًا طارئًا فحسب أو مساحة بسيطة للحضور، بل هو محدِّد للتفاعلات بين المجموعات العرقية. ويترجم الفصل ديناميات استبعاد مرتبطة بلون البشرة، ولكنه يقوّي بعضًا من أوجه سلوك المهاجرين. وما يجب تفحّصه هو أشكال المواجهة بين الطموحات والممكنات.

تقلّل أوجه التمييز من إمكانات الاندماج. وتتأتى الصعوبات أيضًا من أوجه السلوك، وممارسات الأفراد والعائلات المنتمية إلى مختلف الأقليات وإلى الغالبية. وإذا تطرّقنا إلى انغلاق في ثقافة فرعية تتصف بمستوى من التطلّب والإنجاز الاجتماعيين المنخفضين، فعلينا أن نلاحظ أن هذه الثقافات الفرعية هي محصّلة التفاعل بين ثقافتين. وعلينا إذ ذاك أن نتساءل في شأن معاييرنا القيميّة، إذا افترضنا أنها محدَّدة جيدًا؛ وكذلك في شأن التلاؤمات الممكنة لطموحات الأقليات مع التوقّعات المحددة من التيار المركزي في مجتمعاتنا. وإلى أي حد نستطيع أن ننسب إلى مهاجري الجنوب طموحات تتلاقى مع طموحات أقسام أخرى من مجتمعاتنا؟ أليس لديهم طموحات أخرى؟ وأخلاقيات أخرى للعمل؟ ومفهوم آخر للحرّية؟ وهل درجة التوتر بين الأهداف المترتبة التي لديهم هنا، وتلك التي تركوها هناك، لا تؤثّر في

---

(21) وهنا استحضر مفاهيم «القدرات»، من حيث التمكُّن من تحويل سلع أولية إلى «أنشطة» (على سبيل المثال تحويل القدرة على قيادة سيارة إلى كسب في الاستقلال الوظيفي، إنها مفاهيم طوّرها أمارتيا سن. انظر: «Human Development Index: Methodology and Measurement,» in Sakiko Fukuda-Parr and A. K. Shiva Kumar, ed., *Readings in Human Development: Concepts, Measures and Policies for a Development Paradigm* (New Delhi: Oxford University Press, 2003).

أولوياتهم؟ بعض الجماعات لديه طموحات تلتقي مع الطبقات الوسطى المحلية، وبعضها الآخر لديه طموحات أقل. ونفترض ضمنيًّا، في كثير من التأمّلات بشأن الهجرة، أن أعضاء الأقليات يتمنون الذوبان في المجتمع، ولكن ما يمنعهم هو الحواجز وأوجه التمييز وحسب. واللوحة التي رسمناها سابقًا توحي بأن مفاهيم «الحياة الجيّدة» والأهداف المنشودة متعددة أو يمكن لها أن تتخذ مسارات مختلفة. وسط محليِّي مجتمعات الشمال، فإن الطموحات متعددة: هناك الذين يبحثون عن أقصى الأمان المادي وهم يتميّزون من أولئك الذين يفضّلون الوقت الحرّ... إلخ. إن أولويات الحياة على درجة التنوّع ذاتها ضمن المجموعات المحلية إضافة إلى التوتر بين هنا وهناك.

ولا تتعلق المواقف المختلفة فحسب بعوائق الاندماج في مجتمع الاستقبال: البطالة، فصل وتمييز، بل أيضًا بطريقة انتظام العائلات والمراهقين الذين يحددون سبيل اجتيازهم العوائق ويلتقطون الفرص المتاحة. ويتعرّف انفتاح الممكنات وانغلاقها بالوضع الاقتصادي الظرفي وبالتنظيم الاجتماعي مأخوذًا من الخارج. فالأمر يتعلق أيضًا بالكفاءات التي اكتسبها الشبّان وبتوجهاتهم القيمية. ففي سياق من النمو المتباطئ ومتطلبات التكوين العالية، يؤدي الانفتاح والانغلاق بغالبية الشبان المتحدرين من الهجرات الأفريقية إلى ما يسمّى على الضفّة الأخرى من الأطلسي بـ «الدمج الانتقائي» الذي يمكن أن نترجمه عندنا بالدمج الجزئي. ويمكن للصعوبات الخصوصية أن تكون حاضرة في أي اتجاه. والثقافات الفرعية لا تعرِّف جوهرًا، وليست هوية بذاتها متلائمة بهذا القدر أو ذاك مع الإنجازات، بل إنها علاقة اجتماعية. إنها تشبه الدفاعات العصابيّة، أي إنها حماية وعائق في الوقت نفسه. وترتبط قيمتها بكل من الإمكانات والتطلّعات المتضمّنة في الموارد والآمال المحدّدة تاريخيًّا بالتنظيم الإنتاجي ومعايير الإنجاز في مجتمع الاستقبال. مع الزمن، وعلى مستويات، تستطيع الثقافات الفرعية «أن تساعد»، ولكن أيضًا أن تغيّر المعطى. ويجب من أجل الإفادة من ذلك عدم إغفال أوجه الانتظام، ولكن يجب تجهيز السياسات العامة بما يساعدها، هي أيضًا، على تكييف مساعيها. فما هي أوجه الانتظام العائلية وأي إمكانات علينا أن نطوّر إذا استعدنا كلمات أمارتيا سن (Amartya Sen)؟

الفصل التاسع
السياسات المناطقية والتنوع الثقافي

في مواجهة عالم مفتوح كان هنالك في المجتمعات الغربية، وبصورة عامة جدًّا، نموذجان من الأجوبة أو الأحرى من ردات الفعل: ردة فعل أخلاقية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وردة فعل قومية انطوائية في أوروبا القارية. لقد اندفع الأميركيون في حملة توطيد الأسس الأخلاقية - العائلية والدينية. فالانطواء الذي تمّ تنظيمه في الدائرة العائلية يتعلّق مباشرة بمحاولة إعادة تسليح الفرد لمجابهة التحديات خارج هذه الدائرة العائلية. وبصورة موازية يجري الإلحاح على وسائل تنمية استقلال الأفراد لمواجهة متطلبات عالم مفتوح.

ولدى انغلاق قوس «الصراع الطبقي» مجددًا، أشار العديد من المثقفين إلى ضرورة استعادة السؤال الكلاسيكي في شأن الصلة الاجتماعية، وذلك عبر النظر إلى توكفيل (Tocqueville). يلحّ جان كلود كازانوفا (Jean-Claude Casanova) في نقده اشتغالات البيروقراطيات الفرنسية، على علاقة التبعية المتنامية التي نشأت بين المواطنين والدولة الحديثة[1]. فهذه التبعية، المؤسَّسة على الحمايات الآلية، تضعِف الحاجة إلى الصلات العائلية والاجتماعية والمدنية. فبعد انهيار الأنظمة

---

(1) انظر: Jean-Claude Casanova, *Commentaire* 10, no. 39 (automne 1987), dans Olivier Mongin, «Libéralisme/socialisme,» *Esprit* (1988).

وهو يضيف: «على اليمين، كان يجب قبول أنّ المطالبات الفردانية ساهمت في توسّع دور الدولة البيروقراطية وتقويته». ولكن هل أدرك فعلًا ذلك؟

الشيوعية، تصاعد بسرعة شديدة نقد «الإفراط في الديمقراطية». فصرنا، على سبيل المثال، نهتاج من واقع أن هناك مَن يسمح لنفسه، باسم حقوق الإنسان، بالاعتراض على حق الدول في ضبط الموجات السكانية. ويقول القوّامون على هذا النقد إن الاندفاعة الفردانية خرّبت الأوجه الكلاسيكية للانتماء - أُمة، وطن -، ولم يعد هناك سوى أفراد يطالبون بحقوقهم المشروعة. هذا التشخيص لم يصدر عن دوائر الفكر القريب من اليمين الليبرالي لإضعاف الصلة الاجتماعية والمدنية وحسب: في مجرى أعوام الثمانينيات من القرن الماضي، قام التيّار المهيمن بين المثقفين، وعلى عكس النظريات النقدية التي ازدهرت في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، بإدانة الانحراف الفرداني المتطرّف. ويتقاطع هذا النقد مع ما تطوّر على الضفّة الأخرى من الأطلسي بصدد انحرافات المراكز الحضرية.

القليل من الفردية أم المزيد منها؟

في أوروبا القارية متباينة هي الأجوبة ومتفاوتة زمنًا، مقارنة بالأجوبة في الولايات المتحدة. فالزعزعة التي أحدثتها العولمة وأدّت في الولايات المتحدة إلى ردة فعل تمثّلت في الفصل بين «المنزل والعالم»، حفّزت في أوروبا مطلب إقفال الحدود و«إعادة مأسسة» الأفراد.

على هذه الضفّة من الأطلسي، وفي أعوام الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، ترسخ نقد طغيان الحرية الفردية. منذ الثورة الفرنسية كان من المفترض أن تدفع الحركة العامة للتاريخ في اتجاه التحرّر من التقاليد والأحكام المسبقة وإكراهات الانتماء. وبعد انهيار الكتلة الشرقية بات يُنظَر إلى هذه العملية بتحفّظ متزايد. وهكذا نرى مارسيل غوشيه (Marcel Gauchet) يشير في مقال عنوانه «المرض الديمقراطي»، إلى عجز في إطار الهيكلة[2]. فالدين يفترض ويقرّ في تعريفه الأكثر عمومية، تبعية البشر لمبدأ أسمى وخضوعهم لقوانين خارجة عن إرادتهم. ووفق رأيه، فإن التحرّر المتوازي

---

(2) انظر: Marcel Gauchet, «Le mal démocratique,» *Esprit* (octobre 1993).

مع علمنة المجتمعات يقود، ليس إلى رفض المعايير الضاغطة وحسب، بل أيضًا إلى رفض وظيفة إنتاج الصِلات الاجتماعية العائدة إلى المؤسسات. إن المغادرة الجذرية للخضوع لناموس أعلى يمارسه المتدّين، تهزّ بالضرورة سلطة المؤسسات - من المدرسة إلى المحكمة - التي نسخت أداءها عن هذا الشكل من السلطة. ويتبع ذلك تشوشٌ عام في النظام المؤسسي: التلميذ تجاه المعلم، والأبناء تجاه آبائهم، والمرأة تجاه زوجها. فهل هذا قول جديد؟ إن مارسيل غوشيه الذي يتابع من قرب النقاشات في شمال أميركا، ينذر بمخاطر الدولة الاجتماعية الحاضنة القوية، ويحاجج بأن ضمانات الرعاية توفّر الظروف لأزمة السلطة في مجتمع غني يعلي من قيمة الاستقلالية الفردية بشكل متطرّف. وبالنسبة إليه، وجب بعد العام 1989، إعادة التفكير السياسي، بمقولات سابقة لمواجهات المصالح الخاصة العائدة إلى مطلع القرن العشرين. وفي تحليله يضع موضع الاتهام الدور المركزي للدولة الذي يفصل بين الحماية المالية للأفراد والالتزام النشط والمسؤولية. وهو يرى في هذا الفصل مصدر التذرر والتشوّه في التماسك العائلي[3]. وهذه، على ما يقول، ليست «فردانية إيجابية»، أي «فردانية قاعدتها تأكيد الذات»، بل «التحدّي ورسم المسافة تجاه الآخر، أي التزام يمكن أن يخلق الصلة». ويضيف غوشيه: «أن هذا الارتداد غير المسبوق لا يجد نابضه في عملية إعلاء القيمة (...) والمبدأ الكلاسيكي للاستقلال، بل يغوص في تطوّرات الكائن من الداخل. وحتى تاريخه كانت أوجه تقدّم الفردانية قد ترجمت بشخصنة متنامية للعلاقات والالتزامات: تأكيد السمة الإرادية للالتزامات والانتماءات في الحياة العامة، تقوية قيم الحميمية، تطوّر حياة الزوجين والعائلة باتجاه صِلات تكون دومًا فعلية أكثر وشكلية أقل (...). أما في المرحلة القريبة منا (...) فقد بات إخفاء العامل النفساني، يعمل حتى ضد القدرة على الاتصال»[4].

وكمثلِ رَجْعِ الصدى لما يقوله مارسيل غوشيه، يشير ألان فينكيلكروت

(3) في أوروبا، بين عامَي 1990 و1999، باتت آليات الحماية تابعة أقل فأقل للمساهمات التي تشجّع على نزع الصلات.

(4) انظر: المصدر نفسه، ص 77.

(Alain Finkielkraut) إلى أن «كل شيء يحصل كما لو أن السياسة نفسها مسّتها حمّى نظامنا الاقتصادي المتمثّل بإحلال استهلاك أسرع فأسرع لأشياء أكثر فأكثر، بدل الحفاظ على الأشياء وحمايتها»[5]. فهو إذ يتقبّل ضرورة توليد الجديد، يشير إلى عيب في الحديثين الذين لا يريدون إحداث انعطافة. وهو يعتبر أننا نعيش حالًا من تطبيع لمثال عصر الأنوار: نعتقد أن الاستقلالية لا تتمثّل بانتصار المواطن، بل الإنسان الذي يعيش على الطبيعة خارج أي مؤسسة. وعندها لا حاجة البتّة إلى المرور بالتقليد والثقافة الموروثة عن الأهل. ولن يكون هناك همّ إدخال أجيالنا الشابّة إلى العالم من خلال الإرث الخاص بأجدادنا: سوف يتم الاكتفاء بتأكيد تعددية العوالم وتعددية مساواتها. الأطفال لن يكونوا بعدُ تلامذة في المدرسة، بل مُستَخدِمون للخدمة العامة وقادرون على إجراء اختيار آخر إذا كانت الخدمة لا ترضيهم. وسوف تجتاح المدرسة سياسة الاعتراف، أي سياسة اعتبار التلامذة كفوًّا مهما فعلوا، مع وازع أن نحترم في كلّ منهم الإنسانية التي يمثّلها[6]. «الحداثة هي أيضًا، كما يقول، (...) تأكل لمبدأ المسؤولية. فهي تنتج فردًا مطوّقًا بالحتميّات الاجتماعية، بحيث إنه لا يعود مسؤولًا عما هو عليه».

وتعميم إجراءات الحماية والتأمين التي تصدر في الواقع عن استبدال المسؤولية بآلية تضامن تولّد تخفيضًا جزئيًا للمسؤولية الفردية وتصعيدًا للمسؤولية الجماعية. يبقى أن في هذه الترتيبات الجديدة تنطوي على الخطأ والإهمال، وليس هناك مَن هو معفيٌّ من جزء من المسؤولية الأخلاقية. ولكن هذه المسؤولية تجد نفسها محدودة أكثر ومقصورة أكثر في نتائجها العملية. وهكذا يلوح بقوّة الحنين إلى الشخص الممتلئ، السابق لأيّ اعتبار نسبي، أي إلى الفرد المسؤول عن أعماله، والعائلة التي تحاسَب على أعمال ذرّيتها. وتجري إدانة مجتمع الأفراد: فحيث كانت الفردانية الملتزمة، سوف تبرز فردانية

(5) انظر: Alain Finkielkraut, «La crise de la transmission,» *Esprit*, dossier sur la désaffiliation (décembre 1996).

(6) ألان فينكيلكروت يُدين المساواتية ورفض التصنيف - فهذا مدهش في زمن التباري وحيث الإنجاز شُبِّع بوسائل القياس.

التملُّص والتفلّت والأنانية. وتدعو هذه التحليلات إلى التفكير بأن الفرد الملتزم قد حلّ محله الفرد غير الملتزم. وهي تحليلات ترفض تصوُّر قابلية الحياة مع أنها تبرعمت في حداثة مطلع القرن العشرين، لفرد مفكّر، مستقل، وقادر على العيش على مسافة مساوية من التقليد والفردانية الجمعية. فغوشيه وفينكيلكروت ومعهما آخرون يعتقدون أن ضرورة إعاقة تطوّر الفرد غير الملتزم، تستوجب عدم منحه وسائل حياة أكثر استقلالية وأكثر خلقًا، للقيام بتمتين الصلات المؤسساتية. ومن أعراض ذلك في فرنسا بداية أعوام ثمانينيات القرن الماضي، ظهر انقلاب المناخ الاستبطاني بصورة جلية في أوجه التفكير ذات المنحى النفسي العلاجي. ونلاحظ هذا الانعطاف بوضوح في مواقف الأطباء النفسيين وقضاة دعاوى الأحداث والعاملين الاجتماعيين. والتيّارات الغالبة في علم النفس السريري التي أدارت دفّة التحرّر من عقد الذنب في مواجهة الأعطال الوظيفية لعملية إنشاء الصلات الاجتماعية، تسير من الآن فصاعدًا في اتجاه معاكس. فهي تشير إلى أن أزمة الصلة الاجتماعية هي أيضًا أخلاقية ومطبوعة «بإخفاق الوظيفة الأبوية»[7]. والعيادة التحليلية، عبر إلحاحها المتزايد على البُعد القانوني، تجعل من نفسها ناطقة باسم النظام: إضعاف القانون الرمزي يشار إليه في كل مكان غالبًا بوصفه أمرًا مؤسفًا[8]. وأنا لا أحاول هنا الحط من شأن هذه التحليلات التي تشير إلى مفاعيل حقيقية مرتبطة مباشرة، بهذا القدر أو ذاك، بتراجع قدرة المؤسسات على إنشاء الصِلات الاجتماعية للمخالطة التفاعلية. ولكنني أُشير إلى أن هذه التحليلات تتصوّر الضعف المتزايد في الاندماج الاجتماعي في المجتمعات الغنية، فرديًا مفرطًا وإفراطًا في الفردانية، مما يعطّل المأسسة. لكن من الممكن أن نعزوه، على عكس ذلك، إلى ضعف في الاستقلالية وفي قدرة الأفراد على أن يَستدخلوا ويَضعوا بأنفسهم موضعَ التطبيق معاييرَ سلوكية محترمة من الآخر.

---

(7) انظر: Jean-Jacques Rassial, dir., *Y a-t-il une psychopathologie des banlieues?* (Paris: Érès, 2002).

(8) بالتأكيد، وبما أنّ العياديين والنظريين ليست لديهم مشروعية الإلزام بالقانون، فإن ما يقولونه يفتقر إلى المصداقية ولا يوصل إيجابًا إلى مواقف جديدة وسط الطبقات الوسطى التي هي بمنزلة زبائنهم، ولكن ذلك لا يغيِّر شيئًا في الاتجاه.

ويبقى اليمين النيوليبرالي في حال من الإحراج أمام خطاب الحاجة إلى المؤسسة. وهو لا يفهم أبدًا أطروحة نوربرت إلياس (Norbert Elias) في كتابه دينامية الغرب (*Dynamique de L'Occident*)، حيث يعتبر أن الفرد مصنوع جزئيًّا من الدولة، وأن مزيدًا من الدولة قد يعني التقليل من وجوه التبعية ما بين الأفراد. لكن هذه العمليات تتطلب ضمانات من طبيعة أخرى، ونشاطًا رمزيًّا لاندراج الأفراد في المؤسسات. واليمين النيوليبرالي لا يلتقط على الفور معنى تحليلٍ يتعاكس مع انهمامه بتحرير الفرد من الدولة، ولا يعنيه في شيء إعادته إلى المؤسسة: هو يكتفي باستخلاص النتائج العملية من الانتقادات التي تتناول تجاوزات الديمقراطية، مجذّرًا بذلك الرفضَ الضمني للتجديد في هذه الأفكار. إن إعمال الفكر في أزمة المؤسسة وجد صداه الأبرز لدى اليسار، وغذّى السياسات العامة التي وُضعت قيد العمل في التسعينيات.

«الأعين على الشارع» من جديد؟

في عقود النصف الثاني من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الهجرة من الريف الفرنسي لا تزال ظاهرة: الحراك المكاني والاجتماعي يقوّض الصلات العائلية ويكسر أوجه التضامن القروية. إنه مرَض المجتمعات الداخلة في حال تحوّل سريع. الحراك حمّال للوعود: نحاول نجاحًا في المدينة، ونتحرّك في اتجاه الحداثة. لكن الحراك نفسه يحمل المخاوف أيضًا. ولم يكن في الإمكان تجنّب النتائج الاقتصادية الأكثر خطورة للقطيعة الناجمة عن الحراك الاجتماعي والمكاني للهجرة من الريف إلى المدينة، إلا بفضل وضع ترتيبات حماية تمثّلت بالضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة. ومثّل خطر الفوضى الناجمة عن الانتقال الجماعي واحدًا من القضايا الكبرى للسوسيولوجيا الحضرية في منتصف القرن العشرين. فغداة الحرب الثانية ربطت السوسيولوجيا الغربية مصاعب الأحياء الحضرية الفقيرة باندفاعات الهجرة تلك وبتداعياتها الرئيسة من وجهة نظر التماسك الاجتماعي: ضعف الرقابة الاجتماعية. كما أن واحدًا من الرهانات الكبرى الخاصة بالسياسات الحضرية غداة تلك الحرب، تمثّل بإعادة النظر في رأس المال الموظّف في السكن

الاجتماعي، وبتثبيت علاقات الجوار، لتقوية أوجه الرقابة التي يُدخلها التعارف المتبادل، فيما كان يتدفق قدامى القرويين نحو المدينة بسرعة كبرى، ولكن منذ ما يقرب من العقدين حلّ الانحراف الجمود، جزئيًّا في الأقل، محل البحبوحة المبذِّرة والحراك. ولكن هذا الاتجاه المعكوس الذي أحلّ محل التوظيف الرأسمالي في السكن، تباطؤًا في الحراك الاجتماعي والجغرافي وتشرنقًا كذلك، لم يجرِ إدراكه. وواحدة من وجهَي الانحراف (السرقات)، تحيل على مفهوم الفوضى بفعل فقدان النظام، وإضعاف الصلة والرقابة الاجتماعيين. أما الوجه الثاني للانحراف (العنف)، فناجم عن الاحتكاكات المرتبطة بالاتصال القوي المتبادل في مجتمع أقل حراكًا وتشح فيه فرص الاستخدام. تزايد العنف الناجم عن انحراف الشباب على مدى ما يقرب من نصف قرن، ليس سببه ضعف أوجه الرقابة الاجتماعية، بل هو ترجمة لتفاقم الاحتكاكات بين الأفراد.

يبقى هذا الانقلاب غير منظور(9). ومن أجل إدراكه يجب أن نعود إلى الوراء. ففي العام 1950 كانت أعمال العنف والسرقات قليلة في بلدات إيل دو فرانس الغنية والفقيرة. ومن العام 1950 إلى العام 1980 ازدادت أعمال السرقة بوتيرة سريعة في البلدات الغنية. وظهر هذا الازدياد كما لو أنه ضريبة مرتفعة تدفعها المتحدات ثمنًا للتحديث ولكون الناس لا يعرفون بعضهم بعضًا بصورة متزايدة. البلديات الفقيرة أيضًا شهدت بكل تأكيد ازديادًا في أعمال العنف والسرقة، لكن بوتيرة أبطأ. وفي مجرى أعوام الثمانينيات واصلت أشكال العنف ازديادها في المدن الفقيرة، ونمت بوتيرة سريعة في المتحدات الغنية، فيما تزايدت السرقات في البلدات الأكثر فقرًا بوجه خاص. ومع نهاية القرن العشرين تقاربت قليلًا أوضاع البلدات الغنية والفقيرة، ولكن مع رجحان أعمال العنف التي تمّ رصدها في المناطق الفقيرة وأعمال السرقة في المناطق الغنية. وينقضي أكثر من عقد قبل أن نتيقن من أن المساكن ذات الإيجار المعتدل شكّلت معبرًا إلى السكن المستقل، وأداةً للحراك هي في صدد التحوّل إلى قفّة صيد. هذا إضافةً إلى التيقن أيضًا من أن جزءًا من ساكني هذا «المرآب

---

(9) انظر: Hugues Lagrange, *Demandes de sécurité: France, Europe, États-Unis*, La République des Idées (Paris: Seuil, 2003).

الاجتماعي» صاروا محدَّدي الإقامة. وأدى اختيار فرنسا بلد لجوء إلى نشأة يد عاملة فيها أكثر من ألمانيا، وإلى انتقاء عمال من جماعات ثقافية مفتقرة إلى الزاد العلمي والخبرة. هذا من دون أن نرغب في تدريبهم أو لأننا لم نعرف كيف نفعل ذلك. فنحن لم نوفّر لأنفسنا وسائل تحمّل مسؤولية هذا الإرث. المراقبون لما يجري في هذه الأحياء يلاحظون بالتأكيد أن معدلات الاستخدام تراوح مكانها أو تتراجع، ولكنهم يلاحظون أيضًا أن الصلات الاجتماعية لم تضعف في هذه الجماعات من السكان. وعلى العكس من ذلك، فقد ردّت الجماعات الثقافية المتمركزة حول العائلة على البطالة وضآلة المداخيل وفقدان علاقات العمل بإعادة بناء اختلاط اجتماعي أهلي ومحلي قوامه علاقات الجوار، العائلة، والجماعة. وقد شكّل ذلك ورقتهم الرابحة والعائق في وجههم في الوقت نفسه. فضُعف الحراك الاجتماعي والمكاني يترجم جزئيًّا تبعية العائلات للمداخيل المحوَّلة وازدياد مصاعب إيجاد فرص عمل لأنها تتطلب التنقّل. وشباب الأحياء المعوّقون بسبب التكوين المهني، يأنفون التحرّك لتحصيل شيء من التكوين قد يفتح أمامهم إمكانات أخرى، بينما تقتضي مرحلة التغير التقني السريع قدرة كبيرة على الحركة.

انطلاقًا من هذا الواقع، لم يجرِ الانتباه إلى انقلاب الميول الذي حصل في أعوام الثمانينيات. فوفق السِّيَر الذاتية لما يقرب من مئتي عائلة في منطقة البيرينيه الشرقية تشمل أجيالًا ثلاثة، يلاحظ الكاتب أ. تاريوس (A. Tarrius) أن بين الأجيال التي دخلت عمر النضوج بين العامَين 1947 و1956، تركت نسبة 50 في المئة المقاطعة لتعيش وتعمل في أمكنة أخرى (أغلبية هؤلاء من الرجال)[10]. وبين الأجيال التي دخلت حياة البلوغ بين العامَين 1967 و1976، هناك نسبة 71 في المئة غادروا المقاطعة، وقد تساوى في ذلك الرجال والنساء. أما في أعوام الثمانينيات، وتحت وقع تباطؤ النمو وصعود البطالة، فقد انعكس الاتجاه. فبين الأجيال التي ولجت سن النضج بين العامَين 1987 و1993 هناك نسبة 23 في المئة فقط غادروا - أي أقل بثلاث مرّات

(10) انظر: Alain Tarrius, *Mobilités, idendités, territoires: les nouveaux cosmopolitismes, La Tour d'Aigues* (Paris: Éditions de l'Aube, 2000).

مما كان يحصل في العقود الثلاثة المجيدة - ومن ضمنهم 67 في المئة من النساء و33 في المئة من الرجال[11]. لقد ولّدَ تباطؤ النمو في صفوف الأجيال التي كانت في عمر العشرين سنة بين عامَي 1987 و1993، انكفاءً وجمودًا وازديادًا في أوجه التبعية بين الأجيال. فالشباب يمكثون عند أهلهم. وحتى ولو صحّحنا النِّسَب قياسًا بالسن، فإن ثقل النساء في مجموع الأشخاص الذين غادروا المقاطعة، يبقى مهيمنًا وسط الجماعة الأقرب عهدًا. إن هذا التحليل لمجموعة صغيرة من العائلات في البيرينيه الشرقية يمكن له أن يصحّ في كثير من المناطق الأخرى. وقد مسّ ضعف الحراك بالقدر نفسه هجرة الريفيين نحو المدينة وكذلك المجموعات المقيمة في الأحياء الحساسة. فحراك قاطني أحياء السكن ذي الإيجار المعتدل (HLM) والأحياء الفقيرة انحسر بوجه عام مع نهاية القرن العشرين.

وقد لاحظ اختصاصيو السكن في منتصف الثمانينيات تراجعًا في معدّل التعاقب في السكن الاجتماعي، وقد رأوا في ذلك ميزات: فالاستقرار يشجّع صلات حسن الجوار. وقد ترسّخ هذا الإدراك بينما كان السياق قد تغيّر. فتمزّق النسيج الاجتماعي، وهي عبارة استخدمت للكلام على الانحراف، لا تزال قيد الاستخدام في أعوام التسعينيات، منسوبةً إلى تطوّر نمط من الحضريّة الوظيفية. فالاهتمام ينصبّ كثيرًا على أفكار نزع ملكية المسكن. والحراك السريع في السكن، والذي رافق التوسع في السكن الجماعي، نُظر إليه بوصفه كارثة من وجهة نظر التماسك الاجتماعي، لأن من تداعياته غياب ما تسميه جين جاكوب (Jane Jacobs) «العين على الشارع»[12] (the eyes on street). فكيف «تُسلَّط الأعين على الشارع» من دون إقامة مستمرّة ومن دون صلات متبادلة؟ أي من دون هذا

---

(11) ومن المؤكد أنّه يجب مجانسة توزيع الأعمار للمجموعة الثالثة، حيث ثقل الأكبر عمرًا هو الأضعف قياسًا بمَنْ سبق، ولكن الاحتمال ضعيف في أن يغيّر ذلك من المَيْل الواضح نحو التراجع، ونحو غلبة النساء المغادرات.

(12) «إنّ الأمن في شوارع المدن ليس مؤمّنًا بالدرجة الأولى من جهة الشرطة (...) بل من جهة شبكة من أوجه الرقابة التي هي محصلة لحضور السكان الذين يتصرّفون بصورة روتينية أكثر منها إرادية». انظر: Jane Jacobs, *The Death and Life of Great American Cities* (New York: Vintage Books, 1961), 31.

النسيج المركّب الذي تحدثه البيئات الحضرية في الظروف «العادية»؟ وعندما كانوا يلاحظون في مجرى تلك المرحلة تراجعًا في تعاقب السكان في أحياء السكن المعتدل الإيجار، كانوا يرون في ذلك مصدرًا للبهجة: صحيح أن ذلك ليس عنصرًا كافيًا ولكنه في الأقل ضروري. ففي هذه الفترة أيضًا، أي في بداية التسعينيات تطوّر برهان قياسي بناءً على مقال ظهر في (*Atlantic Monthly*) بعنوان «النوافذ المحطّمة» (Broken windows) (وغالبًا ما تُرجم بـ «النافذة المكسورة»). انتشر المقال في فرنسا انتشار النار في الهشيم: فغياب الاهتمام بما هو خارج بهو الدرج في السكن الخاص يُعتبر حاملًا قويًّا للفوضى[13]. فالإصلاح السريع لـ «النوافذ المكسورة» يشهد على اهتمام المالِك بحياة الساكنين. وبادرة «نحن نهتم لأمركم» - بفعل التعامل بالمثل - من شأنها، تعزيز رغبة المستأجرين باستملاك مكان الإقامة. وهكذا تصبح الأماكن العامة لهؤلاء الساكنين أمكنتهم هم، ويصبحون ضامنين لها. ويمثّل هذا البرهان رجع الصدى للمسعى الذي بادر إليه اليسار الذي يضم قوسَي الدائرة في سياسات المدينة: فالأمر يتعلق بإعادة تمديُن عمل الدولة، ونزع الحواجز ورسوها في المكان الأقرب للفاعلين من أجل ترميم الثقة بين السكان والمؤسسات[14].

أما تراجع الحراك في السكن فلم يجرِ إدراكه ولا تقويمه. بعد العام 2005 فحسب بدأت التقارير الرسمية المعنية بالمناطق الحضرية الحساسة (ZUS) تبدي اهتمامًا بهذا الواقع. وتمّ ربط المصاعب في هذه الأحياء بضعف الصلة الاجتماعية في مجتمع تتزايد فردانيته. في أعوام السبعينيات قامت باحثة إثنولوجية مهتمة بغنى الحياة التي تجري في أحياء الأكواخ بتظهير التناقض بين الصِلات الاجتماعية فيها والمخالطة في أحياء المساكن ذات الإيجار المعتدل التي كانت قد بُنيت من فترة قريبة. ترى الباحثة أن هذه المساكن تعني الكتمان أو الغفلة والوحدة وغياب الشخصية. وهي، كوليت بيتونيه (Colette Pétonnet)، التي تدين غياب حسن المعشر: «الناس ليسوا هم أنفسهم في هذه الأحياء.

---

(13) صدر في العام 1982.

(14) ظاهرة وصفها جاك دونزيلو وفيليب إستيب في: Jacques Donzelot et Philippe Estèbe, *L'État animateur* (Paris: Esprit, 1994).

ففي الساحة، وحتى عندما يشجّع الصيف على النزهات الجماعية والمحادثات والدعوات، فلهؤلاء الناس أسلوب خاص في البقاء بعيدًا من الآخرين كما لو كان كلٌّ منهم متحفزًا متهيّئًا لصدّ عدوان محتمل من الجار... في حالة دفاعية دائمة، تخشى التدخّل، بما يتعدّى ما هو مشترك...» وتضيف أن «حيّ المساكن ذات الإيجار المعتدل (HLM) ليس جماعة ولا حشدًا من العامّة، بل كتلة غير متمايزة تنحل داخلها الخصوصية الإثنية، تختفي... لا نجد فيها أثرًا للتنظيم الاجتماعي، فلا اتحاد ولا وحدة، خلافًا للتراتبيات الملحوظة في فضاء الأكواخ. فالفروق في المرتبة والدور والوضع، والفروق التي يجيزها النظام الثقافي، كل هذا تمّ إلغاؤه من الخارج. لذا ليس هناك تنوّع بل فوضى، وبدل الجماعة هناك كائنات مختلفة تختلط في كتلة مشتركة»[15]. أما بما يتعلق بخلق الصلات الجديدة، فتضيف «أنها تنبني بصورة رئيسة في غياب المعايير الاجتماعية ووفقًا لمعايير عاطفية»[16]. ويتم كسب الأصدقاء على قاعدة المعايير الفردية. ولكن هذه العلاقات الشخصية الخالية من الخلفية الاجتماعية ومن التجربة المشتركة سريعًا ما تصبح جارحة، وتُبرز أفرادًا منضوين في تنافس على مَن يكون السبّاق في عدم التمايز. وتدين الباحثة «أيديولوجية المجتمعات الحديثة التي تميل إلى التساوي وامّحاء الفروق، وإلى تبرير هذا الميل بالتقدّم الأخلاقي، بينما يتعلق الأمر بإحداث تماثلٍ هدفه تيسير التبادل البيني. وهذه عملية ضرورية لإنتاجية الجسم الاجتماعي»[17]. وهذا ما يشجّع على صعود أوجه العنف.

بالمقارنة مع حياة الأكواخ في أعوام السبعينيات، قد تتصف الحياة في أحياء السكن ذات الإيجار المعتدل، بالغَفْلة. لكن بعد ربع قرن من ذلك، عندما نقارن الحياة في هذه الأحياء مع الحياة في الأحياء العادية في المتروبولات (الحواضر) الكبيرة أو في أحياء المساكن المستقلة المنتشرة في فضاءات شاسعة، ينشأ لدينا انطباع معاكس، وهو أن الأحياء المتراصّة، المعرّضة للفصل -

---

(15) انظر: Colette Pétonnet, *On est tous dans le brouillard: Essai d'ethnologie urbaine* (Paris: Galilée, 1979), 213.

(16) المصدر نفسه، ص 215.

(17) المصدر نفسه، ص 210.

وهي لم تكن على هذه الدرجة سابقًا - تشكّل بمعنى ما، بلدات كبيرة ينشئ المهاجرون فيها عادات قروية جديدة. وبنظرة استعادية، يبدو لنا غريبًا أن نعيد أوضاع أحياء الضواحي إلى الأيديولوجيا المساواتية والنافية لتراتبيات الحداثة. فكثير من أحياء الهجرة في فرنسا، وخصوصًا تلك الأكثر تدهورًا، يمكن أن توحي بالشعور بالخراب، وبصفة عامة يمكن أن ندين فيها انبثاق قواعد خاصة ومحرَّمات ضمنية. لكن ما يبدو مفارقًا جدًّا مع مرور الوقت، هو هذه الرؤية إلى أحياء الهجرة بوصفها أحياء غمرتها الفردانية وانعدام الصلة[18]. ما يصعب فهمه اليوم، في الأقل لدى الجيل الشاب المولود في فرنسا، هو الشعور بأن مدينة الهجرة مكان تتجمع فيه جماعات تمارس نشاطات جماعية - دينية، روابطية، احتفالية - تعزّز الهويّات. ومن ناحية أخرى، فإن مدينة الهجرة تقوّي الممنوعات الجماعية إلى مستوى غير معروف في مراكز المدن الكبرى، ومن دون شك في مناطق السكن المستقل. وإذا كانت هناك من عزلة في مدينة الهجرة، فهي تتأتّى من العوائق أمام التواصل، ومن تقييدات حرّية النساء، ومن صعود أوجه الانغلاق للمجموعات الثقافية على نفسها، أكثر مما تتأتّى من الإفراط في الفردانية. والعزلة هذه هي نتاج الحجر في المساكن على الشابات اللواتي وصلن بالكاد إلى عمر البلوغ وتحويلهن إلى جليسات بيوت، بعيدات آلاف الكيلومترات من الأخوات أو الأمهات أو العمّات. على مسافة عقدين من الزمن أو ثلاثة، نرى أن مدن الهجرة لم تتحوّل إلى الفردانية الحديثة، بل على عكس ذلك باتت معوقات الحرّية فيها مقبولة على نطاق واسع من الجيل الجديد، كما لو كانت أمرًا طبيعيًّا.

اللاانتساب

في الأعوام الثلاثين المجيدة كان الأجر هو المنسّق لجملة من الدوائر الاجتماعية وتلك القابلة لأن تكون كذلك. يبقى العطب هامشيًا في الأحياء

(18) إنّها فكرة تمّت استعادتها بصورة متأخرة جدًا وبطريقة غير مناسبة، من جهة روبير كاستيل، الذي طوَّرها حتى العام 2007، وهو برأيي لم يقدِّر الفروقات الكبيرة حق قدرها بين أشكال المخالطة لدى الطبقات الوسطى ولدى فئات أحياء الهجرة الفقيرة.

طالما البطالة نفسها محدودة. ومن المؤكد أن التمديُن والحراك المرتبطين بالنمو الاقتصادي السريع، قد أنتجا توتّرات مسّت الدوائر كافة، إلا أن آليات الحماية التي تمّت بلورتها حدّت من هذه المفاعيل. وتقطع الصلة بالأجر، وهو حصل مع نمو الاستخدام خارج «العقود المحدَّدة» (CDI)، سوف ينحو إلى قطع المراسي كافة. وبالنسبة إلى روبير كاستيل (Robert Castel) فإن العلاقة بالأجر هي المرادف تقريبًا للصلة الاجتماعية[19]. قدر ما تضعف أشكال الحماية الأجرية، فإن الأفراد في الهوامش الخارجية يستبعَدون، ليس بمعنى أنهم ضحايا فصل يستهدفهم بصورة جليّة، بل بسبب من كونهم لا يتوفّرون على موارد مباشرة أو غير مباشرة مرتبطة بعقد عمل، ويميلون إلى خسارة الموارد الأخرى. إن تراجع أوجه الحماية الناجمة عن أزمة دولة الرعاية، وعدم إيجاد حلول للبطالة المستدامة، والانفتاح التنافسي للمجتمعات، سوف تثير شكلًا من التفكيك وعدم الانتساب، بمعنى أن العمل لم يعد يستطيع أن يكون الدامج كما كان سابقًا. وإذا كان التشخيص الذي قام به ألان سوبيو (Alain Suppiot) وروبير كاستيل وآخرون بخصوص أزمة أشكال التنظيم المبنيّة على أسس، فإن انزلاقًا قد حصل أحيانًا في اتجاه الحنين إلى مجتمع السنين الثلاثين المجيدة. «المجتمع الفرنسي (...) هو اليوم، ومن دون شك، أقل من أي يوم مضى فريسة التقاليد وأثقال الثقافات الموروثة في ظل هيمنة الأديان. وعلى العكس من ذلك هو مجتمع متشظٍّ فاقد الصلة، تعتمل في عمقه القوى الجاذبة للفردانية»[20]. هذا ما كتبه جويل رومان (Joël Roman) معقبًا على تحليلات روبير كاستيل. وفي هذا السياق يكتسب مفهوم اللاانتساب حمولة عامة. وهو إذ يمد هذا التحليل

---

(19) يستخدم روبير كاستيل تعبير (صِلة اجتماعية) بصيغة المفرد في معظم الحالات. انظر: Robert Castel, *Métamorphoses de la question sociale* (Paris: Fayard, 1995).

ومن ناحية أخرى يمكن ملاحظة أن تدهور الحمايات المرتبطة بالصِلة الأجرية، وخصوصًا تلك التي تتفرَّع عن الاشتراكات (Cotisations) الاجتماعية لا يعني بالضرورة نزع الصلة. لأنّه، وبموازاة هبوط حصة الاشتراكات الاجتماعية في تمويل الضمان الاجتماعي - وهو كان اتجاهًا عامًا في الاتحاد الأوروبي في مجرى سنوات التسعينيات - هناك صعود في دور السياسة الضريبية. وكان أرباب العمل في فرنسا مؤيّدين جدًا لهذه العملية، وربطوا مستوى الحماية بشكل أوثق بالخيارات السياسية - مستوى الضريبة - وليس بوضع الاستخدام.

(20) انظر: Joël Roman, «Un multiculturalisme à la française?,» *Esprit* (1994), 146.

ليغطّي أكثر من عقد، فإن كاستيل يجذّر نقده مؤكدًا أن العاطلين من العمل والمستفيدين من مساعدات الحد الأدنى الاجتماعية والشبّان المحرومين من الشهادات هم «مشرّدو المجتمع ما قبل الصناعي وبروليتاريو بدايات التصنيع». وهو يشير إلى أن الموارد تنقصهم كي يكونوا أسياد خياراتهم، ويتساءل عما إذا كان اللامنتسبون ما زالوا أفرادًا فعلًا: «إنهم يعيشون ليومهم في تبعية إلى الحاجة أو الإرادة الطيّبة إلى الآخر، أو في حال من التبعية للمساعدات الرسمية..»[21]. أما الوصف الذي يعطيه لـ «أفراد الصدفة»، للامنتسبين إلى مجتمعاتنا الأوروبية، فيوحي باستراتيجية عمل كان اليسار يميل إلى تبنّيها. فهل يستقيم هذا التشخيص؟

يرصد تحليل روبرت كاستيل بالتأكيد، بدءًا من المقدّمات البعيدة جدًّا للمحافظين الجدد، الخطر الذي مثّله انفتاح المجتمعات في زمن العولمة التي تقوّض الدائرة العائلية. وهو - من دون أن يقيم علاقة سببية مُحكمة بين خراب مواقع التعاقد في العمل وتمزّق العائلة - يلاحظ أن التحرير (الاقتصادي) أنتج الاثنين معًا. كما أنه يشير إلى محدودية الصلة بين تفتّت مجتمع الأجور والاهتزاز العائلي: «إن موجة الصدم الناجمة عن مراكز العمل، وصلت إلى مساحات الدولة الاجتماعية كافة، وأنتجت مفاعيل تفاضلية مضاعفة»[22]. هذا ويضيف أيضًا: «بدءًا من منتصف أعوام الستينيات حصل تحوّل جوهري في العلاقات العائلية في اتجاه تقلّصها (...) وهذا التحوّل على مستوى العائلة ذو أهمية أساسية تفوق، ربما، التحوّل الذي مسّ عالم العمل، لأنه يضع

---

(21) انظر: Robert Castel, *La Montée des incertitudes: travail, protections, statut de l'individu* (Paris: Seuil, 2009).

وإذا فكرنا في مناطق العالم حيث تعيش الغالبية العظمى من الفقراء في آسيا وأفريقيا، فإنّ هذا الخطاب يبدو لي، إلى حدّ ما، مركزيًا إثنيًا. فيكفي أن تكون قد اجتزت مساءً كالكوتا أو مومباي، وشاهدت عشرات الآلاف من السكان الممدّدين على الأرض في الشوارع، متلفّحين أحيانًا بأغطية بلاستيكية، وهم يتنفّسون بملء رئاتهم غاز العوادم المتصاعد من الشاحنات، حتى تقدّر إلى أي حد يمكن ضمنًا لصورة الفرد (par défaut) خارج المجتمعات الأوروبية، ما عدا أوضاع قليلة جدًا، أن تكون صورة شخص قادر على الاستقلالية.

(22) انظر: المصدر نفسه، ص 47.

موضع التساؤل البنية التقليدية التي من خلالها يجري الانتساب المفصلي بين البيولوجي والاجتماعي». أما إيرين تيري التي، على ما يبدو لي، تتشارك بشكل واسع مع تحليل كاستيل، فترى أن التغيّرات على مستوى الرابطة الزوجية والنَّسَب قد تركت إرث العائلة بلا وريث[23]. والباحثة في علم الاجتماع ترى أيضًا أن سكان الأحياء الصعبة هم أكثر مَنْ سوف يعاني من التفكّك العائلي وفقدان علامات الارتكاز، فيدفعون بذلك ثمن المواقف «التحرّرية المغالية».

واحدٌ من المظاهر المهمة لعدم الانتساب يتمثّل في أن الطلاق والعائلة ذات المعيل الواحد يزدادان حيث يختفي العمل. ووفق إحصاء العام 1999 نجد في المناطق الحضرية الحساسة في إيل دو فرانس علاقة بين البطالة والعائلة الوحيدة المعيل، وذلك بنسبة ذات مغزى. واحتمال إيجاد الشابات الأمهات من دون شريك لديه وظيفة، احتمال أقوى عندما تسكن في أحياء ضربتها البطالة. وبين عامَي 1990 و1999 - ومن خلال رصد في المناطق الحضرية الحساسة في أربع من ست مقاطعات في إيل دو فرانس - تبرز العلاقة بين معدّل بطالة الشباب ونسبة العائلات الوحيدة المعيل مع طفلَين أو أكثر، حيث تقترب النسبة من 0.50[24]. وتبدو فرضية فساد صِلة الزوجين بالارتباط مع البطالة متماسكة مع هذه الملاحظات. وليست أمكنة الحداثة الفردانية هي التي تؤوي العائلات الوحيدة المعيل الأكثر عددًا، بل مناطق الفقر والبطالة وضعف معدّلات النساء العاملات. ومع نهاية القرن العشرين أمكن تجريبيًّا ملاحظة اتساع تزامن أعراض البطالة/ العائلة الوحيدة المعيل، والتي نظّر لها روبير كاستيل من خلال مفهوم اللاانتساب، من دون أن يكون ممكنًا تبيان إن كان الوضع الهشّ للاستخدام هو مَنْ أصاب بالعطب الحياة الزوجية أم أن الأمر عكس ذلك. في الواقع، إن الترابط الشامل (الإيجابي) الذي تمّت ملاحظته في فترة معينة لا يكفي لإثبات أن البطالة تضعف تماسك العائلات وتسبّب هرب الرجال ذوي الوضع الهشّ من

(23) انظر: «Malaise dans la filiation,» *Esprit*, no. 12 (décembre 1996).

(24) بدقّة من نسبة 0.54 في العام 1990 إلى نسبة 0.48 في العام 1999 بين المناطق الحضرية الحسَّاسة في (السين سان دوني)، (هو دو سين، إيفلين)، (فال دو مارن)، وفق حسابات الكاتب في تقرير للبعثة الوزارية للمدينة.

مسؤولياتهم[25]. بل إن واحدة من الدراسات النادرة التي تصف الطريقة التي من خلالها تختلط البطالة، والطلاق و/ أو العائلة وحيدة المعيل وتدوم في الزمن، تميل أكثر إلى القول بأن البطالة ليست مقدّمة لأوجه الانفصال. ففي هذا التحليل الذي أُنجز مع نهاية أعوام الثمانينيات، يلاحظ نيكولا هيربين (Nicolas Herpin) أن انحلال حياة الشركاء الذين مسّتهم البطالة أمرٌ نادر نسبيًّا. وتقول هذه الدراسة من ناحية أخرى إن التسلسل لا يبدأ بالبطالة التي ستقود إلى الانقطاعات في حياة الشريكَين، ولكنها أميَل إلى أن تعمل في الاتجاه المعاكس[26]. أكثر من ذلك، فإن هذه الصلة إنما تعمل بصورة مختلفة وفق الجنس. في تقرير صادر في تموز/ يوليو في العام 1999 عن المجلس الأعلى للسكان والعائلة الذي اجتهد في تحليل الترابط بين العائلة والبطالة، يظهر أن «هناك فارقًا في السلوك بين الرجال والنساء»[27]. وبصورة لافتة يظهر أن الرجال الذين عانوا من هشاشة وضعهم المهني واجهوا على الأغلب القطيعة في الزواج، بينما تُظهر النساء قابلية أكبر للاستقرار الزوجي على الرغم من متاعب مسيرتهن في سوق الاستخدام. ويجب ملاحظة أن الأوضاع التي تتميّز بمستويات عالية من عدم الاستقرار لا تعني سوى 5 في المئة من النساء اللواتي يعشن أو سبق لهن أن عشن حياة زوجية[28]. ونقصد اللواتي عانينَ من البطالة لأكثر من سنتين. وإذا اقتصر الأمر على الكتل المهمة من «ذوي العقود لمدد محددة» (CDD، بطالة حديثة)، فإن أوضاع الاستخدام بالنسبة إليهن لا تتصاحب مع المزيد من عدم الاستقرار الزوجي.

(25) يمكن أن نتخيّل أنه في المناطق، حيث نسب العائلات ذات المُعيل الواحد مهمّة، سوف تكون هناك إخفاقات تربوية، وبعد زمن، بطالة أكثر أهمية في صفوف الشباب، ولكن يجب الحذر لأنّ بروتوكولات التحقّق من هذا التسلسل للحوادث مسألة معقّدة.

(26) انظر: Nicolas Herpin, «La famille à l'épreuve du chômage,» *Économie et Statistiques* 235, no. 1 (1990).

في دراسة حديثة: كارولين دووايلد (C. Dewilde) وويلفرد أونك (W. Uunk) يأخذان الموضوع باتجاه آخر، فيقولان إن تراجع الدخل في الفترة التي تلي الطلاق تدفع بالنساء إلى الزواج من جديد بسرعة. انظر: C.Dewilde and W.Uunk, «Remarriage as a Way to overcome the financial Consequences of Divorce,» *European Socioligical Review* 24, no. 3 (2008).

(27) في جانين روزييه (Janine Rozier)، تقرير أُعدَّ باسم بعثة حقوق المرأة وُضع أمام مجلس الشيوخ في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2003 في باريس. «Rapport d'information,» no. 117 (2003-2004).

(28) 36.5 في المئة بالنسبة إلى متوسطٍ من 26.4 في المئة.

ومهما يكن الأمر، فإن تحليل روبير كاستيل لموضوع عدم الصلة وجد أصداء في قناعة تشارك بها مع كثير من الفاعلين المؤسساتيين في الضواحي الفقيرة في فرنسا. وقد جدّد هذا التحليل النقد المشترك لغَفلة الشخصية التي تبقى جدّ راسخة. وعندما نجمع النصوص المتعلقة بالتماسك الاجتماعي لسبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، تبدو الانقطاعات في التماسك أضرارًا جانبية لمرحلة النمو الطويلة والمستدامة. ويبدو التماسك الاجتماعي في هذه المرحلة مهدّدًا بالحركة والتوظيف السكني، وبتمركز قادمين جدد بلا انتماء ومقتلعي الجذور، في المدن. بعد ذلك بعقد من السنين استقر الكساد ولوحظ خصوصًا صعود البطالة وتراجع موقع عقد العمل ذي الأمد غير المحدد. وعندها بدأ التفكّر بالأزمة الاجتماعية بعبارات خسارة الضمانات وإضعاف الرقابة الاجتماعية.

جمود وفوضى

بينما تُظهر أوجه الانكفاء من الحراك إلى الجمود، من التوظيف السكني إلى المصيَدة في أحياء السكن الاجتماعي، فإن التحليل الذي طوّره روبير كاستيل يُستعاد في دوائر حكومات اليسار، هكذا وبلغة تستعصي على التقليد. فالبعثة الوزارية المشتركة للمدينة تهمل تمامًا المسعى الضروري لجعل ترميم الصلات الاجتماعية أولوية فعلية[29]. لقد وجد هذا التحليل صدى واسعًا بسبب من أوجه القلق الجديدة التي أحدثها إضعاف أشكال الحماية التقليدية، وربما التغيّرات الملموسة في حياة الشريكَين أيضًا. هل هو تشخيص جيد لأوضاع لأحياء السكن الاجتماعي؟ وهل بالإمكان التفكير في العمل في أحياء المهاجرين عبر التركيز على مخاطر مجتمع متحرّك يفتقر إلى الرقابة الاجتماعية من داخلٍ مهدد بالفردانية وبخراب البنية العائلية؟

ولأني كنت مربكًا من واقع ما لاحظته خلال المحادثات التي جرت

---

(29) انظر: *L'Évaluation des contrats de ville, Dossiers ressources, septembre 1995* (Paris: Délégation interministérielle à la Ville (DIV), 1995).

في فال دو سين، (Val-de-Seine)، حول ما وصفه روبير كاستيل من ارتباط بين البطالة والعائلة ذات المعيل الواحد، فقد قمت بتحليل جديد لمجمل تجمعات الـ (IRIS) في منطقة إيفلين (Yvelines)، مميِّزًا الأحياء التي تؤوي نسبة مرتفعة من السكان الأجانب. وهذا يعني تمييز الأحياء المطبوعة بالهجرات الأفريقية من الأحياء الأخرى. فالعلاقة التي تربط بين البطالة والعائلة الوحيدة المعيل في أغلب الأماكن، تنقلب في الأحياء الحساسة التي يكثر فيها المهاجرون من أصل أفريقي. فهنا تنعكس الآية، لنرى انفصالًا نسبيًا بين البطالة والعائلة الوحيدة المعيل. وإذا كانت العلاقة موجبة (البطالة وخراب الاستقرار في الشراكة يسيران معًا) في (IRIS) إفلين، حيث نسبة العائلات الأجنبية ضعيفة أو متوسطة، فإن الربط بين البطالة وعدد العائلات الوحيدة المعيل، سالبة في المناطق التي ترتفع فيها نسبة العائلات الأجنبية القادمة من أفريقيا أساسًا. (راجع الرسم في الصفحة اللاحقة).

في نهاية أعوام التسعينيات كانت الأطراف الحضرية المهاجرة أكثر انقطاعًا عن التيّار المركزي للمجتمع عما كانت عليه سابقًا، وذلك بسبب التشرنق والفصل الإثنوثقافي. فالبطالة والعائلة وحيدة المعيل حاضرتان بقوة أكبر في الأطراف تلك. لكن العلاقة بين هاتين الظاهرتين تختلف عما هي عليه في الفضاءات العادية. والأحياء الفقيرة التي نمت فيها البطالة والعطالة وأحادية الإعالة، كانت فضاءات شديدة التنوّع. فبعضها يؤوي عالمًا رابعًا محليًّا تضاف إليه، مع الفصل والتوترات العائلية، مشكلات الكحولية والإسراف في المخدرات. وبعضها الآخر يستقبل عائلات صادرة عن الهجرة التركية ومن المغرب العربي والساحل الأفريقي. وحتى في الأعوام 2000–2005 في الأقل، كان التضامن في هذه الفضاءات الأخيرة، قوي بين الأجيال، والصلات العائلية متينة، وأشكال الانفصال بين الأزواج نادرة[30]. فهذه الأحياء المهاجرة تمثّل أوضاعًا لا يمكن خلطها مع أوضاع الأحياء الأخرى. وهكذا، فإن تطبيق

(30) من المؤكد أنّ هناك أيضًا عائلات قادمة من البلدان التي تشاطئ خليج غينيا وجزر الأنتيل، كانت أكثر تفككًا، ولكن هذه نسبة ضعيفة.

فكرة روبير كاستيل على الانقطاعات في التماسك الاجتماعي يستند إلى قراءة شديدة العمومية. ففي قسم من سكان الأحياء الفقيرة، ليس هناك ارتباط بين التفكّكات العائلية وهشاشة الاستخدام. ومن الخطأ أن نُسقِط على الأحياء المهاجرة تشخيصًا يشدّد على الربط بين خسارة الصِلة بالآخر وخلخلة الصِلات بين الأزواج.

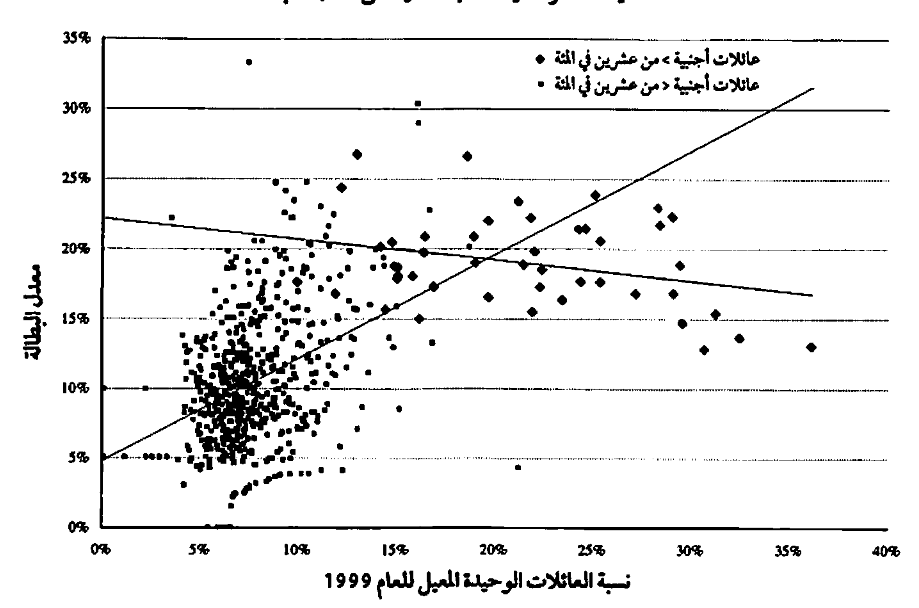
وعندما نتّخذ عزلة الأفراد مقياسًا للانتساب (وهو مؤشّر مختلف عما يخصّ العائلة وحيدة المعيل، لكنه يقع في البُعد نفسه)، يتبيّن أن هذا الترابط بين العزلة الاجتماعية والبطالة قائم في معظم بلدان أوروبا، باستثناء فرنسا، على عكس ما يقوله روبير كاستيل.

معدّل البطالة والنسبة المئوية للعائلات الوحيدة المعيل

في مجموعتين من (IRIS) في إيفلين

المربّعات السود: نسبة مئوية ضعيفة من الأجانب

المعيَّنات الرمادية: نسبة عالية من الأجانب



المصدر: إحصاء 1999.

القراءة: حيث نسبة الأجانب ضعيفة (المربعات)، البطالة على ترابط مع نسبة العائلات وحيدة المعيل. وحيث نسبة الأجانب قوية (المعيَّنات)، هناك صلة عكسية بين العائلات وحيدة المعيل والبطالة.

أخيرًا، في إيطاليا وإسبانيا والبرتغال كما في المملكة المتحدة أيضًا، نرى أن الأشخاص الحائزين على وظيفة ثابتة ويساهمون تمامًا في الحداثة الحضرية، هم الأكثر عزلة على صعيد المخالطة الاجتماعية. بينما في بلجيكا وأيرلندا والدانمارك لا نلمس أي أثر لذلك[31]. في الواقع، في بلدان أوروبا اللاتينية خصوصًا، تؤدي العائلة دور الممتص لصدمة البطالة، من خلال توفير سند للذين من بين أعضائها حُرموا موقتًا من الموارد. فالبطالة تعيد نسج التضامنات العائلية عندما لا يكون هذا المورد (أي التضامن) قد اختفى، أو عندما تكون دولة الرعاية قليلة الكرم. هذا فيما تقطع البطالة، بالمقابل، صلات أعضاء مجتمع بات تعاقديًّا بشكل واسع (مجتمعات الشمال). فإعادة إدخال الفرد إلى المؤسسة لا يعني بالضرورة إعادة إعطاء سلطة للعائلة. أما تحليل روبير كاستيل فيكتسب صلاحية مشروطة: فهو يعبّر عن مجازفة حيال فرنسا، في الفضاءات الحضرية الحديثة، ويبدو أقل ملاءمة لدى الاهتمام بسكان الأحياء الفقيرة.

المقاربة التي يجريها روبير كاستيل بين التحرير الاقتصادي واللاانتساب تبدو لي شديدة التعميم. ففي سياق إضعاف الاستقلالية، يعطي كاستيل أجوبة يعزّز تقهقر التقاليد الفاعلة في مجتمعاتنا. ومن اللافت أن أوجه الإفراط في الفردنة، قد تمّت الإشارة إليها أولًا من أولئك الذين، كمارسيل غوشيه، ينطلقون من تشخيص معاكس تمامًا بخصوص دولة الرعاية، مركّزين على نزع شخصنة الأفراد المتولدة من أوجه الإفراط في الحماية الاجتماعية التلقائية. يجب على المجتمعات التي تدّعي توسيع الحريات الملموسة أن تكون لديها القدرة على دعم الأفراد، وضمان مساراتهم وتشجيع حراكهم: فهل نستطيع إعادة الفرد إلى المأسسة من غير التخلّي عن رؤية تنمية الاستقلالية التي شكّلت واحدة من المكاسب الرئيسة للحداثة الغربية؟

وإذا كان هذا التحليل يقترح على العمل العام مُنْطَلَقًا هو موضع نقاش، فإنه في المقابل يوفر تفسيرًا للقلق الذي يتشاركه العاملون بأجر أمام أزمة دولة الرعاية. ففكرة نزع الانتساب تجد لها صدى واسعًا في صفوف اليسار لأنها تضع

(31) كما تمّ قياسها من جهة البارومترات الأوروبية. انظر: *Données sociales* (1999), 477.

موضع الاتهام وجهًا من الحداثة يقلق الفئات الشعبية: مطلب الحراك. كيف يمكن الرد على القلق الذي يثيره انفتاح العالم واهتزاز التضامنات الأولية؟ هناك استعداد للاعتقاد، وخصوصًا في فرنسا، أن المخاطر هي في جانب نزع الصلة التي هي نتاج الندرة في الضمانات الأَجرية، أكثر مما هي إفراط في التبعية. ومن خلال إلصاق فكرة نزع الانتساب على أحياء المهاجرين، سوف تتعزز الترتيبات التي تبعد هذه الأحياء من القانون العام وتجعل منها جيوبًا مقطوعة عن موارد باقي المجتمع وإمكاناته. فالمخاطر القائمة في الأحياء الفقيرة في مجرى أعوام التسعينيات، هي من طبيعة تختلف عما يشير إليه خطاب نزع الانتساب. كما أن السياسات الموضوعة قيد التطبيق والتي توجّهها فكرة نزع الانتساب، لم تفعِّل الروافع المناسبة.

الفصل العاشر
السياسات الحضرية والاختلاط الاجتماعي

تتعلق إمكانات الدمج الاجتماعي للعائلات وللمراهقين، بطريقة تلاقي مفاعيل السياسات العامة مع مفاعيل الفصل الثقافي الاجتماعي. الدمج هو أولًا حصيلة تعاون المستفيدين منه. لا يتعلق الأمر اليوم ببناء المساكن ووسائل النقل وحتى المدارس، بل بإنتاج الكفاءات. ويجب نيلُ موافقة مَن يسكنون هذه الأحياء، والأخذ في الاعتبار طريقة تصرف مختلف قطاعات السكان، لأن البيئة البشرية تمثّل الشريك في إنتاج الموارد البشرية. وأكثر من أي وقت مضى فإن السياسات الاجتماعية إنما هي سياسات عامة. والمجموعات المختلفة شريكة فاعلة فيها، والنتائج مشروطة بأوجه التضامن الاجتماعي. وأحد الأسئلة المطروحة على السياسات الحضرية هو معرفة إلى أي حد تستطيع الأحياء الحساسة التأثير في حظوظ المراهقين في النجاح المدرسي والاجتماعي، ومن ضمنهم الأطفال المتحدرون من الهجرات الأفريقية الذين يواجهون المصاعب الأبرز. إنه سؤال لا تواجهه السلطات العامة إلا مواربة، لأن الجماعات الثقافية غير موجودة بالنسبة إليها.

مفاعيل الحي

سوف أحاول تقدير مفعول اندراج الأحياء الصغيرة في إطارات عمل السلطة العامة، وذلك عبر إعمال التفكير الأكثر اتساعًا في مفاعيل الاختلاط الاجتماعي والثقافي. فإذا أردنا الحكم على مفعول السياسات العامة، يجب

قدر الإمكان الأخذ في الاعتبار الخاصيّات الأخرى للأحياء، مع المقارنة بين الأحياء المتشابهة التي لا تستفيد من البرامج الحضرية.

وإذا كان النجاح الدراسي لمراهقي الأحياء الفقيرة مشروطًا بقوة بالموارد والمعايير والمواقف التي تحملها العائلات، فإنه مشروط في الواقع بالسياق الاجتماعي المحلي. وهناك دراسات منسّقة من جنكس (Jenks) وبترسون (Peterson) في الولايات المتحدة، تتعلق بالنجاح الاجتماعي والدراسي، والتورط في الانحراف، وحالات حَمْلِ المراهقات، تميز بين ما يُنسب إلى الإطار العائلي وما يتعلق بالحي. تقول هذه الدراسات إن السياق الاجتماعي المحلي مسؤول عما هو بين 5 و15 في المئة من شروط تغيّر الإنجازات أو الإخفاقات لدى المراهقين والشبان البالغين[1]. وتعتبر ليندا داتشر[2] (Linda Datcher) أن لازدياد الدخل المتوسط الذي يجري قياسه على مستوى الحي، مفعولًا إيجابيًّا على عدد سنوات الدراسة المنجزة من المراهقين، عندما يؤخذ في الاعتبار المستوى التعليمي للأهل ودخل العائلة، وكذلك طموحات ربّ العائلة بالنسبة إلى أولاده. وعندما يرتفع مستوى متوسط الدخل في حيّ ما، فإن عدد السنوات الدراسية التي ينجزها الشبان القاطنون فيه ترتفع أيضًا. ويبيّن جوناثان كرين[3] (Jonathan Crane) أن احتمال ترك المدرسة بلا شهادة يزداد بقوة وبصورة استثنائية مع تناقص نسبة النشيطين ذوي الوضع المرموق في الجوار. وهو يخلص إلى أن التركيب الاجتماعي للجوار، عندما يؤخذ في الاعتبار الميزات الفردية للمراهقين، يؤثّر بصورة ملموسة في التدهور الدراسي وفي التردي في موضوع حَمْل المراهقات. وأكثر من ذلك، فإن كرين

(1) انظر: Christopher Jenks and Paul E. Peterson, ed., *The Urban Underclass* (Washington, DC: The Brooking Institution, 1991); Julien O. Teitler and Christopher Weiss, «Effects of neighborhood and school Environment on Transition to first sexual intercourse,» *Sociology of Education* 73 (Avril 2000).

(2) انظر: Linda Datcher, «Effects of community and family Background on Achievement,» in: Christopher Jenks et Paul E. Peterson, éd., *The Urban Underclass* (Washington, DC: The Brooking Institution, 1991).

(3) انظر: Jonathan Crane, «The epidemic Theory of Ghettos and neighbourhood Effects on dropping out and teenage Childbearing,» *American Journal of Sociology* 96, no. 5 (1991).

يشير إلى أن الضعف في نمو الاختلاط الاجتماعي يترك مفاعيل بالغة الأثر في أماكن الجوار الأكثر فقرًا. وترى سوزان ماير (Suzanne Mayer) أن مفاعيل تمركز السود وذوي الأصول الهسبانية، تزيد، على نحو ذي مغزى، من خطر مغادرة المدرسة. وهي تلاحظ أيضًا أن للاختلاط السوسيو - مهني مفعولًا إيجابيًّا يحد من التخلي عن المدرسة من دون شهادة. لقد تبنيتُ مسعى مشابهًا لمسعى هذين الباحثين. فواحدة من مميّزات مجمّعات الهجرة (IRIS) التي تترجم مستوى الاختلاط الاجتماعي، أظهرت على نحو خاص أنها تمييزية: على مستوى أهمية النسبة المئوية لعائلات الكوادر، والمهن الحرة والأعمال الذهنية[4]، أي حضور نخبة اجتماعية.

لنبدأ بالمدرسة والفتيات[5]. مَن لديهن أب ذو عمل مستقر ينجحن أفضل من اللواتي ينتمين إلى عائلات معيلها غير نشط. لكن البيئة الاجتماعية في الحي الصغير، كوضع «آباء صديقاتهن» إذا جاز القول، تؤدي دورًا رئيسًا. فالنتائج المدرسية، في وسط مهني فردي معين، تتأثر إيجابًا، وبقوة، بنسبة عائلات الكوادر في مجمّعات الـ (IRIS)، ويكون التأثير في نجاح الفتيان متشابهًا، مع فارق ببعض النقاط. للاختلاط الاجتماعي مفاعيل إيجابية على النتائج المدرسية[6]. ومجرد التجاور المكاني مع الشرائح الميسورة يساعد على أشكال من التآزر الإيجابي حتى في باريس، حيث تحقّقنا من قلّة الفصل في استخدام المواصلات العامة، وخصوصًا في تجنّب الثانويات العامة من فئة واسعة من الطبقات الوسطى. وهذا أحدث انفصالات اجتماعية من دون فصل مكاني، الأمر الذي يدعو إلى التخفيف من وقع التحليل الذي يُستشهد

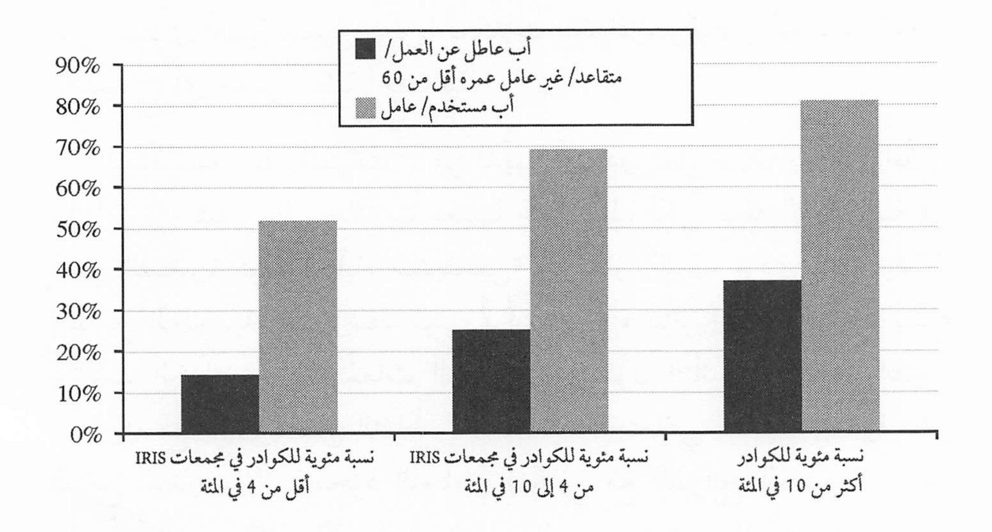
(4) وهناك خاصيات أخرى تمَّ استخدامها، ولكنها أثبتت أنّها أقل منفعة أو أنّها مسهبة (معدّلات المن دون شهادة أو حملة البكالوريا).

(5) إنّ الميول إلى النجاح أو إلى الانحراف، المذكورة والمشروحة هنا، تجد مصدرها في النمذجة المنطقية التي وُضعت في نموذج تراتبي على مستويَين، دامجة مفاعيل السياق المحلي بما يمكّن من تحديد دوره.

(6) وقد تمَّ الحصول على نتائج مشابهة من خلال مقاربة جد مختلفة، وقد أوضحها إريك موران في: Éric Maurin, *Le Ghetto français: enquête sur le séparatisme social*, La République des Idées (Paris: Seuil, 2004).

به كثيرًا ويُفهم خطأً، وأقصد تحليل ج. ك. شامبوريدون (J-C. Chamboredon) وم. لومير (M. Lemaire). من المؤكد أن القرب المكاني لا يجلب بصورة آلية قربًا اجتماعيًّا؛ ولكنه يُدخل مفاعيل لا تصدر عن المنافسة المباشرة - فالأطفال ليسوا في المدارس ذاتها - بل يدخل نماذج أدوار ومفاعيل أخرى غير مباشرة.

فتيات: نسبة مئوية في بروفيه الثانويات في العام 2005
ضمن فئتين اجتماعيتين شعبيتين تبعًا لنسبة الكوادر في مجمّعات IRIS



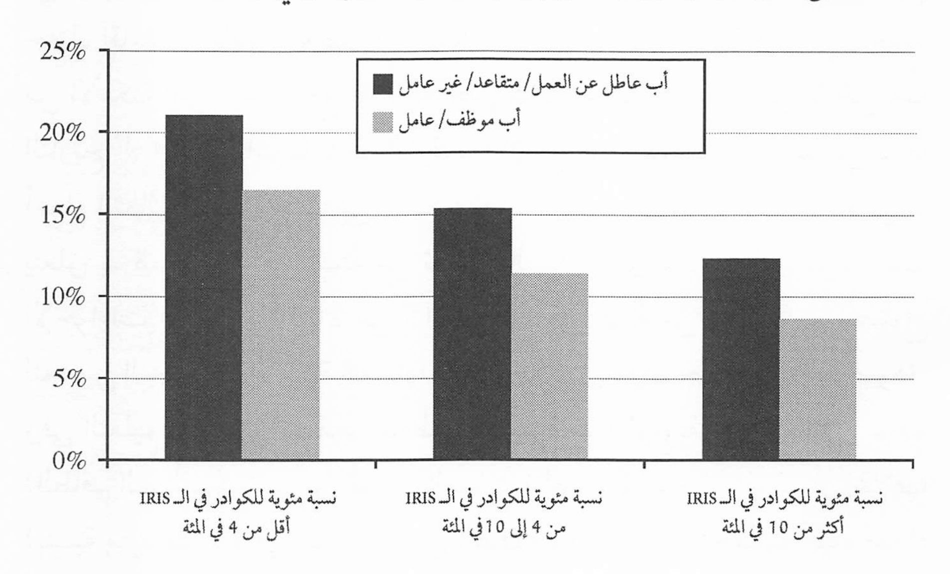
الفتيات، مهما كان وضع آبائهن الاجتماعي، ويعشن في مجمّع (IRIS) الذي يضم عددًا أكبر من الكوادر والمهن الذهنية العليا، ينجحن بوجه عام أفضل مما يفعلن في مكان آخر.

والأمر نفسه يظهر لدى الكلام على التورط الفتيان في ارتكاب الجنح. فقد أخذت في الاعتبار مكان مخالطة المراهقين المنتمين إلى الفئتين الاجتماعيتين الشعبيتين ذاتهما، متبينًا النسب المئوية لعائلات الكوادر في مجمّعات الـ (IRIS). وأنا أهتم هنا بالفتيان لأنهم الأكثر انغماسًا في الانحراف.

الفتيان، ممن آباؤهم بلا عمل وأعمارهم أقل من 60 عامًا أو هم متقاعدون، هم أكثر تورطًا من الذين آباؤهم نشيطون. وذلك بصرف النظر عن نسبة عائلات

الكوادر في الـ (IRIS) (مع التصحيح بالنسبة إلى نمط العائلة والأصل الثقافي). فضلًا عن ذلك، فالتورط في الانحراف معكوس نسبيًّا في حال كثافة عائلات الكادر في الـ (IRIS): فارتفاع نسبة الكوادر مصاحِب لانخفاض محسوس جدًّا لسلوك الانحراف بالنسبة إلى الفتيان من الفئتين الاجتماعيتين المأخوذتين في الاعتبار. وهذا ما يشكّل حجّة واضحة وقوية لمصلحة الاختلاط في الأوضاع الاجتماعية، ويبقى سؤال كيفية تشجيع ذلك. وسوف أتناول ذلك لاحقًا.

شبّان: النسب المئوية لمرتكبي الجنح في العام 2005
ضمن فئتين اجتماعيتين شعبيتين تبعًا لنسبة الكوادر في مجمّعات الـ IRIS



رمي الطفل في بالوعة الحمّام؟

في أعوام الثمانينيات، حاول اليسار الذي كان في السلطة أن يواجه، وبحق، قضايا البطالة والعجز التربوي والنقص في الاختلاط الاجتماعي في الأحياء. واستهدفت تقارير ثلاثة - دوبيدو (Dubedout)، وبونميزون (Bonne-maison) وشوارتز (Schwartz) - وضع القواعد لسياسة تستهدف معالجة هذه النواقص عبر تشجيع مشاركة السكان. وبما يشبه قطيعة شبه جذرية مع التفسيرات التي تركّز على البُعد الفردي للانحرافات، فإن جزءًا من اليسار ركّز مبكرًا على موضوع

الأمكنة، فأشار إلى إهمال الأحياء التي يجب إنهاضها، وتوفير أجوبة تشاركية تعتمد تفعيل مسؤوليات القائمين على الأمن والسلامة كافة، ومسؤولي السكن، والمدارس، وبطبيعة الحال الشرطة والعدالة. إنها سياسة تعتمد مجموعة مهمة من إجراءات المساعدة على إيجاد الوظائف المخصَّصة للمناطق المأزومة، وتتعلق أيضًا بالعمل على إعادة تأهيل البناء، وأحيانًا هدم مجمّعات كبرى من أجل تصحيح أوجه الخلل الصارخة.

بُنيت الأحياء ذات الأولوية التي رُسمت حدودها في أعوام الثمانينيات، في قلب سياسات المدينة. وإذا كانت محيطات هذه الأحياء قد رُسمت من خلال إقامة «المناطق الحضرية الحساسة» (ZUS) في العام 1996، فإن العديد من الأمكنة التي تتقاطع مع هذه المناطق كانت هدفًا لتدخلات نوعية قبل هذا التاريخ[7]. «مناطق التربية ذات الأولوية» (ZEP) التي أُنشئت هي أيضًا في بداية أعوام الثمانينيات، روعيت في بنائها ترتيبات ارتباط المدرسة بالمكان. وفي ما يتعلق بـ 8 إلى 10 في المئة من تلامذة المدارس والطلاب الثانويين، مسّت الإجراءات في العام 2000 من 15 إلى 18 في المئة من هؤلاء، مع الطموح لتحسين النجاح في الأمكنة المستهدفة من خلال زيادة المخصّصات المرصودة. وفي التعليم الابتدائي تستفيد «مناطق التعليم ذات الأولوية» من وسائل إضافية (الطاقم المكلّف)، تعبر من نفسها بالعتبات (العددية) لفتح الصفوف أو إغلاقها (بنسبة متوسطة 15 في المئة أقل من الصفوف العادية)، وبتخفيف أعباء مدراء المدرسة، وبمواقع لـ «شبكة المساعدة التربوية»[8]. لقد تم تقديم البرهان على الفاعلية التي يمكن تحصيلها عبر التقليل الإضافي لعدد التلامذة من 3 إلى 4

---

(7) تشكّل «المناطق الحضرية الحسَّاسة» (ZUS)، امتدادًا للتقسيم المناطقي القائم منذ العام 1981 مع أحياء أُعطيت لها عناوين «التطوير الاجتماعي للأحياء» (DSQ) واستكملت بإجراءات مثل «التطوير الاجتماعي الحضري» (DSU) بعد سنوات عدّة. وبالتأكيد حتى إعلان «المناطق الحضرية الحسَّاسة» (ZUS)، كانت الأحياء ذات الأولوية غير مُدرجة في مناطقَ بعدُ، ولكننا حين ننظر من قُرب إلى تحديد الأراضي التي تُمارَس عليها السياسات الحضرية، فلا بدَّ من ملاحظة استمراريتها.

(8) انظر: Catherine Moisan, «Les ZEP: bientôt 20 ans,» *Éducation et formations*, no. 61 (octobre 2001).

في الصفوف، بحجج متينة. لكن هذا التشخيص لم يؤدِّ إلى نتيجة[9]. في التعليم الثانوي استفادت مدارس المناطق التربوية ذات الأولوية من زيادة في الحصص الممنوحة، وهي أعلى عمومًا، ومنسوبة إلى عدد التلامذة (بالمتوسط 1.25، مع تغيّرات واسعة من 1.1 إلى 1.5)[10]. وكان المطلوب في هذه المناطق التقليل من اللامساواة في الأوضاع مع نهاية التعليم الإلزامي، أكثر من خلق أوضاع تؤدي إلى مساواة في الفرص بين الأفراد[11].

شكّلت الوقاية من الانحراف واحدًا من المجالات التي شُخّصت بوصفها واحدةً من الأولويات في سياسة المدينة، من خلال تشكيل «المجالس البلدية للوقاية من الانحراف» (CCPD)، ثم من خلال «العقود المحلية للأمن والوقاية من الانحراف» (CLSPD). وقد أُعطيت التشخيصات المحلية للأمن طابعًا منهجيًّا من أجل تنسيق الأعمال التشاركية في الوقاية. واستفادت «المناطق الحضرية الحساسة» من وسائل الوقاية المعزّزة (عبر فرق الوقاية المتخصّصة والعمل الروابطي). من ناحية أخرى، وُضعت بُنى وسيطة ومراكز للعدالة والقانون، لكن من غير أن يكون ممكنًا القياس الدقيق لتزايد الوسائل الموضوعة تحت تصرف المناطق الحساسة.

لقد تمّ تبني مبدأ «التمييز الإيجابي» الموافَق عليه رسميًّا في النظم الإدارية، كما استُحدثت «مناطق حرة حضرية» (ZFU) عبر ترتيبات من الإعفاء الضريبي والأعباء الاجتماعية في إطار الحلف من أجل إنعاش المدينة، وأُعطيت علاوات للموظفين الذين يعملون في هذه الأحياء. ولكن بين العامين 1997 و1998، عندما عاد اليسار إلى الحكم، فإنه انتقد «النضال ضد أوجه الإقصاء»،

---

(9) انظر: Thomas Piketty, «L'effet de la taille des classes sur la réussite en primaire,» Cepremap, Working papers (2005).

(10) وفقًا لتقرير موازان – سيمون، في العام 1997.

(11) من أجل مقاربة شاملة للرهانات المرتبطة بالفصل في المدرسة، ماركو أوبرتي. انظر: Marco Oberti, *L'École dans la ville: ségrégation, mixité, carte scolaire* (Paris: Presses de Sciences Po., 2007); et *L'École de la Periphérie* (Paris: Presses Universitaire de France, 2005).

يبقى أنّه قليلًا ما فكّرنا بالانسجام بين مبادئ تعويض المعوّقات المُعلنة والتقليد الجمهوري في المساواة، على الرغم من أن التعويضات الموضوعة تعمل على إنتاج التمييز الإيجابي المكاني.

معتبرًا أنه سياسة تتوجّه إلى الأكثر تهميشًا بمنطق الإحسان: هذا المأخذ الذي سُجِّل على ألان جوبيه (Alain Juppé)؛ حيث تلحّ حكومة ليونيل جوسبان (Lionel Jospin) على فتح كل الإمكانات أمام العمل «العادي» للدولة. وبموجب قانون «التضامن والتجديد الحضري» (SRU) يكون على البلديات التي تضم أكثر من 3500 ساكن وتقع في تجمع يزيد عن العشرين ألف ساكن، أن تحضّر لبناء مساكن اجتماعية تصل إلى نسبة 20 في المئة من المجموع العام للمساكن[12]. وعلى امتداد عقود ثلاثة، بقي الهدف الرئيس المعلن من سياسيي المدينة، لدى اليسار كما اليمين، إعادة الاختلاط المتوافق عليه أو المفتقر إلى الدقّة من حيث تعريفه، من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج. وإذا رجعنا إلى تعريف رهانات وأهداف هذه السياسات، فإن ما يلفت فيها، في الأقل حتى العام 2006، هو أوجه الاستمرارية أكثر من أوجه القطيعة[13]. فالقانون الصادر في 2 آب/ أغسطس 2003 يعيد تأكيد عدد من الأولويات، ويوضح أنه «بهدف الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والتفاوتات في التطور بين المناطق، فإن الجماعات المناطقية ومؤسساتها العامة المعنية تضع موضع التنفيذ، وبقرار تشاوري أو بالاتفاق، برامج عمل في المناطق الحضرية الحساسة (...)، محدَّدةً بالقانون التوجيهي للتنظيم والتطوير الاقليمي الصادر في 4 شباط/ فبراير 1995». ويوضح القانون أن «سياسة المدينة تجد مبررها من خلال الحد التدريجي من التفاوتات، والتي تمّت معاينتها بين المدن الأخرى أو الأحياء، والعودة بهذه الأحياء إلى كنف القانون العام». وأخيرًا في المادة التي تنصّ على

---

(12) إن قانون التضامن والتجديد الحضري (SRU)، لم يفعل سوى تقوية الإجراءات الموجودة أصلًا في قانون «Gayssot/Besson»، لعام 2000. ومن الصعب القول إذا كانت قوانين بورلو (Borloo)، 2003، قد أحدثت أثرًا في الاختلاط من خلال هدم المساكن المتهالكة، وتنويع أشكال الإقامة داخل المجمّع الاجتماعي والإسكاني. وقد كانت لعقود «الوكالة الوطنية للتجديد الحضري» (ANRU) قوّة دفع بين عامَي 2003 و2005 من خلال إعادة الإسكان، والتجديدات وتنويع أشكال الإشغال، وفي الاختلاط نفسه في أحياء «السكن ذي الإيجار المعتدل» (HLM). ولكن ومنذ العام 2006 ومغادرة مُطلِقها، فقدت هذه السياسة زخمها.

(13) وهو تاريخ مغادرة ج. ل. بوردو لوزارة التمدين. ومن أجل الاطلاع على وجهة نظر معاكسة، انظر: Renaud Epstein, «Gouverner à distance: Quand l'État se retire des territoires,» *Esprit* (novembre 2005), 96-111.

إنشاء «الوكالة الوطنية للتجديد الحضري»، تمّ تحديد أن «هذا الإنشاء يهدف إلى المساهمة في إنجاز البرنامج الوطني للتجديد الحضري، بقصد الاختلاط الاجتماعي والتطور المستدام».

لم يتم التخلي عن سياسة المدينة عندما تغيّرت الأغلبية السياسية في العام 2002. فالعمل يستهدف البناء على نطاق واسع ويؤكد الاتفاقات بين البلديات والوكالات المركزية، ويمنح مسؤوليات أكبر للفاعلين اللامركزيين، لكنه لا يتيح بالضرورة الوصول إلى الاستقلالية. لقد تم التأكيد مجددًا بهدف الحد من التفاوت بين الأحياء الفقيرة وباقي المدن وبزيادة الاختلاط الاجتماعي. وفي العقد الأخير شهدت سياسات المدينة تقلّبات وفَقَدَت سمة الأولوية، لكن من غير أن يتم وضع الترتيبات الصادرة عنها موضع تساؤل. أما الشق الاجتماعي للسياسات الممارسة بين العامَين 2003 و2007 فقد شهد تراجعًا، إذ ليس بالإمكان تشجيع تطور اجتماعي محلي لا يؤمن اليمين به. وعلى الرغم من وجود سكرتيريا دولة، فإن هذه السياسات قد تفتّتت بسبب نقص الإمكانات والتوجيه. وسوف أهتم بدقّة في تقويم مفاعيل هذه الأطر من عمل سياسة المدينة، وذلك في مجالَين: تحسّن النجاح في مرحلة التعليم الإلزامي، والحد من الانحراف لدى الشباب.

ماذا كان مفعول العمل الرسمي في هذين المجالَين؟ من أجل تقويم تأثير السياسات العامة، يجب الفصل، في داخل المُحددات التي تثقل على مسارات المراهقين، بين البيئة العائلية والبيئة المحلية وأخيرًا البيئة المؤسساتية. وهو العمل العام الجاري في سياق سياسات «المناطق التربوية ذات الأولوية» و«المناطق الحضرية الحساسة»[14]. إن مفعول سياسات هاتين المؤسستين يرتبط بالسياق الاجتماعي والعائلي الذي تتدخّل فيه هذه السياسات. فأحياء «المناطق التربوية...» و«المناطق الحضرية...»، هي في الوقت نفسه أحياء

(14) إنّ مجالات العمل العام تهتم، إذا ما جمعنا المناطق المشمولة، بشكل واسع بسياسات «المناطق التربوية ذات الأولوية» و«المناطق الحضرية الحسَّاسة»، وهي تشمل أكثر من نصف جزر (IRIS) التي تمَّت دراستها في الاستقصاء المتعدّد المواقع.

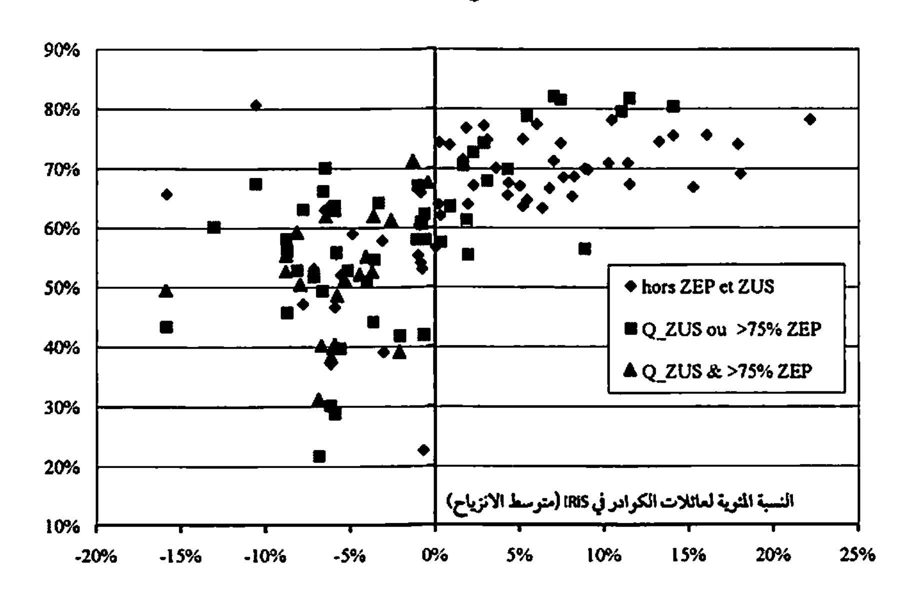
تضعف فيها كثافة عائلات الكوادر، وترتفع فيها أيضًا كثافة العائلات المهاجرة من أفريقيا إلى المتوسط، وهناك كذلك أحياء موسومة عمومًا وبصورة دائمة بالنشاط الرسمي، سواء تعلق ذلك بالمدرسة أو بالوقاية من الانحراف وبالتكفّل بالأعباء الاجتماعية والعائلية عبر «المساعدة الاجتماعية للطفولة»، و«التكفّل الاجتماعي والعائلي» (ASE وCAF)، كما سبق أن رأينا. وتقدير المفاعيل السياسية يعني الأخذ في الاعتبار طريقة تكوُّن «العجز» الاجتماعي والعائلي وفي التعويضات الرسمية. ولأسباب جليّة، فضلًا عن السمات الخصوصية للعائلات، فقد اخترنا سمتَين مفتاحيتين في مجمّعات الـ (IRIS): الاختلاط الاجتماعي، حيث تشكل نسبة الكوادر والمهن الذهنية العليا مؤشرًا ظاهرًا، ودرجة التخصُّص الإثنوثقافي قياسًا بنسبة العائلات من أصل أفريقي.

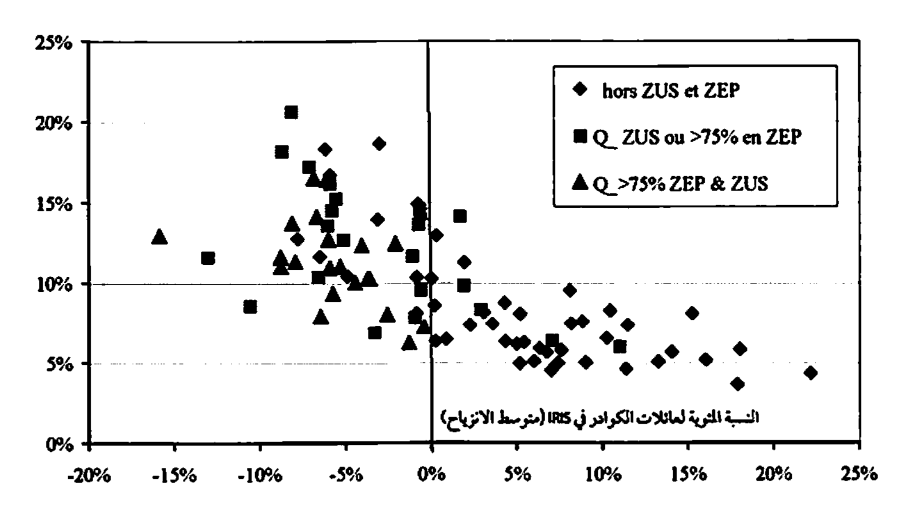
يتغيّر نجاح المراهقين في شهادة البروفيه تبعًا لكون مجمّعات الـ (IRIS) خارج «المنطقة التربوية ذات الأولوية»/ «المنطقة الحضرية الحساسة»، أو بأغلبيته (النجاح) في «المنطقة التربوية...» أو في «المنطقة الحضرية...»، أو في الاثنتين معًا[15]. وعندما نأخذ في الاعتبار الأوضاع الفردية للمراهقين - الترسيمة العائلية، الوضع الاجتماعي، الأصل الثقافي - فإن النجاح في البروفيه يزداد مع ازدياد نسبة الكوادر في الـ (IRIS)، (راجع الرسم في الصفحة اللاحقة). ولكن النجاح ينخفض مع ارتفاع نسبة العائلات من أصل أفريقي (الأحياء التي تتكاثف فيها العائلات من أصل أفريقي، لديها بالمتوسط إنجازات أكثر سوءًا).

---

(15) إن جزر (IRIS) لا تتطابق بدقة مع حدود المناطق التربوية ذات الأولوية والمناطق الحضرية الحسَّاسة: فقد ميَّزنا، من جهة، جزر - IRIS خارج المناطق الحضرية الحسَّاسة، حيث 75 في المئة في الأقل من تلامذة التعليم الرسمي هم في مدارس تابعة لبرنامج المناطق ذات الأولوية التربوية، ومن جهة أخرى، مجمَّعًا من أحياء الـ (IRIS) خارج المناطق الحضرية الحسَّاسة، حيث أكثر من 75 في المئة من التلامذة يرتادون مدارس المناطق التربوية ذات الأولوية، والجزر الـ (IRIS) في المناطق الحضرية الحسَّاسة التي لا تشكّل أغلبية في المناطق ذات الأولوية التربوية، وأخيرًا جزر الـ IRIS التي تقع بمعظمها في المناطق الحضرية الحسَّاسة، حيث 75 في المئة من تلامذتها في الأقل يرتادون مدارس المناطق ذات الأولوية التربوية. انظر: Hugues Lagrange, «Réussite scolaire et inconduites adolescentes: origine culturelle, mixité et capital social,» *Sociétés contemporaines*, no. 80 (2010).

النسبة المئوية للنجاح في البروفيه في كل (IRIS) في العام (2004-2005) وفق تشكّله الاجتماعي واندراجه في برامج «المناطق التربوية ذات الأولوية» (ZEP) و«المناطق الحضرية الحساسة» (ZUS)





قراءة: كل نقطة تمثّل رائز النجاح في مجمّعات الـ(IRIS) أو في مجموعة من حيّين. وإحداثيّات هذه النقطة مُشار إليها في الإحداثية الأفقية بالنسبة المئوية للكوادر (متوسط الانزياح)، وبالإحداثية العمودية بالنسبة المئوية المطبقة على النجاح في البروفيه. كما أن نسب عائلات الكوادر في الـ(IRIS)، وفق إحصاء العام 1999، كانت منسوبة إلى متوسط المدينة أو الدائرة في باريس. (لفهم الشكل انظر الهامش 15).

وعندما تؤخذ في الاعتبار الاختلافات في هذا السياق، يُظهِر التحليل أن أعمال لجان «المناطق التربوية ذات الأولوية» و«المناطق الحضرية الحساسة»، لها تأثير إيجابي على النجاح في شهادة البروفيه. وهكذا، فبين مجمّعين من الـ (IRIS) يحوزان على الدرجة ذاتها من الاختلاط الاجتماعي والثقافي، تكون نتائج المراهقين في البروفيه في الحي الذي استفاد في الوقت نفسه من سياسات «المناطق الحضرية الحساسة» و«المناطق التربوية ذات الأولوية»، أفضل نسبيًّا من مراهقي الحي الذي لم يستفد منها: (ضمن الأحياء الواقعة على يسار الخط العمودي. أي تلك التي هي أحياء أولوية تربوية وأحياء حساسة - مثلثات سود - ونسبة النجاح فيها أعلى قليلًا من الأحياء خارج المناطق الحضرية الحساسة - معيَّنات رمادية فاتحة).

في ما يتعلق بالميل نحو الانحراف، فهو مرتفع في مجمّعات الـ (IRIS) التي فيها القليل من العائلات الميسورة[16]. وعندما تكون نسبة العائلات الميسورة في الـ (IRIS) أعلى من المتوسط، فإن الميل إلى الانحراف يبقى مستقرًا. لكن من المؤكد أن الأحياء التي لديها هذه النسب من عائلات الكوادر ليست أحياء المناطق الحساسة، ونادرًا ما تشكل الأغلبية في المناطق التربوية ذات الأولوية (الرسم في الصفحة 289). وفي ما يخص الانحراف، فإن نسبة مرتكبي الجنح تستقر عندما تكون نسب العائلات من أصل أفريقي مرتفعة[17]. لكن هذا الأثر لحضور العائلات ذات الأصل الأفريقي تكون نتيجته قليلة عندما يزداد حضور المراهقين من المغرب العربي المتورطين بارتكاب الجنح.

في موضوع الانحراف، نلاحظ أن المثلثات السود هي بالمتوسط أقل من المربّعات الرمادية الغامقة ومن المعينات الفاتحة. وهذا يعني أن الميل إلى الانحراف هو بالمتوسط أضعف في أحياء الـ (IRIS) التي تستفيد في الوقت نفسه

---

(16) إن ميول المراهقين للانحراف موزَّعة بالطريقة نفسها: جزر IRIS خارج سياسة مناطق الأولوية التربوية/ والمناطق الحضرية الحسَّاسة (المُعَيَّنات الفاتحة)، في المناطق الحضرية الحسَّاسة أو أغلبية في المناطق التربوية ذات الأفضلية (مربّعات رمادية غامقة)، وفي المناطق التربوية ذات الأولوية وفي المناطق الحضرية الحسَّاسة (مثلثات سود).

(17) مفعول معاكس للذي سجّلناه بخصوص النجاح في البروفيه. (وهو يظهر في رسم لم نعرضه في هذه الدراسة).

من ترتيبات المناطق التربوية ذات الأولوية (ZEP) والمناطق الحضرية الحساسة (ZUS)، مما هو عليه في الأحياء التي تستفيد من إحدى الميزتين فحسب، أو لا تستفيد من أي من هذه الترتيبات (الرسم اللاحق)[18]. في الـ (IRIS) المحرومة جدًّا من النُخب (على يسار الإحداثية العمودية)، تمكنت السياسة العامة جزئيًّا من تعويض مفاعيل المنافسة السلبية المرتبطة بالتركيب الاجتماعي.

باختصار، إذا كان تأثير سياسات المدينة متواضعًا، عندما يكون قد جَمَعَ في الأمكنة نفسها بين أعمال الوقاية في المناطق الحضرية الحساسة والأعمال المدرسية في المناطق ذات الأولوية التربوية، فإن المراهقين ينجحون بصورة أفضل ويتورطون في الانحرافات أقل مما هو الأمر في الأحياء الشبيهة من حيث التركيبين الاجتماعي والثقافي، ولكنها لا تحظى بتلك الخدمات. ولكن الخيبة تتبدى بناءً على فكرة أن الأحياء المدعومة يجب أن تنضوي في ظل القانون العام الذي يفترض أن تطبيق هذه السياسات يمكن أن يسمح باللحاق بالركب. حتى العام 2005 يبدو أن كل شيء حصل كما لو كانت الجهود لم تفعل سوى تعويض تكدُّس المصاعب في الأحياء الحساسة، من دون التوصّل إلى خلق دينامية أخرى.

تقويمات الأجهزة الرسمية المتعلقة بهذه السياسات منذ عشرة أعوام، أكثر تشاؤمًا من تقويمنا. والتقويمات، وفي الأقل ما يتعلق بالتماسك الاجتماعي، لا تتأسس على المقاييس نفسها.

لقد جرى تقويم إداري لسياسة المدينة من وجهة نظر استخدام الأموال العامة، قام به القضاء المختص بالرقابة وديوان المحاسبة. صدر حكم نقدي جدًّا بخصوص العمل في المناطق الحضرية الحساسة، والمناطق الحرة الحضرية والمناطق الخاضعة لقانون التضامن والتجديد الحضري: تقرَّرَ أن السياسات التشاركية معقّدة وغير مفهومة، وتتميّز بنقص في الأولويات المتراتبة. وصدر

(18) يظهر هذا التحليل الذي جرى بالاستعانة بنموذج متعدّد المتغيرات، أنّه عندما نأخذ في الاعتبار التركيب الاجتماعي، فإن المَيْل إلى الانحراف هو أقل بدرجة طفيفة، ولكنه ذو مغزى في الجزر (IRIS) المشمولة، في الوقت نفسه، في المناطق ذات الأولوية التربوية/ والمناطق الحضرية الحسَّاسة.

تقرير عن مجلس الشيوخ شديد القسوة بدوره، يتكلم على تكدّس مرتبك. ولم يكن هناك، بحسب علمي، تشخيص لمفاعيل الانحراف، يأخذ في الاعتبار السياقات الاجتماعية. وبالقياس على قدرته في معالجة الانحراف من جذوره، بوصفه سلوك غير سوي دَفعت إليه أوجه عدم المساواة الاجتماعية، فإن الحكم الذي يمكن أن نخرج به بخصوص سياسات المدينة هو أنها ليست من دون قيمة، ولكنها دون المتوسط[19]. لقد انخرطت السياسات العامة بصورة صريحة في مسعى تسكيني وليس علاجيًّا؛ والتقارير بشأن السياسات المناطقية منذ عقد من الزمن، تتناول وفق تورية جارية الآن، موضوع «السكينة العامة». فالتقارير تقدم بصورة مجمَّعة تواتر الأفعال الانحرافية التي يعانيها البوليس وشعور السكان بالأمن. ولكن لم يجرِ قط تشخيص مكاني يتعلق بمفاعيل العمل العام على ميول الانحراف، أي على أماكن تخالط الفاعلين. لذا، فإن طابع سياسة المدينة الذي يتم تأكيده دومًا بوصفه أمرًا جوهريًا، يستعصي على أي جردة حساب حقيقية. وعندما رفضت السلطات العامة رفضًا تامًا الأخذ في الاعتبار الفاعلين - وهذه هرطقة سياسية - فإنها حكمت على نفسها بجهل العوامل التي تكمن في أصل هذه الارتكابات: فضلًا عن العجز في النجاح المدرسي، هناك نماذج الإنجاز. هذا التركيز على الضحايا، عبر النظرة الإحصائية للشرطة من خلال نشاطها - «الوقائع المثبتة» - تم تعزيزه عبر الضغط الممارَس على الممثلين المحليين الشديدي الحساسية تجاه التعبيرات عن الشعور بعدم وجود الأمن. وقد مال هؤلاء إلى تغليب التعامل مع سفاهات السلوك والانحراف البسيط بتعبير الوقاية الوضعية وإحلال الأمن. فالأموال المُوظَّفة في المحافظات من أجل الوقاية باتت بائسة، وغياب التوجيه الواضح دمر جهد الفرق التربوية التي باتت ممتَهَنة ومشلولة من خلال تحديد دورها الذي تم تجاوزه.

---

(19) هل يجب إضافة أن اضطرابات العام 2005 في فرنسا ليست في الحقيقة دفاعًا عن سياسات المدينة؟ لقد مسَّت الاضطرابات أحياءً فقيرة مهاجِرة في سياقات حضرية تقع غالبًا في ضواحي الوحدات الحضرية المزدهرة. وقد وقعت الاضطرابات في أحياء استهدفتها أساسًا سياسة المدينة. وقسم صغير (15 في المئة) من الأحياء المتورطة بالاضطرابات لا يقع في الأحياء المصنَّفة «مناطق حضرية حسَّاسة». وأمّا الأحياء التي شهدت اضطرابات، وهي لأسباب سياسية لا تحمل ميسم المناطق الحضرية الحسَّاسة، ولها خاصياتها بما يتعلق بالفقر، ونسب السكان المهاجرين شديدة التقارب.

من ناحية أخرى، وردًا على سؤال حول ما إذا كان الأطفال في وضع اجتماعي - اقتصادي متساوٍ ودخلوا المدارس في المناطق ذات الأولوية التربوية، قد حصلوا على نتائج أفضل من أولئك الذين ارتادوا المدارس العادية، فإن تحليل إدارة التقويم وتوقّعات المستقبل، أجابت بما يقرب من السلبية، على الرغم من التخفيف من وقعها: «حتى ولو كانت نتائج التلامذة الذين يدرسون في المناطق ذات الأولوية التربوية (ZEP) هي بالمتوسط أقل جودة مما للآخرين (مع حساب أن العوامل الأخرى مساوية)، فإن الفروق أقل مما توحي به الأرقام غير الصافية»[20]. إن هذا التقويم التشاؤلي: (المتشائم والمتفائل في آن) للمناطق التربوية ذات الأفضلية، هو ما يميّز التقدير المعطى مع نهاية أعوام التسعينيات. وبعد عقد على ذلك يأتي التقرير بشأن المناطق الحضرية الحساسة أكثر تشاؤمًا، فيقول: «إن الفروق المكانية، ووفق نوع (المنطقة) التي تنعكس (...) في معدلات النجاح في البروفيه، هي بشكل واضح، أضعف بكثير في مدارس المناطق الحضرية الحساسة (ZUS). ومع ما يقرب من 14 نقطة في العام (2005-2006)، فإن الفارق بين الثانويات والمؤسسات (المدرسية) الأخرى (...) كبير»[21]. في قضية التربية تبيّن أن الدراسة التعويضية كانت أقلّه مبعثرة، فالمجالات غير محددة جيدًا، والمفاوضات السياسية المحلية قادت إلى عدم تركيز الطواقم التي أخطأت جزءًا من الهدف ونشرت العمل في عدد من المناطق شديدة الاتساع[22]. عندما نُجري حصيلة من وجهة نظر نجاح المراهقين المدرسي، فإن مساهمة سياسات المناطق ذات الأولوية التربوية تبدو هشّة حتى في الأمكنة التي وُضعت فيها وسائل مهمة. وفي منطقة مانتوا، وهي من المناطق التربوية ذات الأولوية منذ أكثر من عشرين عامًا، فإن بقاء تلامذتها بين الأقل نجاحًا، على الرغم من استمرارية العوامل المضافة إلى الدراسة،

---

(20) مذكرة إعلامية «لإدارة التقدير المستقبلي» (DEP) (تموز/ يوليو 2001).

(21) انظر: Rapport ONZUS (2008) وفيه أن الأشياء المتساوية لا تلغي الاختلاف «Toutes choses égales n'épuisent pas la différence».

(22) أنا لا أريد القول إن العمل العام يمكن أن يستغني عن النقاش الديمقراطي، ومن الطبيعي التخلّي عن حلول تقنية جيدة إذا لم تجد اقتناعًا بها. لكن ما يأسف له الباحث هو أن المعطيات التي تستطيع إثارة النقاش الديمقراطي لم يتم إبرازها. انظر: Jukien Pouget, «Délinquance et mobilité résidentielle,» *Revue économique* 56, no. 2 (2005), numéro spécial «Économie et sociologie».

يشرح الشعور الملتبس الذي تملّك حتى أولئك الذين التزموا سياسة المدينة بروحيّة سياسية.

تجاوزًا لهذه الأوجه من النواقص وعدم التماسك، هناك العوائق الاجتماعية القوية التي لم نستطع أو بالأحرى لم نرد التطرق إليها في تقارير النتائج الرسمية. سبب الإخفاق النسبي لسياسات المدينة - وفق ما أرى - يتمثّل برفض الفصل بين أهداف الاختلاط الاجتماعي والاختلاط الثقافي، على ما في ذلك من استخفاف بساكني الأحياء الفقيرة والعائلات المهاجرة وأطفالها[23]. فمع المسافة الفاصلة والإقصاء يستحيل الدمج.

مَن له مصلحة في الاختلاط الاجتماعي؟

في باريس تتجنب عائلات الطبقات الوسطى التي تسكن الأحياء الشعبية، كالدائرة الثامنة عشرة والدائرة التاسعة عشرة، وضع أبنائها في المدارس ذاتها التي يرتادها أبناء المهاجرين الأفارقة. وعندما نبتعد من العاصمة إلى بلدات الضواحي، فإن ضعف الاختلاط الاجتماعي بين الجماعات - الذي رأينا مفعوله الإيجابي المهم على النجاح المدرسي وعلى تراجع الانحراف - يسمح بهذا الفصل. لقد جرت في فرنسا محاولة فرض الاختلاط الاجتماعي على البلديات بقوة القانون: واحد من الترتيبات القانونية الأكثر أهمية بالنسبة إلى الاختلاط الاجتماعي تمثّل بقانون «التضامن والتجديد الحضري» (SRU) الذي يستهدف التعادل في تكلفة السكن الاجتماعي في البلديات. والملاحظة الأولى أن هذا الإجراء لم يطبَّق إلا جزئيًا[24]. لقد التزم به أقل من 40 في المئة من

---

(23) في فرنسا، من المؤكّد أن سياسات المدينة شحذت انتباهًا ما انفك يتجدّد، وهي من بين كل السياسات العامة الفرنسية، السياسات التي خضعت أكثر من غيرها للتقويم. انظر: Renaud Epstein, «L'évaluation en développement? Retour sur vingt ans d'évaluation de la politique de la ville,» dans Brigitte Bouquet [et al.], éd., *Les Défis de l›évaluation en action sociale et médico-sociale*, Action Sociale (Paris: Dunod, 2007), 75-94. Les rapports de l'ONZUS, fort utiles, ne constituent pas des évaluations. Seuls quelques textes comme le Rapport au CAE - par: Jean-Paul Fitoussi, Éloi Laurent et JoëlMaurice, *Ségrégation urbaine et intégration sociale* (Paris: La Documentation française, 2003), posent les baese d'une évaluation.

(24) وعلى وجه الخصوص لأنه ليست هناك تحفيزات ضريبية قوية من البلديات لتطبيق قانون =

البلديات في العام 2005، وبالكاد ما يزيد على 50 في المئة في العام 2007، حتى ولو احتسبنا المأجور الخاص المصنَّف سكنًا اجتماعيًا.

لنأخذ حالة منطقة إيفلين، المهمة في منطق التعادل (في تكلفة السكن) لأنها تضم بلديات غنيّة وأخرى فقيرة. فالبلديات الفقيرة يكثر في مناطقها المهاجرون، وتشكّل شريطًا عريضًا يتعرج مع وادي السين من كاريير سو بواسي (Carrières-sous-Poissy) في ليمتز، يضاف إليها مجمّع صغير حول سان كوانتان/ إيفلين، وتراب، وإيلانكور (Trappes, Élancourt). في المنطقة الأخيرة، تضم البلديات أقل من 20 في المئة من المساكن الاجتماعية مثل فوازان لو بروتونّو (Voisins-le-Bretonneux) (أقل من 14 في المئة من المساكن الاجتماعية) أو ليتان لا فيل (L'Étang-la-Ville) (أقل من 3 في المئة) ولم يُبنَ المزيد من المساكن الاجتماعية طوال العقد الأخير. ولذا، لم تكن هناك إمكانات لإعادة إسكان مَن يقطنون المساكن ذات الإيجار المعتدل في تراب أو إيلانكور. أما في ما يتعلق بمدن حوض السين أفال (Seine-Aval)، فالتعادل كان يمكن أن ينجز لو أن البلديات المشاطئة لنهر السين وفت بتعهداتها. فبلديات فيلين (Villennes)، وتريبل سور سين (Triel-sur-Seine)، وفو (Vaux)، وجوزييه (Juziers)، وإيسو (Issou) وهاردريكور (Hardricourt)، وغارجونفيل (Gargenville) تضم متوسطًا من المساكن الاجتماعية أدنى من 10 في المئة، ولم يتحرك هذا المتوسط على مدى العقد الأخير. وبالتالي، فإن قانون التضامن والتجديد الحضري (SRU) لم يفضِ قط إلى التعادل.

لكن لهذا القانون فضائل لم يَرَها دائمًا محلّلو السياسات الحضرية. فهم يشكون من أن السكن الاجتماعي لا يأتي بنفع كثير على العائلات الفقيرة بسبب ارتفاع سقف الدخل في المساكن ذات الإيجار المعتدل وبسبب المخالفات[25]. ومن جهة الاختلاط يمكن لهذا الخلل أن يشكّل عنصر كسب:

= «التضامن والتجديد الحضري». انظر: François Meunier, «Un bonus/malus pour le logement social,» dans Hugues Lagrange et Marc Oberti, *Émeutes urbaines et protestation: Une singularité française* (Paris: Presses de Sciences Po., 2006).

(25) «المساكن ذات الإيجار المعتدل» (HLM) هي بمتناول 70 في المئة من العائلات.

العائلات التي تقطن «مساكن الإيجار المعتدل» ومداخيلها تتجاوز السقف هي من طبيعة تشجّع على الاختلاط الاجتماعي، لأنها تزيد عدد العائلات ذات المداخيل المتوسطة. وبصورة عكسية، فإن قانون التضامن والتجديد الحضري الذي يُجبر البلديات الغنية على بناء حصّتها من المساكن الاجتماعية، من شأنه أن يضعف الاختلاط. سوف يجيبوننا: بسبب البطاقة المدرسية، ونمو حجم مجمّع المساكن ذات الإيجار المعتدل. وإذا كان يشكّل مدينة في المدينة، فإنه لا يزيد من الاختلاط في المدرسة الابتدائية ولا حتى في التكميلية. فأبناء الأحياء الجميلة لا يجاورون (كتفًا إلى كتف) أبدًا أبناء «المساكن ذات الإيجار المعتدل»، إلا عندما يصل هؤلاء إلى الثانوية. وعلى كل حال، إذا كانت مفاعيل المنافسة المرتبطة بالاختلاط الاجتماعي أقوى فعلًا عندما يكون الاختلاط على طريقة «الغربلة» في قلب الـ (IRIS)، فإنها مفاعيل حقيقية عندما يكون اختلاط على المستوى البلدي. وهكذا دققنا في باريس، حيث يصعب تجنب الاختلاط الاجتماعي المكاني، وحيث هناك كثير من عائلات الطبقات الوسطى تُرسل أبناءها إلى التعليم الخاص. يبقى هناك مفعول إيجابي للاختلاط الاجتماعي على الديناميات المدرسية يجذب أبناء الحي الفقراء نحو الأعلى[26].

لا تنجم الحدود التي نصطدم بها عن العجز في تطبيق القانون فحسب، بل تعود أيضًا إلى الروحية التي تسيطر على المجتمع المدني. فالسياسات العامة تستطيع الادعاء أنها تُلزم بالاختلاط في مرافق الخدمات العامة، ولكن تأثيرها في أوجه السلوك الخاصة قليل الوزن. ومنذ عشرين عامًا تشرح آليات الهروب من «فوق» التي أشرنا إليها، أنه عندما يدخل أحدٌ ما في في إطار مَن يتلقى مساعدة سكنيّة، فإنه لا يعود يمتلك إلا القليل من الحظوظ للخروج من الحي الذي يسكن فيه[27]. فمن ضمن 148 حيًّا أو مجمّعًا لأحياء تمّ إحصاؤها في إطار اتفاقات «التطوير الاجتماعي للأحياء» (DSQ) في العام 1984، فإن

(26) هذه نتيجة للتحليل، على الرغم من إجراءات التجنّب المدرسي كما في الحالات التي لاحظناها في شمال باريس.

(27) هذا إذا وضعنا جانبًا عددًا صغيرًا من الأحياء المتداعية في مركز المدينة والتي كانت متضمّنة في الأحياء ذات الأولوية واختفت عن القائمة.

ما يقرب من 80 في المئة لا يزال ضمن ترتيب الأحياء ذات الأولوية في العام 2006. لقد تمّ ادّعاء إعادة الطبقات الوسطى وحتى الطبقات الشعبية المحلية إلى أحياء المهاجرين، ولكن الأمر لم يتحقّق. وقد لاحظتُ ذلك مع قليل من المفاجأة بسبب السّمة النضالية التي أحاطت بالاختلاط في فيلنوف دو غرونوبل (Villeneuve de Grenoble) مع نهاية أعوام الثمانينيات. آخرون كُثر بيّنوا ذلك في ما بعد: جان كلود توبون (Jean-Claude Toubon) في بلديات شمال باريس (لاكورنوف، بيارفيت، ستاين)، ميشيل تريبالا (Michèle Tribalat) بما يتعلق بأحياء شامار في درو (Dreux). السلطات العامة تعلم ذلك، وهي لا تقوله، كما أنها تدوّنه بدرجة أقل أيضًا. فعندما بدأتُ بهذه الدراسة، وَضعت «البعثة الوزارية للمدينة» (DIV) - وهي عملت بوصفها مؤسسة عامة - قيدَ الحظر الوثائقَ التي تثبتُ ما أقوله حول المناطق الحضرية الحساسة. في موازاة ذلك كانت نسبة الطبقات الشعبية قد باتت مؤشرًا للصق العلامة المميّزة على المناطق الحضرية الحساسة.

في الإمكان التعاطي مع موضوع الاختلاط من زاوية أخرى يشير إليها د. صباغ (Sabbagh): «إن القضايا التي يصنّفها المقررون الأميركيون والبريطانيون قضايا «إثنية»، يتم تناولها رسميًّا في فرنسا وفق شبكات مكانية»[28]. فالمؤشر الذي يحدد سياسات التميز الإيجابي تجاه السكان المتحدرين من الهجرة هو مكان الإقامة[29]. وهذا الإحلال بات ممكنًا بسبب من التقاطع، الجزئي ولكن المهم، بين العِرق والمكان. ليس هذا بريئًا، ففيه إعفاءٌ للذات من التساؤل في شأن الجدلية بين الاختلاط الاجتماعي (المرتبط بالأوضاع الاجتماعية المهنية) والاختلاط الثقافي. ومن وجهة نظري، إن إخفاق سياسات المدينة يتأتّى في جزء منه من تجاهل هذه الجدلية.

---

(28) انظر: «Facteur racial et facteur territorial,» dans Riva Kastoryano, *Les Codes de la différence: Race-Origine-Religion France-Allemagne-États-Unis* (Paris: Presses de Sciences Po., 2006), 176.

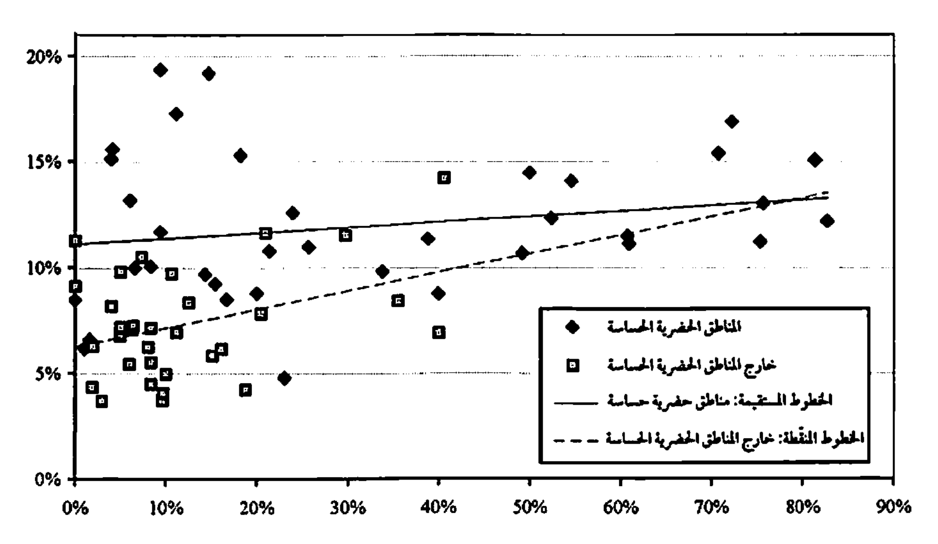
(29) لقد جرى الانتباه عام 1993 إلى أن تضمين النسبة المئوية للأجانب بوصفه مؤشرًا إلى تحديد «المناطق الحضرية الحسّاسة» أمرٌ شديد الصرامة، فتمَّ استبداله بمؤشرات أخرى، خصوصًا معدّل عدم حاملي الشهادات، وهو مؤشّر يرتبط به بصورة وثيقة.

أحد الرهانات يتمثّل في التدقيق عن أي اختلاط يتم في الكلام؟ هناك أربعة أوضاع ممكنة: 1) اختلاط اجتماعي يصاحبه تعارض ثقافي، 2) اختلاط اجتماعي من دون تعارض ثقافي، 3) تعارض ثقافي من دون اختلاط اجتماعي، 4) لا تعارض ثقافي ولا اختلاط اجتماعي. وقد عُكِس الوضعان (1) و(4) من دون ملاحظة فائدة الوضع (2). وتمّت إدانة مفاعيل المعزل الإثني (الوضع 4) في الوقت الذي يتم تجاهل الانعكاسات السلبية لمغادرة النخب المهاجرة الأحياء الحساسة. هذه الإدانة غير مرحَّب بها حتى لا نقول إنها من غير أساس. فما تراجع منذ ثلاثين عامًا هو الأحياء الشعبية المتعددة إثنيًا (الوضع 3)، خصوصًا. لماذا لا يتم تشجيع الاختلاط الاجتماعي في الأحياء ضعيفة التعارض الثقافي (ولنقلها بصراحة، ذات الأغلبية الكبرى من السكان المهاجرين)، أي الأوضاع من نمط (الوضع 2)؟

لقد تمّ تجاهل تراجع موقع الطبقات الوسطى الناتجة عن الهجرة في المناطق الحضرية الحساسة، مع أن تراجعها ساهم في أن تصبح الأحياء الحساسة أشبه بمصيدة. فمنذ عقدين في الأقل، أدّى العجز الذي استفحل في هذه الأحياء، إلى أوجه من التآزر السلبي الذي لم يستطع العمل العام أن يعوضه. وبدل أن تستطيع الأحياء المستقبلة للمهاجرين الحفاظ على نخبها الداخلية، فإنها خسرت جزءًا من هذه النخبة: عدد من أبناء وبنات العمال المهاجرين القاطنين في هذه الأحياء، لم يسكنوا فيها بعدما أصبحوا كوادر أو أصحاب مهن وسيطة. وهكذا يفقد تركيب الأحياء تنوعه. الظاهرة هذه لا تنحصر في فال – فوريه. وقد أمكن تظهيرها بصورة غير مباشرة في مجمل الحوض الأسفل لنهر السين، حيث أشكال المغادرة الانتقائية تقسّم السكان المهاجرين. وما كان قدرًا مشتركًا يتم التشارك فيه بصورة شبه إجماعية حتى نهاية أعوام الثمانينيات، تبدد في مجرى العقود اللاحقة. وقد يقال إن مغادرة أبناء المهاجرين التي لوحظت منذ بداية أعوام التسعينيات إنما هي إشارة طيّبة: بداية التميز الاجتماعي في هذه الأحياء. هنا أيضًا الموضوع يتعلق بالوتيرة: يجب أن تتنوع الأحياء وألا تغادرها النخب التي تكونت فيها بسرعة كبيرة وبصورة جامعة. وذلك على عكس ما جرى مع مغادرة الطبقة الوسطى السوداء الأحياء المتحوِّلة إلى معازل في شيكاغو في أعوام الثمانينيات.

غالبًا ما حرمت مغادرةُ النخبة المحلية، المغاربية على وجه الخصوص، المدارسَ من التلامذة المنشطين والكوادر المتحدرين من الهجرة وروابط أهل التلامذة، أولئك الماهرين والخبراء بألغاز الحياة المدرسية، وبالروابط المواكبة للدراسة أو العمل الثقافي. في اختصار، لقد باتت في خطر تلك العناصر التفصيلية الدقيقة التي تصنع قدرة المجتمع في الأحياء على التأقلم. لقد حلّت المفاعيل السلبية للاستدارة نحو الخارج محل المفاعيل المُنَظِّمة. وانطلاقًا من هذا الواقع تكرّس تهميش هذه الأحياء.

النسبة المئوية لمرتكبي الجنح تبعًا لكثافة العائلات
من أصل أفريقي ونمط الـ (IRIS)



المصدر: استقصاء متعدد المواقع. الخطوط المستقيمة المرسومة تمثّل خطوط تراجع النسبة المئوية للمرتكبين في المناطق الحضرية الحساسة وخارج هذه المناطق.

لم تتم رؤية ذلك بسبب التركيز على الاختلاط (بحسب الوضع1) أو ارتباطًا، بسبب من هاجس المعزل الاجتماعي والثقافي (الوضع 4). فما لا يُقال والذي يُضمر رفضًا للمعزل الإثنوثقافي، هو أن لهذه الجماعات من العائلات الكبيرة العدد من أصل أفريقي، مفاعيل اجتماعية سلبية، وفي المقام الأول، تشجّع أوضاعُها الانحرافَ والرسوب المدرسيين. هذه الحجّة تبعث على

الدهشة، خصوصًا أنها تصدر عن أولئك الذين يعبّرون عن صدمتهم بالعنصرية التي تستهدف السود وأبناء المغرب العربي. فلنطرح السؤال بلا حكم مسبق: هل كثافة العائلات من أصل أفريقي في حيٍّ ما لها انعكاسات اجتماعية سلبية؟

إذا تعلّق الأمر بالرسوب الدراسي، فإن لكثافة العائلات من أصل أفريقي تأثيرًا سلبيًا، ولكن قوة هذا التأثير ليست كبيرة[30]. وفي ما يتعلق بالمَيْل نحو الانحراف، فهو ينمو بنسبة تقل عن أهمية عدد العائلات «الأفريقية» في الـ (IRIS)، (راجع الرسم السابق). أما نمو الميول نحو الانحراف في جزر الـ (IRIS) فهو مزيج من عمليتين. هناك نمو للميل نحو الانحراف بالصلة مع النسبة المئوية للعائلات القادمة من أفريقيا في الأحياء التي تقع خارج سياسة المدينة (المربّعات)، كما لو كان في هذه الأحياء جذب للانحراف نحو الأعلى مرتبط آليًا بالمكوّن الإثني. وخلافًا لذلك، ففي أحياء المناطق الحضرية الحساسة لا يتغيّر الميل نحو الانحراف عمليًا مع السمة الإثنية للحي (انظر المعيّنات في الرسم السابق). وفي المتوسط، لم تعرف الأحياء المنفصلة إثنيًا اندفاعات نحو الانحراف أكثر ارتفاعًا مما هي عليه في الأحياء التي تؤوي القليل من العائلات ذات الأصل الأفريقي. فهل هناك تأثير مُنظِّم لكثافة العائلات «الأفريقية» في المناطق الحضرية الحساسة؟ إنه أمر قابل للتصديق، لكن هذا التأثير لا يتدخّل، بصورة ما، إلا عند درجة عالية نسبيًا، أي عندما تكون في مجمّع المناطق الحضرية الحساسة قاعدة أعلى من الانحرافات.

في كثير من مدن المنطقة الباريسية، تبدو السِّمة العمالية للسكان أقل حضورًا اليوم، حتى في مدن الهجرة. وإذا كان القطاع الخدماتي مهيمنًا وسط السكان النشيطين، يبقى أن النهضة الصناعية تركت آثارها في القدرة على العمل الجماعي. وإذا كنا لم نشهد حقيقةً تشكُّل ثقافة عمالية مختلفة في فال - فوريه، وكذلك في الهوت - نويه، فإن حركة الروابط التي سوف تحتشد في شأن الموضوع المدرسي في أعوام التسعينيات، استفادت من انضواء قدامى

(30) تظهر التحليلات المتعدّدة المتغيّرات، عند تساوي العوامل الأخرى، أن ازدياد نسبة العائلات من أصل أفريقي مرتبط بتراجع معدّل النجاح في شهادة البروفيه.

المناضلين النقابيين. يمكن القول أيضًا إن مجمّعات الـ (IRIS) الموجودة ضمن أُطر المناطق الحضرية الحساسة، كان لها مفعول مُنظِّم مرتبط بوجود سياسة دعم للعائلات في عملها التربوي. ولكن يصعب أن نشرح لماذا لم يؤد هذا المفعول دوره في المناطق الحضرية الحساسة، حيث كثافة العائلات «الأفريقية» ضعيفة نسبيًا. إن العلاقة الشاملة التي نلاحظها تستحق أن يتم التدقيق بها.

يبقى أن السياسة الرسمية سوف تفوز إن هي استندت إلى القدرات المنظِّمة للمجتمع المدني. ونحن نعرف من خلال الدراسات المونوغرافية أنها (القدرات) لا تتأتّى من إمكانات الاستخدام المحلي أو حتى من الإسكان فحسب. وإذا كانت هذه تتّصف بالتمييز، فتوزيع المهاجرين بحسب الجماعات يعود إلى أوجه الرفض والتقارب، أكثر من عودته إلى التقسيمات في ما بينهم. فالمهاجرون يجدون لدى مواطنيهم وجوهًا من الدعم والتضامن ضرورية بالنسبة إليهم. على كل حال، لا تنتظر التجمعات الثقافية السياسات الرسمية كي تتحقّق. وكما تشير ميرنا صافي (Mirna Safi)، «تستطيع بعض المجموعات أن تتمركز في مناطق مرغوبة (...) حتى ولو كان الدمج المكاني بمعنى الخلط مع «الأغلبية» متاحًا»[31]. فأوجه التقارب أو التكاره الثقافيين تعدّل اتجاهات المنطق الاقتصادي والقانوني. والتجمعات الهوياتية (على أساس الهوية) لا تحمل ما هو سلبي فحسب. والفاعلون في الحيزين الخاص أو العام لا يستسلمون دومًا للإدانة من دون إدارة «العلامة التجارية» لمصلحتهم. فعلى الصعيد الرمزي نلاحظ ذلك يوميًا: الأفراد يتلاعبون بذلك ويتبنون هويّات إثنية أو عرقية الطابع. ويمكن أن يسمّوا أنفسهم فلانًا أو علانًا ويصنعون من ذلك (علامة تجارية). ولهذا أيضًا نتائج أقل استعراضية، فالأفراد ذوو الموارد الشخصية الضعيفة، وخصوصًا في المستوى الدراسي، يمكن لكثافة الجماعة الإثنية أن تشكّل لهم موردًا أحيانًا، ولكنها تفقد دورها عندما تبلغ نخبة مهاجرة ما النقطة الحرجة، فيتحول إذ ذاك الإبقاء على شبكة شديدة التركيز على «الجماعة»، عائقًا.

---

(31) انظر: Mirna Safi, «La Dimension spatiale de l'intégration des populations immigrées, 1968-1999,» *Revue française de sociolegie* 5, no. 3 (2009).

في باريس، في الدائرة الثامنة عشرة، لا يوجد تمركز قوي للقادمين من المنطقة نفسها كما هو الحال في حوض السين أفال مع العائلات التي تعود بأصولها إلى «منطقة نهر السنغال». كما أن الأعمال التربوية غير المدرسية ليست موكلة إلى روابط متصلة بالأصل الثقافي، بل بالحياة وسط شبكة كثيفة من الروابط في عاصمة متعددة الثقافة والصلة بالشبكات وعروض الأنشطة شديدة التنوع، ولكنها أيضًا وفي الغالب الأعم «وفق الطلب». بينما الروابط الأفريقية السوداء الأكثر صلابة في مانت مرجعيتها هوياتية قوية. وعندما نأخذ في الاعتبار أصل منشّطي الروابط التي تمارس المواكبة المدرسية في الدائرة الثامنة عشرة، نلاحظ أن غالبية المسؤولين والمنشّطين محلية[32]. أما الروابط الباريسية فنادرًا ما تُدخل في قناعتها المرجعيات الهوياتية. كما أن مشاركة قادة روابط المصاحبة المدرسية في مشاريع التطوير المشترك لم يجرِ التطرق إليها في مقابلاتنا الباريسية. وهذا ما يمكن أن يشرح لماذا يبدو مفعول ضبط الانحرافات وتنظيم التحفيز المدرسي أقل بروزًا في باريس، حيث تتناولها الدراسة بوصفها مسألة أدائية.

تقود عملية الضبط هذه، من خلال المجموعات المهاجرة الموجودة بوضوح في الأحياء البعيدة عن المركز، إلى مساءلة سياسات الاختلاط. كيف نشجّع بناء ديناميات التمايز الاجتماعي في الأحياء الحساسة، والفصل بين الاختلاط الثقافي والاختلاط الاجتماعي ليس بالضرورة استراتيجية سيّئة؟ في هذا المجال، كما في الغالب، يبدو صعبًا إن لم يكن مستحيلًا عبور عائقَين في الوقت نفسه. فاستعادة التوازن الاجتماعي من خلال حضور ذي مغزى للكوادر والوسائط في الأحياء الفقيرة، هو الهدف الأول الذي يجب بلوغه. لقد كانت هناك إرادة استعادة الاختلاط الثقافي من خلال استقدام الطبقات الوسطى المحلية وفقًا لأيديولوجيا جمهورية بلا لون (color blind). وقد مثّل ذلك إخفاقًا.

(32) هناك بطبيعة الحال استثناءات: في مرحلة إجراء استقصائنا هذا، فإن أعضاء مراكز التنشيط في شابيل (Chapelle) وهيبير (Hébert) كانوا من المغرب العربي، وكان هناك منشط من (Espoir-18)، «أفريقي» – مامادو دوكورا. وكذلك امرأة من أصل مغاربي كانت مسؤولة عن جماعة (Résonances)، ورابطة ناي فيلاج كان يديرها عيسى مبالو (Aïssa M'Ballo).

لقد كان علينا أن نفهم أن من المفضّل تشجيع الطبقات الوسطى الصادرة عن الهجرة والتي لها صلات ثقافية وشعورية قوية بالطبقات الشعبية ذات الأصل نفسه، على البقاء في المكان، أو على مقربة منه إذا تعثّر ذلك. فخلافًا للفكرة الموروثة، تشكّل كثافة العائلات المتحدرة من الهجرة الأفريقية أو التركية دعمًا إضافيًّا للرقابة على الانحراف. فهي تُدخِل دينامية إيجابية عندما يكون هناك تنوع اجتماعي داخل هذه العائلات التي تشجع على نزع السمات التقليدية عن العادات، فضلاً عن تشجيعها عوامل التنافس داخل هذه العائلات.

نصف ارتداد

نشوء أقطاب التعارض الاجتماعي على الحد المباشر بين الأحياء الحساسة يشكّل، بمعنى ما، إطلاقًا لعملية إعادة بناء الاختلاط. وهي لا تمر عبر العودة الأسطورية نحو الأحياء «المهاجرة» للطبقات الوسطى أو الشعبية المحلية المستقرة.

عملية التنويع الاجتماعي في المناطق المنفصلة تستحق أوجهًا من التشجيع. وهكذا بين عامي 1990 و2000 طاولت الخسارة الكبيرة للسكان في فال – فوريه الشريحة العمرية من 25 إلى 44 سنة في شكل جوهري: ففي ذلك العقد اختفى ما يقرب من 40 في المئة من الناشطين من هذه الشريحة العمرية في هذا الحي. وقد ترتبت على قلّة الأسر الشابّة قلّة الأطفال في الأعمار من 0 إلى 15 سنة. بالمقابل، في الحي نفسه، فإن الأجيال من عمر 45 إلى 60 سنة خسرت نسبيًّا أعدادًا أقل (بحدود 20 في المئة)، وبالتالي ففي هذه العائلات المعمِّرة لم يشهد المراهقون ولا البالغون الشباب نقصًا كبيرًا (أقل من 15 في المئة). وبهذه الطريقة خسرت مدينة الهجرة عائلات شابّة تتشكّل من عمال مكوَّنين مهنيًّا وتقنيين متحدرين من الهجرة، وهم الأفضل انخراطًا مهنيًّا مع أطفال من أعمار صغيرة. أما العائلات في عمر النضج، وهي على يبدو أقل تعلّمًا لأنها وصلت إلى فرنسا من دون تكوين مهني، فبقيت مكانها مع أبنائها المراهقين أو الشبّان البالغين. وقد ظهرت في الاستقصاء الدولي في شأن إشغال الحيز الاجتماعي إشارات تدل بصورة مطابقة على أن جزءًا من «المغادرين» كانوا عائلات شابّة

مغاربية حازت شهادات أو حصلت على عمل. ولم يكن بمستطاع هذه العائلات جميعها أن تقيم في الأحياء التاريخية حول مجمّع مانت الذي كان مكتظًّا أصلًا، فضلًا عن أن أسعار المساكن لم تكن قط بمتناولها: وهكذا ذهبت للسكن في الأحياء الوسيطة القريبة من المناطق الحضرية الحساسة[33].

لقد تمّت العودة إلى قليل من الاختلاط الاجتماعي على تخوم مدينة الهجرة. ولاحظنا كسبًا سكانيًّا قويًّا في الشريحة العمرية من 20 إلى 35 سنة في غاسيكور (Gassicourt) وهو حيّ محاذٍ. كما أن عائلات مهاجرة شابّة وحاملة شهادات من مدن الهجرة التي وفدت منها، أتت لتستقر في تجمعات الـ (IRIS) المحاذية للبلديات المجاورة[34]، فحافظ نصفها على صلات قويّة بمدن الوفادة، وشكّل نصف الإقامة هذا نوعًا من التسوية بين الحفاظ على الصلات العائلية والرغبة في الهروب من المدارس الأكثر سوءًا. والتسوية هذه هي محاولة من العائلات المغاربية الشابّة التوفيق بين الضرورتَين المتناقضتَين: المشاعر الأولية والرغبة في النجاح. نشأت عن هذه الحركات السكنية طبقة صاعدة متحدرة من الهجرة وضعت نفسها جزئيًّا خارج الأحياء الحساسة، لكن من دون أن تبتعد منها حقيقة. وهذا الانسحاب الجزئي يعود بالتفكير إلى المفهوم الأصلي للفصل في روما[35]. فبقاء نخبة من أصل مغاربي على مقربة من مدينة الهجرة التي خرجت منها، يحافظ على دينامية إيجابية في العائلات التي لها صلات مباشرة مع هذه الأُسر الشابّة. أما عائلات الساحل فلم تغادر ولم نشهد قط عملية صعود اجتماعي حتى الآن. وعلينا بالتأكيد أن نتساءل عما إذا كانت نصف المغادرة التي مارستها النخبة المغاربية تسمح بتأدية دور جاذب أو أنها، على غرار ما لاحظ وليام ي. ويلسون في شيكاغو (W. J. Wilson)، لا تفتح الطريق أمام كسر اجتماعي وسط السكان المتحدرين من أصول مغاربية. يقينًا إن الأمر يرتبط بمقدار النِسب.

---

(33) وهناك قسم آخر من النخبة من أصول مهاجرة، ترك فال فوريه أو سنك كارتييه (cinq quartiers) ليستقر في دومين دو لا فاليه في مانت أو في سابلون (Sablons) في (مورو)، وهي أحياء أفضل سمعة.

(34) مثيرًا أحيانًا ردَّات فعل مستاءة عند السكان «القُدامى» ذوي ردات الأفعال على «الهيئة».

(35) انظر: A. Bruston et J. Donzelot, *Conférences de la DIV* (Paris: ministère de la Recherche, 2002).

من أجل تجنب المغادرة الحقيقية، يجب استكمال السياسة التي رسمها مسعى مدرسة العلوم السياسية، والتي تتمثّل بإعطاء أفضل تلامذة مدن الهجرة فرصة الوصول إلى المؤسسات الدراسية العريقة، وتطوير الخدمات المحلية النوعية: توسيع شبكات التميّز في المدارس والثانويات في الأحياء المحرومة، وإنشاء الصفوف التحضيرية، والـ (IUT)، وحتى «المدارس الكبرى». ومن أجل عدم استمرار أحياء الهجرة في حالة القدرة المتدنية على الجذب، يجب إبقاء أبناء الأُسر غير المحظوظة على اتصال مع نماذج النجاح الاجتماعي القريبة. لكن هذه الرهانات لم تكن موضوع بحث، ليس في فرنسا فحسب. وإذا كان على مدن الهجرة أن تبقى - وهي تؤوي كما هي الحال في العقود الأخيرة أكثر من أربعة ملايين ساكن - فإن تحسين العرض المدرسي والتكوين المهني يشكّل عاملًا حاسمًا.

النجاح القليل لسياسات الاختلاط الثقافي والاختلاط الاجتماعي ليس فرنسيًّا صافيًا. فتحت تأثير الدراسات التي توافقت على اعتبار حضور أبناء الطبقات الوسطى في الأحياء الفقيرة يميل إلى تحسين النجاح المدرسي والحد من التخلي المبكر عن الدراسة والتقليل من الميل إلى الانحراف، ثمة برامج كثيرة تمّ تطويرها في أوروبا الشمالية وفي الولايات المتحدة الأميركية حاولت إظهار أهمية الاختلاط الاجتماعي، لكنها في مجملها لم تعطِ أي نتائج مقنعة تمامًا. فبرامج من مثل (Gautreaux) و(Hope VI) و(Moving to Opportunities) التي تم إطلاقها في الولايات المتحدة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، كانت تستهدف تشجيع إعادة إسكان العائلات الفقيرة القاطنة في أحياء شديدة العزلة، في أحياء أكثر اختلاطًا اجتماعيًّا. لكن واقع الحال يقول إن العائلات التي تحركت من مكانها، وبعد انقضاء بضعة أعوام على الميزات التي حصلت عليها في البداية على مستوى الاستخدام أو النجاح المدرسي، اختفت بمعظمها. أكثر من ذلك، فإن هذه البرامج زادت من تركيز العائلات الفقيرة في الأحياء التي استهدفها هذا التدخّل[36]. وكانت هناك في المملكة المتحدة وفي

---

(36) «من بُعد، السبب الأهم المقدَّم من جهة متطوّعي برنامج (Moving to opportunities) كان =

البلاد المنخفضة برامج ذات وجهة معاكسة، تستهدف الإتيان إلى الأحياء الفقيرة بعائلات تتوق إلى الملكية (New Towns, Right to Buy, GSB). في المثال الأخير، تمثّل سبب الإخفاق في صعوبة إيجاد عائلات تقبل العيش في بيئات تعتبر أنها تنقص من شأنها. فضلًا عن ذلك عندما لا ينجح رفع مستوى الاختلاط عبر هذه البرامج، فليس هناك مفعول حقيقي للمنافسة. وفي العديد من حالات مدن الهجرة، يبرز الإشكال نفسه: الإخفاق في إنتاج اختلاط اجتماعي وثقافي في الوقت نفسه.

إن أخذ تعددية المعايير في الاعتبار يفرض نفسه على سياسات اجتماعية لا تستطيع تجاهل السياقات الثقافية التي من خلالها وضعت هذه السياسات قيد التنفيذ. وعلى السياسة العامة أن تستند إلى النوابض الاجتماعية كافة وإلى ما نلاحظه في الأحياء التي يتمركز فيها كثير من العائلات من أصل أفريقي. ولا يمكن لدينامية التطوير في الأحياء الحساسة أن تعوّل على قدوم غير محتمل - الأمر لا يتعلّق بالعودة - للنخب المحلية. وفي سجل إنجازات سياسات المدينة، ما يمكّن من تجنب تزايد تداعي مدن الهجرة، هو تطوير المحفّزات الضريبية بصورة أقوى عند تطبيق «قانون التضامن والتجديد الحضري» (SRU)، وتوفير عرض مدرسي يساعد على التميز: يشجع النخبة المهاجرة على البقاء قريبًا من مدن الهجرة، مما تسمح للأطفال الذين نشأوا في معازل أن يكونوا على صلة مع نماذج نجاح اجتماعي ممكن. وتقوية وسائل العمل التربوي لدى العائلات الأفريقية من خلال تنمية شبكات الروابط.

= الابتعاد من المناطق الأكثر جريمةً»، وقال المستفيدون بأغلبيتهم العظمى إنّهم أقل خوفًا. ولكن بعد 7 سنوات، تقول جردة الحساب إن عرض فرص الوصول لم تكن له آثار على مكاسب البالغين ولا على الاستخدام. فالأطفال الذين اندرجوا في هذه البرامج (عبر عائلاتهم) لم يشهدوا تحسنًا في علاماتهم أو انخفاضًا في ما عدا مغادرة الدراسة». انظر: Philip Oreopoulos, *Neighbourhood Effects in Canada: A Critique* (Toronto: University of Toronto, Department of Economics and National Bureau of Economic Research, 2008).

ولم يكن هناك توافق تام مع هذه الرؤية. فبالنسبة إلى ت. كيرزبوم (T. Kirszbaum)، جردة حساب هذه البرامج إيجابية. انظر: Thomas Kirszbaum, *Rénovation urbaine: les leçons américaines* (Paris: Presses Universitaires de France, 2008).

ولكنها رؤية صالحة كما تبدو لي، عندما لا نهتم بالمفاعيل الكاشفة أو المقرَّرة فحسب.

الفصل الحادي عشر
نشاط النساء والتمكين

ما الذي يمكن فعله إذا كان المُراد دعم النجاح المدرسي لدى الأطفال المتحدرين من الهجرات الأفريقية، والتقليل من الانحرافات؟ وفي ما يتجاوز ذلك: إذا كانت هناك رغبة حقيقية في أن يشمل احترام الهويّات جميع الذين يعيشون في فرنسا؟

هائل هو وزن إطار التنشئة الفردي والعائلي. إنه يؤدي دور الأهل، بزادهم الدراسي كما يؤدي حجم العائلات وطبيعة الهجرات دورًا حاسمًا في نجاح الأطفال والمراهقين. لكن الوضع المهني للرجال الراشدين قليل المرونة، وحجم العائلات الكبيرة لا يتغير إلا من جيل إلى جيل، والتقاليد العائلية وسط السكان الراشدين في الأحياء الفقيرة تطرح نفسها مُعطى يصعب على السياسات العامة والعمل السياسي تطويعه عمومًا. هذا مع أن مدخل الأجيال الجديدة إلى التنشئة الاجتماعية إنما يكون في هذه الدائرة الأولى. والسياسات التي حاولت اصطفاء موجات الهجرات بدلالة الأصل الثقافي كشفت عن كونها مقيتة أخلاقيًّا وقليلة الفاعلية إلى حد بعيد. أما العامل الأساس الشارح لهجرة الفقراء، يكمن في الدخل التفاضلي للفرد بين بلدان الشمال وأفريقيا على وجه خاص. وعلى الرغم من الكساد، فإن عامل الجذب هذا سوف يبقى بالغ القوة ولن يختفي قريبًا.

متابعة ما كان إيجابيًّا

كيف التصرّف؟ تُلاحَظ مظاهر انكفاء واحتجاج، ولكن أيضًا مظاهر حراك اجتماعي، وحتى ديناميات لتنظيم مشاريع في الأحياء الفقيرة. فهل يدفع هذا

التفكير إلى القول إن هناك روافع يمكن استخدامها، أم أنه يجب فهم هذه المظاهر بوصفها أشكالًا من التكيّف غير المناسب؟ الطريق ضيقة. عائلات الأحياء الفقيرة لا تتحكم فعلًا بمصائرها. فإمكاناتها المتاحة مقيدة بالفرص، خصوصًا فرص الاستخدام، ولكن أيضًا بالاختيار السكني. وهي مقيدة باختيار التكوين المهني وحتى بالتنشئة الاجتماعية لدى الشباب. ومع أن تَدَبُّر الأمر من الفرد انطلاقًا من استعداداته وموارده ليس بالضرورة أمرًا يعطل الانتظام.

في قلب أحياء السكن الاجتماعي هناك فئة تتقدم، وأخرى تراوح، بل تغرق في مشكلاتها. فما هي مؤشّرات هذا التغيّر؟ يبدو عسيرًا على الفهم قليلًا أن الأحياء ذات الإيجار السكني المعتدل تُنتج، ولو بصورة متناقضة قليلًا، نخبة سوف تغادر أحياءها السكنية. وهذا يشهد على استعادة هذه الأحياء دورها القديم بوصفها منصّة عبور. أكثر من ذلك، لقد شهدنا في بعض هذه الأحياء أوجهًا ملحوظة من التقدم المدرسي في مجرى أعوام العقد الأخير من القرن العشرين. ونعرف أنه عندما توجد الكوادر وأصحاب المهن ولو بأعداد قليلة، في حيٍّ شعبي، فإننا نصادف تدنيًا في الرسوب المدرسي[1]. وما هو في متناول السياسات العامة يتعلق بالصلة بالعمل: البطالة، ومعدل النشاط. وبوضوح أكثر بالعرض المؤسسي للخدمات، وخصوصًا في حقول التعليم والنقل والعمل الاجتماعي. وبسبب من عدم توافر المعلومات الكافية، لن نتطرّق سوى إلى بعضٍ من هذه الاتجاهات: تلك التي تقع في صلب التحليل الذي أجريناه حتى الآن بمنظور الاستيعاب الإثنوثقافي التعددي.

في ما يتعلق بالنضال ضد الرسوب المدرسي، فإن ملاحظة الوضعية المكانية لأوجه عدم المساواة المدرسية مسألة يتشارك فيها اليسار واليمين المعتدل إلى حد بعيد، وتكمن أوجه الخلاف في سبل المعالجة. فالفارق يتمثّل بالنبرة الجماعية لدى اليسار والنزعة الأكثر فردية لدى اليمين. في المستقبل

(1) أولاً وبصورة آلية - إن الأطفال من هذه الفئات سوف يتحصّلون على شهادة البروفيه بنسبة تفوق الـ 95 في المئة - ثمّ من خلال الحافز (المتمثّل بالتأثّر الإيجابي بالمحيط) والمرتبط بالاختلاط الاجتماعي: وجود تنوّع في الأوضاع التي بعضها أوضاع نجاح، حتّى في ظل وجود حالات من تزوير البطاقة المدرسية، أو الهروب إلى التعليم الخاص، يبقى أن هذا النجاح يؤدّي إلى التنافس.

القريب يجب مواصلة اللجوء إلى ترتيبات المساعدة على النجاح المدرسي. وقد أدت المواكبة المدرسية ذات النمط التعاوني خلال أعوام التسعينيات وفي بداية أعوام الألفين في فرنسا دورًا مهمًا من أجل تجنب اتساع الفجوة بين أحياء الهجرة والمناطق الأخرى. وقد أُعيد تنظيم عملية المواكبة منذ العام 2005 في إطار ما عُرف بـ «النجاح التربوي». وعنى ذلك ترتيب المساعدة من أجل تحسين المستوى (المدرسي) طوال فترة الطفولة والمراهقة: سياسة لتساوي الأوضاع، وأكثر فردانية من المصاحبة المدرسية التي سبقت[2]. ومن وجهة النظر هذه، يمكن القول إن برنامج «النجاح المدرسي» يستهدف إنجاز تسوية متوازنة إلى حد ما، بين التمييز الإيجابي (التعويضي) والمساواة في الفرص (أي وضع الأطفال على نقطة الانطلاق نفسها). وما زال من المبكر جدًا تقويم المفاعيل الإجمالية (على الرغم من أننا بتنا في حيازة بعض التقويمات المحلية). على مستوى المبادئ، يتعلق الأمر بترتيب يستهدف تعويض المعوقات الملموسة على الصعيد الفردي من الشركاء الاجتماعيين في أحياء السكن الاجتماعي. وللذهاب أبعد في هذا الاتجاه، يجب تطوير العرض المؤسسي المدرسي وليس اجتذاب العائلات نحو الأحياء الغنيّة وحرمان الأحياء الفقيرة من نخبتها (استحداث الصفوف التحضيرية في ثانويات «الأحياء الحضرية الحساسة» (ZUS) يذهب في الاتجاه الصحيح).

لكن برنامج «النجاح التربوي» لا يشكل حقيقةً سياسة «تمكين»[3]. فالبُعد الوحيد لسياسات المدينة الذي يندرج اليوم، بهذا القدر أو ذاك في منطق التمكين، هو البرنامج الساري في «المناطق الحرّة الحضرية» (ZFU)[4].

---

(2) يجب تناول التعارض بين تكافؤ الفرص والمساواة في الأوضاع بشيء من التبصُّر: فعندما نعوِّض مبكرًا لدى الأطفال النقص في زاد الأهل المدرسي، فهذا يعني أنّنا أتحنا المساواة في الفُرص من أجل المستقبل.

(3) إذا كان «النجاح التربوي» قد سجَّل نكوصًا باتجاه فردنة التكفُّل، فهو ما زال أيضًا يتموضع ضمن منطق مساواة النتائج والتعويض. وهو يجب أن يُستكمَل بسياسة تقوية المساواة في الفرص في هذه الأحياء نفسها: تنويع العرض المدرسي مع شبكات التفوُّق.

(4) ووفق هذا المنظور يجب رفض أي نشاط تمويلي جزئي يجري في أفريقيا وآسيا على أساس أنّه لا يؤدّي إلى التمكين.

فهذه السياسة تندرج في منطق يمنح الاستقلالية وهو مختلف جذريًّا عن منطق التحويلات المالية. صحيح أنه في الإمكان مناقشة واقع أن «المناطق الحرّة الحضرية» توفّر الوسائل لسكان الأحياء الفقيرة أنفسهم، ولكن من الضروري مقارنة إنجازات «المناطق الحرّة الحضرية» مع إنجازات إدارات الأحياء ومع الترتيبات الأخرى الرامية إلى تطوير النشاط والاستخدام المحليين. وواقع أن 25 في المئة من الوظائف المستحدثة في «المناطق الحرّة الحضرية» قد عادت بالفائدة على سكان المناطق الحضرية الحساسة، أمرٌ بالغ الإيجابية. ومن المؤكد أن هذه السياسة أقل من حجم المشكلة (فقط 100 منطقة حرّة حضرية في العام 2007)، كما أن معدل ديمومة المؤسسات التي تمّ خلقها بقي ضعيفًا جدًّا[5].

في فرنسا، وإلى جانب المساعدات الخصوصية التي تشكّل دعمًا للدخل أكثر مما تمثّل دخلًا بديلًا، وضع اليسار سياسة الحصول على وظيفة: سُمّيت بالوظائف المدعومة. وفي أعوام التسعينيات أدت مؤسسات التكوين وورش الإدماج دورًا مهمًّا. وهي إذ عملت في محو الأميّة، والتدريب في المؤسسات، سمحت لنساء مهاجرات من دون زاد مدرسي بالحصول على وظائف وفق العقد المدعوم. ولكن بدءًا من العام 2002 تمّ التخلي عن سياسات التأهيل لمصلحة النساء الأقل زادًا مدرسيًّا ولمصلحة الإعفاء الضريبي للمؤسسات التي اختارت موظفين أقل حظوة من أجل إشراكهم في ورش التأهيل، وبالتالي استبعدت النساء ذوات الزاد الدراسي القليل. وقد تزامنت هذه التغيّرات السياسية مع تطوير خطاب بشأن مخاطر العائلة ذات المعيل الواحد على الصعيد التربوي... من المؤكد أن تشجيع عمالة النساء لا يكفي دومًا للسماح للعائلات الوحيدة المعيل بالخروج من فقرها. ولكن يمكن التفكير بأن إقران ذلك بمساعدات هادفة وتراكمية، أكثر تحفيزًا من «الدخل التضامني الفعّال» (RSA)، ويمكن أن يثمر فوائد تربوية نادرًا ما تؤخذ في الاعتبار[6].

---

(5) انظر: Rapport d'évaluation du Sénat (2007).

(6) حاليًا، يجب التساؤل بشأن الأسباب التي لم تجعل «الدخل التضامني الفعّال» (RSA)، أي الجزء المعادل لتجاوز المساعدة، يقلع فعليًا.

نشاط النساء

في منطق التنمية الاجتماعية يجب على السياسات العامة أن تهدف، على وجه الخصوص، إلى تشجيع النشاط المهني لدى النساء. ففي الأحياء الحساسة لبلديات أربع مقاطعات من الإيل دو فرانس، يظهر أن الفوارق في معدلات نشاط النساء مرتبطة بمعدلات النجاح في البكالوريا. ونقع على هذا الترابط من جديد ولو أقل بروزًا، لدى مقارنة الديناميات المدرسية المتوسطة في تجمعات الـ (IRIS) الستمئة والخمسين في منطقة إيفلين[7]. وعلى هذا الصعيد يفرد التحليل عوامل ثلاثة تساهم في شرح أوجه التقدم المدرسي: أهمية نسبة الطبقات الوسطى (كوادر، حرفيون، تجّار، ومهن وسيطة)، وجود رصيد إيجابي مهاجر (ما يعني أن الـ (IRIS) تجذب مقيمين)، وازدياد معدلات نشاط النساء بين 35 و59 عامًا[8]. يصعب رفع مستوى جاذبية الأحياء، وقد رأينا العوائق في مسألة الحفاظ على الكوادر، ومن هنا أهمية العمل على تشجيع نشاط النساء.

ويبرز أيضًا المفعول الإيجابي لنشاط النساء على الصعيد الفردي. فوفق الاستقصاء المتعدد المواقع، يرتبط مستوى التلامذة في الصف السادس إيجابًا بمستوى انهماك الأمهات من أصل أفريقي في نشاط خارج المنزل. وتوحي هذه النتيجة بأن سياسة تشجيع عمل النساء يمكن أن تكون لها مفاعيل إيجابية على النجاح المدرسي وعلى مستوى أوسع إذا توافرت هوامش لتطوُّر نشاط النساء. لكن فرنسا هي من بين البلدان الأوروبية الأقل توظيفًا للنساء. فالإحصاء الأوروبي (Eurostat) يظهر وفقًا للنسبة المئوية للسكان في العام 2006، أن فرنسا تقف في نهاية الصف من وجهة النظر هذه: لدى بولندا وإيطاليا فحسب معدلات أدنى. ومن المؤكد أن الفوارق في معدلات النشاط العام بيننا وبين

(7) «المناطق الحضرية الحسَّاسة» (ZUS) هي وحدات أكبر عمومًا من جزر الـ(IRIS)، ومتباينة من حيث الحجم. وإذا كانت بعض الأحياء (المناطق الحسَّاسة) كالبليزانس (Plaisances) في (مانت لو جولي) تتطابق مع حي واحد من جزر (IRIS)، فإن «المنطقة الحضرية الحسَّاسة» في (فال فورِّيه) تغطّي 11 منها.

(8) النتائج متساوية عندما تحتسب في 52 جزيرة (IRIS) في منطقة (سين أفال)، أو في 643 جزيرة (IRIS) في منطقة إيفلين.

مَنْ يسبقنا مباشرة - إسبانيا، ألمانيا - ليست كبيرة. لكن تحليل شرائح الأعمار يُظهر أن الفوارق بالنسبة إلى النساء في عمر الخمسين فوارق محسوسة (لدى البلدان الاسكندنافية مثل السويد والدانمارك معدلات النشاط النسائي أعلى بكثير). هناك إذًا فرص تقدُّم للنشاط النسائي، وخصوصًا النساء اللواتي لديهن أطفال تجاوزوا الاثني عشر عامًا.

لقد أجرت البلدان الاسكندنافية نوعًا من «نزع العائلة» من ترتيبات الحماية الاجتماعية. في السويد، ونحن في العام 1995، كان هناك 89 في المئة من الأمهات الوحيدات اللواتي يعملن ويتلقين مساعدات مهمة، بينما في الولايات المتحدة، فإن 45 في المئة من النساء فقط يعملن ويتلقين القليل من المساعدات: فالسويديات يستطعن رعاية أطفالهن منفردات بينما لا تستطيع الأميركيات ذلك. في فرنسا - على الرغم من أن النموذج «العائلاتي» يعطي علاوة للذين يتلقون أجرًا وحيدًا - فإن التقسيم القائم بين الجنسين على أساس داخل المنزل وخارجه قد انخفض نسبةً إلى ما كان عليه غداة الحرب العالمية الثانية. النساء الوحيدات يتلقين مساعدات مهمة سواء عَمِلْنَ أم لا. وقد ساهم ذلك في دعم استقلالية نساء الطبقات الوسطى، بينما نرى أن نموذج العائلة ذات الأجر الواحد غالبًا ما استمر في الأوساط الشعبية.

وتتغيّر علاقة النساء بالعمل تبعًا للأصل الثقافي. فمعدلات النشاط لا تتراتب بدقة مع معدلات الخصوبة أو مستوى الدراسة، كما كان يمكن أن نتوقع. فهذه المعدلات أكثر ارتفاعًا لدى النساء من أصل جنوب صحراوي (ربما جزئيًّا بسبب معدلات النشاط المرتفعة لدى النساء القادمات من منطقة خليج غينيا) مما هي لدى المغاربيات أو التركيات. وهناك فرص مهمة للتقدم لدى كثير من المجموعات؛ وبعض التطورات التي سجّلتها دراستنا تُشير إلى أن الاندفاع من نساء الأحياء الفقيرة نحو العمل ليس أمرًا يمكن إهماله مع نهاية القرن العشرين.

في مجرى أعوام التسعينيات، أُقصيَ بصورة واسعة سكان الأحياء الحساسة عن دائرة العمل. وقد مورس هذا الإقصاء خصوصًا على الرجال عند

طرفَي طيف العمر: بطالة الرجال الشباب قليلي الشهادات، إحالة على التقاعد المبكر للجيل المسن الذي كان يعمل في الصناعة. ولم يكن سهلًا دخول النساء في عالم العمل في سياق الكساد الاقتصادي، وسوف يبقى ذلك صعبًا. هذا على الرغم من أن جزءًا متناميًا من النساء المسيحيات والمسلمات في الأحياء الحساسة، وخصوصًا النساء القادمات من أفريقيا السوداء، حاول الحصول على نشاط مهني شرعي، على الرغم من المعدل العالي من الأمّية وعدد الأطفال الكبير. وقد تمكّن قسم منهن من الحصول على عمل.

بين العامَين 1990 و1999 بقي نشاط المرأة مستقرًا حول نسبة 55 في المئة خارج أحياء السكن الاجتماعي في فال دو سين، بينما انخفض من 45 في المئة إلى 41 في المئة في الأحياء الحساسة لهذه المنطقة، بسبب ارتفاع نسبة النساء المهاجرات اللواتي لديهن معدلات نشاط ضعيفة. لقد انسحب جزء من النساء الفقيرات من سوق العمل بينما دخل جزء آخر إليها[9]. من الجليّ أننا لا نملك معطيات إحصائية في شأن تطور معدلات النشاط لدى النساء تبعًا لأصلهن الثقافي. ولكن من الممكن أن نستخرج بصورة غير مباشرة ظاهرة مهمة من خلال ملاحظة معدلات نشاطهن في تجمعات الـ (IRIS) في متحدات فال دو سين. من خلال نموذجَين للـ (IRIS) - بعضها خارج المناطق الحضرية الحساسة (ZUS)، وبعضها الآخر في هذه المناطق (إضافة إلى أن هناك حضورًا قويًا للعائلات السود الأفريقية فيها) - ازداد معدل نشاط النساء بينما كان الاتجاه العام نحو الانخفاض في الأحياء الشعبية. وعندما نصنّف تجمعات (IRIS) انطلاقًا من النسبة المئوية المتصاعدة للعائلات الأجنبية، نلاحظ أنه كلما ازداد معدل الأجانب، نجد مجمّعات (IRIS) انخفض فيها نشاط النساء بين العامَين 1990 و1999. ولكن حيث تزيد نسبة العائلات الأجنبية عن 25 في المئة ينعكس الاتجاه: ففي مجمّعات الـ (IRIS) «الأجنبية» جدًا، فإن تغيّر معدل نشاط النساء إيجابي بين العامين 1990 و1999. وبالإجمال، فإن زيادات

(9) إن معدّل النشاط النسائي حسّاس ظرفيًا. فعندما ترتفع البطالة، تكون النساء أوّل مَنْ يضطر إلى القبول بعقود مؤقتة.

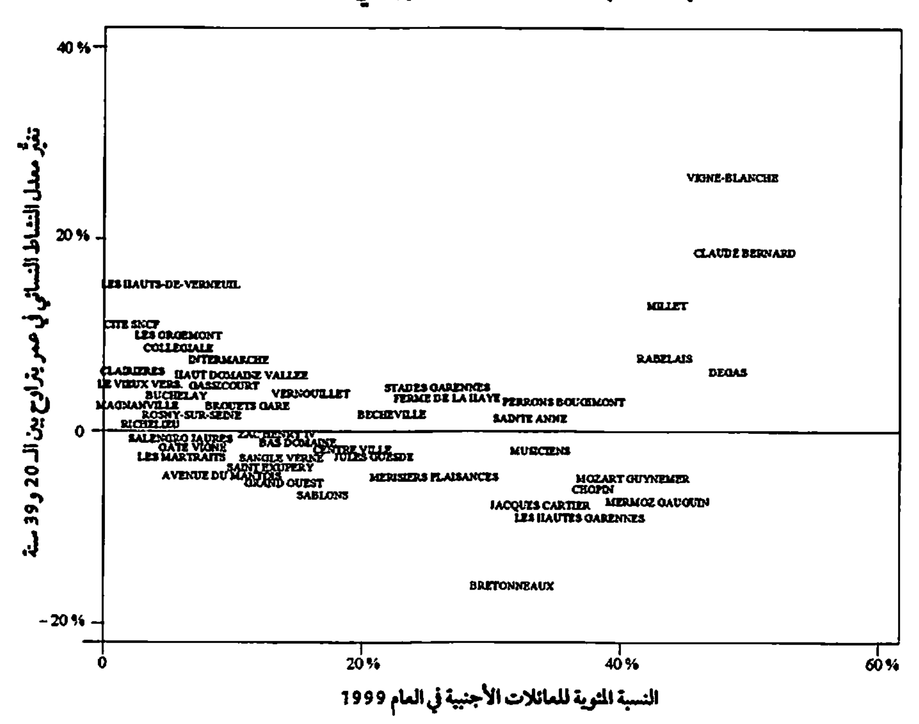
معدل النشاط تظهر، في الوقت نفسه، في الـ (IRIS) الميسورة التي لا تضم مهاجرين، وفي الـ (IRIS) الفقيرة والمكتظة بالمهاجرين، بينما شهدت الـ (IRIS) الواقعة بين الحدَّين تغيّرات في معدل النشاط النسائي، إمّا صفرية وإما سلبية في الأغلب. (راجع الرسم اللاحق).

تُظهر المعاينة اليقظة لقائمة مجمّعات الـ (IRIS) التي ارتفعت فيها معدلات نشاط النساء أكثر من غيرها، سواء في مانت (Mantes) أو في مورو (Mureaux)، أنها أحياء يحتل فيها حضور العائلات القادمة من الساحل موقعًا مهمًّا. أما الـ (IRIS) التي نلاحظ فيها انخفاضًا في معدل نشاط النساء في مجرى أعوام العقد الأخير من القرن العشرين، فهي أحياء يتميّز وضعها بأنها أكثر اختلاطًا، وحضور العائلات المتحدرة من الهجرة الشمال الأفريقية كبير نسبيًّا فيها، وحضور عائلات الساحل أكثر تواضعًا. وهكذا ففي العديد من تجمعات الـ (IRIS) الأكثر فقرًا - حيث الفارق في معدلات نشاط الرجال والنساء وصل إلى 40 نقطة من النسبة المئوية للعام 1990 في ني بلانش، بوجيمون، رابليه، كلود برنار - انخفض الفارق إلى 20 نقطة من النسبة المئوية للعام 1999 (في الأغلبية العظمى للأحياء انخفض الفارق بصورة أقل ملموسية). وفي مجرى العقد الأخير من القرن العشرين، وداخل الأحياء الشعبية نفسها، ظهرت ديناميتان مختلفتان: نمو في نشاط النساء في الأحياء ذات الحضور القوي للعائلات الساحلية الكبيرة، على الرغم من عدد الأطفال المرتفع، وتراجع في النشاط النسائي في الأحياء التي تغلب فيها العائلات القادمة من شمال أفريقيا[10]. فهناك ميول أو ضغوط دفعت إلى الحد من معدل النشاط، نشاط النساء حيث النسوة القادمات من المغرب العربي هن الأكثر عددًا. وعلى عكس ذلك، كانت الرغبة في العمل قوية جدًّا في الأحياء حيث الأفريقيات القادمات من الساحل والمحرومات من الزاد الدراسي كن الأكثر عددًا.

---

(10) وكما أن الأحياء التي تحضر فيها العائلات القادمة من أفريقيا السوداء، وتجمع أيضًا عائلات ذات أصول شمال أفريقية تكون نسب العائلات الأجنبية فيها الأكثر ارتفاعًا.

فال دو سين: تغيُّر معدل نشاط النساء بين 1990 و1999 تبعًا لنسبة العائلات الأجنبية في الـ(IRIS)



المصدر: إحصاء 1999.

القراءة: إن حالات النمو الأعلى في معدلات النشاط النسائي حصلت في تجمعات الـ(IRIS) الأكثر خُلوًّا من العائلات الأجنبية (دو فيرنوي) وفي الأحياء حيث العائلات هي الأكثر عددًا (ني بلانش ومورو).

ربما ما كنا لنلاحظ أهمية عمل النساء في التنشئة الاجتماعية للمراهقين، لولا المقابلات التي أجريناها مع هؤلاء المراهقين في مدارسهم، وخصوصًا أبناء الأُمهات القادمات من أفريقيا الساحل. فالعديد منهم أكّدوا باعتزاز أن أمهاتهم يعملن. وفي بداية اللقاءات كنا متحفّظين تجاه تناول هذا الموضوع لمعرفتنا أهمية حضور الأمهات في المنزل. وعندما طرحنا السؤال: «ماذا تعمل والدتك؟»، لاحظنا سريعًا أنه لم يكن لدى المراهقين أي حرج في القول: «أمي تعمل خادمة في فندق»، أو «إنها تنظِّف المكاتب في باريس». وما كان يثير ارتباك المراهقين الآخرين، حتى المنتمين إلى الأوساط الشعبية، كان يعبِّر

عنه بنبرة اعتزاز لدى هؤلاء الشبان. كيف يؤدي نشاط الأمهات الأفريقيات إلى النجاح الدراسي؟ إن سر هذا الأمر يتبدد جزئيًّا في الأقل، إذا نظرنا إلى هذا الإعلاء من شأن العمل بوصفه علامة على تغيّر في الوضع. فالأمهات بأغلبيتهن لا يستطعن مساعدة أطفالهن بصورة ملموسة حتى في المدرسة الابتدائية. ومن ناحية أخرى، إذا كان الأمر يتعلق بمفعول التنشئة الاجتماعية، يجب انتظار عشرة أعوام لتظهر آثارها على معدلات النجاح في امتحان نهاية المدرسة الإلزامية. يبدو انضواء النساء في الحياة المهنية إشارةً إلى التوجّه نحو العالم الذي هو أيضًا وغالبًا عالم أزواجهن. وهو أيضًا إشارة إلى قناعتهن بالقدرة على النجاح من خلال جهودهن الشخصية. ويبرز هذا التأكيد الذي يسميه علماء النفس الاجتماعيون معيارًا للداخلية التي تحصل لدى نساء لا نتوقع منهن هذا الموقف. وليس تنامي انخراط النساء في العمل دليل تأكيد لنسوية جديدة لديهن، بل هو فعل إرادي لتحسين آفاق نجاح عائلاتهن. وإذا كانت النسوة هؤلاء يواجهن على طريقتهن تحدي الحداثة، فهذا من أجل أطفالهن أولًا. ويمكن لنا في الواقع أن نتصور أنهن أثبتن أن النجاح ممكن من خلال الحصول على عمل، وأنهن قادرات على إشراك أبنائهن في إرادة النجاح.

هل نشجّع عمل النساء؟

سياستنا العامة محشورة بين تَطلُّب الدعم المادي للأُسَر ذات المعيل الواحد باسم استقلالية النساء، وضرورة عدم إصابة العائلات بالهشاشة. التوتّر الناجم عن هذا الهدف المزدوج هو توتر حقيقي وحاد في أحياء السكن الاجتماعي على وجه خاص، ويجب التعامل معه بوعي. ومن أجل تقدير المنافع والمخاطر على أوجه سلوك المراهقين جراء ارتفاع نسبة عمل النساء، يجب الأخذ في الاعتبار التفاعل بين الشكل العائلي والأصل الثقافي، والصلات بين الفقر وأحادية الإعالة، وترتيبات رعاية الأطفال الصغار. تُظهر التجربة العالمية أن للعمل النسائي، إذا بدأ قبل انتهاء العام الأول من عمر الطفل، آثارًا سلبية على نمو قدرة التواصل لديه. وبالمقابل، فإن لنشاط الأم بعد العام الأول من

عمر طفلها، مفاعيل إيجابية معترفًا بها بصورة شبه عالمية[11]. فالسياسات التي تشجّع استقلالية النساء ليس مقدّرًا لها بالضرورة أن تنتج انحرافات. كما أن السياسات التي توفّر دعمًا للنساء الوحيدات في رعاية أطفالهن، يمكن لها أن تكون متلائمة مع الحفاظ على مستوى عالٍ من النشاط لدى الأمهات.

يجري التمييز غالبًا، ضمن إجراءات المساعدة الاجتماعية، بين تدابير مسمّاة «نشطة» وأخرى مسمّاة «هادئة». وهناك مقارنة مفيدة مع الدرّاجة الهوائية: أثناء التعلّم على ركوب الدرّاجة، فإن كل شخص، صغيرًا كان أم كبيرًا، يسعى إلى موازنة الدرّاجة من خلال ملامسة رجليه الأرضَ أو استخدام العجلات الجانبية التي تحفظ توازن الدرّاجة حتى في حال التوقف. ولكن هناك توازنًا ديناميكيًّا لا يقل قوة يتمثّل بزيادة السرعة. فاستعمال الفرامل أو الدوّاسات هما وسيلتان للحفاظ على التوازن، ولكن ليس لهما المغزى ذاته. فالسياسات التي تتبنى الدعم تؤدي في مرحلة الحراك دور منصّة انطلاق، ولكنها في مرحلة الحراك الضعيف تؤدي دورًا معاكسًا. واستبدال برنامج «المساعدة للأُسر ذات الأطفال المُعالين» (Aid to Families with Dependant Children) (AFDC) ببرنامج «المساعدة الموقتة للأُسر المحتاجة» (Temporary Assistance to Needed Families) (TANF) وبروز برنامج «كسب ائتمان ضريبة الدخل» (Earn Income Tax Credit) في الولايات المتحدة، هو نموذج للانتقال من التدابير «الهادئة» إلى التدابير «النشطة»، وكانت لها مفاعيل ملتبسة لأنها فاقمت عدم المساواة وسط السكان الفقراء في وقت ارتفاع معدلات نشاط النساء[12]. في المقابل، ففي المملكة المتحدة، تمّ استبدال برنامج «ائتمان ضريبة دخل العائلات العاملة» (Working Families Tax Credit) وهو ترتيب نشاط مشروط، ببرنامج مساعدة سخيّة مرتبطة بالعودة إلى العمل (وهي هادئة وغير مشروطة)، فأظهرت التحليلات أن هذه

---

(11) انظر: Nazli Baydar and Jeanne Brooks-Gunn, «Effects of maternal Employment on preschoolers cognitive and behavioural Outcomes,» *Development Psychology* 27, no. 6 (1991): 932-945.

(12) انظر: M. J. Zaslow et al., The National Evaluation of Welfare-to-Work Strategies: Impacts on Young Children and their Families two Years after Enrollment (Washington, DC: Department of Health and Human Services, 2000).

الأداة محددة للهدف بدقّة سمحت بنمو معدل نشاط مسؤولي العائلات ذات المعيل الواحد (قبل أزمة 2008 على كل حال). وهذا يعني أنه لا يمكننا الاكتفاء بتقويم الإجراءات وفقًا لتوجّهها - المساعدة تنعكس وتصير حافزًا - من دون الأخذ في الاعتبار الظروف التي وُضعت خلالها موضع العمل، وكذلك درجة اهتمام المستفيدين[13].

قد نتخيّل أن اليمين يميل بصورة أقوى إلى الإجراءات «النشطة» وأن اليسار يميل إلى تلك «الهادئة». ولكن الترتيبات أبعد كثيرًا من أن تكون قطبية بهذا الوضوح. وحتى عندما تؤكّد أنها تستهدف تكافؤ الفرص وتجديد الدينامية الحضرية، فإن سياسات المدينة تبقى شديدة التأثّر بالنظرة التعويضية. فالأفراد الذين تتوجّه إليهم يُعتبَرون منتفعين فرديين أو جماعيين، ونادرًا فاعلين يجب إعطاؤهم إمكانات يتصرّفون بها بأنفسهم. ولكن في مجرى العقود الأخيرة حصل انزعاج من المنطق المالي وميل نحو التعويض عن المعوقات، ثم نحو المساواة في الفرص. هكذا توجُّه يفترض أن المستفيدين هم فاعلون يتلقّون بدلًا من عملهم، وليس موارد إضافية. والانتفاع من العودة إلى الاستخدام لا يقتصر على الموارد المالية، فالسياسة التي تشجّع على رفع معدلات النشاط النسائي، والتي تكمّلها إجراءات المساعدة المبكرة للأطفال وأعمال التأهيل التي تمّ إهمالها حديثًا، من شأنها أن تكون لها مفاعيل إيجابية على النجاح المدرسي والحد من الانحراف.

دشن اليسار المرهق بنتائج العام 2002 دورة من الحذر تجاه كل ما يمتّ بصلة، بنظره، إلى الليبرالية، وبتجاهل القوة الكامنة في النضال من أجل تمكين نساء الأحياء الفقيرة[14]. نستطيع إدانة الليبرالية الأنكلوسكسونية بوصفها نظامًا

---

(13) ومهما كانت الطريقة التي يتم من خلالها تقويم هذه السياسة، فإن غياب برنامج المساعدات الدائمة (AFDE) لمصلحة مساعدات أكثر مشروطية متمثّلة ببرنامج (TANF)، وربما العودة إلى البرنامج السابق (AFDC) من نمط جديد في سياق الأزمة المالية وانتصار باراك أوباما، كما الجدال بشأن إجراءات المساعدات، كلها مطروحة علنيًا أيضًا.

(14) انظر: الاستقبال الشديد الفتور الذي قوبل به التقرير الآتي: Pierre Cahuc et Francis Kramarz, =

سيئًا يغزو مناحي الحياة كافة ويدّعي إخضاعها لقواعد المنافسة. وأنا لست مقتنعًا بأن إعطاء الصفة التعاقدية لحقوق الأفراد والعائلات وواجباتهم في حالة الإجراءات «النشطة» التي يمكن دمجها بمنطق السوق، ولكن هذا لا يهم كثيرًا. المهم هو: هل يستطيع اليسار الفرنسي الذي استعاد الجانب القسري من سياسة العماليين الجدد أن يتجاهل إجراءات التمكين[15]؟

وإذا كان تراجع العادات ينتشر انطلاقًا من المناطق الفقيرة والمهاجرة، فيمكن لهذه المناطق أيضًا أن تشكّل تحفيزًا جديدًا، وخصوصًا للنساء. في الواقع، نرى النساء في الهند وأفريقيا ينتظمن في بنى روابط (Self-Help Groups) تعاونية، ويلجأن إلى تسليف صغير الحجم. وفي كل مكان ينصب الرهان بتأكيد رفع مستوى الحياة والقدرة على التصرّف بموارد خاصة وتربية أفضل للأبناء، ولكن أيضًا في بلورة تغيير في العلاقات بين الجنسَين. ومن خلال هذه المساعي يحصل تطور من شأنه أن يمس السلطة البطريركية. في بنغلادش وفي العديد من الولايات في الهند، انتشرت حركة تمكين المرأة على مدى واسع: فهناك ما يقرب من 10 في المئة من النساء النشيطات معنيّات بالروابط من نمط (Self-Help Groups)، في التاميل - نادو وفي البنغال الغربي. وفي جنوب آسيا وفي شرق أفريقيا تطورت حركة مشابهة لدى النساء الفقيرات من خلال التسليف الصغير. وقد شكّل مضمون هذه الأعمال موضوعًا لكثير من المنتديات. لكن يبقى أن انتشارها في آسيا بلغ حدًّا باتت معه، وخارج أي نقاش، تشكّل قطيعة مع الأجوبة المعتمدة على منح المساعدات المهيمنة حتى الآن: فالأمر لا يتعلق بتوسيع الحقوق فحسب، بل بتنمية إمكانات تحقيق الذات.

هل نستطيع نقل هذه التجربة إلى أحياء السكن الاجتماعي في البلدان

= *De la précarité à la mobilité: vers une Sécurité sociale professionnelle* (Paris: La Documentation française, 2004).

(15) إن شخصًا كروبير كاستيل (Robert Castel) يستطيع، على ما يبدو لي، أن يؤيّد هذا المطلب العمالي - الجديد (New Labour) طالما نعطي الأفراد والعائلات الوسائل الفعلية من أجل الالتزام بتعهُّد. انظر: Robert Castel, «Débat avec Jacques Donzelot,» *Esprit* (août 2005).

الأوروبية، وإذا كان الرد بالإيجاب، فكيف؟ الاقتصاد التضامني، ومن خلال قدرته على إعادة التفكير بمفصلة العلاقة بين العائلة والسوق والسلطات العامة والمجتمع المدني، يقدم فرصة غير مسبوقة للتفكُّر بالنضال ضد أوجه عدم المساواة بين الجنسين[16]. «يشجع توافر الفضاءات الوسيطة التشارك والتعاون في تحمل عبء المشكلات التي كانت تقع على عاتق المجال الخاص، وجوهريًا على النساء، هذا من ناحية أولى. ومن ناحية أخرى، فإن تمكُّنَ بعض فئات السكان، وخصوصًا النساء، من صوغ المشكلات والتعبير عنها، من خلال تصدّيهم لمصاعب يصادفونها، بعدما تجاهلها السوق أو الدولة وأهملاها، يجعلُ الفضاءات الوسيطة مجالًا للرد على السمة المجحفة بعمق لعدالة معولمة غير حساسة، بل عمياء عن بعض أشكال اللامساواة»[17]. وإذا كانت حركة روابط النساء في الأحياء الفقيرة في أوروبا لم تبلغ مدى كافيًا، شأن تقديمات القرض الصغير، فإن هناك سلسلة من المؤشّرات تظهر أن النساء في الأوساط الأشد فقرًا يستطعن المساهمة في إعطاء وجهة معاكسة للإخفاقات التربوية. وذلك في سعيهن إلى الحصول على عمل مدفوع الأجر وإلى اندراجهن في بوتقة الاستقلالية.

سياسة تمكين تعطي الأفضلية لنساء الأحياء الفقيرة في الوصول إلى الموارد أو الخدمة الصغيرة، لهي سياسة تمييز إيجابي مكاني. وهي لا تستند إلى منح حقوق خصوصية، ولكنها تهدف إلى التنظيم الذاتي، على غرار نقابات العاملين بأجر، لتسهيل دخولهم مجالات التأهيل المهني والسماح لهم بعرض خدماتهم في مجالات أعمال خاصة (خدمات إلى شخص ما). ما هو جوهري، وأشارت إليه تجربة البلدان الآسيوية، هو البُعد التنظيمي الجماعي. هل لذلك قدرة على جعل التقاليد البطريركية تتآكل؟ إنه موضوع نقاش في آسيا وأفريقيا. ويجدر بهذه النقاشات أن تكون مفتوحة بشكل أفضل في فرنسا، حيث نتوقف

(16) انظر: L'action de L'ADIE en France.

(17) انظر: Isabelle Guérin, «Économie solidaire et inégalités de genre: une approche en termes de justice sociale,» *Revue internationale de l'économie sociale RECMA*, no. 289 (juillet 2003): 40-57.

غالبًا عند قراءة محض بلاغية للسياسات، من دون أن نرى أنها سوف تسمح للنساء في الأحياء الفقيرة بالوصول إلى مراتب «التدبير»[18] التي كانت حتى ذلك الوقت غير متاحة لهن. لقد بدأت سياسة التمكين بالتطور وهي تستحق الدعم القوي.

واحد من عوامل إخفاق التمكين غير ناجم عن عجز في الوسائل، بل عن فقدان ثقة المستفيدين المحتملين الذين لا يشكّلون جزءًا من الترتيبات الاجتماعية. والسياسات المحلية تصطدم اليوم بارتياب الفاعلين المحليين الصادرين عن المجتمع المدني، وهو ارتياب يتأتّى من الإدراك السلبي المتكوِّن لديهم من السياسة الشاملة تجاه مهاجري الجنوب. فهل في الإمكان أن نطور عملية الإدماج ونحن نشهر في وجه المرشحين للهجرة إلينا تهديدات الإقصاء؟

(18) بالمعنى الذي أعطاه أمارتيا سِن (Amartya Sen) لهذه الكلمة، على سبيل المثال أن يرتفع لها صوت داخل العائلة الموسعة.

الفصل الثاني عشر
الإدراج

مع نهاية القرن الماضي باتت البلدان الأوروبية، وبدرجات متفاوتة، مجتمعات متعددة ثقافيًا وتمتلك قوة محدودة وترى ميزتها المقارنة تخسر وسط عالم متعدد القطب. فهذه المجتمعات لم تعد تمتلك الانسجام الذي صنعه التاريخ من خلال أوجه إعادة التشكُّل وسياسات الدمج التعسفية. وحملت الهجرات الحديثة من الجنوب تقاليد متباينة مختلفة عن الإرث الأسود الأميركي والكاريبي. وهذا سبب لعدم نقل التفسيرات والسياسة العامة المطبّقة عبر الأطلسي نحو مجتمعاتنا من دون الانتباه إلى ثقافات المهاجرين. ونلاحظ في بلدان أوروبا خلال العقود الأخيرة ردتَي فعل: تتمثل الأولى بكونها ردة فعل على التحديث الذي تسرّب إلى العادات في عموم القوس العربي - الإسلامي. ويمكن إدراك ردة الفعل هذه، في جزء كبير منها، بوصفها ردة فعل لاحقة على السيطرة الاستعمارية ورفض الصدارة الغربية. أما ردة الفعل الثانية التي أشرنا إليها، فهي حركة انكفاء أخلاقي تنتشر في هذه المنطقة والبلدان الغربية أيضًا. وقد تزاوجت هذه العوامل عبر التوترات بين المهاجرين والمقيمين الأصليين في أوروبا. وفي هذا السياق عفا الزمن على نماذج الاندماج الأوروبية التي شكّلت مرجعية الدول - الأمم المنسجمة، وكانت حصيلة التاريخ في القرنين الماضيين.

وحتى عندما تتم عملية الإدراج، فهذا لا يعني امّحاء الفروق الثقافية التي يميّز بقاؤها عمليةَ الإدراج التي لا تتبع الدمج وفق النموذج ما بعد الوطني. وهو النموذج الذي يجب تشجيعه.

الإدراج مقابل الإدماج

توفِّر المجتمعات ما بعد الوطنية والمتعددة ثقافيًا منحى إيجابيًّا يتمثل بقلة انغلاق على الخارج وضعف في المماثلة، لكنها توفر في المقابل منحى سلبيًّا يتمثل بتجزؤ داخلي، لأن الثقافات الفرعية المتمتعة بشيء من الاستقلالية تتشكل وتحافظ على نفسها. ولم يعد التماسك يمر بالترابط عبر المماثلة: فالإدماج – المماثلة لم يعد ضرورة في المجتمعات ما بعد الوطنية.

الإدماج هو الصفة الطبيعية، بمعنى ما، للدولة – الأمة كما تم بناؤها في القرن التاسع عشر، بالترابط مع خلق فضاء عام، وصفه بكثير من الدقّة ي. هابرماس (J. Habermas). أما الإدراج في مجتمع ما بعد وطني فلا يسعه أن يطمح إلى برنامج دمجي، على ما نبّه إليه بوضوح شديد س. بو (S. Beaud) وج. نواربيل (G. Noiriel)، إذ تجب العودة إلى الرحم التاريخي الجمهوري لمفهوم الإدماج من أجل التقاط مضمونه[1]. ففي مثال الجمهورية الثالثة، لم يكن الإدماج مدركًا بوصفه إيعازًا، كما هو الأمر اليوم، بل بوصفه عملية طويلة من التنشئة الاجتماعية تتضمن وجهَين. يتعلق الأول باستدخال المعايير والقيَم التي تفرض نفسها على الجيل الجديد في كل مجتمع. ويتعلق الثاني بالتشارك في الحياة الجماعية العامة، وبأشكال الوصول إلى الوظائف العامة والخاصة، وإلى الوظائف السياسية. وباختصار إنه الاندماج المدني (مفهوم الاندراج المهني لم يكن بهذا الوضوح). لم يختفِ هذان الوجهان، بل شهدا إعادة تنظيم عميق من خلال تطور مجتمعاتنا نفسها. في الواقع، إن حداثة النصف الثاني من القرن العشرين افترقت بقوة عن المتطلبات التي صاحبت الحداثة منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية. فالحداثة الكوزموبوليتية حلّت مكان المثال ذي النزعة الإنسانية، الاستبطاني، الأوروبي – المتمركز حول الذات، والمنسجم. تعمل الثقافات الحديثة في المجتمعات ما بعد – الوطنية بمستوى من الإملاء (والمنع) المحدودين، وتحصل على الامتثال عبر الضغوط

---

(1) انظر: Stéphane Beaud et Gérard Noiriel, «Penser l'intégration des immigrés,» *Hommes et migrations*, no. 1133 (Juin 1990).

المعيارية غير المباشرة[2]. ولا تطالب هذه المجتمعات عمليًا بغير الحريات الأساسية والعدل والقيم الإجرائية على صعيد القانون. وهي مجتمعات منفتحة على العالم، تستند إلى تكنولوجيا متلائمة تمامًا مع خصائصها الثقافية. يحمل هذا المنظور الحديث معيارًا أخلاقيًا بمستوى الحد الأدنى: لا يجبر على شيء لأنه جوهريًا لا يؤكد شيئًا. ومن هذا الواقع، فإن الإدماج اليوم لا يستطيع أن يطمح إلى بلوغ المحاكاة في القيَم وأوجه السلوك. كما أنه ليس على السياسة العامة الإدراجية في مجتمع مفتوح، أن تجعل من الذوبان في مَصْهر القيَم والعادات هدفًا مسبقًا أو حتى أولوية سياسية.

لذلك، فإن بعضهم، على غرار ألان فينكيلكروت (Alain Finkielkraut)، يحافظ على مرجعية الجمهورية الثالثة، ليس بعلمانيتها بل بلائيكيتها الهجومية في توقعاتها، ويعتبر دومًا وبصورة مهجوسة إلى حد بعيد أن الشبّان الفرنكومغاربيين غير مندمجين، بل يصعبون على الدمج. آخرون، على عكس ذلك، وهم صراحةً من دعاة التعدد الثقافي، يؤكدون أن الاندماج الثقافي للشبّان المتحدرين من هجرة المغرب العربي أمر منجز. ومن أجل دعم هذا التأكيد، يشيرون إلى الموقع الذي لا يمكن تجاهله والذي يحتله الشبّان المغاربيون في بعض المجالات مثل الراب (rap) والهيب هوب (hip-hop) والبريك دانس (breakdance) والكوميديا، وهي جزء من «الشوبيز» (show-biz)، وفي ميادين من الرياضة مثل كرة القدم أو الملاكمة، وفي بعض أنواع ألعاب القوى، وبدرجة أكثر تواضعًا في مجال السينما والأدب، حتى ولو كان اختراقهم للحياة السياسية الوطنية وللتلفزيون حديث العهد. ولكن، وفق هؤلاء الكتّاب، فإن الاندماج الثقافي للشبّان المتحدرين من الهجرة لا يعني اندماجًا كاملًا، لأن الأبعاد المختلفة - الاقتصادية والسياسية والثقافية - ليست مترابطة بصورة طبيعية. «لأنه بالنسبة إلى الأكثر حرمانًا (...) كما كتب د. لابيروني (D. Lapeyronnie) في مطلع أعوام التسعينيات، فالنضال من أجل تأكيد خصوصية أو هويّة، يمكن أن يعاش بوصفه عقبة أمام المزيد من المشاركة الاقتصادية». وعلى الضد من

(2) انظر: François Dubet, *Le Travail des sociétés* (Paris: Seuil, 2009).

الصورة النمطية المهيمنة، فقد أكّد أن ما يفصل بين المهاجرين المغاربيين والوطنيين، ليس العجز عن الاندماج الثقافي، بل عجز عن الاندماج الاقتصادي والسياسي. وأضاف أنه «في المجتمعات ما بعد الوطنية تنامى الإقصاء الاقتصادي والاندماج الثقافي بصورة متوازية»(3). وبعد عشرين عامًا، يبدو لي أن هذا التحليل يجب التخلي عنه. ففي بداية أعوام التسعينيات كان هناك مَيْل إلى إضفاء طابع نظري على معوّقات المرحلة. فغياب النجاح الدراسي وإخفاق الشبّان المتحدرين من الهجرة المغاربية في تحقيق حركية صاعدة، اعتُبرا أمرًا مستدامًا يتغذى من التناقض بين متطلبات تأكيد الهوية ومتطلبات الاندماج في التيار المركزي للمجتمع. في الأعوام اللاحقة - وفي دراسات من مثل تلك التي لـ ج. ب. كاي (J-P. Caille) ول. أ. فاليه (L-A. Vallet) بشأن النجاح المدرسي للأطفال المتحدرين من الهجرة - كان هناك قبول بفكرة أن الانسداد لم يحصل، أو في الأقل بقدر رئيس منه، على مستوى المدرسة(4). واليوم هناك تحفّظ بشأن النجاح المدرسي الأفضل للأطفال في وسطٍ متساوٍ. لكن المسافة التي اجتازتها مجموعات كثيرة من المهاجرين، هي مجال تقدير(5). فبالنسبة إلى الفرنكو - ساحليين لم يختلف التاريخ كثيرًا، ولكنهم لا يجدون أنفسهم على مركز الدائرة نفسها، والمرحلة الراهنة ما زالت مرحلة تأكيد الذات الإثنية. وقد حافظت الحياة في الأحياء التي تعاني من الفصل على وظائف حمائية لم تعد بالتأكيد تلك التي يتلقّى الوافد فيها أوراقه الرسمية، وتتم مساعدته على إيجاد عمل بصفته مستخدَمًا في التنظيف أو الطهي. ولكن هذه المجموعة ما زالت تعمل بوصفها جماعة. فباستثناء شريحة ضيقة (خصوصًا أولئك الذين برزوا في الميادين الرياضية وتمكنوا من الالتفاف حول الطريق المدرسية)، بقي الشبان المتحدرون من هجرات الساحل مُهمَلين في مواقع استخدام ثانوية.

---

(3) انظر: Didier Lapeyronnie, «De l'intégration à la ségrégation,» *Cultures et conflits*, no. 6 (juillet 1992).

(4) وعلى الرغم من أن الوصول إلى المدارس العليا يبقى مغلقًا وبحدود بعيدة أمام المتحدّرين من الهجرة، فإن الحواجز أميَل إلى أن تتركّز في الحصول على وظيفة. انظر: Michel Euriat et Claude Thélot, «Le recrutement social de l'élite scolaire en France: évolution des inégalités de 1950 à 1990,» *Revue française de sociologie* 36, no. 2 (1995).

(5) انظر: Jean-Paul Caille, «Intervention au séminaire de la CAF,» Paris (avril 2007).

هل نستطيع اليوم أيضًا القول إن الاندماج الثقافي الذي يتم تأكيده بالنسبة إلى مهاجري شمالي أفريقيا، قوي جدًا، وأن الاندماج الاقتصادي ضعيف؟ إذا تعلّق الأمر بالدمج الاقتصادي، فإننا نلاحظ مع مراعاة مسافة أن المغاربيين من الجيل الثاني شهدوا تحسّنًا في مستوى تكوينهم وتمايزًا في مواقعهم الاجتماعية[6]. وما يَصْدُم أنهم بشهادة (دراسية) مساوية (أعلى من البكالوريا) خلال أعوام الألفين، عانى «المغاربيون» من نسبة بطالة بلغت 28 في المئة، مقابل نسبة 14 في المئة بالنسبة إلى الفرنسيين المولودين من فرنسيين: لا يقع العجز أساسًا في الحصول على التعليم، بل في تحويل هذه الحصيلة إلى مواقع اجتماعية. فمن جهة هناك قسم واسع من هؤلاء الشبّان، حقّق اندراجًا اجتماعيًا لم يؤدِّ إلى الاندماج المفترض وامّحاء الفروق الثقافية. ومن ناحية أخرى ظهر التنوع في المواقع الاجتماعية ومستويات الشهادات لدى أبناء المهاجرين هؤلاء. وقد أصاب هذا التنوع القيَمَ وأوجه السلوك والثقافة عمومًا، ليس بأقل قوة مما أصاب المواقع الاجتماعية. في موازة ذلك، هنالك أسباب أخرى، منها: عزلة عائلات المهاجرين، والاهتزازات المعيارية التي باتت أقسى بالنسبة إلى سكان مدن الهجرة هذه. وهنا، فإن العادات - الوقائع الثقافية لا تشهد لمصلحة التلاقي، إلا إذا حصرنا الثقافة في التعبيرات الفنية التي تعني الشباب والشابات المتحدرين من هجرة شمالي أفريقيا. وأجد نفسي ميّالًا إلى القول، بعد عشرين سنة، إن الاندماج الثقافي لجزء من هؤلاء، وعلى عكس المتوقَّع، قد تجمد في ثقافة مضادة، باتت تتسرّب انطلاقًا من هذه الأمكنة إلى عموم المجتمع.

الشبّان الفرنكومغاربيون المندمجون مهنيًا لم يضطروا إلى التخلي عن هويتهم التي لا تتماهى مع هويّة أهلهم أو هويّة أصلهم أو مكان إقامتهم. لقد استقر بعضهم بالقرب من عائلاتهم، ولكن في حيٍّ أرقى قليلًا مما هو الحال في مدينة الهجرة، وبما يبقيهم جاهزين للمشاركة في حياة جماعتهم الثقافية التي يستطيعون بالمقابل دعمها. هنا أيضًا، وخلافًا لرؤية الأشكال الثقافية المُدرَكة بوصفها مقولات مكتومة، يظهر بعد مرور عقدين أو ثلاثة أن العديدين

---

(6) انظر: Chloé Tavan, «Les immigrés en France: une situation qui évolue,» *INSEE Première*, no. 1042 (septembre 2005).

من الفرنكومغاربيين استطاعوا أن يوفقوا بين الحفاظ على العلاقة الوثيقة بعائلتهم وعلى معنى الجماعة، والتأقلم في الوقت نفسه مع متطلبات الحداثة التقنية. وفي فرنسا، يتأكّد أن هذا النموذج من الاندراج في الاقتصاد انطبق بصورة أفضل على الهجرة المغربية والتونسية مما على الهجرة الجزائرية. وعلى كل حال، لم تكن المشاركة الاقتصادية لتشترط مسبقًا أو تفترض مقابلًا مباشرًا يتمثّل بالتخلي عن الولاءات العائلية أو الولاءات للجماعة الجديدة.

الاستلاب السياسي

عملية الإدراج السياسي بدورها جزئية. ويرى روبير دال (Robert Dahl) أن الاندماج يمر أولًا بتأكيد الجماعة، قبل أن تتنوع الجماعات في المرحلة التالية وتخسر من تجانسها وتصبح أوجه سلوكها السياسي متمايزة أيضًا، بينما يتكيّف العرض السياسي مع طلباتها بصورة موازية. وتجهد ترسيمة الاندماج السياسي هذه لتحقق نفسها في فرنسا. في مجرى أعوام الثمانينيات والتسعينيات، أخفى نجاح السير نحو المساواة استلابًا سياسيًا قويًا للمهاجرين من أصل أفريقي ممن أصبحوا فرنسيين. ويشهد ضعف معدلات التسجيل في اللوائح الانتخابية على ذلك. لقد رأينا جزءًا مهمًّا من الفرنسيين الجدد الذين يسكنون مدن الهجرة يصوتون لمصلحة اليمين وحتى أقصى اليمين الشعبوي والمعادي للأجانب (خصوصًا المهاجرين من أصل برتغالي الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية). في مانتوا (Mantois)، وفي مجرى أعوام التسعينيات، بلغ التصويت لليمين وأقصى اليمين القمة محليًّا، مراكمًا ما يقرب من 90 في المئة من الأصوات في مكاتب تصويت عديدة تقع في قلب مدينة الهجرة. وحملت أيضًا جغرافية الاضطرابات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 في فرنسا أثر هذا الاستلاب، فهو كشف أن مدن المهاجرين التي شهدت اضطرابات، هي بشكل عام المدن حيث تُجسِّد تشكيلات اليمين، وبصورة محسوسة، النتائج الأعلى من المتوسط. وقد لوحظ تصويت «الأبيض الصغير» أو عدم الاهتمام بالسياسة في مناطق تكثر فيها العائلات الكبيرة المتحدرة من الهجرة الأفريقية، وتحفِّز ردة فعل سياسية قوية من السكان الأصليين. وهنا أنا لا أفكر باحتمال تلاقي

قيَم، بل أريد تأكيد الترابط بين الاضطرابات الحضرية والتشوش السياسي الذي تشهد عليه هذه الخيارات. إن الترابط بين جغرافية الاضطرابات والامتناع عن التصويت في عامَي 2002 و2007 يوحي أيضًا بأن الاستلاب السياسي، إذا لم يكن من فعل الشبان أنفسهم المشاركين في الاضطرابات، فإنه في الأقل من فعل جيرانهم الذين يعبّرون عن الإقصاء المدني وعن ارتيابهم من السياسة (راجع الجدول في الصفحة اللاحقة). فمدن الهجرة تراكم عدم تسجيل الشبان الفرنسيين المتحدرين من الهجرة، وامتناع الراشدين الذين أصبحوا فرنسيين من التصويت، وتصويت السكان المحليين إلى أقصى اليمين. هؤلاء الناخبين ليسوا دائمًا مسنّين، ولكنهم يفتقرون إلى الأمان حيال انفتاح العالم. في أثر اضطرابات العام 2005، تطورت أعمال وحركات من أجل تشجيع التسجُّل في القوائم الانتخابية. ولكننا نلاحظ في العام 2007، وعلى الرغم من النشاطات الجماعية التي جرت، وجود استلاب سياسي واضح ثقافيًّا: فمعدل الامتناع عن التصويت في مدن الهجرة بقي قويًّا[7]. «إن نتائج الانتخابات المناطقية (في العام 2010) التي تشكّل امتدادًا لحالة الامتناع عن التصويت في الانتخابات السابقة، يجب (...) أن تُوقظ المجتمع الفرنسي أكثر مما تفعل السيارات المحروقة، كما يكتب لوك برونر (Luc Bronner). فمع معدلات امتناع تتجاوز الـ 70 في المئة من المسجَّلين، عبّر سكان الأحياء الحساسة عن شعورهم بأنهم خارج الحياة الانتخابية وخارج النظام السياسي وخارج الجمهورية».

مجموعة واسعة من الشبّان متحدرة من الهجرة، ليس لها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أي تمثيل سياسي، ويمثّل العنف الحضري والامتناع السياسي لهؤلاء الشبان تعبيرين مترابطين. مجموعة ثانية متحدرة من الهجرة، حصلت على زاد دراسي أفضل، تجد منذ العام 2002 في التصويت لليسار تعبيرًا احتجاجيًّا أكثر مما هو التزام برنامجي. مجموعة ثالثة تفضيلاتها السياسية أقل تأكيدًا، وتتشكّل

(7) يلاحظ بروار وتيبرج أصلاً، في استقصاء تمَّ إنجازه في العام 2008، أنّ 29 في المئة من الشبّان من عمر 18 إلى عمر 31 سنة من أصول مغاربية أو سوداء أفريقية، أعلنوا أنّهم ليسوا من اليمين ولا من اليسار، وهم يجدون أنفسهم ممثلين بصورة سيئة لجهة ما هو معروض سياسيًا. انظر: Sylvain Brouard et Vincent Tiberj, «L'incorporation politique à la française,» *Migration-Sociétés* 19, (2007): 111.

من مهاجرين باتوا فرنسيين في عمر النضج، وهم إذ يصوتون يسارًا يبقون حَمَلة أجندة أخلاقية شديدة المحافظة. وإذا كان المهاجرون وأبناؤهم يصوتون يسارًا فإنهم هم يفصلون، وعلى درجات مختلفة، ضمن القيم التي يجسّدها اليسار، بين البحث عن الأمان والحماية الاجتماعية من جهة، والتقاليد من جهة أخرى. في ما يتعلق بالعادات، الفرنسيون الجدد - من بين المهاجرين - يخافون: 41 في المئة يمكن تصنيفهم بالمتساهلين على مستوى الكلام، مقابل 58 في المئة في عيّنة الفرنسيين الأصليين. س. بروار (S. Brouard) وف. تيبرج (V. Tiberj) يؤكدان أن تأثير القيَم الفردية أقل ظهورًا لدى المهاجرين. وبتعبير آخر يظهرون أكثر تقليدية[8]. إن انفجار هذا «التماسك الأيديولوجي» لفعل التصويت يسارًا، نادرًا ما تتم الإشارة إليه، لأنه في مفارقة مع الأيديولوجيات السياسية.

مدن هجرة في فرنسا: أوجه الترابُط بين قوة الاضطرابات في العام 2005 والاستلاب السياسي

	عدد أيام الاضطرابات	الامتناع في الدورة الأولى من العام 2002	الامتناع في الدورة الأولى من العام 2007
الامتناع 2002	0.22**	-	-
الامتناع 2007	0.27***	0.25***	
تصويت أقصى اليمين 2002	0.38***	0.36***	0.46***

المصدر: إحصاءات الكاتب.

الامتناع في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية لعام 2002 أو لعام 2007؛ النسبة المئوية للأصوات التي حصلت عليها تشكيلات أقصى اليمين، الجبهة الوطنية والحركة الوطنية الجمهورية.

***: ذو مغزى عند عتبة 1 في الألف

**: ذو مغزى عند عتبة 1 في المئة

(8) *Le Monde*, 25/3/2010, et Luc Bronner, *La Loi du ghetto - Prix lycéen 2011 du livre de sciences économiques et sociales: Enquête dans les banlieues françaises*, Documents, Actualités, Société (Paris: Calmann-lévy, 2010).

انظر: Brouard et Tiberj, Ibid., 113.

بأي تنوّع يجب أن نعترف؟

التحليل الذي أجريناه عن تراجع العادات يفقد انسجامه، إذا نحن اعتبرنا أن علينا الاعتراف بعادات من مثل اللامساواتية، والبطريركية، وتعدد الزوجات والحط من قيمة النساء، وهي عادات انتشرت بدرجات مختلفة في المدن بين المهاجرين من أفريقيا. إن الاعتراف بالاختلاف الضروري في سياسة الإدراج المتسامحة، لا يعني الانتساب إلى قيَم الآخر مهما كانت عليه. وبدقة أكثر، إن السياسة الدفاعية التي تم تبنيها باسم مفهوم شائع للعلمانية تقضي بدفع القضايا الدينية والأخلاقية إلى دائرة خاصة تقتصر على حميمية الضمائر، وهذا يعني القول بأننا نتخلى عن خوض النقاشات الأخلاقية.

يجب ألا يقود الاعتراف بالاختلافات إلى تصور التجزؤ الاجتماعي بوصفه حالة نهائية (ففي هذه الحالة لن يعود هناك شيء لإدراجه). فالاعتراف بالاختلاف يقضي بتشجيع عملية يعرفها علماء النفس جيدًا: من أجل الالتقاء بالآخر على المرء أن يكون نفسه ويعترف بخصوصيته هو. يجب العودة إذًا إلى التعتيم على الإثنية والفروق الثقافية التي لا يمكن اختزالها بتعارض نحن/ هم، من أجل جعلها تتطور. ويجب النظر أيضًا في ماهية المجالات التي تكون مقبولة فيها خلافات السلوك وعلاجاتها. في الجوهر يتعلق الأمر بالتسليم بأن الديمقراطيات ما بعد الوطنية هي هيئات جماعية ذات مسؤولية محدودة تتفق على المبادئ المناقبية وتضع موضع النقاش التوجّهات الأخلاقية من دون البحث عن مطابقة ما.

في المقام الأول، إذا أردنا إدراج المكونات التي يتشكّل منها مجتمعنا، يجب منح هذه المكونات تمثيلًا على مختلف المستويات. ولهذا المطلب أساسات فلسفية بلور التعبير عنها ت. تايلر (C. Taylor) على أكمل وجه. كما أن تمثيل التنوع، وقبل ذلك تَمَثُّل مجتمعنا لتنوعه يمثّل واحدًا من الوجوه الرئيسة للاعتراف الذي علينا أن نمحضه لمختلف مكونات السكان. وعلينا أن ندرك الحاجة إلى الاعتراف بأمر جوهري: «يمكن لشخص أو مجموعة أشخاص أن يصابوا بضرر (...) إذا كان المجتمع الذي يحيط بهم يعكس لهم صورة

محدودة، مُبَشَّعَة أو مُذلَّة عن أنفسهم[9]. هذا المطلب الإدراكي والرمزي قوي جدًّا، ويتطلب وازعًا ثلاثيًّا، يتمثّل بإسناد الإجراءات إلى قواعد صلبة، وبتقديم حساب عن التكاليف، وأن ينصف التعبير عن أوجه الذاتية. ولا يملي هذا الاعترافُ، بحسب رأيي، تمثيلَ المجموعات في كل مستويات المجتمع بنسبة تساوي موقعها فيه، بل نضالٌ ضد أوجه عدم المساواة الأكثر إثارة للفضيحة. فإلى أوجه اللامساواة في التمثيل يضاف وجهان أيضًا مرتبطان بالانتماء إلى إثنية: اللامساواة في التعامل واللامساواة في الوصول إلى «الموارد الأساسية» (تعليم، سكن، صحة، عمل).

النضال ضد أشكال التمييز

إن النضال ضد أوجه اللامساواة في التعامل، أي ضد أوجه التمييز، يتلاءم بسهولة مع موروثنا السياسي أكثر مما يتلاءم مع ضرورة الإنصاف. ففي مجتمعاتنا ثمة قبول لأوجه اللامساواة عندما تتوقف المكافآت على درجة التخصص أو على الحماسة المبذولة في إنجاز مهمّة. التمييز الإثني هو لامساواة في المعاملة أو في المكافأة يتأسس على خاصيّة موروثة من الأفراد مثل خاصية لون البشرة. يجب إذًا أن تكون هناك قدرة على قياس هذه الأوجه من اللامساواة التي لا يمكن تبريرها. الملاحظة المباشرة للتمييز مستحيلة. فنسبة اللامساواة في التعامل إلى خصّوصيات لا يمكن أن تكون إلا غير مباشرة، ونتيجة لبروتوكولات تجريبية (الروائز بين أمور أخرى) أو إحصائية (نماذج شارحة). فمن غير الممكن إلا أن نستدل على تمييز إذا لاحظنا أن اللامساواة في المعاملة أو المكافأة أمر لا يمكن شرحه، بخصوصيات معيّنة مثل التكوين، أو المهارة، أو الكفاءة أو الموهبة.

لقد لاحظنا في فرنسا على الصعيد المؤسّسي انعطافًا في المواقف خلال عشرة أعوام، لكن هذه المرحلة انقضت. فأثناء الثمانينيات والتسعينيات

---

(9) انظر: Charles Taylor, *Multiculturalisme: différence et démocratie*, Champs (Paris: Flammarion, 1997), 41.

من القرن العشرين، أعطت غالبية «حساسيّات» الرأي شرعيّة للعداء تجاه المهاجرين والأجانب. ثم نحو العام 1998، بدأت الشرعية المؤسَّسية لهذا الموقف تضعف، ولكن من غير وضع حد لسياسة إغلاق الحدود على الخارج، ومن غير أن يظهر الرأي العام انفتاحًا أكبر[10]. وتطورت النظرة المحمَّلة بتعبير التمييز بالترابط مع هذا التغيير الإنقاذي في الموقف. فالسلطات العامة، ومن دون التخلي عن فكرة الإدماج، بدأت بإدراج النضال ضد أشكال التمييز في العمل العام. في البداية، لم يتعلق الأمر سوى بتعابير المرجعية القانونية: «فمن ناحية تمّ تخفيف التطلّب في إظهار التمييز (قضية الدليل)، ومن الناحية الأخرى تمّ إحداث تغييرات في سلوك المعنيين (إعطاء الأفضلية للإجراءات المدنية التي تملك حظوظًا أفضل للتطبيق من الإجراءات الجزائية)»، كما يقول ديديه فاسان[11] (Didier Fassin). ولكن ليس ذلك فحسب، إذ حتى لو لم تتوطد «سياسة الاعتراف»، فإن قلب التبعية السببية - ليس المهاجرون فحسب أو الغرباء هم مصدر المشكلة، بل أيضًا سلوك المجتمع تجاههم - يستطيع أن يحفِّز موقفًا جديدًا. إن أخذَ الفروق الثقافية في الاعتبار يملي في رأيي تغيّرات عميقة في أوجه سلوك التيّار المركزي للمجتمعات. وهذه التغيّرات غير ممكنة إلا إذا كان التمثيل السياسي والإدارة يعطيان المثل في شدة الدقّة في التعامل مع أعضاء الأقليات ومع الأقليات ذاتها.

في فرنسا قامت «الهيئة العليا لمحاربة التمييز ومن أجل المساواة» (HALDE) بعمل كان مُلحًّا على مستوى القانون ويقلق الرأي العام. وقد وقّعت مؤسسات عديدة الميثاق من أجل التنوع حرصًا منها على صورتها وتنويع أصول مستخدميها، فالتزمت بأعمال من أجل تمثيل أعضاء الأقليات الظاهرة

---

(10) في مداخلة بمجلس الوزراء (...) تشرين الأول/ أكتوبر من العام 1998، صرَّح وزير العمل والتضامن عن الرغبة في النضال ضدَّ أوجه التمييز ذات الطابع العرقي في عالم العمل، وجعل ذلك أولوية في سياسته. وقد تلى هذه المبادرة اتفاق وقّعته وزارات عدّة و«صندوق العمل الاجتماعي» (FAS) مشروعًا لتأسيس «مجموعة الدراسات ومكافحة التمييز» (GELD) و«اللجنة المناطقية لبلوغ المواطنة» (CODAC). انظر: Didier Fassin, «L'invention française de la discrimination,» *Revue française de science politique* 52, (2002).

(11) المصدر نفسه.

في المؤسسة، وعمدت أحيانًا إلى تجنيد وتكوين طاقم متحدر من مدن الهجرة. إن هذه العناصر من سياسة مكافحة التمييز، كما البرامج المعادية للعنصرية، ضرورية، لكنها تبقى محدودة ولا تستقبل الأقليات بوصفها أقليات.

وإذا كان الكفاح الذي جرى ضد أوجه التمييز في الولايات المتحدة غداة حركة الحقوق المدنية، قد سمح لنخبة سوداء أن تجد لها مكانًا في كل مستويات الحياة العامة، فإن هذه السياسة لم تمنع الكتلة الكبرى من السود الأميركيين من البقاء في مواقع دنيا، ولا منعت أن تكون مسيراتهم الدراسية أقل جودة من البيض بصورة ملموسة، ولا أن يشكّل الشبان السود قسمًا كبيرًا من نزلاء السجون. وعلى الرغم من تراجع الفصل، فإن برامج النضال ضد أوجه التمييز لم تكن كافية لإنتاج حقيقي لشيء من المساواة في الفرص. وكما لاحظ عالِم الاجتماع وليام ي. ويلسون (W. J. Wilson) منذ نهاية أعوام الثمانينيات، فإن العمل ضد أوجه التمييز لم يؤدِّ فعلًا إلى كبح تدهور المعازل الحضرية. كما أنني لست مقتنعًا بأن هناك مصلحة في وضع سياسات محض تعويضية لاحقة، بينما هناك كثير لفعله عبر عمل مبكر مسبق (لجهة التساوي في الفرص).

ويجب على برامج النضال ضد أوجه التمييز أن تُستكمَل بترتيبات تشجّع إدراجًا مؤسسيًا للأقليات. لقد تمّ البدء على الصعيد الإجرائي بوضع الإسلام ضمن المشهد الديني المؤسسي من خلال تشكيل «المجلس الفرنسي للعبادة الإسلامية» (CFCM). كان ذلك ضروريًا، ولكن أفق العمل يستهدف مأسَسَة «الجماعات» أكثر مما يستهدف إدراج المجموعات الإنسانية. وهكذا، فعلى الرغم من خلق «المجلس الفرنسي...» (CFCM)، استمر وضع الكوابح أمام التغييرات التي تسمح بأن نستقبل في مجتمعنا ثقافات مختلفة: خصوصًا بناء المساجد والمربّعات الإسلامية في المقابر، وفتح معاهد دينية إسلامية وتعليم لغات الأقليات، وترتيب الروزنامة، والمشاركة السياسية. هل يكفي ترك الزمن يفعل فعله فتتحلّل الموروثات؟ يجب أن نعيِّن بدقة رهانات الاندراج التي لا تكتفي بإدانة أوجه التمييز، بل تسمح لكيانات سوسيوثقافية بأن تعيش معًا ديمقراطيًا. وإذا كنا نريد ممارسة سياسات تهتم فعلًا باندراج السكان

المتحدرين من الهجرة، فيجب توضيح مفردة «الاندماج» التي باتت سياسة رسمية مع تشكيل مجلس أعلى للاندماج. ويجب أيضًا - وهل هذا متناقض؟ - التجرؤ على الكلام على الاعتراف بالاختلافات في مجتمع تعددي وزمني، والقول لمصلحة مَنْ سوف يتم الاندراج[12].

أوجه منطق إعادة التوزيع

يتعلّق البُعد الثالث بأشكال عدم المساواة، بالوصول إلى المنافع الأساسية وسياسات التمييز الإيجابي. إذا لاحظنا أن الوصول إلى المدارس الجيّدة وإلى الخدمات الصحّية النوعيّة هو في أدنى مستوى بالنسبة إلى القادمين من محافظات ما وراء البحار (DOM) أو فئات السكان المتحدرين من الهجرة، يصبح من الحكمة في منظور إدراجي تشجيع إمكان الوصول المُنصف. عند هذه النقطة تبرز صعوبة: إذا سلّمنا بالتعويض لصاحب الموارد الأكثر ضعفًا من خلال المساعدات أو الضريبة، سوف يصعب كيف نبرّر على الصعيد الأخلاقي، منح سلع نادرة (غير قابلة للقسمة، على عكس الاعتراف) وفق معايير إثنوثقافية. ففي الولايات المتحدة وبعد إقرار «قانون الحقوق المدنية» (Civil Rights Act) في العام 1964، وهو كان يستهدف أوجه اللامساواة، تمّ التوجّه في أعوام السبعينيات نحوٍ سياسات «التمييز الإيجابي» (affirmative action). فطُلِب من المؤسسات التحقّق من طواقمها لجهة نصيب المكونات - جنس، عمر، عِرق - من بين السكان. وعلى الرغم من اعتباره علاجًا لخرق التعديل الرابع عشر، فإن تعميم خدمة التلامذة[13] هو إجراء تمييزي إيجابي (تعويضي)، من دون الكلام على الكوتا الجامعية. وقد أثار ذلك في أعوام التسعينيات عودة إلى الجدل. فالقضاة المولجون بسلسلة من القضايا، أكدوا بأن ليس من شأن القانون أن يقوم بعمل إعادة التوزيع[14]. وبصورة موازية في المملكة المتحدة، حيث

(12) سؤال طرحه ن. غينيف سويلاماس (N. Guénif-Souilamas) بصدد الاندماج في مقال منشور في: *Ville, École, Intégration* (avril 2005).

(13) نقل التلامذة إلى المدارس الأقل فصلًا.

(14) ولكن الأمر لم يقتصر على تصحيح التصويب: فقد اتّخذت سلسلة من الإجراءات التمييزية =

اشتدت النبرة ضد أوجه التمييز مع «لجنة المساواة العرقية» (Commission on Racial Equality)، منذ بداية أعوام التسعينيات، جرى التساؤل أكثر فأكثر في شأن استفحال تمييز الجماعات، والفصل الإثني، حيث نُظر إليها بوصفها مصادر لاضطرابات أعوام الألفين. وتمّت استعادة هذه الانقلابات وهذه التناقضات في الهند مضاعفة مئة مرّة. فالسياسات المنافقة للتمييز والتي تحدّد كوتا وفقًا لمعايير تُعزى إلى الجنس ولون البشرة أو الأصل الثقافي، تبدو محكومة بإنتاج مفاعيل سلبية وتناقضات.

هنا أيضًا، والأمر مفهوم، فإن النقد الذي قمنا به للتمييز الإيجابي المكاني لا يستهدف مبدأ هذه الإجراءات التي تفتح طريقًا بين نكران وجود أقليات عرقية مفصولة وسياسات الكوتا أو، في القاموس الهندي، «حجز مكان». فالتحليل الذي سبق يقود إلى عدم اقتراح سياسات إعادة توزيع تتأسّس على معايير الأصل الثقافي، بل المباشرة بأعمال تحد من العجز البيني ثقافيًّا. فلنأخذ مثال «كوتا مبدأ الاستحقاق»: هناك 5 في المئة من المقاعد مخصَّصة للتلامذة الأفضل في مدارس الأحياء الحساسة[15]. وهنا يؤخذ في الاعتبار معياران، مكان الإقامة والاستحقاق. وهنا ليس الأمر، وفق تفكير المعنيين، أمر منح موارد وفق معيار إثنو ثقافي. ولكن الأمر في الواقع ينطوي على مساعدة إثنو ثقافية غير مباشرة للجدارة طالما يتشكّل نصف سكان هذه الأحياء الحساسة من مهاجرين من أصل أفريقي أو تركي. يبقى أن للسمة غير المباشرة أهمية على الصعيد الأخلاقي. فبمقدار ما أنها غير مباشرة، ليست هذه المساعدة حقًّا مكرَّسًا لمجموعة. فهي تُمنَح لها وحدها، بقدر ما العائلات المتحدرة من هذا الأصل ممثَّلة بحضور قوي جدًّا في هذه الأحياء. ولذا فهي مرشَّحة للاختفاء مع اختفاء هذا الحضور القوي. وإجراء كهذا يأخذ في الاعتبار المفاعيل السلبية لتمركز عائلات المهاجرين، من دون أن يشكّل كوتا إثنية في المعنى الدقيق.

= تجاه الأجانب (المقترح 187). انظر: Daniel Sabbagh, *L'Égalité par le droit: les paradoxes de la discrimination positive aux États-Unis* (Paris: Economica, 2003).

(15) وفقًا لاقتراح ب. فايل. انظر: Patrick Weil, *La République et sa diversité: immigration, intégration, discrimination*, La République des Idées (Paris: Seuil, 2005).

وهو يذهب أبعد من النضال ضد التمييز، بل تتطلب معرفة بالتنوع الإثنوثقافي لمجتمعنا كما هو.

إن سياسات التميز الإيجابي المكانية التي تعطي مكاسب للأقليات الثقافية - بقدر ما تعبر أوضاع اجتماعية ممركزة جغرافيًّا وغير مؤاتية: المداخيل، مستوى الشهادة... إلخ - تبدو لي سياسات تجب مواصلتها وإعادة تركيزها، بعكس أوجه منطق الكوتا، ضمن منظور المساواة في الفرص. وهذا يعني تقويم أثرها في وضع أعضاء الأقليات. فالاندراج ضمن متغيّرات الأصل الثقافي أو الإثنية لا يعني أن نجعل منه معيارًا مباشرًا لإعادة التوزيع[16]. وبالمقابل، فإن عدم القدرة على تمثيل أوجه النجاح أو الإخفاق بدلالة الأصل الثقافي كما نفعل بدلالة الجنس والوسط المهني، يبدو لي نكرانًا للواقع. يستهدف هذا المسعى، من دون أي شك، تناول القدر الذي تحمله (هذه السياسات) للمجموعات التي يمسّها الفصل، والتقاط مفاعيلها على أعضاء الأقليات الثقافية من غير نكران أو أعذار كاذبة، وذلك من أجل مفصلة حقيقية للمكونات المختلفة.

حقوق الأفراد والأقليات

في معظم بلدان أوروبا، تجد الحكومات بعض الصعوبة في اعتبار أن الأقليات الحديثة العهد المتحدرة من الهجرة يمكنها الإفادة من الحقوق الجماعية الممنوحة لمجموعات حاضرة على الأرض الوطنية منذ زمن طويل: الأقليات المحلية والمجموعات التاريخية التي تم ضمها من خلال التغييرات في الحدود أو تغيير أمكنة الإقامة. إنه مجال شديد الصعوبة يمكن للإجراءات فيه وبسرعة أن تنقلب ضد الغايات المتوخّاة. وسوف أكتفي هنا ببعض المعالم.

لم نذهب بعيدًا جدًّا في فرنسا ولا في معظم بلدان أوروبا القارية في ما يتعلق بالحقوق الثقافية، في تعليم لغات الأقليات أو التعديلات في الروزنامة.

(16) وكون التوصيف السكاني يتضمَّن الجنس بصورة منتظمة بوصفه متغيّرًا، لا يقودنا إلى أن نجعل من الجنس معيارًا منتظمًا لمنح التعويضات.

فبعد زلزال الحرب العالمية الثانية، تمّ تغييب السياسات الرامية إلى حماية الأقليات بوصفها أقليات عن الروزنامة السياسية. فمنذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948، استُبدلت المقاربة وباتت متمركزة حول الفرد تمركزًا كاملًا. فمن خلال الأفراد باتت الحقوق الثقافية الأساسية، مثل ممارسة اللغة والمعتقدات الخصوصية، تلقى الحماية. وهذا النظام الذي يسميه الأنكلوسكسونيون أحيانًا النكران (denial)، يتجاهل وجود الأقليات، ولكن منذ أعوام الستينيات وُضِعت له حدود. فقد اتُّخذت ترتيبات في إطار الأمم المتحدة، والمكتب الدولي للعمل (BIT)، والأونيسكو، والمجلس الأوروبي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، تعترف بالحد الأدنى من حقوق الكيانات ما دون وطنية. فالمادة 27 من «الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية» (ICCPR)[17] ينص منذ العام 1966 على أنه «في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية، دينية أو لغوية، لا يمكن نكران حق الأشخاص المنتمين إلى هذه الأقليات، وعبر وجودهم مع الأعضاء الآخرين من جماعتهم، في التمتع بثقافتهم الخاصة وفي إشهار دينهم وممارسته، أو استخدام لغتهم الخاصة». ولكن كان يجب الانتظار حتى أعوام التسعينيات، لتجد هذه المادة في بعض البلدان، وخصوصًا كندا، تفسيرًا لا يحصر تطبيقها على الأقليات التاريخية المقيمة منذ زمن طويل. ووفق صيغ متغيّرة، فإن حضور هذه المجموعة الأصلية طرح مشكلات تشبه تلك التي يطرحها المهاجرون: قضية تعليم لغات الأقليات، فتح دور عبادة، خلق وإدارة مؤسّسات تعليم (ديني أو غير ديني)، الوصول إلى مواقع في الإدارة، إمكان اللجوء إلى ترتيبات قضائية أو تحكيمية خصوصية. وبما يتجاوز الاعتراف بالحقوق الثقافية المتعلقة بحماية المجموعات الإنسانية، وهي لا تثير مشكلة مبدئية، هناك جدال شديد التعقيد لمسناه لمسًا خفيفًا في الصفحات السابقة، ويتعلق بوجه خاص بالمطالبات التي تدور حول تمايز الإجراءات القانونية بدلالة المعايير الثقافية، وحول فكرة إعادة التوزيع أو التعويض بناءً على معايير إثنو ثقافية. وهذه أسئلة معلّقة.

---

(17) انظر: United Nations General «International Covenant of Civil and Political Rights,» no. 14668 (December, 1966).

لقد تمّ في السويد تسجيل طلبات مقدّمة من روابط إسلامية كي يكون لرجال الدين المسلمين حق القول في ما إذا كان الطلاق المقر من المحكمة صالحًا من وجهة نظر الإسلام. وهذا يعني إقامة مجالس مذهبية (تعطي رأيًا). وفي المملكة المتحدة، وصلت حالات عدة إلى علم السلطات الأمنية والقضائية وعبّرت عن رغبة بعض المجموعات في وضع ترتيبات مدنية وجزائية جماعاتية بديلًا للقوانين الوطنية. واستنادًا إلى التطورات الحديثة العهد في القانون الجزائي والتي تتيح إمكان اللجوء إلى الوساطة، شهدنا قضايا عنف طفيف تعالج من خلال محاكم تحكيم، وانتهت بدفع تعويضات من المعتدين للضحية»[18]. وإنه أمر ذو دلالة أن يوضح مرتكب أعمال العنف الطفيفة أنه «يشعر بأنه مرتبط بالقوانين التقليدية للبلد الذي وِلِدَ فيه أكثر مما بقوانين البلد الذي تبنّاه»[19]. لقد أدت ضغوط الأقليات المسلمة في المملكة المتحدة في العام 2007 إلى إقامة محاكم تحكيمية بديلًا لـ «مجالس الشريعة» التي كانت قد أُقيمت منذ ثلاثين سنة. يدير هذه المحاكم «محكمة تحكيم إسلامية» (Muslim Arbitral Tribunal)، وذلك بموجب مادة من «قانون التحكيم» (Arbitration Act) الصادر في العام 1996[20]. ولم تكن هذه المحاكم التحكيمية معنية بالبت في قضايا الطلاق وحق حضانة الأطفال أو في القضايا الجنائية، ما يعني أن عملها كان مؤطرًا وضيقًا. وكان المتخاصمون يلجأون إليها بصورة اختيارية، وقراراتها تخضع للمراجعة من المحاكم العادية[21]. هل يجب السير في هذه الوجهة؟

---

(18) انظر: L'affaire Aydarus Yussuf, à Woolwich، وفي جنوب لندن، Islam Europe Blogspot, <http://islameurope.blogspot.com>.

(19) انظر المقابلة المنشورة في كانون الثاني/ يناير في العام 2006 على القناة الرابعة بي.بي.سي.

(20) وجدت الأقلية اليهودية منذ ما يقارب القرن الوسيلة من أجل إجراء التحكيم في قضايا الطلاق من خلال مؤسسة «بت دين» (Beth Dinh) من دون المرور عبر قانون التحكيم (Arbitration ACT) للعام 1996، ومن دون أن يثير ذلك التساؤلات التي نشهدها راهنًا، وهذا ما يثبت تدخّل جوانب أخرى في الأمر.

(21) هناك ازدواجية على نحو واضح في القانون المدني في البلدان الديمقراطية الأكثر تعدّدية ثقافية، كالهند حيث يتمّ الحكم، خصوصًا في قضايا الطلاق، وفق مدوّنات مدنية متمايزة. انظر: Swati Shirwadkar, éd., «Violence against the Women,» in Swati Shirwadkar, éd., *Family Violence in India: Human Rights, Issues, Actions and International Comparisons* (Jaïpur: Jaïpur University Press, 2008); =

إن هذه الترتيبات لا تتعلق بالحقوق الثقافية المثارة في قرار الأمم المتحدة، بل بوضع نظام قضائي موازٍ وفق الاختلافات. ولكن، على الرغم من محدودية صلاحياتها، فإن هذه الإجراءات تغامر بأن تعود، ليس إلى الفصل بين الأقليات الثقافية والتيار المركزي، بل إلى تكريس حق الفصل الاجتماعي (Apartheid) وإلى تشجيع الجماعات على الانغلاق.

لكن إذا أردنا ألا نتغرغر بالكلمات، فإن مفصلة الاختلافات الثقافية تملي، ومن دون كسر وحدانية القانون في اتجاه فئوي، إمعان الفكر في ترتيبات الوساطة أو عدالة السلام التي تمثّل هذا التنوع الثقافي. فالتأكيد أن أشكال الاستيعاب غير الدمجي أمر ممكن، لا يعني من تلقاء نفسه أن كل شيء يتناغم أو أنه يجب ابتداع قوانين خاصة بالجماعات. ولكنه دعوة إلى التساؤل في شأن ما هو مُعطِّل وظيفيًا، وما يمنع اندراج المجموعات الإنسانية التي تعيش على الأرض نفسها، وما هو المناسب لذلك. في فرنسا تمّ بصورة منهجية تجنب النقاشات التي يمكن أن تقود إلى الاعتراف بذلك. ولكن تجارب الوساطة المتعلقة، ليس بالشأن الديني فحسب، بل الجزائي أيضًا، تتضمن الرغبة في تقريب المرتكِب من الضحيّة، مع عدم تغييب الطرف الثالث. والطرف الثالث، يعني القانون العام، ولكن أيضًا، بصورة أقل تجريدية، الجماعة المحلية. وكان من الواجب الرسم الدقيق للحدود التي تُفرض (خصوصًا قبول المتنازعين بالتقاضي في هذا الإطار) اللائحة المقيِّدة للأوضاع التي تتعلق بالوساطة الثقافية. وأخيرًا الإقرار بأن الاعتراضات ضد القرارات المتّخذة في هذا الإطار تتم في إطار الإجراءات القانونية العادية. وتستحق هذه الترتيبات أن يتم تفحّصها لجهة معايير التعددية الثقافية الليبرالية. لماذا على أشكال التحكيم أن تكون واحدة بينما أوجه منطق العدل تقود في كل مكان إلى تمايز الإجراءات؟ في ذهني أن مأسسة عدالة مدنية من الدرجة الأولى، لا تسير أبدًا في اتجاه المحاكم التحكيمية التي تنتظم

Flavia Agnes, Sudhir Chandra and Monmayee Basu, *Women and Law in India: An Omnibus comprising* = *Law and Gender Inequality, Enslaved Daughters, Hindu Women and Marriage Law* (New Delhi: Oxford University Press, 2004).

تحت سلطة «محكمة التحكيم الإسلامية» (Muslim Arbitral Tribunal) البريطانية. ففي الواقع تفصل هذه المحاكم بين الأفراد وفقًا للشريعة بدل تحديد مكان عام للتحكيم. وهي لا تدفع المرجعيات إلى التحاور داخل الإطار نفسه، بل تترجم آليًّا المعتقد الديني للأفراد بفصل معياري. فوضع مؤسسات وسيطة لا يعني بالضرورة أن هذه المؤسسات تطبق قانونًا خارجيًّا، وتقبل ممارسات من قبيل تعدد الزوجات... إلخ. إن مفصلة التعددية الثقافية تعني بدقة رفضًا لفكرة المجموعات الهوياتية التي تعمل بوصفها كيانات خارجية، واحدتها بالنسبة إلى الأخرى، ولأن تُحشر كلها في قالب واحد.

بين نكران الأقليات الثقافية الذي يميِّز الخطابات العلمانية الكلاسيكية، والمحاكم التحكيمية التي تطبق أحكام الشريعة، هناك مسالك أخرى.

خلاصة

لا تنفصل التوترات التي نعيشها في البلدان الغربية عن تفاقم التنافس العالمي على الموارد النادرة. والقضايا التي تمسّ البلدان والمدن الأوروبية على صلة وثيقة بالاختلالات الإيكولوجية والاقتصادية والحضرية على الكوكب وعلى نحو خاص بين أفريقيا وأوروبا. هذه الاختلالات بين المناطق الغنية والفقيرة، بين المناطق التي شحت مواردها بفعل التغيّرات المناخية والمناطق التي ما زالت تحتفظ بهذه الموارد، تثير وتولّد حراكات سكانية. ولا نستطيع طرح قضية عدم المساواة إذا بقينا في الإطار الفرنسي أو الأوروبي، أو إذا حصرنا أنفسنا في مقارنة داخل البلدان الغنية. ومن أجل تقدير حجم الصراعات التي تربط بين التماسك الاجتماعي وأوجُه اللامساواة والتهديدات الإيكولوجية، يجب التموضع في إطار العلاقات بين الأطراف المختلفة في العالم، بين الفقراء والأغنياء كما تتمظهر بفجاجة. فتوزيع الدخول شديد اللامساواة في البلدان الفقيرة. وإلى عدم المساواة بين الشرائح الاجتماعية في قلب البلدان، تضاف اللامساواة بين القارات والبلدان، وقد نمَتْ بقوة بين بداية الاستعمار وعتبة الاستقلالات. ففي مناطق الساحل دفع التقاء الفقر والجفاف بآلاف الرجال إلى ترك قراهم ومحاولة عبور الصحراء والبحر المتوسط. وغذّت هذه التفاوتات في الثروة الهجرات البعيدة نحو أوروبا التي تدفعها عنها بلا اعتبار لحقوق الإنسان. بسبب ذلك، وأيضًا بسبب العولمة الاقتصادية، فإن المجتمعات الأوروبية تغيّرت.

مع ذلك نستمر في فهم هذه المجتمعات بوصفها مجتمعات وطنية،

كيانات ذات شخصية تاريخية موحَّدة. لقد وهنت هذه الوحدة وباتت تتراكم في الكيانات شرائح متمايزة تحكمها عادات متمايزة. ويميل كل بلد إلى أن يكون فسيفساء تتشكل من عناصر متباينة تنتظمها أوضاع متغيِّرة. النخب تتشابه أكثر فأكثر من بلد إلى آخر، بينما الشرائح الفقيرة تتباين أكثر في بنيانها، وتؤلف كل شريحة منها مع وسائل الإعلام الجماهيرية الحديثة بيئات لهويات خصوصية. وتتعايش سياقات من التقاليد المتباينة الأصول في الأمكنة نفسها أحيانًا. واليوم تقود تجزئة الأمكنة في أوروبا إلى تلاقٍ بين البلدان، وإلى ازدياد ملحوظ للتناقضات الداخلية بين كيانات محلية أكثر صغرًا في كل منها، وهي كيانات يجب أن تعيش معًا. وبفعل التنافس المتبادل، نجم عن انكفاء السكان المحليين ازدياد اللجوء إلى التقليد لدى قسم واسع من العائلات المهاجرة. لقد حصل ما يشبه الاندفاع المعياري من الجانبين، يقفز فوق الحدود ويعيد تنظيم العلاقات بين الأفراد، والحدود بين الخاص والعام. لقد باتت المجتمعات الأوروبية كلها مضطرة إلى إعادة مفصلة أوجه الحداثة والتقليد (بات واجبًا استخدام صيغة الجمع). وموقف بعضهم الذي يتكلم على تقليد بوصفه تقليدًا أوحد، يبدو من باب الحنين (النوستالجيا). وهذا لا يعني أن في إمكاننا تجاهل مطلب إعادة مأسسة حياتنا الاجتماعية. في مجتمعنا تعدّدية تقاليد وعادات تتفاعل قليلًا وتتجاهل بعضها بعضًا بصورة واسعة. وهذا يدعو إلى إعادة التفكُّر بالصلة المدنية، أو العقد الاجتماعي إذا شئتم، في سياق مجتمعات مفتوحة، متباينة ثقافيًا، تتطلب الأخذ في الاعتبار هذا التنوّع.

لكن ما يحصل اليوم بصورة موازية للطرد والإعادة إلى الحدود اللذين تمارسهما وزارة كارثية، وزارة «الهوية الوطنية»، هو الاستمرار في عَلك خطاب التعددية في قمّة الدولة كما على رأس المؤسسات الكبرى. ليس في الإمكان الادعاء بأننا نستطيع بجرّة قلم محوَ التمييز وكره الأجنبي اللذين تطوّرا منذ ثلاثة عقود وشكّلا تحدّيًا للإصلاح السياسي، على مستويات الحياة الاجتماعية كافة. فالانعطاف الذي جرى في فرنسا، في منظور تعدّدي ثقافي دمجي، لا يكفي لإرسال إشارات لسياسات إدراجية تتناقض مع إشارات أخرى. هذا فيما تمارس الإدارة سياسة قليلة الإدراج في ما يتعلق باللجوء، والعائلات التي

تعيش وتعمل منذ زمن طويل في بلادنا يمتد عقودًا أحيانًا (راجع ما سبق). والبلديات، حتى اليسارية منها، تتردّد إلى عهد قريب في إدراج المواطنين المتحدرين من الهجرة في الدوائر البلدية. إن ما تطلبه الإدارات والمؤسسات العامة من تعهّدات جمهورينانية، لا بل «فرنسانية» في فرنسا، زاد من تمسّك العائلات المهاجرة بالقِيَم البطريركية الجديدة. ثمّ إن عودة العصا البطريركية والسلطوية التي تخترق المجتمعات الأفريقية، والبحث عن هوية في إسلام راديكالي، يتزاوجان هنا ويغذّيان التوترات الاجتماعية.

تعني أزمة الثقة في الأحياء على وجه الخصوص السكان المتحدرين من الهجرة الأفريقية. ومن المؤكد أن عدم الثقة في ما يخص الجزائريين، والموروثة من الحرب، قد أثارت عدم ثقة مقابلة من جهتهم. وهذا لا نجده بالدرجة نفسها لدى المغاربة والتونسيين. لقد تدهورت ثقة الأفارقة السود منذ عقد في الأقل. فعندما دَعَتْ الحكومة الفرنسية في العام 2007 إلى التحقّق، عبر معطيات بيومترية، من ما إذا كان الأطفال الذين يرغب المهاجر في استقدامهم في إطار جمع الشمل العائلي، هم أطفاله فعلًا، دمّر هذا الإجراء سنوات من الجهد لتوليد الثقة بالمؤسسات، خصوصًا لدى الأفارقة السود. نحن لا نستطيع أن نحفّز لدى المهاجرين الرغبة في الاندراج من دون سياسة اعتراف تعطيهم أسبابًا للاعتقاد بوجود إنصاف في المجتمع. فتوفير المساعدات في وقت نبني فيه عدم الثقة تجاه القادمين الجدد، لا يمكن إلا أن يُدخِل أوجهًا من السلوك الانتهازي تجاه الدولة الاجتماعية. ولأننا لم نبنِ علاقة التئام، فنحن لا نستطيع إقامة حوار نقدي. من الضروري إدانة الممارسات التي نراها غير مقبولة. ولكن هل يجب من أجل ذلك إصدار قوانين خصوصية؟ شكّل القانون الفرنسي في شأن الحِجاب في المدرسة شهادة فصيحة على عجزه عن معالجة بعض حالات الإكراه المفروضة على الفتيات من خلال ترتيباتنا العادية. كان المُراد محو الاختلاف، أو في الأقل إخفاءه في الفضاء المدرسي. وهذا ما كان يعنيه القول: «كلٌّ يعمل ما يشاء في بيته، ولكن ليس في قدسِ أقداس الجمهورية: المدرسة». هكذا مجّدنا خصوصيتنا. فالتأكيد المتشدّد بقانون عام يلتقي مع وجهة نظر راديكالية نسبوية بخصوص الثقافات، ويقود إلى التقليل

من قيمة مَنْ هم مختلفون، لأنه يتخلى عن فكرة مفصلة الاختلافات المُعترَف بها داخل الفضاء العام. ويكمن الاحتقار أيضًا - وفق ما أرى بدقّة في فصل الدوائر الأخلاقية - في موقف غير نقدي تجاه قِيَم وأخلاقيات المهاجرين. يجب أن نجهر باختلافاتنا، إذا أردنا فعلًا ممارسة سياسات عامة تتوجّه إلى مجموعة سكانية متنوعة ثقافيًّا، لإدراجها في حقل تفكيرنا الأخلاقي؛ أي علينا أن نحمل على محمل الجدّ النماذج التربوية العائلية، وموقع النساء، وأن نجهر سياسيًّا باختلافاتنا.

لم يجرؤ اليسار على مواجهة الرأي العام على صعيد الاعتراف الرمزي، ولم تكن أوجه التقدّم الفعلي على صعيد الاستخدام مفيدة قط بالنسبة إلى شبان مدن الهجرة التي تجاوز معدّل البطالة فيها 40 في المئة. أما اليمين فقد اختار «الاستحقاقوقراطي» (الاستحقاق الديمقراطي)، مراهنًا على عالمية منافع المساواة في الفرص. هذا فيما هو يعزّز سياسة الانغلاق والشك تجاه المهاجرين، ممارِسًا سياسة إبعاد اعتباطية، وتحديدًا تجاه مَن أبناؤهم في المدارس ولديهم نشاط مهني. إن سياستنا العامة فصامية ومليئة بالازدواجية. وهي ترسل، عبر «وزارة الهوية» و«سكرتاريا المدينة» رسائل متناقضة إلى المهاجرين. فنحن لا نستطيع كسب انحياز العائلات المتحدرة من الهجرة إلى المتطلبات التي يتضمنها الاندراج الحديث، إذا كانت خطابات المسؤولين السياسيين ومواقف التيّار المركزي في المجتمع المدني تتزامن في القول إنهم غير مرغوب فيهم، وتواجههم بشكوك التحايل وبالرغبة في إبعادهم. إذا كنا من جهة ندعي النضال ضد أوجه التمييز داخل المجتمع الفرنسي، ونمارس سياسات حضر تتأسّس على شكل من «التمييز الإيجابي»؛ وإذا كنا من ناحية أخرى نطارد بلا هوادة المهاجرين المقيمين والمندمجين على أرضنا، ونطرد أهالي الأطفال الجيّدي التمدرس بلا أسباب جدية تتعلق بالأمن العام أو بارتكابات موصوفة؛ فإننا نجعل هذه السياسة غير مفهومة.

تستدعي استعادة الثقة نضالًا ضد أشكال التمييز في مجالات عدة مثل الاستخدام، والحصول على السكن، وتمثيل أفضل على مستويات الحياة

الاجتماعية كلها. وتبدو النقطة الأخيرة موضوع توافُق واسع بين المقرّرين السياسيين، ولو من طريق إبعاد الكأس عن الشفاه... إن ترميم الصلات وتعزيزها بين سكان مدن الهجرة والمؤسّسات يفترضان مسبقًا اعترافًا سياسيًّا، وبالتالي نقديًّا. وما يجزّئ المجتمع ليس من طبيعة خلاف المصلحة فحسب، بل بسبب أزمة ثقة المهاجرين بالمؤسسات وبالمواطنين الآخرين. فسلطة الخطاب المعادي للأجانب، والأشكال الشرعية العديدة للأفضلية الوطنية، وأشكال التمييز، واتساع عمليات التدقيق تبعًا للون البشرة («سود» و«عرب»)، أمثَالٌ فاقعة محفورة عميقًا في الممارسات الإدارية[1]. وتظهر سلوكاتنا اليومية أننا لا نريد تقاسم الأحياء ذاتها، ولا تلقّي العلاج في المشافي ذاتها، ولا إرسال أطفالنا إلى مدارس «هؤلاء الناس» ذاتها. والمسافات التي يحتفظ بها المحليون، بصور متعمَّدة وبهذا القدر أو ذاك، حيال القادمين من جزر الأنتيل والرئيين، والمهاجرين والمتحدرين من المهاجرين الأفارقة والأتراك، والذين استقرّوا على أرضنا منذ أجيال عدة أحيانًا، ساهمت فعليًّا في التقليل من جودة الخدمات، وخصوصًا المدارس في أحياء المهاجرين. ولن يكون في المستطاع التغلّب على هذا العائق إلا بصورة غير مباشرة، عبر التشجيع، وباتباع سياسة عامة تعير اهتمامًا للفروق الثقافية، وتطوير نخبة مهاجرة في هذه الأحياء أو في جوارها.

(1) انظر: Fabien Jobard et René Lévy, *Police et minorités visibles: contrôles d'idendité à Paris* (New York: Open Society Justice Initiative, 2009).

ملحق

يقدّم هذا الملحق معطيات أكثر تقنية عن السُكّان المتحدرين من الهجرات أولًا، ثمّ عن الاستقصاءات التي شكّلت القاعدة على مدى هذا الكتاب.

المهاجرون والمتحدرون من المهاجِرين

يمكن ملاحظة أن موضوع العائلات المتحدرة من أفريقيا، ذو مدى محدود جدًا. وهذا ليس دقيقًا، فسبب الإدراك هذا يعود إلى طريقة الحساب الرسمية بناءً على الجنسية: أحدث ما أخذته المؤسسة الوطنية للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) في الحسبان من فئة «المهاجرين»، ما زال غير كافٍ إلى حد كبير. وإذا أردنا الإحاطة بالبُعد الثقافي التعدّدي للمجتمع الفرنسي، وكذلك في المجتمعات الأوروبية، يجب في الأقل أن نُضيف إلى المهاجرين، المتحدّرين المباشرين منهم. فالمتحدّرون من المهاجرين - أي أبناء الأشخاص المقيمين في فرنسا، المولودين أجانب وفي بلدان أجنبية - يمثّلون، وفق التقديرات، حجمًا يساوي تقريبًا السُكّان المهاجرين. ووفق هذا التقدير فإن حجم المهاجرين ذوي الأصول الأفريقية مع المتحدّرين المباشرين[1] منهم، يمكن تقديره بخمسة ملايين شخص في فرنسا. أي ما يقرب من 9 في المئة من سكان المتروبول في العام 2008. ومن أصل هذه الملايين الخمسة هناك أقل بقليل من اثنين «مغاربيين»، مقابل «أسود» واحد، (هذا إذا أضفنا القادمين من مناطق ما وراء البحار).

(1) بما يعني أن الأبوَين مهاجران، أو أن الأبناء تربُّوا في كنف معيل واحد مهاجر.

التقدير المعتمد هنا لمجموعة المتحدّرين المباشَرين من المهاجرين - المولودين من أبوين مهاجرين أو المرعيين من طرف واحد (مهاجر) - يستند إلى فرضية تبسيطية توفّر قياس حجم فحسب: المتحدّرون عددهم مساوٍ للمهاجرين، وتستند الفرضية إلى عدد من العناصر المعروفة. في العام 2005 كان الأطفال الإسبان الذين أحد والديهم مولود في إسبانيا في الأقل، في سياق موجة من هجرة أناس أتوا في عمر العشرين في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وأصبحوا (الأهل) معمّرين جدًا (أكثر من 75 سنة). ولهذا، فإن كثيرين من آباء هذا الجيل قد قضوا، وبالتالي فإن الأبناء هم أكثر عددًا من الآباء. لذا نجد 9 في المئة من أبناء المهاجرين، في مقابل 4 في المئة من المهاجرين. أما لدى المغاربيين، فإن النسبة الملاحَظة هي 37 في المئة لجيل المتحدّرين، في مقابل 31 في المئة للمهاجرين. النسبة في المجموعات الأخرى تميل إلى أن تكون أقل من واحد. وحصّة المتحدّرين، هي بصورة عامّة، أعلى بقدر ما تكون الهجرة أقدم. لكن هذه الحصّة تتبدّل مع معدّل الخصوبة. وهكذا يبدو معقولًا أن ننسِبَ إلى المهاجرين من الساحل، وهم بين الأحدث عهدًا، حجمًا من المتحدّرين من المهاجرين يساوي النسبةَ المئوية للمتحدّرين المغاربيين تقريبًا، أولئك الذين وصلوا قبلهم ولكنهم أقل خصوبة.

النسب المئوية المقدّمة هنا مأخوذة من الدراسة التحضيرية لاستقصاء «مسارات وأصول» (Trajectoires et Origines). وتُستمد الأرقام المطلقة للسُكّان المهاجرين من البطاقات المتعلقة بموضوع «المهاجرين في فرنسا»، من إعداد «المؤسسة الوطنية للإحصاء والدراسات الاقتصادية» في العام 2005. كما تمَّ الرجوع أيضًا إلى ك. بوريل (C. Borel) وب. سيمون (P. Simon) في كتاب: *Histoires de familles, INED 2005*. وفي العام 1999، قُدِّر عدد المهاجرين رسميًا بـ 4.3 مليون شخص. وقادت الدراسات اللاحقة لمؤسسة الإحصاء إلى إعادة النظر في أرقام 1999 من خلال تطبيق مُعامل 1.2. وإذا أخذنا في الاعتبار، من ناحية أخرى، موجات الهجرة لمرحلة (2004-2008)، أي 65000 شخص بوصفهم هجرة صافية وفقًا لتقديرات فرنسوا هيران (François Héran)، وإذا وزعنا هذا المد من الهجرة على مقادير (Prorata) النسب في المجموعات

المختلفة وفق التقديرات المأخوذة من الاستقصاء التحضيري (Trajectoires et Origines) أو وفق استقصاءاتنا، فإننا نحصل على اللوحة الآتية:

تقدير السُكّان من أصل أفريقي بالمعنى العريض في المتروبول في العام 2008 (بالآلاف)

مهاجرون ومتحدّرون من مهاجرين	السُكّان المهاجرون عم 1999 X 1.2 (تصحيح ك. بوريل)	تدفق بين العامين 2000 و2009 موزعًا على حصّة مختلف المجموعات في العام 1999	المتحدّرون من المهاجرين	مجموع 2008
المغرب العربي	1560	161	(*)2054	3614
أفريقيا السوداء خارج الساحل+ مدغشقر	378	37	415	793
أفريقيا الساحل	258	27	285	543
مناطق ما وراء البحار	240	26	266	506
مجموع ذوي الأصل الأفريقي	2436	251	2687	5123

(*) بالنسبة إلى المغاربيين، نملك تقديرات دقيقة لوزن المتحدرين مباشرة من المهاجرين.

شكل الاستقصاء المتعدّد المواقع

1) مصدر المعطيات

جوهريًا يندرج الاستقصاء المستخدم في هذا الكتاب، في بروتوكول بحثي حول التنشئة الاجتماعية في الأحياء الفقيرة. والتحليلات المتعلّقة بالإخفاق الدراسي، تمَّ تطويرها في تقرير لـ «المؤسسة العامة للتطوير في مونتوا سين أفال» (EPAMSA)، المرتبط بالانفكاك الدراسي والاجتماعي في العام 2004. وتبرز في التحليلات الأولى حول الانحرافات والقضايا الجزائية في التقرير المقدَّم إلى مجموعة «حق وعدالة» للعام 2004. ودراسة ديناميات الفصل في مدن الهجرة موضوع الاستقصاء، كانت موضوع تقرير رفع إلى «اللجنة الوزارية للمدينة» (DIV) في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، ودراسة حول المخالطة

وانحرافات المراهقين ثمّ تحقيقها لمصلحة «الصندوق الوطني للمساعدة العائلية» (CNAF) في العام 2006.

لدينا خمسة أرهاط لم تكن المعلومات التي توافرت بشأنها متشابهة. وفي ما يتعلق بالديناميات المدرسية، هناك ثلاثة استقصاءات غطّت تقريبًا مجمل مجموعات التلامذة في الصف السادس من المدارس العامة في (مانت أون إيفلين) (في العام 2000)، باريس الدائرة الثامنة عشرة (في العام 2001) و(سانت هيربلان) في اللوار أتلانتيك (في العام 2001). في هذه الدراسات تمَّ الاستناد إلى متابعة خمس مجموعات من التلامذة (2000-2004) أو (2001-2005)، وتمَّ داخل هذه المجموعات استخراج عيِّنات لتلامذة يعانون مصاعب دراسية: الـ 50 في المئة الذين حصلوا على نجاح متدنٍ في الامتحانات الوطنية للصف السادس، وأُضيف إليهم عدد من التلامذة المختارين من الذين صُنِّفوا في صف السادس ضمن العشريات (déciles) الأولى. عيّنة مانت أون إيفلين تضم 1463 مراهقًا. عيّنة باريس الثامنة عشرة 934 تلميذًا. وعيّنة (سانت هيربلان) 460 تلميذا. وبالنسبة إلى كل العيّنات، كانت المعلومات عن الديناميات المدرسية إجمالية جدًا بين الصف السادس والصف الثالث.

أما حول الانحرافات فقد أُجريت تحليلات بالاستناد إلى خمس عيّنات من التلامذة وصلوا إلى الصف الثالث (أو إلى الرابع) بعد 4 سنوات. وتشكَّلت عيِّنات للاستقصاءات المحقّقة في (1998-1999) و(2000-2001) من تلامذة الصف السادس الذين تمَّت مقابلتهم في الربيع، في إطار تقديم عروض من جهة «التربية الوطنية»، و«الحماية القانونية للشبيبة» (PJJ) و«اللجنة الوزارية للمدينة» (DIV) في شأن ضعف التمدرس. في مجرى هذه الاستقصاءات، تمَّت دراسة أوجه السلوك الانحرافية المعترف بها من قِبَل أصحابها، وفي محاضر التحقيق بالانحرافات المسجَّلة في «الشبكة الجزائية الجديدة» (NCP) في شهر أيلول/ سبتمبر الذي يلي إنجاز التسجيل في المدرسة. وتمَّت في الاستقصاءات الثالث والرابع والخامس معاينة الملفات الرقمية في «الشبكة الجزائية الجديدة»، والتي تتعلق بالتلامذة الذين كانوا في الصف السادس في العام 2000 في

مدارس مُجمع نانت أون إيفلين، ثمّ في الصف السادس في العام 2001 في المدارس الرسمية للدائرة الثامنة عشرة في باريس، وفي سانت هيربلان. وتمَّ استكمال المعلومات المستقاة من المقابلات وجهًا لوجه بمُعطيات جُمعت من المربِّين، وكذلك باستقصاء هاتفي تمَّ إنجازه على قاعدة استفتاء قصير في حزيران/ يونيو 2006. وتمَّ التحقُّق من أن العيِّنات في الاستقصاءات المختلفة متشابهة من حيث تشكُّلها لجهة العمر والجنس. وهي بالتالي تسمح بمقارنات زمنية، وخصوصًا برسم صورة عن انحرافات المراهقين في جملة من المدن التي تضمُّ أحياء كبيرة من السكن الاجتماعي (وخصوصًا الأحياء الحضرية الحسَّاسة). لقد تمَّ تقديم العيِّنات بالنسبة إلى الأرهاط الخمسة. وأثناء واحد من الاستقصاءين الأوّلين اللذين ركَّزا على الانسلاخ المدرسي، لم تُسجل علامات الصف السادس، وجرى استقصاء موجز في الصفوف (في العام 1999). وعدد «الذين أُجريت المقابلات الوجاهية معهم أو عبر الصف» مرتفع في هذا الرهط. وأمّا التحليلات الأساسية في شأن التسرُّب المدرسي والانحراف، فإنها تشمل 4339 شابًا من المجموعات الخمسة. والتحليلات في شأن الديناميات المدرسية تشمل 3472 مراهقًا.

2) بناء العيِّنة

العيِّنة التي تمَّ تحليلها تتألّف من خمسة أرهاط من المراهقين. يجب تمييز الرهطين الأولين اللذين تمَّ استقصاؤهما في العام 1999 وفي العام 2001، والثلاثة الأخرى التي تمَّ استقصاؤها في العام 2004 وفي العام 2005 (وهي تعود إلى شبان كانوا في الصف السادس في العامَين 2000 و2001). وقد جرى الاستقصاء المتصل بالأوضاع العامة المشتركة للفئات كلها في العام 2006. وفي ما يتعلق بالأرهاط الثلاثة التي جرى استقصاؤها في العام 2004-2005، فإنّ بروتوكول الاستقصاء المعمول به لكل مجموعة من المراهقين، يجد تلخيصه في الرسم اللاحق.

يمثل المستطيل الأول المعلومات المجمّعة والمتعلقة بمجمل التلامذة الدارسين في الصف السادس في العام 2000 أو في العام 2001، في كلٍ

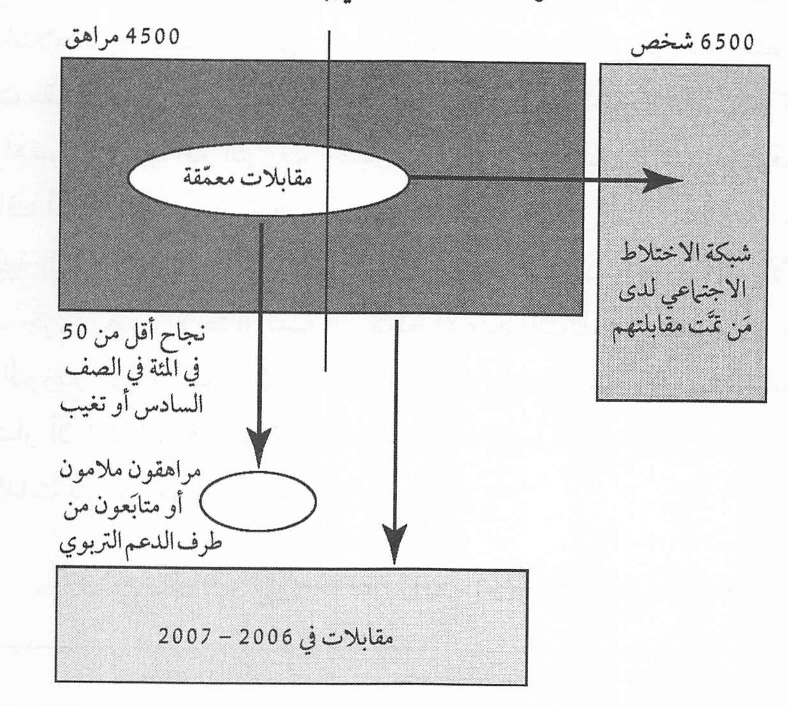
من هذه النواحي. داخل هذا المجموع الذي شكّل 100 في المئة من العيّنة، اخترنا عيّنة تساوي 10 في المئة من عدد التلامذة، بأسلوب السحب الصدفوي الطبقوي الذي يميّز بوضوح التلامذة الذين تحصّلوا على النتائج الأضعف في الصف السادس، أو ممّن لديهم معدّل غياب مرتفع. وفي الواقع كان الهدف تعظيم تمثيل المراهقين الذين باشروا مسيرتهم بصعوبات مدرسية. لذا اعتمدنا في الرسم الشكل البيضاوي للدلالة على العيّنة المسحوبة من كل مجموعة. وهو موضوع على يسار المستطيل، في منطقة معدّلات النجاح الأدنى من 50 في المئة في الصف السادس (2004، 2005) أو معدّل غياب مرتفع (1999، 2001). ومع هؤلاء المراهقين أُجريت مقابلات تتعلّق بمسيرتهم الدراسية منذ المرحلة التمهيدية، حياتهم العائلية، صلاتهم مع المراهقين أو الراشدين الشباب في الحي، تورّطهم المحتمل في انحرافات من شأنها تحرير محاضر ضبط بحقهم أم لا، أو مخالفة جزائية عرّضتهم للمثول أمام قاضي الأحداث. في مجرى هذه المقابلات، تمّت من خلال تقنية «مخزن الأسماء» إعادة بناء شبكة الاختلاط الاجتماعي لهؤلاء المراهقين، بالتدقيق بتاريخ بدء هذه العلاقات - الأصدقاء، شركاء الخروج الترفيهي أو «الأعمال»... إلخ - بطريقة تُمكّن من تمييز التفاعلات الدائمة من الأخرى العارضة. ومع التشديدات المناسبة، فإنّ هذه الشبكات صورة تمثيلية عن المخالطة الاجتماعية للمراهقين.

أرهاط المراهقين الخمسة التي تمّت متابعتها: 1999 و2006

المجموعات	حجم المجموعات المأخوذة في الاعتبار
مانت مورو (1998-1999)	560
مانت مورو فيرنويي (2000-2001)	924
جماعة ناحية مانت أون إيفلين (2004-2005)	1461
باريس الثامنة عشرة (2005-2006)	934
نانت سانت هيربلان (2005-2006)	460
المجموع	4339

المصدر: استقصاء متعدّد - المواقع.

بروتوكول الاستقصاء المتعدّد المواقع مع أرهاط التلامذة في الصف السادس في العام 2000 أو 2001 في (مانت)، (باريس الثامنة عشرة) و(نانت/ سانت هيربلان)



الرهطان المستقصيان في العام 1999 وفي العام 2001 تمَّ اختيارهما، ليس على أساس علاماتهما في الصف السادس، بل على معدّل تغيُّبهما خلال الفصل الأوّل من سنتهما الدراسية في الصف الثالث. وكان البروتوكول موازيًا لذلك الموصوف بالنسبة إلى الأرهاط الثلاثة الأخيرة. وبالنسبة إلى إجمال مراهقي المجموعات المنتمين إلى الأرهاط «المدرسية» الثلاثة للعامَين 2004 و2005، كما بالنسبة إلى الرهطين قبل ذلك ببضع سنوات في مدن الهجرة نفسها من منطقة مانتوا، فقد أجرينا بحثًا منهجيًا في «الشبكة الجزائية الجديدة» كي نُعيد رسم المسارات الجزائية المحتملة لمراهقي هذه الأرهاط أو متابعتهم تحت عنوان الدعم الدراسي (راجع الرسم البيضاوي). وهذا ما يمكِّن من حساب غلبة التكفُّل بموجب مرسوم 1945 أو مرسوم 1958، بالنسبة إلى عيِّنة الـ 4339 مراهقًا الممثلين لهذه الشريحة العمرية التي تمَّ اختيارها.

يصعب إعطاء معدّلات الإدمان في كل رهط، لأن أنماط المقابلات والمتابعات كانت متغيِّرة. وهكذا عندما يتعلّق الأمر بمُعطيات مدرسية لدينا نتائج لـ87 في المئة من تلامذة الأرهاط الثلاثة الأخيرة، بينما لم تتّضح مهنة آباء التلامذة إلا بنسبة 60 في المئة. لكن الاختيار العشوائي للتلامذة الذين جرت مقابلتهم في قلب الرهط سمح بإقامة موازنة من أجل تقديم نتائج تمثيلية للمراهقين في المواقع التي تمَّ اختيارها. وجرى التنضيد (الشرائح) تبعًا لعدد أنصاف أيام الغياب بالنسبة إلى الرهطين الأولين، ووفق نتائج الصف السادس بالنسبة إلى الأرهاط الثلاثة الأخرى. وفي ما يتعلق بالأرهاط الثلاثة الأخيرة، حيث جرى تنضيد الاختيار نسبة إلى نتائج الامتحانات الوطنية للصف السادس، فإنّ التوزيع إلى مراهقين كان مركّزًا إلى حدٍ ما في وسط السلَّم، آخذين في الاعتبار أنّ الشرائح قد بُنيت رهطًا بعد رهط، بينما التوزيع إلى عشريات وفق العلامات قد تغيَّر من رهط إلى آخر.

التوزيع وفق نموذج استقصاء الذين جرت مقابلتهم (بالعدد)

	استقصاء اجمالي + مربِّين/ وسطاء	عبر الهاتف	وجهًا لوجه شخصيًا أو في الصف	استقصاء إجمالي + معطيات إدارية	المجموع
عدد الذين جرت مقابلتهم وفق المصادر	338	1350	735	1049	3472

(*) المصدر: استقصاء متعدّد المواقع.

عندما بدأنا منذ أكثر من عشر سنوات بهذا العمل في شأن الاختلاط الاجتماعي للمراهقين في الأحياء الفقيرة، لم يكن في بالنا الاهتمام بالنتائج المدرسية، بل بالانحرافات التي تتعلّق بالمدوّنة الجزائية أو بمخالفات الأنظمة الداخلية (الغياب غير المبرَّر). وبسبب من ذلك، وبخصوص الرهطين الأوّلين من مجموعاتنا الخمسة، لم نقم بتجهيز نتائج التلامذة في صف البروفيه بصورة منهجية، ممّا جعل العيِّنة القابلة للاستخدام تقتصر على 3472 مراهقًا.

استقصاء «مسارات وأصول»

يستهدف استقصاء تيو (TeO) تحليل ظروف الحياة والمسارات الاجتماعية للأفراد بدلالة أصولهم الاجتماعية وصِلَتِهم بالهجرة. وهو يتساءل بشأن أهمية وتأثير تجارب التمييز في مسارات الأفراد.

يتشكّل حقل الاستقصاء من الأشخاص المولودين بين العام 1948 والعام 1990 والذين يعيشون في أسرة عادية في المتروبول الفرنسي في العام 2008. وبالنسبة إلى الأفراد المتحدّرين من مُهاجر أو من أب مولود في مناطق ما وراء البحار (DOM)، فإن الحقل التمثيلي للاستقصاء مقصور على الأشخاص المولودين بعد العام 1958. وتمَّ استعمال استقصاء (تيو) مع ما يقارب 21000 شخص، بهدف تحقيق تحليلات دقيقة على الأقليات الرئيسة التي لديها تجربة مباشرة أو غير مباشرة مع الهجرة إلى المتروبول الفرنسي. إن المهاجرين والأشخاص المتحدّرين من مناطق ما وراء البحار (DOM) وكذلك أبناؤهم المباشرون المولودون في فرنسا، حظوا بتمثيل واسع. وتضمّنت العيِّنة أفرادًا ذوي تمثيل من باقي هؤلاء السُكّان (أشخاص مولودون فرنسيين في فرنسا المتروبول من أهل هم أيضًا فرنسيون، ولكن أيضًا على سبيل المثال، عائدون من المستعمرات الفرنسية أو المتحدّرين منهم).

ويستكشف استفتاء (تيو) تاريخ هجرة الأشخاص أو أهلهم، ويصف سيرتهم المدرسية والمهنية، حياتهم الزوجية والتضامن العائلي، تاريخ إقامتهم وشروط سكنهم، كما يدرس انتقال اللغات والدين في الإطار العائلي. وبصورة عَرَضية، يتفحَّص وصول الأفراد إلى موارد الحياة الاجتماعية (عمل، سكن، خدمات، رعاية صحّية...) كما أوجه التمييز التي تعرقل ذلك.

والاستفتاء هو جهد مشترك بين «المؤسسة الوطنية للدراسات الديموغرافية» (INED) و«المؤسسة الوطنية للإحصاء والدراسات الاقتصادية» (INSEE). وقد تمَّ إنجازه بين أيلول/ سبتمبر 2008 وشباط/ فبراير 2009 من طرف استقصائيي المؤسّسة الوطنية للإحصاء والدراسات الاقتصادية.

تصنيفات إثنوثقافية

لقد بلورنا تصنيفًا للسكان بدلالة الأصل الثقافي من أجل تحديد تركيب الأحياء وأجرينا تصنيفًا للمراهقين بدلالة تحدّرهم. واستطاع تصنيف المراهقين الاستناد إلى عوامل عدّة تتعدّى مسألة العائلات. ولدينا بالنسبة إلى المراهقين إشارات إلى بلدان ولادة الأهل، وأحيانًا إلى اللغة التي يتكلمونها في المنزل، إضافة إلى الأسماء الأولى وأسماء العائلات. والتصنيف الذي بدا لنا مناسبًا في سياق البحث عن المخالطة الاجتماعية ليس تصنيفًا وفق البلدان، بل وفق المجموعات الإثنوثقافية. إن اللجوء إلى هذه المقولات، والذي ليس شائعًا في فرنسا، لا يمكن أن يتم من دون الحد الأدنى من توضيح المفاهيم المستخدَمة.

في قبولها الواسع، فإن كلمة مجموعة ثقافية هي المرادف لمجموعة أفراد يعرِّفون أنفسهم بتحدّر مشترك أو تاريخ مشترك أو أساطير مشتركة، بصرف النظر عن العناصر الموضوعية التي يتأسَّس عليها هذا الاعتقاد. وهذا هو تقريبًا التعريف الذي يعطيه ماكس فيبر (Max Weber) للمجموعات الإثنية في كتابه **الاقتصاد والمجتمع** (*Économie et Société*). إن هذا التعريف يُعطي نبرة قوية للصفة المتخيّلة للجماعة. ومن ناحية أخرى، هناك فهم للمجموعة الإثنية بالمعنى الضيّق بوصفه جملة من الأفراد الذين يجمعهم مبدأ زواج الأقارب المنظّم إلى هذا الحد أو ذاك، واستطرادًا جملة من هذه المجموعات التي غالبًا ما تتقاسم أرضًا[2]. ولكن هذا التعريف ينطبق بصعوبة بحرفيّته على التجمُّعات البشرية الكبرى.

وقد تمَّ هنا تبنّي تعريف وسيط يعتبر أن الجماعة الإثنوثقافية جماعة إنسانية تتشارك في اللغة، في العادات، وأحيانًا في الأرض والتاريخ، وتتميَّز من الجماعات الإنسانية الأخرى التي تضطلع بإرث آخر في هذه المجالات نفسها. وهذا التعريف ليس تورية لعِرق أو مجموعة إثنية بمعنى المجموعة ذات الزواج الداخلي (endogame)، بل يتأسَّس على خصوصيات مكتسبة ومُعاد بناؤها.

---

(2) Pierre Bonte et Michel Izard, *Dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropologie*, Quadrige Dicos Poche (Paris: Presses Universitaires de France, 1992).

ويجب التفكُّر بهذه الجماعة الثقافية بصورة تكاملية تحت عناوين الانتماء من جهة، وذلك بسبب ما ورثه أعضاؤها، ومن ناحية أخرى بسبب انخراط عفوي بهذا القدر أو ذاك (يشهد عليه «الوعي باللون» (Color Consciousness)، وأخيرًا بسبب ما يستحضره سلوك الآخرين ونظرتهم. ومن هنا تُوضع النبرة على العمليات الاجتماعية التي تشهد الهويّة عليها. ويُفهم الانتماء إلى جماعة ثقافية بالصلة مع موروث تلقاه الفرد بفعل ولادته ومخالطته الاجتماعية ضمن جماعة إنسانية محدَّدة. والموروث المتلقى هو جسدي ونفسي واجتماعي بصورة لا تنفصم، وهو مصوغٌ بترتيبات يستطيع الفرد أن يستعيد اكتسابها أو يتخلى عنها بيسر إلى حدٍّ ما، ولكن عبر مواجهة معها لتبنِّيها أو التحرّر منها. هذا الإرث موسوم أيضًا بخاصيات أقل ليونة. وإذا كان الإرث الجيني لا يتغيَّر، فإن الطبع الوراثي مفتوح بشكل أو بآخر على التغيُّرات: يمكن أن نبيِّض شعرنا كما نشاء، كما نستطيع تغيير أعضائنا الجنسية الخارجية[3]. ولكن حتى في هذه الحالات القصوى، حيث الإثنية موضوع مطالبة أو نزاع ضدّ الموروث الجسدي والنفسي والاجتماعي، فإنّها تبقى معرَّفة بعلاقتها مع عناصر هذا الموروث وتبقى متآلفة معها. وهذا الاستحضار المزدوج - وهو حصيلة الموروث والمتطاول في نظرة الآخرين، وفي أشكال من استعادة تملُّك هذه السمات أو التخلص منها - يميّز تعريفًا كهذا من الفهم الأثير لفيبر وبعده فريدريك بارث (Frederik Barth) وبندكت أندرسون (Benedict Anderson)، في شأن الانتماء المتشكّل ذاتيًا أو المتخيّل.

ومن المهم امتلاك تعريف للإثنية على أساس من كونها خصوصية معزّزة، أي إنّها مرحلة التقاء اللقاح بموروث، وليست مجرد انتساب أو اختيار، إذا أردنا أن نجعل منها قاعدة لعمل جماعي ضد أوجه التمييز.

التحرُّر من المفهوم العنصري للقابليات أو عدم المساواة في المواهب يجب ألا يقود منطقيًا إلى تجاهل مفاعيل الموروث الثقافي والمخالطة

(3) إن التحليلات الحديثة بشأن الفروقات الإثنية أو العرقية، والمستوحاة من أعمال جوديث باتلر (Judith Butler) (2006)، تدعو إلى اعتبار الخصوصيات الجسدية ليست حاملًا أخرس، بل مساحات تنقش عليها الفروقات المتبناة اجتماعيًا. انظر: Didier Fassin et Éric Fassin, *De la question sociale à la question raciale?* (Paris: La Découverte, 2006).

الاجتماعية المبكرة، ولا إلى تجاهل تغيراتهما من سياق سوسيوتاريخي إلى آخر. أمام أيديولوجية الموهبة أو الاستحقاق التي تُنسب الإنجازات وفقها إلى الأفراد بوصفها إنجازات شخصية، من المهم الاعتراف بالمحدّدات الخارجة عن الأفراد، من دون أن يصبح الأمر كما لو كان «مصيرًا تشريحيًا»؛ أي الاعتراف بمفاعيل شروط الوجود كما تنتظم ثقافيًا ووفق وجهة النظر هذه، يجعل درجة الفروقات المعيارية بين الثقافة الأصلية وثقافة بلد الاستقبال مسألة مهمّة. أكثر من ذلك، يمكن تعظيم كثافة ذلك من خلال مفاعيل الفصل المكاني الذي يميل إلى إغلاق الجماعات الثقافية على نفسها، أو الحد منه في الحالة المعاكِسة[4].

قبول هذا التعريف السوسيوتاريخي للأصل الثقافي لا يُجبر على اعتبار أوجه السلوك في بلدان الهجرة، وبالتالي في فرنسا، لأعضاء جماعات مستهدفة أو منبوذة - السود، العرب، الآسيويون - نتاجًا لجملة من الاستعدادات أو العادات الإثنوثقافية[5]، وباختصار رؤية سلوكها، إيجابًا أم سلبًا، بنظر المعايير المحلية بوصفه نتاجًا لشخصية جماعية. ويبدو لنا ضروريًا أن نكفَّ عن التفكير باعتبار خصوصيات مجتمع الاستقبال مسألة قابلة للتعميم. فمعاييرنا هي معايير خاصة بالحداثة الغربية، وهي ليست حتى تعبيرًا عن العالمية. كما أنّ معايير الجماعات الثقافية أو المجتمعات التي قَدِمَ منها المهاجرون لها أيضًا خاصياتها. ثمّ إن الهجرة ليست مواجهة بين مجتمعَين، بل مشكلة جماعات وجب عليها عندما غادرت بلدانها، أن تُعيد بناء أشكال جديدة من المخالطة الاجتماعية وأن تتدبَّر أمرها وفق الموارد التي وجدتها في الأحياء التي أقامت فيها وأن تُكيِّف أساليب العمل التي عهدتها.

---

(4) هناك مجال للاهتمام بعمليات عدّة. أولاً مفاعيل الإكراهات التي حصلت الهجرة في ظلها - اختيار الجماعات الريفية المتعلمة بهذا القدر أو ذاك، مدّة الإقامة في بلد الاستقبال - وثانيًا مفاعيل الفصل كما تُمارَس على الجماعات المهاجِرة. عندما نتبنّى وجهة النظر هذه، نتعرَّف إلى الفروقات في سلوك الجماعات - الفرعية المشمولة بالنبذ ذاته. وهكذا، فإن أوجه التمييز التي أجريناها بين التلامذة الشباب في العائلات السود القادمة من الساحل وأولئك القادمين من مناطق أخرى من أفريقيا السوداء تبدو مناسبة في فرنسا اليوم من أجل تفسير الانحرافات. أوجه التمييز هذه لا تتقاطع مع تلك التي ينتجها مفهوم الأقليات المرئية، مع أنّه مفيد.

(5) من نمط «المغاربيون يشبهون كذا وأبناء إثنية البول (Peuls) يشبهون كذا».

طبيعة الوقائع المُشار إليها في محاضر التحقيقات

في هذه المنطقة، وبخصوص رهط الأعوام ما بين 2000 و2004، فإن الانحراف المُشار إليه في «السلسلة الجزائية الجديدة»، يبدو للوهلة الأولى جملة من الأعمال الأخطر قليلًا مما كان قد أُشير إليه من جهة التلامذة الذين جرى استجوابهم. جزء من ذلك يعود إلى شكل محاضر التحقيق من جهة البوليس. إنّ استخدام الشرطة تعبير السرقة ضمن مجموعة، يعني في الغالب من الحالات وجود اثنين أو ثلاثة من المراهقين عند سرقة قرصٍ مدمج من سوبر ماركت. فالكلمات المستخدَمة في محاضر التحقيق توحي بوجود عصابة صغيرة تعمل بالتنسيق. في العام 2004، لا نعثر إلا على سرقة واحدة بواسطة الكسر والخلع (سطو)، كما سُجِّلت حالة عنف واحدة تمثّلت «بانقطاع كامل عن العمل» (ITT) يزيد عن 8 أيام، وثلاثة انقطاعات كاملة عن العمل في أقل من 8 أيام. كما سُجِّلت 3 مخالفات حمل سلاح من الفئة السادسة (أسلحة بيض، ورذاذ مثير للدموع)، وحالتا سرقة مع عنف «عصابة منظّمة»، وثلاث مخالفات للقانون بشأن المخدرات[6] (حالة توقيف واحدة بينما الحالتان الأخريان تتعلقان بحيازة مواد ممنوعة) وحالة اغتصاب واحدة. لم يجرِ تسجيل أي حادث قتل من طرف الشرطة (كنا قد عثرنا على حالة قتل في المورو (Mureaux) في العام (2000-2001)). إن البحث في اللائحة الكاملة للارتكابات الظنّية يؤكد أولًا على ندرة الأعمال الخطرة التي سجّلها البوليس لدى هؤلاء المراهقين في مجموع أحياء فرنسا المصنَّفة بين الأكثر صعوبة.

وهناك اعتراض على استخدام المعطيات بخصوص اتهامات القاصرين يتعلق بانحياز الشرطة في انتقائها بدلالة الأصل الثقافي. ومهما كانت درجة واقعيتها يبقى أنّه يجب موضعة طبيعة واتساع هذه الانحيازات في الانتقاء. تقدِّم دراسة للتدقيقات في الهوية في الأماكن العامة (جوبار وليفي في العام 2009 (Jobard et Lévy)) إضاءات[7] عن إنجازات الشرطة الكبيرة في التدقيقات،

---

(6) وهذا لا يعني بداهة أنّه لا يوجد مدخنو حشيش وسط طلابنا.

(7) لا يتعلق الأمر بتوقيف بالمعنى القضائي، ولكن بواقعة انتقاء شاب بدلاً من شاب آخر لإجراء تدقيقات أمنية.

وتشير إلى الارتكاب اللوني (لون البشرة) الذي يؤدّي إلى تعظيم حصّة «السود» و«المغاربيين» بين الشبان المشبوهين قياسًا بـ «البيض». فهل يمكن لالتواءات شبيهة أن تشوّه نتائج تحليلاتنا؟ إننا لا نستطيع استبعاد هذه الفرضية. لكن الحدود التي عيّناها وتبنيناها بالنسبة إلى المجموعات لا تتقاطع مع الفصل بين الشُبَّان المنتمين إلى الأقليات المرئية والآخرين. فتحديداتنا لم تُبنَ انطلاقًا من خصوصيات من نمط لون البشرة، إذ ليس من شأن هذا الانتقاء أن يمكِّن من شرح الاختلافات التي نحللها والتي تميِّز، أصلًا، مجموعات تحت الضوء المسلط عليها. ومن ناحية أخرى، هناك سبب للتفكير في أن في الحقول السياسية للمدينة مفاعيل «قانون الصمت» (omerta) تقلّل من الأفعال المُشار إليها ممّا يمكن أن يؤثر في توزيع الشكاوى التي يتلقاها البوليس. وأخيرًا، فإن عملية تحويل المخالفات تتبدَّل بدلالة القدرات على المعالجة، وهذا ما يقلل من الارتكابات المسجَّلة في (إيل دو فرانس) (راجع معدّل تحرير المخالفات المرتفع في (لوار أتلانتيك) بالمقارنة مع المنطقة الباريسية).

ولأسباب قدّمناها في مكان آخر، فضّلْنا تقسيمًا مختلفًا للأرهاط يستند إلى فهم آخر للإثنية ولتاريخ الهجرة. وهذه الفئات لا تتقاطع مع الفروقات في لون البشرة، فهي تفصل في ما بين ذوي البشرة السوداء كما في ما بين ذوي البشرة البيضاء.

هناك وجهة نظر نسمعها غالبًا، توحي بأن البوليس لا يلقي القبض إلا على فئة صغيرة من مرتكبي الجنح. وهذا يعود إلى ضعف معدّلات الوصول إلى نتائج واضحة في بعض أعمال الارتكابات، وخصوصًا السرقات. فلنأخذ معدّلًا متوسطًا من 20 في المئة. عندما نرتكب عملًا واحدًا لدينا 8 حظوظ من أصل عشرة في ألا نُكتَشف. وعندما نرتكب 3 أعمال لدينا احتمال 1 من أصل اثنين كي يتم اعتقالنا (وهذا على أساس غياب الانحياز الانتقائي). بعبارة أُخرى فإن الشُبَّان الذين ارتكبوا جنحة عابرة ولم يكرروا هذا العمل، وهم عمومًا لم يُكتشَفوا ولم يُعاقَبوا، ولكن بمجرّد ألا يعود الأمر يتعلّق بسلوك استثنائي، بل بأعمال تتكرّر – حتى ولو لعدد قليل من المرَّات – فإن احتمال عدم التوقيف

يصبح فجأة ضعيفًا. ومن الواضح أن كل شاب يتمُّ إيقافه يصبح مسجَّلًا في السجلات الجارية ويبدأ «عدَّاده بالدوران» إذا جاز لنا هذا التعبير. أكثر من ذلك يصبح واضحًا أنّ الشُبَّان الذين يرتكبون الأفعال الأكثر خطورة هم أيضًا الأكثر نشاطًا في الانحراف، إذْ لا يتمُّ العبور إلى الاعتداء بالسكين والسطو فجأة من دون عبور مرحلة تحضيرية عبر بعض الارتكابات الصغيرة. ولذا، فإن احتمال عدم التعرُّف إلى الأوضاع الخطيرة وإلى فاعِلي الارتكابات الخطيرة يصبح ضعيفًا. ولهذا يبدو غير مبرّر اعتبار أنّ الانحراف المكتشَف من خلال محاضر تحقيق البوليس ليس سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد[8]، بل هو يمثِّل الغالبية العظمى من أعمال الانحراف المتكرّر.

(8) إن لإجراءات التدقيق بشأن الانحراف المُفصح عن نفسه، تقويمات ووسائل أخرى.

ثبت المصطلحات

المساعدة الاجتماعية للطفولة	ASE
مساعدة الأهل المنفردين	API
المساعدة الفردية للسكن	APL
الوكالة الوطنية للتجديد الحضري	ANRU
الرابطة الفرنسية لتطوير الإسبانية	AFDE
المكتب الدولي للعمل	BIT
الصندوق الوطني للمساعدة العائلية	CNAF
المجلس الفرنسي للعبادات الإسلامية	CFEM
اللجنة المناطقية لبلوغ المواطنة	CODAC
المركز البلدي للعمل الاجتماعي	CCAS
عقد لمدة محددة	CCD
عقد لمدة غير محددة	CDI
شهادة الكفاءة المهنية	CAP
المعهد الحضري للتماسك الاجتماعي	CUCS

صندوق الدعم العائلي	CAF
المجالس البلدية للوقاية من الانحراف	CCPD
العقود المحلية للأمن واتقاء الانحراف	CLSPD
صندوق الودائع	ED
مناطق ما وراء البحار	DOM
التطوير الاجتماعي للأحياء	DSQ
إدارة التقدير المستقبلي	DEP
التطوير الاجتماعي الحضري	DSU
اللجنة الوزارية للمدينة	DIV
التربية الوطنية	EN
المؤسسة العامّة للتطوير في مونتوا سين أفال	EPAMSA
صندوق العمل الاجتماعي	FAS
الائتمان العائلي	FC
مجموعة الدراسات ومكافحة التمييز	GELD
الهيئة العليا لمحاربة التمييز ومن أجل المساواة	HALDE
المساكن ذات الإيجار المعتدل (لذوي الدخل المحدود)	HLM
المباني ذات الإيجار المتوسط (الطبقة الوسطى)	ILM
جزر صغيرة من مساكن مجمّعة لغايات الإعلام الإحصائي	IRIS
مؤسسة الإحصاء	IS
المؤسسة الوطنية للدراسات الديموغرافية	INED
الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية	ICCPR

مؤسسة الإحصاء الوطني والدراسات الاقتصادية	INSEE
حراك جغرافي واندماج اجتماعي	MGIS
الشبكة الجزائية الجديدة	NCP
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	OSCE
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	OCDE
مرصد المناطق الحضرية الحسّاسة	OZUS
برنامج النجاح المدرسي	PRE
الحماية القانونية للشبيبة	PJJ
معاش الحد الأدنى للاندماج	RMI
الدخل التضامني الفعّال	RSA
التضامن والتجديد الحضري	SRW
الشركة التعاونية للمصلحة العامة	SCIC
جمعية الاقتصاد المختلط	SERM
مسيرة وأصل	T.O
المساعدة المؤقتة للعائلات المعوزة	TANF
ائتمان دخل العائلات العاملة	WFTE
المنطقة الحرّة الحضرية	ZFU
منطقة الأمن والتجديد الحضري	ZRU
منطقة التطوير المنسق	ZAC
المناطق الحضرية الحسّاسة	ZUS

المراجع

Books

Adelkhah, Fariba. *Être moderne en Iran*. Paris: Karthala, 1995.

Allman, James (ed.). *Women's Attitudes and Fertility in the Muslim World*. New York: Praeger, 1978.

Amselle, Jean-Loup et Elikia M'Bokolo (dirs.). *Au coeur de l'ethnie*. Paris: La Découverte, 1999-2005.

Agnes, Flavia, Sudhir Chandra and Monmayee Basu. *Women and Law in India: An Omnibus comprising Law and Gender Inequality, Enslaved Daughters, Hindu Women and Marriage Law*. New Delhi: Oxford University Press, 2004.

Atlas des civilisations. Paris: Le Monde, 2009. (Hors série)

Barth, Fredrik. *Models of Social Organisation*. New York: Royal Anthropological Institute, 1966. (Occasional Papers, no. 23)

Bastide, Roger. *Les Amériques noires*. Paris: L'Harmattan, 1985.

Bellah, Robert N. [et al.]. *Habits of the Heart: Individualism and Commitment in American Life*. New York: Harper Collins Publishers, 1988.

Bessis, Sophie. *L'Occident et les autres*. Paris: La Découverte, 2003. (Série Poche - Essais)

Bisilliat, Jeanne (dir.). *Les Femmes soutien de famille*. Paris: Karthala, 1996.

Blumstein, Alfred and Joe Wallman. *The Crime Drop in America*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000.

Bonte, Pierre et Michel Izard. *Dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropologie*. Paris: Presses Universitaires de France, 1992. (Quadrige Dicos Poche)

Bouquet, Brigitte [et al.] (eds.). *Les Défis de l'évaluation en action sociale et médico-sociale*. Paris: Dunod, 2007. (Action Sociale)

Bronner, Luc. *La Loi du ghetto - Prix lycéen 2011 du livre de sciences économiques et sociales: Enquête dans les banlieues françaises*. Paris: Calmann-lévy, 2010. (Documents, Actualités, Société)

Bruston, A. et J. Donzelot. *Conférences de la DIV*. Paris: Ministère de la Recherche, 2002.

Cahuc, Pierre et Françis Kramarz. *De la précarité à la mobilité: vers une Securité sociale professionnelle*. Paris: La Documentation française, 2004.

Castel, Robert. *Métamorphoses de la question sociale*. Paris: Fayard, 1995.

______. *La Montée des incertitudes: travail, protections, statut de l'individu*. Paris: Seuil, 2009.

Conde, Julien et Pap Syr Diagne. *Les Migrations internationales sud-nord: Une étude de cas*. Paris: OCDE, 1986.

Coudurier, Aurélien. *Mantes-la-Jolie*. Paris: Alan Sutton, 2010. (Collection mémoire en images)

Courbage, Youssef et Emmanuel Todd. *Le Rendez-vous des civilisations (qui inverse l'idée de Choc des civilisations de Samuel Huntington)*. Paris: La République des Idées; Seuil, 2007.

Curtin, Philip D. *The Atlantic Slave Trade: A Census*. Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1972.

Danziger, Sheldon and Peter Gottschalk. *Uneven Tides: Rising Inequality in America*. New York: Russel Sage Foundation, 1993.

David, R., et al. *International Encyclopedia Review of Comparative Law*. Tübingen et Dordrecht: Mohr Siebeck and Martinus Nijhoff, 1997.

Donzelot, Jacques et Philippe Estèbe. *L'État animateur*. Paris: Esprit, 1994.

Dubet, François. *Le Travail des sociétés*. Paris: Seuil, 2009.

______ et Danilo Martucelli. *Dans quelle société vivons-nous?*. Paris: Seuil, 1999. (L'épreuve des faits)

Duncan, Greg et Jeanne Brook-Guns (eds.). *Consequences of Growing Up Poor*. New York: Russel Sage Foundation Publication, 1997.

Duru-Bellat, Marie. *Le Mérite contre la justice*. Paris: Presses de Sciences Po., 2009. (Nouveaux débats)

Ehrenberg, Alain. *La Fatigue d'être soi: Dépression et société*. Paris: Odile Jacob, 1998.

______. *La Société du malaise*. Paris: Odile Jacob, 2010.

L'Évaluation des contrats de ville, Dossier-ressources, septembre 1995. Paris: Délégation interministérielle à la Ville (DIV), 1995.

Fassin, Didier et Éric Fassin. *De la question sociale à la question raciale?*. Paris: La Découverte, 2006.

Fitoussi, Jean-Paul, Éloi Laurent et Joël Maurice. *Ségrégation urbaine et intégration sociale*. Paris: La Documentation française, 2003.

Frazier, E. Franklin. *The Negro Family in the United States*. Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 2001.

Fredrickson, George M. *The Comparative Imagination: On the History of Racism, Nationalism, and Social Movements*. Berkeley, CA: University of California Press, 2000.

Fukuda-Parr, Sakiko et A. K. Shiva Kumar (éd.). *Readings in Human Development: Concepts, Measures and Policies for a Development Paradigm*. New Delhi: Oxford University Press, 2003.

Gatti, Fabrizzio. *Bilal sur la route des clandestins*. Paris: Liana Levi, 2007.

Giddens, Anthony. *The Consequences of Modernity*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1991.

Godelier, Maurice. *Métamorphoses de la parenté*. Paris: Fayard, 2006.

Göle, Nilufer. *Musulmanes et modernes: Voile et civilisation en Turquie*. Paris: La Découverte, 1993.

Goody, Jack. *La Famille en Europe*. Paris: Seuil, 2001.

Haenni, Patrick. *L'Islam de marché: L'autre révolution conservatrice*. Paris: Seuil, 2005. (La République des Idées)

Jacobs, Jane. *The Death and Life of Great American Cities*. New York: Vintage Books, 1961.

Jenks, Christopher et Paul E. Peterson (eds.). *The Urban Underclass*. Washington, DC: The Brooking Institution, 1991.

Jobard, Fabien et René Lévy. *Police et minorités visibles: Contrôles d'idendité à Paris*. New York: Open Society Justice Initiative, 2009.

Kastoryano, Riva. *Les Codes de la différence: Race-Origine-Religion France-Allemagne-États-Unis*. Paris: Presses de Sciences Po., 2006.

Kerfi, Yazid et Véronique Le Goaziou. *Repris de justesse*. Paris: La Découverte, 2001.

Khosrokhavar, Farhad. *L'Islam dans les prisons*. Paris: Balland, 2003. (Sciences humaines)

Kirszbaum, Thomas. *Rénovation urbaine: les leçons américaines*. Paris: Presses Universitaires de France, 2008.

Lacoste-Dujardin, Camille et Yves Lacoste. *Civilisation du Maghreb*. Paris: La Découverte, 2008.

Lagrange, Hugues. *De l'affrontement à l'esquive*. Paris: La Découverte, 2001.

______. *Demandes de sécurité: France, Europe, États-Unis*. Paris: Seuil, 2003. (La République des idées)

______. *Les Adolescents, le Sexe et l'Amour*. Paris: Agora Pocket, 2003.

______ et Brigitte Lhomond. *L'Entrée dans la sexualité*. Paris: La Découverte, 1997.

Lagrange, Hugues et Marc Oberti. *Émeutes urbaines et protestation: Une singularité française*. Paris: Presses de Sciences Po., 2006.

Lapeyronnie, Didier. *Ghetto Urbain*. Paris: Robert Laffont, 2009.

Lesthaeghe, Ron J. *Reproduction and Social Organization in Sub-Saharian Africa: An Overview of Organizing Principles*. California: University of California Press, 1989.

Lewis, Oscar. *La Vida: Une famille portoricaine dans une culture de pauvreté: San Juan et New York*. Paris: Gallimard, 1969. (Témoins)

Mann, Michael. *The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005.

Marie-Cécile et Edmond Ortigues. *Œdipe africain*. Paris: La Découverte, 1984.

Marie, Claude-Valentin. *Prévenir L'immigration irrégulière: entre impératifs économiques, risques politiques et droits des personnes*. Paris: Conseil de l'Europe, 2002.

Maurin, Éric. *Le Ghetto français: enquête sur le séparatisme social*. Paris: Seuil, 2004. (La République des Idées)

Meddeb, Abdelwahab. *La Maladie de L'islam*. Paris: Seuil, 2002. (Points essais)

Meillassoux, Claude and Alide Dasnois. *The Anthropology of Slavery: The Womb of Iron and Gold*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1986.

Miles, William F. S. *Political Islam in West Africa: State-Society Relations Transformed*. New Delhi: Viva Books, 2008.

Moynihan, Daniel Patrick, John Brueggemann, Timothy M. Smeeding and Lee Rainwater. *The Failure of the Family*. New York: Russell Sage Publication, 2004.

Ndiaye, Pap et Marie Ndiaye. *La Condition noire: Essai sur une minorité française*. Paris: Calmann-Lévy, 2008. (C-LEVY)

Oberti, Marco. *L'École dans la ville: ségrégation, mixité, carte scolaire*. Paris: Presses de Seiences Po., 2007.

Oreopoulos, Philip. *Neighbourhood Effects in Canada: A Critique*. Toronto:

University of Toronto, Department of Economics and Notional Bureau of Economic Research, 2008.

Orléan, André et Philippe Martin. *Vingt-sept questions d'économie contemporaine*. Sous la direction de Daniel Cohen et Philippe Askenazy. Paris: Albin Michel, 2008. (Economiques)

Pétonnet, Colette. *On est tous dans le brouillard: Essai d'ethnologie urbaine*. Paris: Galilée, 1979.

Rassial, Jean-Jacques (dir.). *Y a-t-il une psychopathologie des banlieues?*. Paris: Érès, 2002.

Redissi, Hamadi. *Le Pacte de Nadjd, ou comment l'islam sectaire est devenu l'islam*. Paris: Seuil, 2007.

Rivet, Daniel. *Le Maghreb à l'épreuve de la colonisation*. Paris: Hachette Littératures, 2002.

Roy, Olivier. *L'Islam globalisé*. Paris: Seuil, 2005. (Points essais)

Sabbagh, Daniel. *L'Égalité par le droit: Les paradoxes de la discrimination positive aux États-Unis*. Paris: Economica, 2003.

Salas, Denis. *La Volonté de punir*. Paris: Hachette Littératures, 2005. (Pluriel)

Sayad, Abdemalek. *La Double Absence:Des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré*. Paris: Seuil, 1998. (Libre)

Ségrégation urbaine et politique de la ville. Paris: IAU, 2008.

Shayegan, Daryush. *La Lumière vient de l'Occident*. Paris: Éditions de L'Aube, 2001. (Monde en cours)

Shirwadkar, Swati (ed.). *Family Violence in India: Human Rights, Issues, Actions and International Comparisons*. Jaipur: Jaipur University Press, 2008.

Shorter, Edward. *Naissance de la famille moderne, XVIIIe-XXe siècle*. Paris: Seuil, 1975.

Silberman, Charles E. *Criminal Violence, Criminal Justice*. New York: Vintage Books, 1980.

Smith, Stephen. *Négrologie: Pourquoi l'Afrique meurt*. Paris: Calmann-Lévy, 2004.

Tagore, Rabindranath. *Home and the World*. Edited by William Radice; Translated by Surendranath Tagore; Introducted by Anita Desai. New York: Penguin Books, 2005.

Tarrius, Alain. *Mobilités, idendités, territoires: les nouveaux cosmopolitismes, La Tour d'Aigues*. Paris: Éditions de l'Aube, 2000.

Taylor, Charles. *Multiculturalisme: Différence et démocratie*. Paris: Flammarion, 1997. (Champs)

______. *Les Sources du moi: La formation de l'identité moderne*. Paris: Seuil, 1998.

Théry, Irène. *La Distinction de sexe: Une nouvelle approche de l'égalité*. Paris: Odile Jacob, 2007. (Science Hum Collection)

Tillion, Germaine. *Le harem et les cousins*. Paris: Seuil, 1966. (L'Histoire immédiate)

Todd, Emmanuel. *Le Destin des immigrés: Assimilation et ségrégation dans les démocraties occidentales*. Paris: Seuil, 1994.

Tribalat, Michèle. *Faire France: Une grande enquête sur les immigrés et leurs enfants*. Paris: La Découverte, 1993.

Van Zanten, Agnès. *L'École de la périphérie*. Paris: Presses Universitaire de France, 2005.

Venkatesh, Sudhir. *Off the Books: The Underground Economy of the Urban Poor*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006.

Waddington, David, Fabien Jobard and Mike King. *Rioting in the UK and France*. Portland: Willan, 2008.

Wade, Amadou. *Chroniques du Walo sénégalais, 1186-1855*. Paris: V. Mnoteil, 1941.

Weil, Patrick. *La République et sa diversité: Immigration, intégration, discrimination*. Paris: Seuil, 2005. (La République des idées)

Wilson, William Julius. *The Declining Significance of Race*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1978.

______. *More Than Just Race: Being Black and Poor in the Inner City*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2008.

______. *The Truly Disadvantaged: The Inner City, the Underclass, and Public Policy*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1990.

Periodicals

Albrecht, Hans-Jorg. «Ethnic Minorities, Crime and Criminal Justice in Germany.» *Crime and Justice* 21, (1997).

Barbieri, Paolo. «Flexible Unemployment and Inequality in Europe.» *European Sociological Review* 25, no. 6 (2009).

Baydar, Nazli et Jeanne Brooks-Gunn. «Effects of maternal Employment on preschoolers cognitive and behavioural Outcomes.» *Development Psychology* 27, no. 6 (1999).

Beaud, Stéphane et Gérard Noiriel. «Penser à L'intégration des immigrés.» *Hommes et migrations*, no. 1133 (Juin 1990).

Biblarz, Timothy and Adrian Raftery. «Family Structure, Educational Attainment and Socio-Economic Success: Rethinking the «Pathology of Matriarchy».» *American Journal of Sociology* 105, no. 2 (1990).

Brooks, Klem. «Religious Influence and the Politics Decline Concern: Trends, Sources and the US political Behaviour.» *American Sociological Review* 67, no. 2 (April 2002).

Brouard, Sylvain et Vincent Tiberji. «L'incorporation politique à la française.» *Migration-Sociétés* 19 (2009).

Castel, Robert. «Débat avec Jacques Donzelot.» *Esprit*: août 2005.

Charbit, Yves. «Transition démographique aux antilles françaises.» *Population et sociétés*, no. 139 (1980).

Chauvel, Louis. «L'uniformisation du taux de suicide masculin selon L'âge: effet

de génération ou recomposition du cycle de vie.» *Revue française de sociologie* 38, no. 2 (1997).

Crane, Jonathan. «The Epidemic Theory of Ghettos and Neighbourhood Effects on Dropping Out and Teenage Childbearing.» *American Journal of Sociology* 96, no. 5 (1991).

de Heusch, Luc. «L'ethnie: les vicissitudes d'un concept.» *Archives européennes de sociologie* 38, no. 2 (1997).

de Wenden, Catherine Wihtol. «La dynamique mondiale des flux migratoires.» *Esprit* (août-septembre 2002).

Dewilde, C. and W. Unnk. «Remarriage as a Way to Overcome the Financial Consequences of Divorce.» *European Socioligical Review* (March 2008).

Duru-Bellat, Marie et Martine Fournier. «L'Intelligence de l'enfant: L'empreinte sociale.» *Sciences Humaines* 2007.

Duru-Bellat, Marie [et al.]. «Les Scolarités de la maternelle au lycée.» *Revue française de sociologie* 34, no. 1 (1994).

«Les élèves étrangers ou issus de l'immigration dans l'école et le collège français. Une étude d'ensemble.» *Les Dossiers d'éducation et de formation*, no. 67 (1996).

Epstein, Renaud. «Gouverner à distance: Quand l'État se retire des territoires.» *Esprit* (novembre 2005).

Euriat, Michel et Claude Thélot. «Le recrutement social de l'élite scolaire en France: évolution des inégalités de 1950-1990.» *Revue française de sociologie* 36, no. 2 (1995).

Fargues, Philippe. «La femme dans les pays arabes: vers une remise en cause du système patriarcal.» *Population et sociétés*, no. 387 (2003).

Fassin, Didier. «L'invention française de la discrimination.» *Revue française de science politique* 52, (2002).

Finkielkraut, Alain. «La crise de la transmission.» *Esprit*: Dossier sur la désaffiliation (décembre 1996).

Forrester, John. «Freud baromètre du xxe siècle.» *Esprit* 11, no. 309 (novembre 2004): 86-107.

Gauchet, Marcel. «Le mal démocratique.» *Esprit* (octobre 1993).

Göle, Nilûfer. «The Gendered Nature of the Public Sphere.» *Public Cultures* 10, no. 1 (1997).

Goody, Jack. «Comparing family Systems in Europe and Asia.» *Population and Development Review* 22, no. 1 (mars 1996).

Guérin, Isabelle. «Économie solidaire et inégalités de genre: une approche en termes de justice sociale.» *Revue internationale de l'économie sociale RECMA*, no. 289 (juillet 2003).

Herpin, Nicolas. «La famille à l'épreuve du chômage.» *Économie et Statistiques* 234, no. 1 (1990).

Herskovitz, Melville J. «The Myth of the Negro Past.» *American Anthropologist*, no. 67 (février 1965).

Jobard, Fabien et Sophie Névanen. «La couleur du jugement: discriminations dans les décisions judiciaires en matière d'infractions à agents de la force publique (1965-2005).» *Revue française de sociologie* 48, no. 2 (2007).

Ichou, Mathieu. «Rapprocher les familles populaires de l'école: Analyes d'un lieu commun.» *Dossiers d'études* (CNAF), no. 125 (2010).

Khan, Faria. «Suicide and Self-Harm in South Asian Migrants.» *Psychiatry* 5, no. 8 (2003).

Lagrange, Hugues. «Délinquance et réussite scolaire à l'adolescence.» *Recherches et prévisions* (CNAF), no. 88 (juin 2007).

______. «Émeutes, rénovation urbaine et aliénation politique.» *Revue française de science politique* 58, no. 3 (2008).

______. «Réussite scolaire et inconduites adolescentes: origine culturelle, mixité et capital social.» *Sociétés contemporaines* (2010).

______, en collaboration avec Marie Gibard. «La réussite éducative en primaire à Mantes-la-Jolie.» *Notes et Documents*: Sciences-po (OSD) (2012).

Lapeyronnie, Didier. «De l'intégration à la ségrégation.» *Cultures et Conflits* juillet (1992).

Libértion: 20/7/2007, et 10/8/2007.

«Malaise dans la filiation.» *Esprit* (décembre 1996).

Manilla Times: 7/11/2007.

Matsueda, R. et K. Heimer. «Race Differences in Teenage Sexuality, Pregnancy and Crime Involvement.» *American Sociological Reviw* 52, no. 6 (1987).

Le Monde: 25/3/2010.

Moisan, Catherine. «Les ZEP: bientôt 20 ans.» *Éducation et formations* no. 61 (octobre 2001).

Mongin, Olivier. «Libéralisme/socialismes.» *Esprit* (1988).

Ogbu, John U. «Variability in Minority School Performance: A Problem in Search of an Explanation.» *Anthropological Education Quarterlly* 18, no. 4 (1986).

Oppenheimer, Valerie K. «Women's rising Unemployment and the future of the Family in industrial Societies.» *Population and Development Review* 20 (1994).

Pan Ke Shon, Jean-Lowis. «Ségrégation ethnique et ségrégation sociale en quartiers sensibles.» *Revue française de sociologie* 50, no. 3 (2009).

Pison, Gilles. «La démographie de la polygamie.» *Population* 41, no. 1 (1986).

Pouget, Jukien. «Délinquance et mobilité résidentielle.» *Revue Economique* 56, no. 2 (2005).

Préteceille, Edmond. «La Ségrégation éthno-raciale dans la métropole parisienne.» *Révue française de sociologie* 50, no. 3 (2009).

Roman, Joël. «Un multiculturalisme à la française?.» *Esprit* (1994).

Ruggles, Steven. «The Origin of African: American Family Stucture.» *American Sociological Review* 49, no. 1 (1994).

______. «The Rise of Divorce and Separation in the United States, 1880-1990.» *Demography* 34, November (1997).

Safi, Mirna. «La dimension sociale de l'intégration des populations immigrées, 1968-1999.» *Revue française de sociolegie* 5, no. 3 (2009).

Sayad, Abdelmalek. «Les enfants illégitimes.» *Actes de la recherche en sciences sociales*, no. 25 (1979).

Schmitz, Jean. «Les Africains de l'Ouest en transit vers l'Europe: miséreux ou «aventuriers» et notables.» *Politique africaine*, no. 109 (2009).

Schneider, Silke. «Anti-Immigrant Attiudes in Europe: Outgroup Size and Perceived Ethnic Threat.» *European Sociological Review* 24, no. 1 (2008).

Spear, Thomas. «Neo-Traditionalism and the Limits of Invention in British Colonial Africa.» *Journal of African History* 44, (2003).

«Statistics of Racial; Segregation: Measures, Evidence and Policy.» *Urban Studies* 41 (March 2004).

Sunday Telegraph: 17/6/2007.

Vieillard-Baron, Hervé. «Le risque du ghetto.» *Esprit*, no. 169 (novembre 1991).

Tavan, Chloé. «Les immigrés en France: une situation qui évolue.» *Insee Première*, no. 1042 (septembre 2005).

Teitler, Julien O. and Christopher Weiss. «Effects of neighborhood and school Environment on Transition to first sexual intercoures.» *Sociology of Education* 73, no 2 (April 2000).

Conferences

International Conference on Multiculturalism and its Discontents, CARTSS, (University of Coloradi: Boulder, 23-25 April 2007).

Reports and Websites

«2008 Global Trends: Refugees, Asylum-seekers, Returnees, Internally Displaced and Stateless Persons.» UNHCR: 16 June 2009, <http://www.unhcr.org/4a375c426.html>.

«Atlas des Franciliens - Tome 4.» IAURIF: 2004, <http://www.insee.fr/fr/themes/document.asp?ref_id=7096>.

Bidart, Robert [et al.]. «Anciens mineurs délinquants: Bilan à l'âge de 22 ans.» Document multigraphié, Tribunal pour enfants de Caen: 2003.

Caille, Jean-Paul et Fabienne Rosenwald. «Les Inégalités de réussite à l'école élémentarie: construction et évolution.» INSEE (Paris): novembre 2006, <http://www.insee.fr/fr/themes/document.asp?reg_id=0&ref_id=fporsoc06d>.

Kaufmann, Eric. «A Dying Creed?: The Demographic Contradictions of Liberal Capitalism.» ESRC Research Findings: March 2007.

Lagrange, Mathilde. «L'asile: accès à la protection dans l'espace et en droit?.» IEP (Lyon): no. 11, 2007.

Piketty, Thomas. «L'effet de la taille des classes sur la réussite en primaire.» Cepremap: Working papers, 2005.

Riesman, Paul. «Société et liberté chez les Peul Djelgôbé de Haute-Volta.» Cahiers de l'Homme, Maison des Sciences de l'Homme: 1974.

Séchet, R. [et al]. «Les familles monoparentales.» Dossiers d'études (CNAF): no. 42, 2003.

<http://www.welethos.org/dat-english/00-lecture_1-blair.htm>.

فهرس عام

-ب-

-ت-

-د-

-ر-

-س-

-ش-

-ص-

-ض-

-ط-

-ع-

-ق-

-ك-

-ل-

-م-

-ن-

-هـ-